

الْمُنْصِفُ

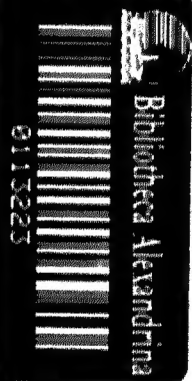
شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

النَصْرِيفُ

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

الجزء الأول



الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

النَّصْرِيفُ

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

بتحقيق لجنة من الأساتذة

عبدالله أمين

أخذ نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين

إبراهيم مصطفى

المضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة

الجزء الأول



الطبعة الأولى

في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ = أغسطس سنة ١٩٥٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

بالنسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي ثلاث :

الأولى : نسخة بالتصوير الشمسي تملكها الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف ، وهي منقولة ، عن نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث (طوبقيو سراي) بالآستانة ، ورقمها فيها ٢٢٨٠ ، كتبها لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصاري المقرئ الأندلسي في طرابلس الشام في مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧ هـ .
وهي جيدة الخط واضحة مقابلة على الأصل الأول الذي نقلت عنه مقابلة جيدة ، وهي محررة سليمة إلا من بعض أغلاط إملائية وأخرى نحوية تافهة ، لا تخفى على القارئ .

وفي النسخة المصورة مع ذلك عيب ، وهو أن المصور ، في مواضع كثيرة ، ترك الصفحتين المتقابلتين من الأصل تتدخل إحداهما في الأخرى ، فيضيع في آخر كل سطر من اليمنى أو أول كل سطر من اليسرى كلمة أو بعض كلمة .
ومع ذلك فقد جعلنا هذه النسخة الأصل المعول عليه ، وإن رجحنا عليها ما جاء من الآخرين أو في إحداهما في غير موضع ، ورمزنا لها بالحرف « ص » .
الثانية : نسخة بالتصوير الشمسي أيضا بدار الكتب المصرية ورقمها ٦١٤١ هـ ، وهي منقولة عن نسخة مخطوطة كتبها لنفسه محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر ، في مدة آخرها أوائل ذي الحجة سنة ٦٠٩ هـ في مكتبة كوبرللي بالآستانة .

وهي متوسطة الخط كثيرة الهوامش والخواشي بين السطور ، كثيرة الأخطاء ، وفي مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها ، وفي بعض صفحاتها تقديم وتأخير .

وكنا - قبل عثورنا على النسخة الأولى - اعتمدنا على هذه النسخة فكلفتنا جهدا وعناء لسقمها ، ورمزنا لها بالحرف « ظ » .

الثالثة : نسخة مخطوطة بخط مغربي دقيق ، وفي بعض حروفها غموض ، وكان يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميذ التركي المغربي الشنقيطي ، وهي الآن في مكتبته بدار الكتب المصرية برقم ٢ صرف ش .

في آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرللي بالآستانة السابق ذكرها ، كتبها للإمام الشنقيطي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودي الجزولي الحسني العلوي في مدة آخرها منتصف ذي الحجة من سنة ١٣٠٣ هـ .

وهذه النسخة خالية من الهوامش والخواشي بين السطور التي اكتظ بها الأصل الذي نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذي لاحكم له ، وفيها تصويب لبعض أخطاء الأصل غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التي سقطت من نسخة ابن المظفر ، ومن بعض التحريف الذي وقعت فيه ، ورمزنا لها بالحرف « ش » .

وهي والنسخة الثانية ، لابن المظفر مع ما فيهما ، من نقص وخطأ ، قد انتفعنا بهما انتفاعا كبيرا ، وبخاصة في المواضع الضائعة في الأولى في ملتي كل صفحتين .

وجعل الكتاب في النسخة الأولى ثلاثة أجزاء : الأول يشتمل على المتن والشرح جميعا ، والثاني : تفسير المشكل من اللغات التي أوردها مؤلف المتن ، والثالث : تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف . وجعل في النسختين الثانية والثالثة أربعة أجزاء يجعل المتن والشرح فيهما جزأين ، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة أجزاء مثلهما .

فهرس المباحث

الصفحة

- ١ خطبة المؤلف
- ٢ علم التصريف والحاجة إليه
- ٣ مالا يؤخذ من اللغة إلا بالسمع
- ٣ تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس
- ٣ ما بين التصريف والاشتقاق والنحو والناغة
- ٥ قيمة كتاب الصرف للمازنى
- ٥ ما يجب على من يطلع على كتاب ذى قيمة
- ٦ رواة كتاب المازنى
- ٧ باب الأسماء والأفعال
- كم يكون عدد حروفه فى الأصل وما يزداد فيهما على الأصل
- ٨ ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية
- ٩ ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية
- ٩ الألف فى « أنا » فى الوقف والهاء التى تلحق فى الوقف لبيان الحركة
- ١٠ إجراء العرب كثيرا من ألفاظها فى الوصل مجراها فى الوقف .
- ١١ الأصلى والزائد
- ١٣ الزيادة للإلحاق ولغيره
- ١٣ الزيادة للإلحاق
- ١٤ الزيادة للمد
- ١٥ الزيادة للمعنى
- ١٥ الزيادة من أصل الوضع
- ١٧ أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التى لازيادة فيها
- ٢٤ أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها

- ٢٨ الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها
- ٢٩ الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال
- ٣٠ أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها
- ٣٤ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال — في الأسماء
- (٣٥ : ١٥) الواو والياء لا يكونان أصلا في الرباعي^١
- (٣٦ : ١٧) ألف. فُعَلَتِي لا تكون إلا للتأنيث
- ٣٨ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال — في الأفعال
- ٤١ الإلحاق المطّرد في الأسماء والأفعال
- ٤٤ الزيادة للإلحاق المطّرد وغير المسموع للتدريب
- ٤٧ إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء
- (٤٨ : ٧) الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في مرمريس
- ٤٩ زيادة النون والألف
- (٥١ : ١١) ألف قبعرى ليست للتأنيث ولا للإلحاق
- ٥٣ الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
- (٥٣ : ١٥) زيادة همزة الوصل
- ٥٥ تسكين أوائل الأفعال
- ٥٦ انكسار الحرف لا يجيز إمالته
- ٥٦ دخول همزة الوصل على فعل الأمر
- ٥٧ ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
- (٥٧ : ١٥) الأسماء هي الأولى في الوضع
- ٥٧ الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
- ٦٤ إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
- ٦٥ دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائل همزة الوصل
- ٦٦ دخول همزة الوصل على الحروف

(١) كل عنوان سبق بمثل هذا الرقم بين قوسين عنوان يفهم من الكلام .

- (٦٦ : ٥) ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل
- (٦٧ : ١٣) حذف النون من جمع المذكر السالم لطول الاسم
- ٦٩ أداة التعريف والتنوين
- ٧١ الفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله
- ٧٣ القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض
- ٧٤ افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء
- ٧٥ حكم بناء انفعل وافتعل
- ٧٧ استفعل وزيادة همزة السين والتاء في أوله
- ٧٨ افعاللت وزيادة همزة الألف واللام فيه
- ٨٠ افعللت وزيادة همزة اللام فيه
- ٨١ تضعيف العين وزيادة واو بين العيين
- ٨٢ افعول وزيادة الواو ثلاثة مضعفة
- ٨٣ ما ألحق بالأربعة من الفعل
- ٨٤ ما ألحق بالأربعة بالواو والياء
- ٨٩ زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام
- ٩١ بعض مزيد الثلاثى ومزيد الرباعى
- ٩٣ الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول من المواضع التى تجاوزت ثلاثة أحرف
- ٩٦ مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما فيه الواو والياء
- ٩٨ حروف الزيادة
- ٩٨ باب ما يجعله زائدا من حروف الزيادة
- ٩٩ همزة النى في أول الكلمة
- ١٠١ الياء في أول الكلمة
- ١٠١ لم قضى بزيادة همزة الياء في أول الكلمة

الصفحة

النون والتاء في أول الكلمة لاتعدان زائدين إلا بثبت	١٠٢
زيادة النون والتاء في أول الكلمة	١٠٤
الهمزة غير أول لاتجعل زائدة إلا بثبت	١٠٥
مواضع زيادة الياء	١١١
مواضع زيادة الواو	١١٢
الهمزة الأصلية في أول الكلمة	١١٣
الألف لاتكون أصلا أبدا	١١٨
الميم في أول الكلمة زائدة	١٢٩
الميم في معدّ أصل وليست زائدة	١٢٩
الميم في معزّي أصل	١٣٢
زيادة الألف والنون في آخر الكلمة	١٣٣
مواضع زيادة النون حشوا	١٣٥
زيادة التاء آخر	١٣٩
زيادة الياء والألف في يهيري	١٤٠
الميم في مهدد أصل	١٤١
الزوائد لاتلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة	١٤٤
الياء في يستعور أصل	١٤٥
الميم في منجّنون أصل	١٤٥
الميم في منجنيق والخلاف فيها	١٤٦
زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم	١٤٩
زيادة الميم آخر	١٥٠
الميم في دلامص	١٥١
أهيات الزوائد	١٥٣
(١٥٤ : ٤) همزة التأنيث	
انقلاب همزة التأنيث عن ألفه	١٥٥

الصفحة

الألف والنون في نحو عثمان وسرحان	١٥٧
النون في صنعاني وبهراني	١٥٩
التاء في مثل تمر	١٥٩
زيادة العين في مثل فعَل واللام في مثل محمدر	١٦٢
زيادة النون والواو في نحو حنطأو	١٦٤
زيادة اللام في ذلك وأولالك	١٦٥
ما تعرف به حروف الزيادة	١٦٦
زيادة النون في فرسن	١٦٧
النون في ضيفن زائدة	١٦٧
الواو والياء في الرباعي	١٦٨
باب ما قيس من الصحيح	١٧٣
على ما جاء من الصحيح من كلام العرب	
(١٧٩ : ٤) قياس مصدر الثلاثي المتعدى	
ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم	١٨٠
يجوز أن يبنى من ضرب على مثال جعفر ويجعل اسما وصفة وفلا	١٨٢
متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب	١٨٢
باب الياء والواو اللتين هما فاءات	١٨٤
اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذي فاؤه واو	١٨٥
باب فعل المفتوح العين يفعل بكسرها ويفعل بضمها داخل عليه	١٨٦
لم كان باب فعل يفعل كفرح ، وباب فعل يفعل كضرب	١٨٧
رأى الفراء وأبى العباس المبرد في حذف الواو من يعد ويزن	١٨٨
باب كرم يكرم وتباعده عن بابي فعل وفعل	١٨٨
معنى قولهم : الأصل في قام وباع قَوْمَ وبَيْعَ ونحو ذلك	١٩٠
حملهم الشيء على حكم نظيره	١٩١

- ١٩٣ بناؤك مثل دحرج من أخذ
- ١٩٥ ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على فَعَلَ بفتح فسكون
- ١٩٥ ثبات الياء وهى فاء فى يَفْعَل من فَعَلَ
- ١٩٦ إتمام وَعْدَة وولادة
- ١٩٧ الكلام فى لَدَى
- ١٩٨ المصدر إذا كان على فِعْلَة فالهاء لازمة له
- ١٩٨ قولهم كل اسم على فعلول فهو مضموم الأول
- ٢٠٠ قد نجىء الكلمة على الأصل ومجرى بابها على غيره
- ٢٠١ إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه واواً أو ياءً
- ٢٠٢ ماورد عن العرب فى مضارع وجِلَ
- ٢٠٣ قول الخليل فىمن قال : مررت بأخواك ، وضربت أخواك
- ٢٠٥ قول الحجازيين : ياترن ويا تعد
- ٢٠٦ لماذا أَعِلَّ يَطأ ويسع وأمثالهما مما كان على فَعِلَ يَفْعِل
- ٢٠٩ ينجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على فَعْل يَفْعَل
- ٢١٠ ينجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول
- ٢١١ باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات
- ٢١١ بناء فَعْل للمجهول
- ٢١٢ همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض وهى فى أول الكلمة
- ٢١٤ جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا
- ٢١٥ واو نَتَوَّى ونحوه من الأصل
- ٢١٦ لايهمز نحو يُسِيرَ وَيُؤْمِنَ
- ٢١٧ إذا اجتمعت واوان فى أول الكلمة همزت أولاهما
- ٢١٧ التضعيف فى أول الكلمة قليل
- ٢١٨ إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدّة جاز همز الأولى وعدم همزها

- ٢٢٠ قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضمَّ ما قبلها
- ٢٢١ لو بنيت مثل يَقْعُول من وعد وينس لم يغير
- ٢٢١ ماذا تصنع لو بنيت مثل فَعْلُول منهما
- ٢٢٤ بناء افتعل وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء
- ٢٢٥ إبدالهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء
- ٢٢٦ رأى الخليل أن تولجا فوعل لاتنفل
- ٢٢٧ تيقور فيعول من الوقار
- ٢٢٨ بعضهم لا يبدل فاء افتعل وما تصرف منه تاء إذا كانت واوًا أو ياء
- ٢٢٨ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
- ٢٣١ الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا
- ٢٣٣ باب ما الياء والواو فيه ثانية
- وهما في موضع العين من الفعل
- ٢٣٣ نجىء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
- ٢٣٥ أصل قُلْتُ فَعَلْتُ مَحْوَلَةٌ إِلَى فَعَلْتُ
- ٢٣٦ الدليل على أن أصل قُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٣٨ أصل طُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٤١ تعدية طلبته من طاولته فطلته يدلّ على أنه محوّل
- ٢٤٢ أصل بَيْعْتُ بَيْعْتُ
- ٢٤٤ لم يجىء فعلٌ فيما عينه أو لامه ياء
- ٢٤٥ المضارع من قال على يفعل ، ومن باع على يفعل
- ٢٤٦ اعتل هبت وخيفت من أصل بنائهما لالمحوّلين
- ٢٤٨ فُعِلَ من الأجوف بالواو والياء
- ٢٥١ نقل باع وقام إلى بَيْعَ وَقَوْمَ
- ٢٥٢ بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول : « كَيْدٌ زَيْدٌ يَفْعَلُ وَمَا زَيْلٌ يَفْعَلُ »

- ٢٥٣ كَلِمَت طَعَامِي لِلْفَاعِل ، وَكَلِمَت طَعَامِي لِلْمَفْعُول
- ٢٥٤ من العرب من لَا يُشْم « بيع الطعام » إِذَا أَمِنَ الْبَنَس
- ٢٥٥ من العرب من يدع الكسرة في بَعْت ، خِفَتْ وَلَا يَبَالِي الْاَلْتَبَار
- ٢٥٥ من يقلب عين باع واوًا فانه يخلص الضمّة
- ٢٥٦ إعلال مِت تموت وديمت تدوم
- ٢٥٧ من العرب من يقول « لأفعل ذاك ولا كَرْدًا وَلَا هَمًا »
- ٢٥٨ أصل لَيْسَ : لَيْسَ
- ٢٥٩ مجيء عَوْرَ وَصَيْدَ ونحوهما على الأصل
- ٢٦٠ مجيء اجتوروا وبابه على الأصل
- ٢٦١ باب تاه يته ، وطاح يطيح
- ٢٦٢ من العرب من يقول : « تَبَّه وَطَنِح »
- ٢٦٥ العرب تقول : « وقع في التوه والتيه »
- ٢٦٧ باب ما لحقه الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة
- إِذَا وَقَعَ حَرْفٌ مَعْتَلٌّ مُتَحَرِّكٌ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ حَرَّكَ الصَّحِيحَ
وَسَكَّنَ الْمَعْتَلَّ وَأَعْلَّ
- ٢٦٨ المضارع مما تقدم يجري مجراه إِلا أَن السَّاكِنَ يَكْسِرُ
- ٢٦٩ جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها
- ٢٧٠ اسم المفعول من هذا الباب يعلّ كالمضارع المبني للمفعول
- ٢٧٢ مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
- ٢٧٣ لو بنى اسم على وزن الفعل صحّ ولم يُعْلَ
- ٢٧٥ مجيء مَزَيْدٌ وَمُحَبَّبٌ وَبَنَاتُ الْبَبِّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ شَوَاذٌ
- ٢٧٦ مجيء استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ
- (٢٧٧ : ١٥) أَضْرَبُ الْمَطَرُ وَالشَّاذُّ
- ٢٧٩ إِذَا سَمِيتَ بِالْفِعْلِ يَزِيدُ بَعْدَ إِعْلَالِهِ بَقِيَ عَلَى إِعْلَالِهِ

- ٢٨٠ إذا بنيت من يخاف ونحوه اسما على يفعل صحته
- ٢٨٠ إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما
- ٢٨٢ إعلال اسم الفاعل من أفعل واستفعل
- ٢٨٢ إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع
- ٢٨٣ إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو بيع وعيب
- ٢٨٦ ما ورد عن العرب من نحو مغيوم ومطيوقة
- ٢٨٧ اختلاف الأئمة في المحذوف من منقول من نحو بيع وقيل
- ٢٩١ اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما
- ٢٩٢ ما لا يعتل من محوّل إليه وهو اختار وانقاد ومضارعهما وما كان نحوهما
- ٢٩٣ المبني للمجهول من اختار وانقاد ونحوهما
- ٢٩٥ مجيء مقوode ومكوزة ومزید على الأصل
- ٢٩٦ مفعلة بضم العين من عشت وبعث كفعلة بكسرها فيهما عند الخليل
- ٢٩٧ مفعلة من العيش وفعل من البيع عند الأنخس
- ٣٠٢ تصحيح فاعلت وتفاعلتا وفعلت وتفعلتا ومصادرهن وعدم إعلالهن
- ٣٠٤ ومما جاء على أصله افعالت وفاعلت
- ٣٠٥ ومما جاء على أصله اجتوروا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا
- ٣٠٦ لو بنيت افتعلوا من ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعلت
- ٣٠٦ جمع مقال ومباع ومعاش على مفاعل لايعل
- ٣٠٧ همز معايش ومصابوب خطأ
- ٣١١ اختلاف العرب والعلماء في مدائن
- ٣١٣ رواية مداين بلا همز عن بعض العرب
- ٣١٤ ماصح لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده معا
- ٣١٥ فعل التعجب بصيغته مشبه بالأسماء فيما تقدم
- ٣٢١ ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال
- ٣٢٣ يصحح مفعّل لأنه منقوص منه مفعّل

إعلال مَفْعِلٍ وَمَفْعُلٍ من قال وباع	٣٢٣
رأى الخليل في أن مَفْعُلُهُ وَمَفْعِلُهُ من الياء سواء	٣٢٤
تصحيح أفعله نحو أسوره وأعينه	٣٢٤
مجيء تَدْوِرَةٍ على أصلها	٣٢٤
قلب ألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز في الجمع همزة	٣٢٦
تصحيح اسم الفاعل من حور وصيد لتصحيح الفعل عند الخليل	٣٣٠
بقاء الواو والياء متحركتين في تقاويل وتبايع جمعين لتَقُولَ وتَبِيعَ اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله .	٣٣١
باب ما جاء من الأسماء	٣٣٢
ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة	
قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها	٣٣٣
مجيء رَوَّعٍ وَحَوَّلٍ مصححا غير معل	٣٣٣
لو بنيت من قام مثل عضد لقات قام	٣٣٤
فُعِلَ وفِعِلَ لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين	٣٣٥
فُعِلَ من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو	٣٣٦
آثروا تسكين عين نحو عور على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو رسل	٣٣٧
قد يحركون عين نحو سور في الشعر كما يفكون المضاعف نحو ضننوا والأجلل	٣٣٨
فُعِلَ الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستقل الضمة فيه	٣٣٩
من قال في رُسُلَ الصحيح رُسُلَ فأسكن قال في بِيُضَ الأجوف بالياء بِيُضَ فأسكن	٣٤٠
باب ما تقلب فيه الواو يا	٣٤١
وقالوا : « سباط ورياض » فأعلوا .	٣٤١
قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها	٣٤٤

فهرس الشعر والرجز

القافية	ص ، س	القافية	ص ، س
داج	١١ : ٧٦	ب	
ملتهج	١٤ : ٣١٨	خبببَا	١ : ٤٠
الخنزرج	٢ : ١٤٨	عصبَا	٢ : ٤٠
كالمرزج	٣ : ١٤٨	فانشعبا	٣ : ٤٠
ح		أثوبا	٣ : ٢٨٤
سبوح	٦ : ٣٤٣	تذهبَا	١١ : ٢١
د		أصابا	٩ : ٢٢٤
تمعددا	١١ : ١٢٩	فشربوا	٢٠ : ٢٧
أجلدا	١٢ : ١٢٩	مشيبُ	١١ : ٢٨٨
مهْدَدَا	١٥ : ١٤٢	سرحوبُ	١٥ : ٢٢٣
وتضهدا	٤ : ٦٤	وارتبى	١ : ١٠٥
رشدَا	١٧ : ٢٧٨	مؤرنب	١٢ : ١٩٢
ويَدَا	١٨ : ٢٧٨	والخطب	١٤ : ٣٤٨
أحدَا	١٩ : ٢٧٨	ت	
صِيدَا	٦ : ٣٤٠	دَتَوْتُ	١ : ٣٩
أسودا	١٧ : ١٢٦	الموتُ	١ : ٣٩
الجلودا	٧ : ٢٩٠	سختيتُ	١ : ١٣٣
بساعدا	١٢ : ٦٧	كبريتُ	٢ : ١٣٣
الأساود	١٣ : ٦٧	ج	
يا أم خالد	١١ : ٦٧	تولتجَا	٤ : ٢٢٦
من الأسد	١٠ : ١٢٨		

ص : س	القافية	ص : س	القافية
٨ : ١٤١	البهر	١٠ : ١٩٣	الرفاء
٤ : ٢٢٧	تيقوري	٥ : ٢٤١	الجيد
٩ : ١٤١	بشر	٦ : ٢٦٩	المؤيد
١٠ : ١٤١	الحير	٩ : ٢٦٩	بمؤيد
٢ : ٣٠٩	وانتظاري	٦ : ٣٠٥	فجىء بزاد
١٦ : ١٣٨	بمعمر	١١ : ٢١	ببرداد
١٧ : ١٣٨	واصفري		
٩ : ١٠	شعري		
١٦ : ١١٣	الإصارا	١٢ : ٢٤	
٨ : ٨٤	بيقرا	٦ : ٦٨	
١١ : ٢٦٠	لم تُعارا	٦ : ٣٤٩	
٤ : ٣٥	كوثرا	٦ : ٣٤٩	
١٢ : ١٤١	اليهيري	١٢ : ٧٥	
٤ : ١٦٣	وصارا	١٣ : ٧٥	
٨ : ٣٠٣	النوارا	٤ : ١٧٧	طهير
١٢ : ٣٢٢	كثارا	١٧ : ٢٨٨	المسروز
١٠ : ٢٤	فطاروا	١٨ : ٢٨٨	الحير
٤ : ٦٨	أو ينقر	٧ : ٢٨٩	الموز
١٣ : ٣٣٨	سور	٧ : ٢٨٩	المهموز
١٦ : ١٩٧	وإدبار	٨ : ٢٨٩	مكفور
		٨ : ٢٨٩	مطور
١٨ : ٢٧	حفر	٧ : ٣٥	المذعور
١٨ : ٢٧	خزخز	٩ : ٥٨	ماندرى
٢ : ٦٠	تهزير	٧ : ٨٣	المصعور

القافية	ص ، س	القافية	ص ، س
س	ف	س	س
مُكْرَسَا	١ : ١٢٨	نَطَفُ	٥ : ٦٧
وَأَبْلَسَا	٢ : ١٢٨	يُعَنَّفُ	٤ : ٢٥٠
اعْلَنُكْسَا	١٦ : ٢٦٣	سِرْهَافُ	١٠ : ٤١
الرْعُوسَا	١٠ : ١٤	المدووف	٣ : ٢٨٥
مُؤْسَى	٨ : ٣١١	ق	
الْمُتْقَاعَسْ	١٣ : ١٣٠	المُتَشَدِّقُ	٨ : ٤
مَرْمَرِيْسْ	١ : ١٣	الْحُلُقُ	١٨ : ٣٤٨
ش		مُطْرِقُ	١٢ : ٣٥
المعِيشْ	٧ : ٣٠٨	تَحْرَاقُ	١٠ : ٢٤١
ط		الأَوَاقِ	٢ : ٢١٨
هابِطَا	١٥ : ٢٧	فِي جُرْالِقِ	٨ : ١٦٥
العُلَابِطَا	١٥ : ٢٧	الوَرِيقِ	١٥ : ٧٥
ع		كَانْخَرُوقِ	١٦ : ٧٥
الْجَرَعَا	١٩ : ٦٠	ك	
سَرُعَا	١٤ : ٢٤٠	أَوَّلَا لِكَا	٢ : ١٦٦
رُتُعَا	٩ : ٣٤٩	إِذْ تَحَاكُ	١٦ : ٢٥٠
فِييَجْعَا	١ : ٢٠٦	وَلَا تَشَاكُ	١٦ : ٢٥٠
وَازِعُ	١ : ٥٨	ل	
بَلَاقِعُ	١٠ : ٦٤	الأَغْلَا	٩ : ٦٧
الأَذْرَعُ	١٩ : ٢٧٩	الأَوْعَا	٨ : ٢٤٢
مُسْتَنْبَعُ	١٠ : ٣٢٢	غَلِيْلَا	١٦ : ١٨٧
ذِرَاعِي	٩ : ٢٩٠		

القافية	ص . س	القافية	ص ، س
عَيْلٌ	١ : ١١	يَتَرَكِلْ	١٠ : ٣١٢
الْكَلْكَلُ	١ : ١١	طَيَّأُهَا	١٦ : ٣٤٢
دَوَالٍ	١٤ : ١٤	بِجَلٍّ	٣ : ٦٦
الدُّثِيلُ	١٣ : ٢٠	الْحَرِجِيلُ	١ : ١٦١
وَأَشْمَلُ	٨ : ٦١	الرَّجِيلُ	٢ : ١٦١
الْحَلَالُ	١٥ : ٦٦	وَأُمُّ الرَّحَانُ	١٢ : ٢٥٠
الشَّمَالُ	١٦ : ٦٦	وَلَا مَالُ	١٢ : ٢٥٠
الْوَصَالُ	١٧ : ٦٦	وَمَا فَضْلُ	٦ : ٢٥٦
الْجَوَالُ	٢٠ : ٦٦		
خَلِيلُ	٣ : ٨٢	زَيْمًا	١٤ : ١٩
صَائِلُ	٤ : ٨٢	أَزْنَمًا	١٠ : ٣٥
سَرَبَالُ	٣ : ٩٣	ابْتَهَا	٧ : ٥٨
بِالْإِيلِ	٨ : ١٠٦	الْمَأَزَمًا	١٨ : ٥٩
بِمَاسَلِ	٦ : ١٥٠	الْإِهَازِمَا	١٨ : ٥٩
الْقَتَالُ	١٧ : ٢٢٣	يُؤَكْرِمَا	٢٠ : ٣٧
وَمَنْزِلُ	٥ : ٢٢٤	آرَاءُهَا	٨ : ١٣٩
الْخِلُ	١٤ : ٢٥٠	يَقْرُومُهَا	١٨ : ٣٠٦
مَتَمَهْلُ	١٤ : ٢٥٠	الْأَضْحَمَا	١٥ : ١٠٩
ذُبَالُ	١٧ : ٣٢٤	السَّنَامَا	٦ : ١٠
الْإِسْحَلُ	١٥ : ٣٣٨	أُمُّ حَكِيمٍ	١٢ : ١٤
الْأَجْلَلُ	٤ : ٣٣٩	يَرْمِي	١٤ : ٣٥
وَأَظْلَلُ	٧ : ٣٣٩	مَكْرَمٍ	١٨ : ٣٠٨
تَنْدَخِلُ	٨ : ٧٢	وَالنَّعَمُ	٤ : ٢٢٩
النَّيْلُ	٣ : ١٩٨	كُومُ	٥ : ٦٢
شَبِيلُ	١٤ : ٣٠٣	مَبْغُورُ	١٥ : ١٢٦

م

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	هـ	٢ : ١٩١	يلوم
٤ : ٢١	وغاربه	٧ : ٢٢٤	الحيامو
١٧ : ٢٦٢	واكتابها	١٦ : ٢٨٦	مغنيوم
١١ : ٢٠٠	ألبه	١٤ : ٢٥٢	يبيتم
١٤ : ٢٨٦	مضروبه	٣ : ٣٤٩	حككم
١٦ : ٨١	يرودها	٣ : ٣٤٩	النشجم
٣ : ٦٢	السه	ن	
٣ : ٦٢	لاتنسه	١٣ : ٣٦	سودانا
١ : ٨٢	الربعه	١ : ٦٨	عثمانا
٨ : ١٣٩	آرامها	٦ : ٩٨	السمانا
١٨ : ٣٠٦	يقومها	١٤ : ٢٦٣	ما باننا
١١ : ٦٠	مقدمه	١٤ : ١٠٩	اللعين
١١ : ٦٠	سيمه	١٢ : ١٦٨	علكجن
١٣ : ٦٠	سمه	١٣ : ١٦٨	خلسين
٨ : ٢٦٦	منيه	١٥ : ٣٠٨	معمون
	ا	١١ : ٨٦	يسرنديني
١٧ : ٨٢	الأذى	١٢ : ٨٦	يغرنديني
١٨ : ٨٢	اجلوذا	٣ : ١٦٨	الضبافين
١٧ : ١٢٤	من علا	١ : ٣٣٩	صندوا
١٨ : ١٢٤	الفتلا	١٦ : ١٩٢	يؤثمين
١٥ : ٦٠	انتمى	٩ : ٢٦٢	المتييين
١٦ : ٦٠	سما	١٠ : ٢٦٣	المنيهين

القافية	ص ، س	القافية	ص ، س
و		ي	
غَدُّوا	٨ : ٦٤	وعاديا	٨ : ١١٨
دَلُّوا	٨ : ٦٤	الرَّوَّى	٦ : ١٦٠
أَمْ مَدَّوْى	١ : ٧٦	قَدْ أَتَى	٧ : ١٦٠
منهوى	١٧ : ٧٢	الغَضَى	٩ : ١٦٠
		طَغَى	١٠ : ١٦٠
		بِالْقَنَى	١١ : ١٦٠

فهرس الأعلام

- ابن أحر - ١٧٧ - ٣ : ٢٦٠ - ١٠ : ١٢٩ - ٨ : ٧٦
 ابن الأعرابي - ٩ : ٦٠ .
 ابن الأنباري - ١٢ : ٢١٦ .
 ابن السري السراج - ١١ : ٦ .
 ابن السكيت - ٩ : ٢٧٨ .
 ابن دريد - ١٣٥ : ٦ : ١٤٧ - ٣ : ١٠ .
 ابن عباس - ٦ : ٢٥٦ .
 ابن مقبل - ١٦ : ٣٢٤ - ٣ : ٢٢٩ .
 ابن مِقْسَم (أبو بكر محمد بن الحسن)
 ٨٢ : ٢ - ١٦٠ : ١٧ : ١٦٤ :
 ١١ : ٢٧٧ - ١١ : ٣٤٠ - ٥ :
 ٣ : ٣٤٧ - ٨ ، ٦ ، ٣ : ٣٤٨ - ٦ :
 أبو الأخرز الحماني - ١٧ : ٣٠٨ .
 أبو الأسود الدؤلي - ٥ : ٢٥٦ .
 أبو جُنْدَب - ١ : ٣٠١ .
 أبو حاتم - ٥ : ١٤٧ .
 أبو خراش - ١٣ : ٢٥٢ .
 أبو ذؤيب الهذلي - خويلد بن خالد -
 ٢٦٢ : ١٦ - ٢٧٩ : ١٨ -
 ٣٢٢ : ٩ .
 أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري - ٦ :
 ١٢ - ١٤ : ١٣ - ٩ : ١٦ -
 ١٩ : ٩ - ٣٧ : ١٢ - ٤ : ٦٢ -
- ١٢٩ - ٨ : ٧٦ - ١٠ : ١٦٧ -
 ١٤ - ١ : ١٦٨ - ٢ : ١٧٠ -
 ٢٠٣ : ١٣ - ٢٥٧ - ٣ : ٢٥٩ -
 ١٦ - ٣ : ٢٦٥ - ٩ : ٢٧٦ -
 ٢٨١ : ٦ - ٢٨٦ - ١٧ : ٢٩٠ -
 ٦ - ٣٣٨ - ١٤ : ٣٣٩ - ٨ :
 ٣٤٠ : ١ .
 أبو عبيدة معمر بن المثنى - ١٨ : ٧٥ -
 ١٤٧ : ٥ : ٦ - ٣١٠ : ١٨ .
 أبو عمرو بن العلاء زبَّان - ٧ : ٢٢٠ -
 ٢٨٦ : ١٢ .
 أبو قابوس - ١٠ : ١٢٨ .
 أبو النجم - ١٠ : ٨ - ٩ : ٢٤ - ١١ :
 ٦١ : ٧ - ٣ : ٣٣٩ .
 أخوه بيرة بن عبد مناف الملقب كلحبة -
 ١٦٦ : ١ .
 أبو علي - ٦ : ١٠ - ١٤ : ١١ -
 ٢٧ : ٨ - ٣٠ : ٢ - ٣٣ : ٦ -
 ٣٧ : ١٤ - ٤٣ : ١٥ - ٥٣ :
 ٣ - ٦٠ : ٩ - ٦٤ : ٦ - ٦٥ :
 ١١ - ٦٧ : ١ - ٧٢ : ١٥ -
 ٧٣ : ١ - ٧٤ : ٦ - ٧٥ : ١٧ -
 ٧٦ : ٣ - ١٠٥ : ١٥ - ١٠٦ :
 ٥ ، ١٧ - ١٠٧ : ٣ - ٥ :

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن

مسعدة - ٢٧ : ٥ - ٣٧ : ٤ ،

١٢ : ١٤ - ٦٣ : ١٧ - ٦٤ :

١٢ - ٦٦ : ٧ - ٦٧ : ١ -

٦٨ : ٢ - ٧٠ : ١٢ - ٧٢ :

١٥ - ٩٦ : ٣ - ١٠٤ : ٧ -

١١٨ : ١ - ١٢٦ : ٣ - ١٣٥ :

٨ - ١٣٨ : ٣ - ٨ - ١٤٤ :

١٧ - ١٧٦ : ١ - ١٨٠ : ٢ :

١٤ - ١٨٢ : ٢ - ١٨٣ : ٤ -

٢٢٤ : ١٣ - ٢٦٥ : ١٠ - ١٥ :

٢٦٦ : ٣ - ٢٨٣ : ٩ - ٢٨٧ :

١٢ - ٢٨٨ : ٢ - ٧ - ٢٨٩ :

١٢ - ١٩٠ : ١ - ١٧ - ٢٩١ :

٥ - ٨ - ٨ - ١٧ - ٢٩٢ : ٤ -

٢٩٧ : ٨ - ١٢ - ٢٩٨ : ٥ -

٢٩٩ : ٣ - ١٥ - ٣٠٠ : ١٦ :

١٧ - ٣٠١ : ٣ - ٧ - ١٢ - ١٥ :

١٦ - ٣٠٩ : ١٧ - ٣١٠ : ٥ .

الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن

سليمان - ٧٢ : ١٥ .

الأشناداني أبو عثمان - ١٣٥ : ٨ .

الأشهب بن رميلة - ٦٧ : ١٠ .

الأصمعي - ٣٥ : ١٣ - ١٥١ : ١٤ -

١٥٢ : ١٦ - ١٦٥ : ٧ - ١٧٧ :

١٠ - ٢٢٧ : ٥ - ٢٥٢ : ١٣ -

٢٥٦ : ٥ - ٢٥٧ : ١٤ - ٢٦٢ :

٧ - ٢٩٩ : ٣ .

١٠٨ : ٦ - ١١٠ : ٢ - ٤ - ١٢ :

١١٢ : ١٤ - ١١٦ : ١٠ - ١١٨ :

١ - ١٢١ : ١٤ - ١٢٢ : ١٢ -

١٢٣ : ١٣ - ١٢٤ : ١٦ - ١٢٥ :

١٢ - ١٢٦ : ١٠ - ١٢٩ : ١٦ :

١٥ - ١٣٢ : ١٦ - ١٣٥ : ٤ -

١٣٨ : ٣ - ١٤٨ : ١ - ١٥٠ :

١٢ - ١٥٧ : ١ - ١٥٨ : ١٤ -

١٦٣ : ١٢ - ١٦٥ : ٤ - ١٧٩ :

١٥ - ١٨٠ : ١٣ - ١٨١ : ٤ -

١٨٢ : ٣ - ١٨٥ : ٢ - ١٢ - ١٢٠ :

٢٠٠ : ١٥ - ٢٠٩ : ٧ - ٢١٠ :

١ - ١٢ - ٢١٦ : ٤ - ٢٢٦ :

١٧ - ٢٢٧ : ١٠ - ٢٣٠ : ١٠ -

١٢ - ١٤ - ٢٣١ : ١٧ - ٢٤٠ :

٤ - ٢٤٣ : ٥ - ١٣ - ١٧ -

٢٥٠ : ٣ - ٢٥١ : ١٧ - ٢٦٢ :

١٦ - ٢٧٣ : ١٧ - ٢٧٦ : ١ :

٥ - ٢٧٨ : ١١ - ١٤ - ٢٠ -

٢٧٩ : ٣ - ٢٨٥ : ٩ - ٢٨٨ :

٩ - ٢٨٩ : ٦ - ٢٩٠ : ١١ - ١١ :

٢٩٩ : ١٩ - ٣٠٩ : ١٥ - ٣١٢ :

٨ - ٣١٨ : ٧ - ٩ - ١١ -

٣٤٧ : ١٢ - ٣٤٩ : ٨ :

الأخطل - ٢١ : ٣ - ١٠ - ٦٧ : ٨ -

١٤ - ٣٠٦ : ١٧ - ٣١٢ : ٩ -

٣٤٨ : ١٣ .

- الأعشى - ١١٣ : ١٥ - ١٤٢ : ١٤ -
 ١٦٣ : ٣ - ٢٤٠ : ١٣ - ٣٠٣ :
 ١٣ .
 امرؤ القيس - ٦٨ : ٥ - ٨٤ : ٧ -
 ٩٣ : ٢ - ١٥٠ : ٥ - ٢٢٣ :
 ١٤ - ٢٢٤ : ٤ ، ٦ ، ٨ -
 ٢٨٦ : ١٢ .
 أمية بن أبي عائذ - ٢٢٣ : ١٦ .
 تأبط شرا - ٢٤١ : ٩ .
 التوزي - ١٤٧ : ٦ .
 ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) -
 ٦٠ : ٩ - ٨٢ : ٢ - ١١٠ : ٩ -
 ١٢٩ : ١٦ - ١٦٠ : ١٧ - ٢٧٧ :
 ١١ - ٣٤٠ : ٥ - ٣٤٧ : ٣ .
 الجرمي - أبو عمر - ٢٤٨ : ٧ .
 جرير - ١٨٧ : ١٥ - ٢٦٣ : ١٣ -
 ٣١١ : ٧ .
 جميل بن معمر (بثينة) - ٣٠٨ : ١٤ .
 جندل الطهوي - ٢٥٠ : ١٣ .
 حسّان بن ثابت الأنصاري - ٦٧ : ١٩ .
 الحسن البصري - ٣١١ : ٣ .
 الحماني - ٣٠٨ : ١٧ .
 الحطيم القيسي - ١٩ : ١٨ .
 حميد بن ثور الهلالي - ٣٥ : ٩ .
 حميد بن حريث - ١٠ : ٥ - ١١ : ٥ .
 خارجة بن مصعب - ٣٠٨ : ٤ .
- خطام الريح المجاشعي - ١٩٢ : ١٥ .
 الخليل - ٢٥ : ١٦ - ٦٨ : ٢ - ١٢١ :
 ١١ - ١٣٤ : ١٣ - ١٥١ : ١٧ -
 ١٥٢ : ٤ ، ١٢ ، ١٧ - ١٦٤ :
 ٩ - ١٦٧ : ٦ - ١٧٨ :
 ١٨ - ١٧٩ : ٥ - ١٨٠ : ٦ -
 ٢٠٣ : ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ -
 ٢٠٦ : ٦ - ٢٠٧ : ١ - ٢٢٦ : ٣ -
 ٢٢٧ : ٣ - ٢٣٧ : ١٨ - ٢٦١ :
 ١٢ ، ١٥ - ٢٦٢ : ١٢ - ٢٦٤ :
 ١٨ - ٢٦٥ : ٥ ، ١٥ - ٢٦٦ :
 ١ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٨٧ : ٥ ،
 ٧ - ٢٨٨ : ٩ ، ٧ - ٢٨٩ : ١٠ -
 ١٣ - ٢٩٠ : ١٥ - ٢٩١ : ٣ ،
 ١٥ - ٢٩٢ : ٤ - ٢٩٦ : ١٠ ،
 ١٤ - ٢٩٧ : ٢ ، ٦ - ٢٩٨ : ١ -
 ١٠ ، ٨ ، ١٧ - ٢٩٩ : ١٢ ،
 ١٢ - ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - ٣٠٦ :
 ٧ - ٣٠٨ : ١١ - ٣٢٣ : ٣ ،
 ١٠ - ٣٢٤ : ٣ - ٣٢٤ : ٤ -
 ٣٢٦ : ٣ - ٣٣٠ : ١٥ - ٣٣١ :
 ١ - ٣٣٣ : ٧ ، ١٥ - ٣٣٨ : ١٤
 الخضاء - ١٩٧ : ١٥ .
 ذو الرمة - ٣٥ : ١١ - ١٢٦ : ١٤ .
 الرؤاسي (أبو دؤاد) واحمه يزيد بن
 معاوية - ٨١ : ١٧ .

١٢٢ : ١٦ - ١٢٦ : ٥ -
 ١٠ : ١٢ - ١٢٧ : ١ - ١٣١ :
 ١٦ - ١٣٢ : ٢ - ١٣٤ : ١٣ -
 ١٣٦ : ١٧ - ١٣٨ : ٢ ، ٨
 ١٤٤ : ١٧ - ١٥٤ : ١٣ - ١٥٥
 ١١ - ١٦٣ : ١ ، ٩ - ١٦٤ : ٩
 ١٦٨ : ١٤ - ١٨٠ : ٦ - ١٣ :
 ١٨٢ : ٢ - ١٨٩ : ٤ - ١٩٦ : ٣ :
 ٥ - ٢٢٩ : ٣ - ٢٦٥ : ٦ -
 ٢٧٨ : ٥ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٨٧ :
 ٥ - ٢٨٨ : ٧ - ٢٨٩ : ١٣ -
 ٢٩١ : ١٥ - ٣١٠ : ٩ - ٣٣٢ :
 ١٣ - ٣٤٧ : ١٢ .
 الشَّامُخ - ١٠٩ : ١٣ - ٣١٨ : ١٣
 الشَّنْفَرَى - ١٩٨ : ٢ .
 طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ - ١٣٨ : ١٥ - ٢٦٩ : ٨
 طَفِيلُ بْنُ كَعْبِ الْغَنَوَى - ١٠٤ : ١٦ -
 ١٣٩ : ١٥ تعليقات .
 ظَالِمُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو الْأَسْوَدِ - ٢٥٦ : ٥ .
 عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ - ٦٢ : ٤ .
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ - ٧٦ :
 ١٠ - ٣٣٨ : ١٤ .
 عَبْدُ يَغُوثٍ - ١١٨ : ٧ .
 عَمِيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ - ٦٦ : ١٢ ، ١٤ ،
 ١٩ .

رُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ - ٤ : ٧ - ١٠ : ١٤
 ٣٨ : ١٨ - ١٣٢ : ١٧ - ١٦٨ :
 ١١ - ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ -
 ٢٦٦ : ٧ - ٣٠٨ : ٦ - ٣١٠ :
 ١٨ .
 الرَّاعِي (أَبُو جَنْدَلِ عُبَيْدِ بْنِ حُصَيْنِ)
 ٦٨ : ٣ .
 رِيَّاحُ بْنُ سُنَيْجِ الزُّنْجِيِّ - ٢٤٢ : ٧ .
 الزَّجَّاجُ أَبُو إِسْحَاقَ - ١١٦ : ١٢ -
 ١٩٠ : ١ - ٢٣٠ : ٧ - ٢٤٠ :
 ٥ - ٣٠٩ : ١٤ - ٣١٠ : ٢ - ٢٠ :
 السَّخْتِيَّانِيُّ أَبُو بَكْرٍ أَيُّوبُ كَيْسَانَ ٢٨١ : ٣
 سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ - ٢٣٠ : ١٣ .
 السَّلِيكُ بْنُ السَّلَكَةِ - ٢٨٨ : ١٠ .
 سَهْمُ الْغَنَوَى - ٤٠ : ١ تعليقات - ١٣٩
 ١٥ تعليقات .
 سَيْبُوِيَّةُ - ١٠ : ١ - ١٢ : ١٤ - ١١ :
 ٤ - ١٦ : ٥ - ١١ - ٢٢ : ٩ -
 ٢٨ : ١٥ - ٣٠ : ١٠ - ٣١ :
 ٦ - ٣٣ : ١٠ - ٣٦ : ١٦ -
 ٣٨ : ١٤ ، ١٥ - ٥٩ : ٨ ،
 ١٠ - ٦٤ : ٢ - ٧٨ : ١٥ -
 ٧٩ : ١٩ - ٨٠ : ١٢ - ١٠٠ :
 ١٧ - ١٠٤ : ٢ - ١١٥ : ٩ -

- العجاج - ٤١ : ٩ - ١٠٦ : ١٣ -
 ١٢٧ : ١٦ - ١٢٩ - ١٠ - ١٣٠ :
 ٩ - ١٤٩ : ١٧ - ٢٦٣ : ١٥ -
 ٣٠٣ : ٧ - ٣٣٩ : ٦ .
 عدى بن زيد بن حمّاد - ٣٠٩ : ١ -
 ٣٣٨ : ١٢ .
 عدى بن ربيعة مهلهل - ٢١٨ : ١ .
 عقيلي - ٣٢٢ : ١١ .
 علقمة الفحل - ٢٨٦ : ١٥ .
 عمر بن أبي ربيعة المخزومي - ١٩١ : ١ -
 ٢٦٧ : ١٥ .
 عمر بن الخطاب - ١٢٩ : ١٦ .
 عمرو بن عبّيد - ٢٨١ : ٦ .
 عمرو بن امرئ القيس - ٦٧ : ٤ ، ١٥ -
 عيسى بن عمر - ٣٨ : ١٤ - ٢٥٦ :
 ٥ - ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ .
 غيلان بن حريث - ٦٦ : ٢ - ١٢٤ :
 ١٦ .
 الفراء - ١٤٧ : ١٣ - ١٨٨ : ٢ -
 ٢٥٠ : ٩ - ٣٠١ : ١١ ، ١٤ .
 الفرزدق - ٢٥٠ : ٣ .
 القطامي - ٢٤ : ٩ .
 قطرب - ١٢٣ : ١٨ - ٢٤٠ : ٥ .
 قَطَرِيّ بن الفَجّاءة - ١٤ : ١١ -
 ٢٢٣ : ١٢ .
- قعب الغطفاني - ٣٣٨ : ١٧ .
 قبس بن الخطيم - ٦٧ : ٤ ، ١٥ -
 كثير عزة - ٢٨١ : ١٢ .
 الكسائي - ١١٦ : ١٠ ، ١١ .
 كعب بن مالك - ٢٠ : ١٢ .
 الكميت - ٢٢ : ١٦ - ٣٥ : ٣ -
 ٧٢ : ٧ .
 ليبد بن ربيعة العامري - ٦٤ : ٩ -
 ١٣٩ : ٧ .
 لقيط - ٦٠ : ١٨ .
 ليلى الأخيلية - ١٩٢ : ١١ .
 المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) -
 ٦ : ١٢ - ٢٥ : ١١ - ٩٨ : ٤ -
 ١١٠ : ٧ - ١٢٤ : ٩ - ١٣٠ :
 ١٦ - ١٨٨ : ٥ - ٢١٦ : ١١ -
 ٢٧٥ : ١٥ - ٢٧٦ : ٣ - ٢٧٨ :
 ١١ - ٢٨١ : ٦ ، ٩ - ٢٨٥ : ٦ -
 ٣١٨ : ٦ - ٣٤٦ : ١٤ .
 الملتئم - ٥٨ : ٦ .
 متمم بن نويرة - ٢٠٥ : ١٧ .
 المنتخل - ٣٠ : ١٦ - ٦٠ : ١ -
 ٦٣ : ٣ .
 المثقّب العبدى (محسن أو عائذ
 ابن محسن) - ٢٦٩ : ٥ .

النايعة الذبياني — ١٩ : ١٣ — ٥٧ :	مرداس بن حصين — ٢٩٠ : ٨ .
١٧ — ١٢٨ : ٩ — ١٩٣ : ٩ .	مُرَّة بن محكان — ٤٠ : ١ .
نافع بن أبي نعيم — ٣٠٧ : ١٠ — ٣٠٨ :	المَرَار الفقعسي — ١٩١ : ١ — ٢٦٧ :
٣ .	١٥ .
نصيب الأكبر — ٥٨ : ٨ .	مروان بن سعيد المهلب — ١١٦ : ١٠ ،
يزيد بن الحكم — ٧٢ : ١٦ .	١١ .
يزيد بن عمرو بن خويلد — ٣٠٥ : ٥ .	معروف بن عبد الرحمن — ٢٨٤ : ٢ —
يونس بن حبيب — ١١٦ : ١٠ ،	منظور بن مَرثد — ١٠ : ٢٠ — ٢٨٩ :
٤ : ٢٤٠	٦ .
	مهلل (عدى وقيل امرؤ القيس) —
	١ : ٢١٨ .

فهرس الخطأ والصواب

[انظر الاستدراك في آخره]

صوابه	الخطأ	ص ، س
حذفها	في الوقف	٩ : ١٢
يستقبلُ	يستقبلَ	١٥ : ٩
يكون اسما وصفة	ويكون اسما صفة	١٨ : ٨
ونغير	ونغير	١٩ : ٦
ونحوهما	ونحوهما	٢٤ : ١٤
وترم	وترم	٢٥ : ١٢
حقّر	حقّر	٢٧ : ١٨
وفعل	وفعل	٣١ : ١١
يكتب بالآلف وبالياء	نقّا	٣٥ : ١٤
سِعْلَة الخ	سِعْلَة الخ	٣٦ : ١٤
طرفاءة	طرفاءة	٣٧ : ١٣
فيها [١٦ ب] وتغز	فيها وتغز	٣٩ : ٧
سُرْدُ	سُرْدُ	٤١ : ١٧
تستوفى	نستوفى	٤٢ : ٧
صيغة	صيغة	٤٤ : ١٦
حدثت	حدث	٥٦ : ٤
لسكون	لكون	٥٩ : ٧
للهاء	للياء	٦٠ : ٤

صوابه	الخطأ	ص ، س
أيمن في الموضعين همزته همزة وصل فيهما	أيمن	٦١ : ٩ ، ١٠
إنّ م	إنّ م	٦١ : ١٠
إدخالهم	إخادهم	٦٥ : ٢
مآقيهما	مآقيها	٦٨ : ٦
٢٠	—	٦٨ : ٢٠
تصحيح	تصحیح	٦٨ : ٢٤
والذي	والى	٧٤ : ١٥
والذي	والى	٧٦ : ١٦
واصرابّ	واضرابّ	٧٨ : ١٤
ابياضضتُ	ابياضضت	٧٩ : ١٠
[١٣١] قال أبو الفتح	قال أبو الفتح	٨١ : ١٣
يرودها	يرودها	٨١ : ١٦
١٥	١٠	٨٣ : ١٥
وحرّقتُ	وحرّقت	٨٥ : ١
تقع	يقع	٨٨ : ١
افعنيت	افعنيت	٨٨ : ٤
الثلاثة	الثلاثة	٨٨ : ١١
جلّبتُ	جلّبت	٨٨ : ١٢
جهوّرت	جهررت	٨٨ : ١٢
ب « اطمأنّ »	ب « اطمأن »	٨٩ : ٨
تلقّف	تلقّف	٩٢ : ١

صوابه	الخطأ	ص ، س
وَحَدَّكَ	وَحَدَّكَ	٩٢ : ١٥
١٠	٠١	٩٣ : ١٠
صوابه	الخطأ	ص ، س
يَتَغَاوُلُ	يَتَغَاوُلُ	٩٤ : ٨
فَلَا تَعْدَ	فَلَا تَعْدَ	٩٦ : ١٥
حَذَفُهَا	فَصَاعِدَا	٩٩ : ١١
تَرَعَم	تَرَعَم	١٠٣ : ١٣
فَوَعَلَا	فَرَعَلَا	١٠٣ : ١٦
أَلَبَ	أَبَ	١٠٤ : ٢
بِاللَّيْلِ	بِاللَّيْلِ	١٠٦ : ٨
١٠	—	١٠٧ : ١٠
تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	١٠٨ : ٤
وَالضُّهْرَاءُ	وَالضُّهْرَاءُ	١١٠ : ٨
يَهْيَاةُ	يَهْيَاةُ	١١٢ : ٢
أُلِقَ	أُقِ	١١٤ : ١٣
الْبَرِيَّةُ	الْبَرِيَّةُ	١١٥ : ٤
فِعَلْتِي غَيْرُ مَنْوَنَ	فِعَلْتُ ٩ ، ٦	١٢١ : ٩ ، ٦
آءَ	آتَ	١٢٦ : ١٢
تُمَخَّرَقُ	تُمَخَّرَقُ	١٣٠ : ٤
مِثْلَ	مِثْلُ	١٤١ : ١٠
وُتُهِّلُ	وُتُهِّلُ	١٤٢ : ٣
تُهِّلُ	تُهِّلُ	١٤٢ : ٤
إِنْ شَاءَ	نَ شَاءَ	١٤٥ : ١٠

ص ، س	الخطأ	صوابه
١٦٩ : ١٥	١٠	١٥
١٧٠ : ٨	الأشهر من	الأشهر من
١٧٢ : ٥	غزويت	غزويت
١٧٧ : ٣	الشاء	الشاعر
١٧٧ : ٨	بمنزل	بمنزلة
١٧٩ : ١٩	ببرهرة	ببرهرة
١٩٩ : ١٧	زيداً	زيداً
٢١٦ : ٣	لم تهميز	لم تهميز
٢٢٢ : ١١	ويتن	ويتن
١٢٩ : ١٢	القياس الواو	القياس في الواو
١٢٩ : ١٧	والهمز الطرف	والهمز في الطرف
٢٢٨ : ٩	واتن واتنر	ايتن - ايتنر
٢٣٠ : ١	كدة	كثرة
٢٣٥ : ٥	ينقلوهما	ينقلواها
٢٣٩ : ٤	فَعَال	فُعَال
٢٤٣ : ١٦	عَرَفْتُ	عَرَفْتُ
٢٤٤ : ١٥	بنيته	بنيته
٢٤٨ : ١٠	أَقْوَمُ	أَقْوَمُ
٢٧٤ : ٦	للفق	للفرق
٢٧٨ : ١٩	تقرأ أن	تقرأ أن
٢٨٠ : ١٦	يحر	يجز
٢٨١ : ١١	خاطمها	خاطمها

(١) لعلها ايتنر والألق ايتنس .

ص ، س	الخطأ	صوابه
٢٨٥ : ١٠	١٥	١٠
٢٩١ : ١	غازٍ	فِي غَازٍ
٢٩٥ : ١٠	يُعْتَلّ	تُعْتَلّ
٢٩٤ : ١٠	اختار	فِي اخْتَارَ
٢٩٤ : ١٦	خَوِّفَ	خُوفَ
٢٩٥ : ١	قَبُولَ	قُبُولَ
٢٩٥ : ٤	قِيلَ	قِيلَ
٣١٠ : ١٢	حَالَاتٍ	حَالَاتٍ
٣١٩ : ١	أَقُولُ	أَقُولُ
٣١٩ : ١٤	أَشْدَدُ	أَشْدَدُ
٣٣٢ : ١٤	تَأَمَّلْتَ	تَأَمَّلْتَ
٣٣٨ : ١٥	سُرَّكَ	سُورِكَ
٣٤٣ : ٦	الْمُنْكَبِّينَ	الْمُنْكَبِّينَ
٣٤٤ : ٩	حُبِّلَتِي حَبَالِي	حُبِّلَتِي حَبَالِي
٣٤٥ : ١١	عُودَ	عَوْدَ
٣٥٣ : ٩	واسمه	أَوْ ابْنِ

استدراك

- ٦ : ١٢ - سقطت ترجمة المبرد من هذا الموضع ، وهى :
أبو العباس المبرد ، هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام
العربية في عصره ، وكان جميلاً فصيحاً ، ثقة حافظاً ، توفى سنة ٢٨٥ هـ .
- ٣٧ : ١٥ - قوله « فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً : أى
في الأصل .
- ٤٩ : ٢ ، ٣ - سقط الكلام في الشروح والتعليقات على الشاهد الآتي وهو
فاحذر ولا تكسّر كريئاً أعوجاً عِلْجاً إذا ساق بنا عفنججا
وهما بيتان من مشطور الرجز ، لم نوفق للعثور عليهما ولا على قائلهما .
- ١٢١ : ٣ - « إِيَّاكَ نَعْبُد » سقطت الإشارة إلى هذه الآية في ذيل صفحتها ،
وهى (صدر الآية الخامسة من سورة الفاتحة ١)
- ٢٢٣ : ١٧ - كتب البيت خطأ ، وصوابه :
تَهِوْ كَجَنْدَلَةِ الْمُنْجَنِ قِ يَرْمِي بِهَا السُّورَ يَوْمَ الْقِتَالِ
-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

٢ الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .
الطاهرين الطاهرين ٢ .

قال أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله ٣ :

- هذا كتابٌ أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بَقِيَّة المازني رحمه
الله في التصريف . بتمكين أصوله . وتهذيب فصوله . ولا أدع فيه ٤ يقول
الله وقوته غامضا إلا شرحته : ولا مُشْكِلًا إلا أوضحته . ولا ٥ كثيرًا من
الأشياء والنظائر ٥ إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه . ومُتقدما
في جينسه ، فإذا أُتيت على آخره . أفردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة
الغريبة ٥ فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلا من المسائل المُشْكِلَةِ ١٠
العويصة ٥ التي تشعذ الأفكار . وتروض الخواطر . وليس ينبغي أن يتخطى
إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحكِّم الأصول قبلها . فإنه إن هجم
عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف المُوطَّئَة تفروع . لم ينل
منها بكيير طائل : وصعبت عليه أئما صعوبة ، وكان حكمه في ذاك
حكم من أراد الصعود إلى قلة جبل سامية في غير ماسبيل . أو كجارح ١٥
مفازة لا يهتدى لها بلا دليل .

١ - بعد البسملة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما) .

٢ ، ٢ - ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ - ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشياء والنظائر) .

[علم التصريف والحاجة إليه]

- وهذا القبيل من العلم أغنى التصريف ، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية^١ أتمَّ حاجةٍ . وبهم إليه أشدُّ فاقةً ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الدّاخلية عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به .
- ٥ وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المضارعَ من فَعَلَ لا يَجِيءُ إلا على يَفْعُل بضمّ العين . ألا تَرَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانا يقول : كَرُمَ يَكْرُمُ بفتح الراء من المضارع ، لقضيتُ بأنّه تاركٌ لكلام العرب [٢ ب] سَمِعْتَهُمْ يقولون يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْهُمْ ؛ لأنّك إذا صحح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضي قضيتُ بأنها مضـمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء . ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه^٢ وإن كان السماع أيضا مما يشهدُ بصحّة^٣ قياسك . ومن ذلك أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضي إذا كان على مثال أفْعَلَ يكونُ مُفْعَلا بضم الميم وفتح الحين نحو : أدخَلْتُهُ مَدْخَلًا . وأخْرَجْتُهُ مَخْرَجًا . ألا تَرَى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمتهُ على هذا الحدّ لقلت مُكْرَمًا قياسا ، ولم تحتج فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كلُّ اسمٍ كانت في أوليه ميم زائدة ممّا يُنْقَل ويُعْمَل به فهو مكسورُ الأوّل ، نحو مِطْرَقَةٌ ومِرْوَحَةٌ ، إلا ما استثنَيْتُ^٤ من ذلك . فهذا لا يعرفُهُ إلا من يعلم أن الميم زائدة . ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف . فهذا ونحوه مما يُستدرك من اللغة بالقياس .

١ - ظ ، ش : اللغة ، وهامشها : الأدب .

٢ - ظ : أو نحوه .

٣ - ص : لصحة .

٤ - ص : استثنى له و ظ : استثنى به وفوق ، به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسَّماع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر نحو قولهم : رَجُلٌ وَحَجَرٌ ، فهذا مما لا يُقَدِّم عليه بقياس ، بل يُرْجَعُ فيه إلى السماع . فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التصريف ماسّة ، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس . ٥

[تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس]

ولهذا ما لا ٢ تكاد تجد لكثير من مُصَنِّفِي اللغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف ، وترى كتابه أسدّ شيء فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ يُصَرِّفُ وَيَشْتَقُّ اضطرب كلامه وخلط . وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكدر يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرّر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره ، وليس هذا غصّا من أسلافنا ، ولا توهينا لعلمائنا ، كيف وبعلوهم نقنتدى ، وعلى أمثلتهم نتخذى ، وإتّما أردتُ بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل [١٣] من علم العربية ، وأنّه من أشرفه وأنفسه ، حتى إنّ أهله المُشْبِلِينَ عليه والمنصرفين إليه ، كثيرا ما يُخْطِئُونَ فيه ويُخْلَطُونَ ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، وبعيلمٍ سواه مُتَشَاغِلٍ . ١٥

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغي أن يُعْلَمَ أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبا ٣ قريبا ، واتصالا شديدا ، لأن التصريف إمّا هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفُهَا على وجوه شتى ،

١ - أكثر : زيادة من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ص .

٣ - ش ، ظ : سببا .

مثال ذلك أن تأتي إلى «ضَرَبَ» فتبني منه مثل «جَعَفَرٍ» فتقول : «ضَرَبَ»
وَمِثْل «قِمَطِيرٍ» : «ضَرَبَ» ، ومثل «دِرْهَمٍ» : «ضَرَبَ» ، ومثل
«عَلِمَ» : «ضَرَبَ» ، ومثل «ظَرَفَ» : «ضَرَبَ» ؛ أفلا ترى إلى نصريفك
الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاق أيضا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب
الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ، ثم تشتق منه المضارع
فتقول : «يَضْرِبُ» ، ثم تقول في اسم الفاعل : «ضَارِبٌ» ، وعلى هذا ما أشبه
هذه الكلمة . أولا ترى إلى قول رُوْبَةَ في وَصْفِهِ ١ امرأة بكثرة الصَّخَبِ
والخُصومة : «تشتق في الباطل منها المُتَدَقُّ» وهذا ٢ كقولك : تَتَصَرَّفُ
في الباطل ، أى تأخذ في ضُروبهِ وأفانينه . فمن ها ٣ هُنَا تَقَارِبًا وَاشْتِبَاكَ . إلا أن
التصريف وسيطة بين النحو واللغة يَتَجَاذِبَانِهِ ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف .
كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق . يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد
كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره « والاشتقاق إنما يَمُرُّ بك ٤ في كتب النحو منه
ألفاظ مُشْرَدَّة لا يكاد يعقل لها باب » . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنْفُسِ الكَلِمِ
الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أَحْوَالِ الْمُتَنَقِّلَةِ ، ألا ترى أنك إذا قلت : «قامَ بِكَرٍّ»
ورَأَيْتُ بِكَرًّا ، وَمَرَرْتُ بِبِكَرٍّ . فإنك إنما خالفتَ بين حَرَكَاتِ حُرُوفٍ ٥
الإعراب لا اختلاف العامل ، ولم تَعْرِضْ لِبَاقِي الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك فقد
كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف . لأن معرفة ذات
الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتغيرة . إلا أن هذا الضرب

١ - ظ ، ش : صفة .

٢ - وهذا : عن ظ ، ش ، وهو غير واضح في ص .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - بك : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : حرف .

من العلم لما كان عَوِيصًا صَعْبًا بُدِيَ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النَحْوِ ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ ، بَعْدَ ،
 لِيَكُونَ الْارْتِيَاظُ فِي النَحْوِ مُوَطَّنًا لِلدُّخُولِ فِيهِ ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَغْرَاضِهِ
 وَمَعَانِيهِ ، وَعَلَى تَصَرُّفِ الْحَالِ . فَمِنْ أَمَدِّهِ اللَّهُ بِصِفَاءِ الْقَرِيحَةِ ، وَأَيْدِهِ بِمَضَاءِ
 الْخَاطِرِ وَالرَّوِيَّةِ ١ : وَوَاصِلِ الدَّرْسِ ، وَأَجْشَمِ النَّفْسِ ، وَهَجَرَ فِي الْعِلْمِ لَذَاتَهُ ،
 وَوَهَبَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، اِمْتَاظَ مِنَ الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ : وَلَحِيقَ بِالصَّدْرِ الْمُقَدَّمِ ٥ ،
 وَلَحَظَتِهِ الْعَيُونُ بِالنَّقَاسَةِ ، وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَصَابِعُ بِالرِّيَاسَةِ ، وَكَانَ مُوَفَّقًا لِمَا
 يَرْفَعُهُ وَيُعَلِّمُهُ . مَسَدَّدًا فِيمَا يَقْصِدُ لَهُ وَيَنْتَشِجِيهِ .

[قِيَمَةُ كِتَابِ التَّصْرِيفِ لِلْمَازَنِ]

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي قَدْ شَرَعْتُ فِي تَفْسِيرِهِ وَبَسَّطُهُ مِنْ أَنْفَاسِ كُتُبِ
 التَّصْرِيفِ ١٠ وَأَسَدَّهَا وَأَرْصَنَهَا ، عَرِيقًا فِي الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ ، عَارِيًا مِنَ الْحَشْوِ
 وَالِإِكْثَارِ ، مُتَخَلِّصًا مِنْ كَنَزَاةِ أَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مُرْتَفِعًا عَنْ تَحْلِيلِ كَثِيرٍ مِنَ
 الْمُتَأَخِّرِينَ ، قَلِيلِ الْأَلْفَاظِ ، كَثِيرِ الْمَعَانِي ، عُنِيتُ بِتَفْسِيرِ مُشْكَلِهِ ، وَكَشَفْتُ غَامِضَهُ ،
 وَالزِّيَادَةَ فِي شَرْحِهِ ، مُتَحَسِّبًا ذَلِكَ فِي جَنْبِ ثَوَابِ اللَّهِ ، وَمُزَكِّيًا بِهِ مَا وَهَبَهُ لِي
 مِنَ الْعِلْمِ .

١٥ [مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ يَطْلُعُ عَلَى كِتَابِ ذِي قِيَمَةٍ]

وَحَقِيقَ عَلَى مَنْ ٢ نَظَرَ فِي كِتَابٍ قَدْ عُنِيَ بِهِ وَأَضَعَهُ ، ٣ وَانْصَرَفَ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ
 مُصَنِّفُهُ ٢ . فَحَظِي مِنْهُ بِأَقْصَى مَا طَلَبَ ، وَوَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ مِنْ كَسَبِ ، أَنْ
 يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى مَا وَهَبَهُ لَهُ مِنْ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لِصَاحِبِهِ مَا وَقَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

١ - الروية : زيادة من ط و ش .

٢ - ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٢ - ما بينهما في ظ ، ش : وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه .

من حفظه ١ ، وأن يعتزى فيما يحكيه عنه إليه ، فإن فعل ذلك فعلى تحجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبى إلا كُفّران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدّف . وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا ، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيت ما يكون مقنعا في معناه ، ومغنيا عما سواه ، فما كان فيما أُورده من سداد وصواب فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير ٢ فما لا يعرّى منه الخذاق ٥ المتقدمون [١٤] ، ولا يستنكفه العلماء المُبرّزون .
والله أسأهدى ، وإياه أسترشد ، وعليه أتوكل ، وهو حسبي وكفى .

بسم الله الرحمن الرحيم

[رواة كتاب المازنى]

١٠ قال أبو الفتح عثمان بن جنى ٣ : أخبرني الشيخ ٤ أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ ٥ قراءة مني عليه بحسب ٦ عن أبي بكر محمد بن السريّ السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازنيّ ، رحمهم الله أجمعين ٦ .

قال أبو عثمان ٧ :

-
- ١ - من حفظه : زيادة من ظ وش .
 - ٢ - ظ وش : وتقصير .
 - ٣ - ٣ - ما بينهما زيادة من ظ وش .
 - ٤ - الشيخ : ساقط من ظ وش .
 - ٥ - النحويّ زيادة من ظ وش .
 - ٦ - أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبعدها في الصلب فيما يأتي : قال أبو الفتح : هو مازن بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جنى هذا في صلب ص كذلك مسبوقا بما يأتي : في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح ، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعناها هنا وأسقطناها من الصلب .
 - ٧ - ص : قال قال أبو عثمان المازنيّ .

باب الأسماء والأفعال

كم يكون عدد ١ حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ؟ .

- قال أبو الفتح ٢ : أول ما في هذا أن يُسأل فيقال : لِمَ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟ . والجواب ٣ : أنه إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال ؛ لثبوت أصلها من زائدها : لأنها مما يُصَرَّفُ ويُشْتَقُّ بعضها من بعض ، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو صَهْ وَمَهْ ونحوهما ، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل . لأنها لا يعرف لها اشتقاق . فلو قال لك قائل : ما مثال : هَلْ أوقد أو حتى أو هَلَا ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألتُهُ مُخَالَا : وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ ؛ لأنه ليس بمُشْتَقٍّ ، إلا أن تنقلها إلى التسمية . بها . ٥
- فحينئذ يجوز وَزْنُهَا بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ . ١٠

[الألفات في أواخر حروف المعاني أصول]

- ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد ، ولا منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » وما أشبههما ، لا تنقل إن الألف فيهما منقلبة كالألف عَصَا وَرَحَى وَغَزَا وَرَمَى ، لأنها لو كان أصلها واوا ١٥ أو ياء لظهرتا لسكونهما [٤ ب] ، كما ظهرتا في نحو « كَيَّ وَأَيَّ وَلَوْ وَأَوْ » .

١ - ظ و ش : عددهما .

٢ - زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتي : قلت وفي نسخة أخرى .

٣ - ظ ، ش : فالجواب .

٤ - ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونحوهما .

فلو ١ كان أصل ألف « . » من الواو لقلت : « مَوْ » كما قلت : « لَوْ » وكذلك لَوْ كانت من الياء ٢ لوجب أن تقول : ٢ « مَيَّ » كما قلت : « كَيَّ » ٣ ولم تُقلب ياء « كَيَّ » وواو « أَوْ » ألفا ٣ لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها مفتوح ، وهى فى الحروف ساكنة كلام « هَلْ وَبَلْ » ٤ ودال ، « قَدْ » فلهذا بطل أن تكون منقلبة ، ولوقال قائل : إنَّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلًا ، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق . والحروف لا تُشتق . فلا يُعرف ذلك فيها ، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع ٥ .

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبى عثمان : الأسماء : يعنى الأسماء المتمكّنة ، التى يمكن تصرّفها واشتقاقها نحو « رَجُلٌ وَفَرَسٌ » ، ولا يريدُ الأسماء المبنية المُوغلة فى شبه الحروف ٦ ؛ لأن تلك الأسماء فى حُكْم الحروف ، ألا ترى أن « كَمْ وَمَنْ » وإذا « سواكن الأواخر » كهَلْ وَبَلْ وَقَدْ . وإنما كان ذلك فيها لمضارعتهما الحروف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن الألف فى « مَتَى وَإِذَا وَأَتَى وَإِيَّاكَ » ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو ، كما أن الألف فى « فِى حَتَّى وَكَلَّا » كذلك . وكما كانت « مَنْ وَكَمْ كَهَلْ وَبَلْ » ، فهذه الأسماء المبنية التى ٧ فى حُكْم الحروف لا تُشتق ولا تُتمثل من الفعل كما أن الحروف كذلك .

١ - ظ ، ش : ولو .

٢ ، ٢ - فى ظ ، ش : لقلت ، وفى هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - بل : زيادة من ظ وش .

٥ - زادت ظ ، ش : قال أبو الفتح .

٦ - ظ ، ش : الحرف .

٧ - التّى : ساقط من ظ ، ش .

[ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقا نحو « لَبَيْكَ » « لأنهم يقولون أَلَبَّ بالمكان . ونحو « قَط » . لأنها من قَطَطْتُ أَيْ قَطَعْتُ ، لأن قولك : ما فعلته قَطَطُ : معناه فيما انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك مما يدخله التحقير ، أو يستعمل استعمال المتصرف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة]

فأما الألف في « أنا » في الوقف فزائدة . وليست بأصل . ولم تنقص بذلك [١٥] فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرّة ، لأنها مبنية بالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويُذهّبها . كما يُذهّب الهاء التي تلتحق لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل أنا ٢ زَيْد ، كما قال الله تعالى : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ٣ يُكتب في الوقف ؛ بألف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كتبت على الوقف ، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلتحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل . ألا ترى أنك تقول « اِرْمِهِ » إذا وقفت وأنت تريد « اِرْمِ » : فإذا وصلت قلت : « اِرْمِ يَا رَجُلُ » ، فالألف في « أنا » كالهاء في « اِرْمِهِ » زائدة مثاها ، وبُيِّنَت الفتحه بالألف كما بُيِّنَت الكسرة ٥ بالهاء ، لأن الهاء مجاورة للألف . ومثّل ذلك

١ - ظ وش : الحرف .

٢ - رسمت : أن : بدون ألف في ص .

٣ - سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ - في الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ - الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

ما حكاه سيبويه أنَّ من العرب من يقولُ في الوقف : « قالا » وهو يريدُ « قال » ،
فَيُسَبِّن الحركة بالألف ، وقد قالوا ١ في الوقف : « أنه » فينبؤوا الفتحة بالهاء كما
يَبْنُونَهَا بالألف ، وكيلتاهما ساقطة في الوصل .

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف]

فأما قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعبرِ فوني مُحمِّدًا قد تَدَرَّيْتُ السَّناما
فإنَّه أجراه في الوصل على حدٍّ ما كان عليه في الوقف ، وعلى هذا قولُ
أبي النَّجَّسِ :

أنا أبو النَّجَّسِ وشِعْرِي شِعْرِي

أى وشعري الذي سمعت به ، وقد أجرت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل
على حدٍّ ما تكون عليه في الوقف ، وأكثر ما يَجْئى ذلك في ضرورة الشعر ،
حكى سيبويه عن العرب « ثلاثه رُبْعَه » بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة
من أربعة وإلقاء حركتها على الهاء ، وكان قياسه إذا حرَّكها أن يردَّها تاء ،
إلا أنها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك ، وأنشد سيبويه أيضا :

ضَخَمًا يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

يريد الأَضْحَمَ خفيف الميم ، وهذا التثْقيل إنما يكون في الوقف ليعلم [٥ ب]
باجتماع الساكنين في الوقف أنه مُتَحَرِّك في الوصل ، حِرْصًا على البيان ؛ لأنَّه
معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : « خالدٌ : وهو يَجْعَلُ » :
فلذا وصلوا قالو : « خالدٌ يافى » فكان سبيله إذا أطلق الميم في « الأَضْحَمَ » بالنَّصْبِ
أن يُزِيلَ التثْقيل ، إلا أنه أجراه في الوصل * مُجْزَاهُ في الوقف للضرورة ، والله :

بِإِزَالِ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍ كَانَ مَهْنَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ .

يريد العَيْهَلُ والكَلْكَلُ ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته ،
والذى أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر ،
فلنَّ سبويه كثيرا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها ، فكَذلك
أَجْرَى الشاعر قوله :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي

فِي الْوَصْلِ مُجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ .

[الأصل والزائد]

وقول أبي عثمان : كم يكون عددهما في الأصل ، وما يَزَادُ فِيهِمَا عَلَى الْأَصْلِ ؟

- قال أبو الفتح ^١ : اعلم أنه إنما يُريد بقوله الأصل : الفاء والعين واللام ،
والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما : مثال ذلك قولك : ضرب ، فالضاد
من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثالُ ضَرَبَ : فَعَلَّ ،
فالفاء الأصل الأول ، والعين الأصل الثاني ، واللام الأصل الثالث ، فإذا ثبت
ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ،
فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ ، وليس يعنون بقولهم
زائد أنه لو حُذِفَ من الكلمة لدَلَّتْ بعد حذفه على ما كانت تدلُّ عليه وهو
فيها ؛ ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة ، فلو ^٢ حذفتها فقلت : ضَرِبَ لم
يَدُلْ على اسم الفاعل بعد الحذف ، كما كان يدلُّ عليه قبل الحذف ، وكذلك
قولهم : مَضْرُوبٌ ، لو حذفت الميم والواو لم يكن [١ ٦] ما بقي من الكلمة

١ - قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ - ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول ، كما يَدُلُّ عليه « مضروب » بكماله ، بل لم يكن يُمكن
النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم ؛ لأنَّ الضاد بعدها ساكنة . والابتداءُ
بالمساكن مُمْتَنِعٌ كما تعلم . فِيمَا زِيدَ¹ في « ضَرَبَ » من أوَّلِهِ قولهم : « اسْتَضَرَبَ »
فالهمزة والسين والتاء زوائد ؛ لأنَّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله :
استَشَقَّلَ ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة ، ومثاله يَفْعِلُ ، والزيادة في وسطه ٥
قولك : « ضَرُوبُ » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُولُ ، والزيادة في آخره . قولك :
« ضَرَبَانِ » فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلَانِ . فالأصول يُقَابَلُ بها
في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللام . ويُلفظُ بالزائد بعينه لَفْظًا في المثال . ولا
يُقَابَلُ به فاءٌ ولا عينٌ ولا لامٌ ؛ لأنَّه لو كان أحدَ الثلاثة ٢ لكان أصلاً لازائداً ،
ألا ترى أنَّكَ تقول في « ضَرُوبٍ فَعُولُ » . فتأني في « فَعُولُ » بالواو ١٠
التي كانت في « ضَرُوبٍ » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تكررَ الثاني من الأصول
وهو العين كرَّرت في المثال العين بإزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَ » فتَشَقَّلَ
العين من « فَعَلَ » ، لأنها بإزاء الراء من « ضَرَبَ » ، فإن تكررَ الأصل الثالث وهو
اللام ، كرَّرت في المثال اللام بإزائه . فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَلَ » جئت
في المثال بلامتين ، لمَّا كان في ضَرَبَ باءان ، فإن تكررَ الأصلان كيلاًهما ، ١٥
كرَّرت في المثال العين واللام كِلْتَيْهِمَا ، تقول في « ضَرَبَ : فَعَلَعَلَ »
زِدْتَ عَيْنًا ولما زِدْتَ في « ضَرَبَ » راء وباء ، والفاء لم تُكْرَرْ في كلام
العرب إلا في حرف واحد ، وهو « مَرْمَرِيْسٌ » وهي ٣ الدَّاهِيَةُ والشَّدَّةُ ،
قال الراجز :

١ - ظ ، ش : زاد .

٢ - ظ ، ش : الثلاث .

٣ - ظ ، ش : وهو .

داهية حَدْبَاءَ مَرْمَرِيْسٍ

وَمَرْمَرِيْت : في معناه ، فثاله من الفعل ^١ « فَعَفَّعِيل » ؛ لأنه من المراسّة وهي الشدّة ، فتكرّرت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ؛ وإِنَّمَا بَسَطْتُ هذا الموضع ، لأن أكثر مَنْ يتعرّض للنظر في هذا العِلْم يسمع الأصلَ وَانْزَائِدَ وَلَا ^٢ يَعْرِفُ الغرض [٦ ب] فيهما ، ولا حتمية ما يُراد بهما ؛ فكشفتُ هذا المعنى ، ٥ لِيَشْتَرِكَ في معرفته المبتدئُ والمتمكّنُ فيه .

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان : فِيمَا يَزَادُ ما يُلْحَقُ بِنَاءِ بِنَاءٍ . ومنه ما يكونُ للمدّة ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى . وفيه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بَزَائِدَ ؛ لأنه وُضِعَ على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئَةِ . ١٠
قال أبو الفتح : فَصَّلَ في هذه الجمل أنواع الزيادات ، وعَرَّفَ الغرض في أن زِيدَتْ . وما الذي دعا إلى ذلك .

[الزيادة للإلحاق]

فما زيد فيه للإلحاق كثير . منه « كَوَثَرَ وَصَيَّرَفَ » فالواو والياء فيهما زائدتان ؛ لأنهما من الكثرة والصَّرف ، وهما مُلْحَقَان « بِجَعْفَرَ وَسَلَّهَبَ » ؛ ١٥ وكذلك « جَدَّوَل » الواو فيه زائدة مُلْحِقَةٌ « بِجَعْفَرَ » . وقد قيل : « جِدَّوَل » بكسر الجيم ، فالواوُ في هذا مُلْحِقَةٌ له بِنَاءٍ « دِرْهَمٌ وَهَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ »

١ - من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلا .

ومِنْ ذلك « سَمِندَع » الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحِقَةٌ بِفَرْزَدَقٍ وَمِثَالُهُ فَعَيْلَلٌ ،
وكذلك « فَنَدَوْكَسَ » . وهذا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَضْبِطَهُ لَكَ ، وإنما أَذْكَرُ مِنْهُ وَمِنْ
نظائِرِهِ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقِيَاسُ .

[الزيادة للمد]

٥ وقولُهُ : وَمِنْهُ مَا يَكُونُ لِلْمَدِّ ، يَعْنِي الْوَاوُ فِي « عَجْوزٍ وَعَمُود » ، وَالْيَاءُ
فِي « جَرِيْبٍ وَقَضِيْبٍ » وَالْأَلْفُ فِي « كِتَابٍ وَسِرَاجٍ » لَمْ يَرُدَّ بِهِذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا
إِلَّا اِمْتِدَادُ الصَّوْتِ وَالتَّكْثِيرُ بِهَا ؛ وَلأنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الْمَدِّ فِي كَلَامِهِمْ ،
لِيَكُونَ الْمَدُّ عِيَوْضًا مِنْ شَيْءٍ قَدْ حَذَفُوهُ ، أَوْ لِيُنِ الصَّوْتُ فِيهِ ٢ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
الضَّرْبَ الثَّلَاثَ * مِنْ الطَّوِيلِ قَدْ أُلْزِمَ حَرْفُ الْمَدِّ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠ أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسَا
ونحو قول الآخر - أَنشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ لِقَطِيرِيِّ بْنِ الْفُجَاءَةِ - :

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ لَنَزَاهِدٍ وَفِي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلْقَ أُمَّ حَكِيمٍ

ونحو قول الآخر - قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ - :

[١٧] جَزَوْنِي بِمَا رَبَّيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ

كذلك مَا إِنَّ الْخُطُوبَ دَوَالَ

١٥

فهذه الألفُ فِي « دَوَالَ » وَالْيَاءُ فِي « حَكِيمٍ » وَالْوَاوُ فِي « الرُّءُوسِ » .
تُسَمَّى الرَّدْفُ . وَإِنَّمَا لَزِمَتْ هَذَا الضَّرْبَ لِتَكُونَ عَوْضًا مِنْ لَامٍ مَقَاعِيلُنْ* ،
وَهَذَا مُبْتَسِّنٌ فِي عِلْمِ الْقَوَائِي ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعَرُوضِ ، فَالْهَذَا وَنَحْوُهُ مَا زِيدَتْ

١ - ظ ، ش : هذا .

٢ - ظ : به .

٣ - ظ ، ش : من .

هذه ^١ المدّات ، وللحاجة ^١ إلى الاتّساع في كلامهم ؛ لأنهم قد ^٢ يُعسّرون عن
المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرّ إلى الاتّساع ، فن ها ^٣ هنا احتيج
إلى الزوائد المتكثّرة للكلام .

[الزيادة للمعنى]

- وقوله : ومنه ما يُلحقُ للمعنى : يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلام علامة ^٥
للخفّة والتمكّن في الأسماء في نحو « زيدٌ وزيداً وزيدٍ » . ومن ذلك : حروفُ
المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يقرأُ ،
ألا ترى أنّه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنّه في حال قراءة ، ويصلح أن يكون
يُرادُ به أنّه ؛ سيقراً ؛ فيما يستقبل ، ومن ذلك : ألف « أنا » ، إنما زيدت
لبيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها ، ومن ذلك : ألف النُدْبَةِ ، إنّما ^{١٠}
زيدت لمدّ الصوت وإظهار التّفجّع على المندوب ، فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد
للمعنى ، ألا ترى أنّ الدّلالة على ذلك ^٥ المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلّا أنّ
النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول : وازيدُ ^٦ .

[الزيادة من أصل الوضع]

- وقوله : « ومنه ما يُلحقُ في الكلام ولا يُتكلّمُ به إلّا بزائد ، لأنه وُضِعَ ^{١٥}
على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئَةِ » ، فإنّما يعنى به : افتقر ونحوه ؛ ألا ترى أنّ
الماضى من هذا اللفظ لم ينطق به إلّا على مثال : افتعل . والزيادة لازمة له . وهى

١ و ١ - بدل ما بينهما في ظ ، ش : لا امتداد الصوت للحاجة .

٢ - قد : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - تقول وازيد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزة والتاء في أوله : وقولهم : « فقير » يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه « فقَرَّ » .
 مثل « ظَرُفَ فهو ظريف » [٧ ب] ، هذا أخصُّ به من فَعِلَ وفَعَلَ ، وإن
 كانوا قد قالوا : « شَقِيَّ فهو شَقِيٌّ وقَدَرَ فهو قَدِيرٌ » ، فإن باب « فَعِيل » أن
 يكون « لِفَعْلٍ » : وإذا ٢ كانوا قد ٣ قالوا : « يَدَرُ ويدَعُ » ولم يقولوا :
 ٥ « وَذَرَ ولا وَدَعَ » استغناءً عنهما « يَتَرَكُ » على ما قال سيبويه ، مع أن بين
 الماضي والمضارع نسبا قريبا . فأن يقولوا : « فقير » ولا يقولوا : « فقَرَّ » - وإن كان
 عليه جاء - أجدر : لبعد ما بين الاسم والفعل ، وإن كان في هذه الأسماء كثير
 من أحكام الأفعال : فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم . وكذلك « اشْتَدَّ » لم
 يُنطق به بلا زيادة : لم يقولوا شَدَّ . في هذا المعنى . على أن أبا زيد قد حكاهما
 ١٠ في كتابه مصادره : وقولهم : « شَدِيد » كانوا قد قالوا فيه : « شَدُدْتُ » وإن
 لم يجيئوا به . قال سيبويه : استغنوا « بافْتَقَرُوا واشْتَدَّ » عن « فِئَقَرْتُ وشَدُدْتُ » .
 كما استغنوا « بأحْمَرَّ عن حَمِرَ » : يريد أن « أحْمَرَّ » أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا
 بزائد نحو « أَحْمَرَّ وأَحْمَرَّ » . قال سيبويه أيضا : كما استغنوا « بارتَفَعَ » عن « رَفَعَ »
 وعليه جاء « رَفِيعٌ » : يريد أن قولهم : « رَفِيعٌ : فَعِيلٌ » و « فَعِيلٌ » إنما يأتي
 ١٥ من « فَعِلَ » نحو كَرُمَ فهو كَرِيمٌ . وكذلك قولهم : « ارْعَوَى الرجل » وزنه
 أفعل ولم أجمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة ، وليس من لفظ رعيت : لأن لام
 « رَعَيْتُ » ياء : ولأم « ارْعَوَى » واوٌ : لظهورها كما ترى . وليس « الرَعَوَى
 مِن « ارْعَوَى » إنما هي « فَعَلَى » من « رَعَيْتُ » . فُيْلِبَتْ ياؤها واوا . بمنزلة

١ - كانوا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص وحاشية ظ : وإذا : و ظ ، ش : وإن .

٣ - قد : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : من الفعل .

٥ - كتاب : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : لظهورها .

« تَقْوَى » ، وكذلك قولهم : « اقْطَرَّ النَّبْتُ واقْطَرَتْ » لم يستعملوها ^١ إلا بتكرير اللام ، فهذا ونحوه مما لم ينطق به إلا بزيادة ؛ لأنهم قد يستغنون بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا مِنْ كلامهم ، ألا ترى أن قولهم « مَلَامِيحُ » إنما هو في القياس جمع « مَلْمَحَةٍ » [١٨] لاجمع « لَمَحَةٍ » ، و « مُتَحَاءُ » إنما هو جمع « سَمِيحٍ » في القياس لا « سَمَحٍ » و « مَشَاهِيهِ » إنما هو جمع « مَشَبَةٍ » لا « شِبْهِ » ، فكأنهم قد نطقوا « بِمَلْمَحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمَشَبَةٍ » لما جاء الجمع عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمَحٍ عن سَمِيحٍ ، وبمَلْمَحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشِبْهِ عن مَشَبَةٍ حتى صار المستغنى عنه مُسْقَطًا . وقد قال بعضهم « سَمِيحٌ » وهو شاذ في الاستعمال . وإذا ^٢ كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في « وَذَرَّ وَوَدَعَ » على قُرْب ما بين الماضي والمضارع . فالجمع ^{١٠} على بعده من الواحد أجدر ألا يلزم أن يجئوا بواحدة من أجل مجيئهم به ، فهذا شرح هذا .

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها]

قال أبو عثمان ^٣ : « فأقلُّ الأصول في الأسماء عددًا الثلاثة ، نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ وعِدْلٍ وبُرْدٍ وجَبَلٍ وفَخِذٍ وعَضُدٍ وزُفَرٍ ومِيعَى ، ^{١٥} والأفعال نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضَرِبَ وظَرَفَ » ^٣ .

١ - ص : لم يستعملوها ، ظ ، ش : لم يستعملوا ، وهامش ظ : لم يستعملها العرب .

٢ - ص وهامش ظ : وإذا ، ظ ، ش : وإن .

٣ و ٣ - بدل ما بينهما في ص :

(فأقلُّ الأسماء أصولًا الثلاثة ، وكذلك الأفعال ، فالأسماء نحو : زيد وعمر وبكر وعيدل وبرد وحمل وجبل وفخذ وعضد وزفر وميعة . والأفعال نحو : ضرب وعلم وضرب وظرف ، فعلى هذا المثال الأسماء في الثلاثة والأفعال) .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول :
 أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . وأصل "خماسي" ؛ والأفعال التي لازيادة فيها تكون
 على أصلين : أصل "ثلاثي" . وأصل "رباعي" . ولا يكون فعل^١ على خمسة أحرف
 لازيادة فيه^٢ ، وأنا أذكر كل أصل في موضعه مستقصى^٣ بحول الله وقوته^٤ .
 هـ - فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة : - « فَعَلٌ » . وَفَعِلٌ ، وَفَعِلٌ .
 وَفَعِلٌ ، وَفَعِلٌ^٥ ، وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعِلٌ .
 هذه الأمثلة تكون اسما وصفة ؛ فمثال :

فَعِلٌ ويكون اسما وصفة . فالاسم كَلْبٌ وَكَعْبٌ ، والصفة ضَخْمٌ وَخَدَلٌ .
 وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَسَنٌ وَطَلَلٌ ، والصفة بَطَلٌ وَحَسَنٌ .
 وَفَعِلٌ [٨ ب] يكون اسما وصفة . فالاسم كَبِيدٌ وَفَخِذٌ ، والصفة
 حَذِرٌ وَفَطِينٌ .

وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَجُلٌ وَعَضُدٌ ، والصفة يَقُظٌ وَنَدُسٌ .
 وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم جِدْعٌ وَعِيدٌ ، والصفة نِضُوٌّ .
 وَنِقْضٌ .

١٥ وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم إِبِلٌ وَإِطِلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بِلِيزٌ ،
 وهي الضَّخْمَةُ . هـ وقد قالوا : أَتَانُ إِيْدٌ هـ فأما قول الشاعر :

أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَادُ لَذَاكَ الْحِجْلُ
 فَقُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي أَلَا بَأَى أَصْلُ تِلْكَ الرَّجِيلُ

١ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فيها .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : بعون الله . وفي هامش ظ : بإذن الله إن شاء الله .

٤ - فعل : ساقط من ظ .

٥ هـ - زيادة من ظ ، ش .

وَيُرَوَّى بَيْتًا ١ . فلنما أراد به الإتيان لإقامة الوزن وأصل بنائها ٢ على « فِعْلٍ » .
ساكنة العين . ألا ترى أنَّ هذا الشعر من الضَّرْبِ الثالث من المتقارب ووزنه
في العروض فَعْلٌ . . وبيته :

وأبتي ٣ من الشعر شعراً عويصاً يُنْتَهَى الرواة الذي قد رَوَوْا
فلو أسكن الجيم لفسد البيت كله ؛ لأنه كان يَصِيرُ ضَرْبُهُ على فِعْلٍ : وهذا
فاسدٌ مُتَمَنِّعٌ . وأما قولهم : « رَجُلٌ جَيِّزٌ ، وَبَحِيكٌ » ، ونِفِيرٌ ونَحْوُهُ . ، فلنما
أصل بنائه على ٤ فَعْلٍ كَحَذَرٍ . ولكنهم كسروا فاء الفعل إتياناً من أجل
حرف الحلق ، كما قالوا شَعِيرٌ وَبَعِيرٌ ، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه وعلى
هذا نقول : « فِي رَغِيْفٍ رَغِيْفٍ » : بكسر الراء . وحكى أبو زيد عن العرب : « الجنةُ
لِمَنْ خَافَ وَعِيدَ اللَّهِ » ولا نقول : « فِي جَرِيْبٍ وَقَفِيْزٍ : جَرِيْبٌ وَلَا قَفِيْزٌ » ، لأنه
ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الحلق : فهذا تَشَعُّبٌ ، ثم نعود لما كُنَّا فِيهِ :
وفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم نحواً ضِلَعٌ وَعَيْنٌ ، والصفة : قَوْمٌ
عِدِيٌّ . ومكانٌ سَوِيٌّ . وقال النابغة :

بانت ثلاث لَيَالٍ ثم واحدةٌ بذى الحجاز تُرَاعَى مَتَزِيلاً زِيماً
[٩] وفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم : قُفْلٌ وَبُرْدٌ ، والصفة : حُلُوٌّ وَمُرٌّ .
وفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم : عُنُقٌ وَطُنْبٌ ، والصفة : سُرْحٌ وَطُلُقٌ .
وفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم : رُبْعٌ وَخَزَزٌ ، والصفة : خُتَعٌ وَسُكْعٌ
وقال ٥ الراجز :

-
- ١ - ط ، ش : بَيْتاً .
٢ - ط ، ش : وَأُرَوَّى ، بدل : وَأَبِي ، وهما روايتان .
٣ - عل : زِيْلَعَةٌ فِي ط ، ش .
٤ - لا : سَلَطَ مِنْ ط .
٥ - نحو : زِيْلَعَةٌ مِنْ ط ، ش .
٦ - ط : قَالَ .

قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ

ولا يوجدُ في الكلام : فِعْلٌ : بكسر الفاء وضمّ العين وإنما لم يَجِيءْ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً ، وإذا كانوا قد قالوا آفَتُلْ فضموا الهمزة لضمّة التاء ولم يَكْسِرُوا على ما كان يجبُ فيها مع أنّ بين الهمزة والتاء حاجزاً وهو القافُ ، فالأَ يَخْرُجُوا مِن كسرٍ إلى ضمٍّ بلا حاجز أَجْدَرُ : فأما قولهم :

هو يَضْرِبُكَ . وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ما قد منه .

لأن هذه الضمة ليست بلازمة ، ألا ترى أنّ النصب والجزم يُزيلانها ، وإنما يُكره من ذلك أن تكون الحركة لازمة ، وليس في الكلام اسمٌ على فُعِلَ : بضمّ الفاء

وكسر العين ، إنما هذا بناء يَخْتَصُّ به الفعلُ المبني للمفعول نحو : ضُرِبَ وَقُتِلَ إِلَّا في اسم واحدٍ وهو دُئِلَ وهي ٢ دُوَيْبَةُ وبها سُمِّيتَ قبيلة أبي الأسود الدؤلي ١٠

وإنما فتحت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياءِ الإضافة ، فهربوا إلى

الفتح ، كما قالوا في شَقِيرَةٍ شَقِيرَى ، وفي الصَّعِقِ صَعَقَى . قال الشاعر ٣ :

جاءُ وابجيش لو قيسَ مُعَرَّسُهُ ما كان إلا كَمُعَرَّسِ الدُّئِلِ

فهذه الأسماء . وأما الأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها : فعلى ضربين : فِعْلٌ

مبني للفاعل ، وفِعْلٌ مبني للمفعول [٩ ب] فالمبني للفاعل على ثلاثة أضربٍ ١٥

« فَعَلَّ وَفَعِلَّ وَفَعَّلَ » .

فمثال فَعَلَّ يكونُ مُتَعَدِّياً وغيرَ مُتَعَدِّ ، فالمتعدّي نحوُ : « ضَرَبَ

وَقَتَلَ » . وغير المتعدّي نحوُ « جَلَسَ وَنَهَضَ » .

وَفَعِلَّ يكونُ متَعَدِّياً وغيرَ متَعَدِّ ، فالمتعدّي نحوُ « شَرِبَ وَرَكِبَ » ،

وغير المتعدّي نحوُ « سَلِمَ وَقَدِمَ » .

١ - ظ ، ش : لغم .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - بهامش ظ أمامه ؛ وقال يصف قلة الجيش : جاوا ، صح .

وَفَعْلَ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا غَيْرَ مُتَعَدٍّ ؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهِئَةِ
التي يكون عليها الفاعلُ لِأَلْشَيْءِ يَفْعَلُهُ قَصْدًا لغيره نحو « شَرُفَ وَظَرُفَ » ،
فأما ما جاء في كلامهم نحو قوله :

وإنْ أَهْجُهُ يَضْجِرُ كَمَا ضَجِرَ بَازِلٌ من الأُدْمِ دَبِرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
فإنما أراد به الشاعرُ ضَجِرَ وَدَبِرَتْ ، ولكنه أسكن الحرف استغالا للكسرة ،
وعلى هذا قالوا : « قد كَرَّمَ الرَّجُلُ » ، يُريدون كَرَّمَ ، وقالوا « لَقَضَوْا الرَّجُلُ »
يريدون لَقَضَوْا الرَّجُلُ ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور ، ولم يجيئ من
هذا شيء في المفتوح لخفة الفتحة ، ألا ترى أنَّ من قال : فَخَذُ وَرَجُلٌ وهو
يريد فَخِذًا وَرَجُلًا ، لم يَقُلْ في جملٍ جَمْلٌ لخفة الفتحة ، إِلَّا أَنَّهُمْ قد
أَنشَدُوا لِلأَخْطَلِ :

١٠

وما كلُّ مُبْتَدِعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ ما قد فاتَه بِرِدَادٍ

قالوا : أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُرَّ فخفض المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذِّ ،
فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتملُ عندي وجه آخر ، وهو أن يكون مُخَفَّفًا
من فَعِلٍ مكسور العين ، ولكنه فَعِلٌ غير مُسْتَعْمَلٍ إِلَّا أَنَّهُ في تقدير الاستعمال
وإن لم يُنطق به ، كما أن قولهم : « تَفَرَّقُوا عِبَادِيَدَ وَشَمَاطِيَطَ » ، كأنهم قد نطقوا
فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا في اللَّفْظِ ، فكأنهم ٢ استغنوا
بَسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن [١٠] ينطقوا به غير مُسَكَّنٍ .

٩٥

وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بأحد ، مع أن الجمع لا يكون إلا عن
واحد ، فإن يستغنى بِفَعْلٍ عن فَعِلٍ من لفظه ومعناه - وليس بينهما إلا فتحة
عين هذا وكسرة عين ذاك - أَجْدَرُ .

٢٠

١ - ظ : فقال . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : وكانهم .

وأرى أنهم استغنوا بالفتوح عن المكسور لحققة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس^١
وهو أحسن من أن تحمّل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها^٢ ضرباً من القياس .
فإن قلت : فإننا لم^٣ نسمعهم يقولون : يَسْلَفُ بفتح اللام ، فما تُسَكِّرُ
أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سَلَفَ على وجه ، إذ لو كان مراداً عندهم
لقالوا في مضارعه يَسْلَفُ ، كما أن مَنْ يقول قد عَلَّمَ فيُسَكِّنُ عين الفعل ،
لا يقول في مضارعه إلاَّ يَعْلَمُ ، فالجواب أنهم لما^٤ لم ينطقوا بالمكسور على وجه
واستغنوا عنه بالفتوح . صار عندهم كالمرفوض الذي لأصل له واجتمعوا على
مضارع المفتوح .

وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيديوه : أنهم يستغنون فيه بالشئ^٥ عن الشئ^٦
حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً لاسياً إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين
الفعل . وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة .

فإن قلت : إننا^٧ قد رأيناه في هذا الحرف ، فإن تَقَسَّ الشئ^٨ المتنازع فيه
لا يكون حجة^٩ على^{١٠} الخصم ، إنما يكون حجة^{١١} ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما
ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة ، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة
من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه
أبو عليّ في قول الكميّ :

وبالعَذَوَاتِ مَنَّبِتُنَا نُضَارُ وَنُبْعُ لَفَصَافِصُ فِي كَبِينَا .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة : قد .

٢ - ظ ، ش : له .

٣ - ص وهامش ظ : لم . وظ ، ش : لا .

٤ - لما : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ - ظ ، ش : فانا .

٦ - الشئ : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزبالة^١ ، ويقال الكيا بالكسر والقصر
 [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علي : إنما يُجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان
 محذوف اللام نحو : ^٢ بُرةٍ وبرُونٍ ، وَظَبّةٍ وَظَبُونٍ^٢ . وكُباً : ليس بمحذوف
 اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما
 أن يكون جمع واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التّام ، فهذا
 ما عندي في هذه الكلمة .

ثم نرجعُ إلى ما كنّا فيه ، فأما قولهم : « قالَ وخافَ وطالَ » وسُكونُ عين
 الفعل منها وإجماعهم على ذلك فإنّ أصلَ العين منه الحركةُ ، فأصل « قالَ قولَ » .
 وأصل « خافَ خَوْفَ » ، وأصل « طالَ طَوْلَ » . ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها
 وانفِتاح ما قبلها ، وليس أصلُ العين السكونَ ، ولو^٣ كان الأمرُ كذلك لصحّت
 الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ في موضعه .

فجميعُ^٤ الأفعال الثلاثيّة الماضية لا تكونُ عينُ الفعل منها^٥ إلا متحركة ،
 وإن سُكُنَتْ فَلِعِلَّةِ دخولها وأصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هي المبيّنة للفاعل .
 وأما الفعلُ المبنيُّ للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فَعِلَ » نحو : « ضُرِبَ
 وقُتِلَ » ، وهذا أصله « فَعَلَ أو فَعِلَ » ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثنا عن المفعول^٦ ،
 ألا ترى أن « ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ » ، ورُكِبَ منقولٌ من رَكِبَ^٦ ، ولا

١ - مثل الزبالة : ورد في ص بن « أيضا » و « قال أبو علي » . في السطر التالي

٢ و ٢ - ظ : برة وقلة ، وبرون وقلون .

٣ - ظ ، ش : لو .

٤ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع ، كلمة هذه .

٥ - ص ، ظ : منه . ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ - في ظ ، ش :

ألا ترى أن منقول ضُرِبَ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ من رَكِبَ ، وفي هامش
 ظ أمامه : ألا ترى أن أصل ضُرِبَ منقولٌ عن ضَرَبَ ورُكِبَ منقولٌ عن
 رَكِبَ : صح .

يكون فُعِلَ من فَعُلَ أبدا ؛ لأن فَعُلَ لا يتعدَّى ، والفِعْل لا يُنْقَل إلى فُعِلَ حتى يكون مُتَعَدِّيا قبل النقل .

ألا ترى أن « ضَرَبَ » متعدّ ، فلذلك جاز أن تبنّيه للمفعول فتقول : « ضَرَبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رَكِبَ » ، و « فَعُلَ » لا يتعدَّى أبدا فلا يجوز أن تبنّيه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثمّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل [١١] الفعل حديثا عنه ، بقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه ، وهذا محال .

فإن أقمّت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبنى فُعِلَ من فَعُلَ نحو ظُفِرَ في هذا المكان ، فأما قول القطامي :

وَنُفِخُوا عَنْ مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا ١٠

وقول أبي النجّوم :

لَوْ عَصِرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

فلنما أريد به : « نُفِخُوا ، وَعَصِرَ » . ولكنّه خَفَّفَ الكلمة بحذف الكسرة ،

فأما قولهم : « قَد قِيلَ ، وَخِيفَ » ونحوهما ، فأصلهما « قُولَ ، وَخَوْفَ » ،

١٥ ثم غيّرا بعد ذلك ، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله .

فهذه أبنيّة الأسماء والأفعال الثلاثيّة التي لازيادة فيها .

[أبنيّة الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد ،

فالأسماء نحو « جَعْفَرٍ وَصَيْطَرٍ وَسَيْطَرٍ وَدِرْقَسٍ » ، ومثل جَعْفَرٍ سَلَهَبٍ » ،

وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماء وصفات ، وأما ١ الأفعال التي على أربعة أحرف ٢ ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وَسَرَهَفَ » وما أشبه ذلك ، فالثلاثة والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الرباعية التي لازيادة فيها تسمى على ستة أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : هـ « فَعْلَلٌ . وَفِعْلِلٌ . وَفُعْلُلٌ . وَفِعْلَلٌ . وَفِعِلٌ . وَفُعْلَلٌ » .
فَفَعْلَلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم « جَعْفَرٌ وَصَعَّرَ » ، والصفة : « سَكَنَهُبٌ وَصَقَعَبٌ » .

وَفِعْلِلٌ : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرْطِيمٌ وَعِظْلِيمٌ » ، والصفة : « صِمْرِدٌ وَهَرْمِلٌ وَخِرْمِلٌ وَخِضْرِمٌ وَضِمْرِمٌ وَلِطْلِيْطٌ وَدِرْدِيحٌ » ، وإنما أكثرت من هذا لأن أبا العباس * ذكر أن فِعْلِلًا في الصفة قليل .
وَفُعْلُلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْثُنٌ [ب ١١] وَتُرْثُمٌ » ، والصفة : « كُنْكَلٌ وَقُلْكَلٌ » .

وَفِعْلَلٌ يكون اسما وصفة : فالاسم : « قِلْفَعٌ وَقِرْطَعٌ » ، والصفة : « هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ » ، وقد قيل : إن الهاء في « هِجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ » زائدة وأنها من « البَلْعُ والجَرْعُ » ، ومثلهما على هذا القول « هِفْعَلٌ » . وقد حكى عن الخليل أنه كان يقول : إن الهاء في « هِرْكَوْلَةٌ » زائدة ؛ لأنها تركل ٣ في مشيها وهي في هذا القول « هِفْعَوْلَةٌ » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

١ - ص و هاشم ظ : وأما . و ظ ، ش : فلما .

٢ - أحرف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في هاشم ظ ، في ش : التي تركل : وفي ظ : من تركل .

قادم إليه ، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذى عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان في « هيجرَع وهيجَلَع وهيرْكَوْلَة » من معنى ما لاهاء فيه ، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ، ومعناه كمعناه .

ولهذا الذى ذهبْتُ إليه نظائر في كلام العرب ، ^١ من ذلك قولهم للمكان الآسِين « دَمِثٌ » ، وقالوا « دِمِثْرٌ » أيضا ، وقالوا للطويل المنبسط « سَبِيطٌ » وقالوا فيه أيضا « سِبِطْرٌ » ، فسَبِيطٌ ودَمِثٌ لفظهما قريب من لفظ سِبِطْرٌ ودِمِثْرٌ ومعنهما واحد ^١ ، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الراء من حروف الزيادة .

ومثل ذلك قولهم : « ثَعَلَبٌ وَثُعَالَة » . فثَعَلَبٌ رباعى وَثُعَالَة « ثلاثى والمعنى فيهما واحد . وسأتى على أكثر من هذا في مواضعه ^٢ ، فكَذَلِكَ ^٣ يجوز أيضا أن تحمل « هيجرَعَا وهيجَلَعَا وهيرْكَوْلَة » على أنها من معنى « الجرَع والبَاع والركَل » ، وقرية من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة في أول الكلمة ، وليس موضع زيادتها أول الكلمة ، إنما موضعها أن تقع آخرا ، فهذا ما يحتمله القياسُ عندي ^٥ ، والقول الأول له وجه أيضا ، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أُمّهات ، وإن كانت في حَشْوِ الكلمة [١٢] إلا أن الهاء في أُمّهات تلي الطرفَ فهى من ^٦ موضع الزيادة أقرب .

١ و ١ - في ظ ، ش : من ذلك قولهم للمكان اللين دَمِثٌ ، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين دَمِثٌ ، وقالوا أيضا فيه دِمِثْرٌ ومعنهما واحد : وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه .

٢ - ص : موضعه .

٣ - ظ ، ش : وكذلك .

٤ - في ظ : بين كلمتي « والركل » ، « قرية » الجرَع : المكان الطويل السهل .

٥ - عندي : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : في .

وَفِعَلٌ يَكُونُ اسماً وصفة ، فالاسم « صِغَعْلٌ وَفِطَحْلٌ » ، والصفة :
« حَبَجْرٌ وَسِبْطَرٌ » .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذى يكتنازع فيه الناس : « فِجْخُدْبٌ » ومثاله « فُعْلَلٌ » بفتح

- اللام ، حكاه أبو الحسن * وحده بالفتح وخالفه فيه ^١ جميع البصريين إلا من قال
بقوله ، والذى رواه الناس غيره « جُخْدُبٌ » بضم الدال وهو اسم لاصفة . وقد
حكى غيره : « بُرْقُعٌ وَبُرْقَعٌ . وَطُحْلُبٌ وَطُحْلَبٌ . وَجُوْذَرٌ وَجُوْذَرٌ » .
إلا أن جُوْذَرًا ذكر أبو على أنه أعجمى . قال ^٢ فلا حُجَّة فيه ^٢ . والضم
فى بُرْقُعٍ وَطُحْلُبٍ هو المعروف الشائع .

- فأما قولهم : « عُلْبِطٌ . وَعُكْمِيسٌ . وَهْدَايِدٌ . وَخَزَاخِيزٌ . وَجَنَادِلٌ » .
وذلكلذل . وَزَلَزِلٌ . وَعَرَرْتَنٌ ، فهذه كلها محذوفات . وأصلها : « عُلَابِيطٌ .
وَعُكَامِيسٌ ، وَهْدَايِدٌ ، وَخَزَاخِيزٌ ، وَجَنَادِلٌ : وَذَلَاذِلٌ ، وَزَلَازِلٌ ، وَعَرَرَتْنٌ »
ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفاً ، ودل على أنه قد حذِفَ منها شيء ، أنهم
قد نطقوا بها تامة نحو : « عُلَابِيطٌ وَعُكَامِيسٌ وَجَنَادِلٌ » . قال الراجز :

- ١٥ ما راعِىنى إلا جَنَاحٌ هَابِيطٌ على البُيُوتِ قَوَظُهُ العُلَابِيطُ
جَنَاحٌ : قالوا اسمُ الراعى . ونصب القَوَظَ يَهَابِيطُ ؛ لأنه يقال : هبط الشيء
وهبطته ، وقال الآخر :

أَعْدَدْتُ لِلْوَرْدِ إِذَا الْوَرْدُ حَضَرَ غَرَبًا جَرُورًا وَجَلَالًا خَزْخِيزًا .

وقال الآخر :

- ٢٠ وَزَعَمُوا وَكَذَبُوا بِأَنَّهُ لَقِيَهُمْ عُلَابِيطٌ فَشَرِبُوا

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - فى ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات : فهذه الأسماء الرباعية .

[١٢ ب] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : فـ « فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ » ، وفـ « فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ » . فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال فـ « فَعْلَلٌ » وهو على ضربين : مُتَعَدٍّ وغير مُتَعَدٍّ . فالمتعدى نحو : « دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ » وغير المتعدى نحو : « خَنَدَفَ وَهَمَلَجَ » . والمبني للمفعول لا يكون إلا على « فَعْلِلَ » نحو « قَلْطَلِ » و « زُلْزِلَ » . فهذا ما في الفصل .

[الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها]

١٠ قال أبو عثمان : وتكونُ الأسماءُ على خمسة أحرف لازيادة فيها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ٢ لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فـ « فَعْلٌ » من بنات ٣ الخمسة البتة .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرّف العِلَّةُ في أن لم يكن فـ « فَعْلٌ » من ذوات الخمسة ، وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليُضاف إلى هذا القول .

وذلك هـ أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ، لأن الزوائد تلزمها

١ - ظ ، ش : فيه .

٢ - ظ ، ش : فضيلة .

٣ - ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعاني ، نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَج ، وألف الوصل والنون في نحو ^١ احزننجم : فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عندليب . وعَصْرَفُوط . وقَبَعَتَرَى ونحوها فألحقوها الزوائد وهي ^٢ خماسية : فإن الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء . لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل ^٣ على أن الزوائد بابها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين في آخر : فَعْلَان : ^٥ بابها أن تكون ^٥ في آخر غَضْبَان : وعَطْشَان ونحوهما من الصفات التي تشبههما . قال : قالوا ^٧ : لأن غَضْبَان صفة . والصفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعل وما شابهه أحق . ومن ذلك أيضا أنك لا تجد ^{١٠} اسما اجتمع في أوله زيادتان . إلا أن يكون [١٣] جاريا على الفعل نحو : مُنْطَلِق : ومُسْتَخْرَج : فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة ، لما جاز وقوعُ زائدين ^٨ في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا : ^{١٥}

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ : وهما .

٣ - ش : يدل .

٤ - ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ - ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث .

٦ - آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ - قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : زائدتين .

إن انقحلاً في اسمي قحّل وليس من لفظه ، وأنه لازيادة في أوله . كذا
حكى^١ أبو علي عن بعضهم . فاحتُملت الزوائد في الأسماء الخماسية^٢ ؛ لقوة الأسماء ؛
ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تتمكّنها وكثرتها في الأفعال ، فكان^٣
الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا^٤ يُعبأ بها لذلك .

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : فالأسماءُ من بناتِ الخمسة نحو « سَفَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ
وَجِرْدَحَلٍ وَحَبْرَقِرٍ وَجَحْمَرِشٍ وَقُدْعَمِيلَةَ » ، وتكون هذه الخمسة
أسماءً وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم
يذكره سيده : وهي « فَعْلَلٌ وَفِعْلَلٌ وَفَعْلَلِيلٌ وَفَعْلَلٌ » .

فمثال . فَعْلَلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « فَرَزْدَقٌ » ، وخَدْرَتُقُ ،
والصفة « هَمْرَجَلٌ وَشَمْرَدَلٌ » .

وفِعْلَلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « قِرْطَعِبٌ » ، والصفة « جِرْدَحَلٌ »
وَحَبْرَقِرٌ .

وفَعْلَلِيلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة ؛ لأنه قال قَبِيلٌ : وتكون
هذه الخمسة أسماءً وصفات ، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت

١ - ص : من .

٢ - ظ ، ش : حكاة .

٣ - الخماسية : سقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : لم .

٦ - وهي : سقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَحْوَرِشٍ » وَنَحْوَرِشٌ^١ ليس عندي من بنات الخمسة ؛ لأن فيه واوا ، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة : ومثل « جَحْمَرِشٍ » عندي « صَهْصَلِيقٌ وَقَهْبَلِيسٌ وَقَنْفَرِشٌ » .

وَفُعْلَلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « الْخُزْعِيلَةُ » ، والصفة « الْخُبْعَيْنُ » ،
وَالْقُدْعَمِيلُ^٥ وقيل قُدْعَمِيلَةُ اسم .

والخامس [١٣ ب] الذي لم يذكره سيبويه : فُعْلَلِيلٌ ، وهو « هَنْدَلَعٌ » .
وقالوا^٢ : هو اسم بِقَلَّةٍ ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثلاً :
أَحَدَ عَشَرَ ثَلَاثِيًّا ، وَسَبْعَةَ رُبَاعِيَّاتٍ ، وَخَمْسَةَ خَمَاسِيَّاتٍ . فن الثلاثي : ١٠
ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال : وهى : - فَعْلَل ، وَفَعِل ، وَفَعَّل .
وواحد تختص به الأفعال وهو : - فُعِلَ إلا في حرفٍ واحد وهو دُئِلُ^٣ .
وقد ذكرته ، والباقي يختص به الاسم .

وأما الرباعي : فالأسماء والأفعال تشترك في مثالٍ واحد منه^٣ وهو فَعْلَلَل .
ويختص الفعلُ ببناءٍ واحد وهو فُعْلَلِلَ لأنه نظيرُ فُعِلَ في الثلاثي ، والباقي ١٠
يختص به الاسم ، والخماسي خمسة أمثلة يختص بها كلها الاسم .

فان قال قائل : فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟ فالجواب : أنه إنما كَسُرَ
تَصَرُّفُ ذَوَاتِ الثَلَاثَةِ في كلامهم ؛ لأنها أعدل الأصول ، وهى أقل ما يكون

١ - نحو رَش : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قالوا .

٣ - منه : ساقط من ظ ، ش .

عليه الكَلَمُ المتمكنة^١ : حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُخشَى به وحرفٌ ٢ يُوقَفُ عليه . ويدلُّك على تمكُّنها أنهم يَصْرِفون منها ما كان معرفةً مؤنثا إذا سبَّكَ وسطه نحو : هَنَدٍ وَجَمَلٍ . فَصَرَفُهم إِيَّاهُ مع أن فيه علَّتين ثَقِيلَتين وهما العَرِيفُ والتأنيثُ دلالةٌ على خَفَّتِهِ ، ألا ترى أن الخِفةَ فيه عَادَلَتْ أحدَ السَّبِينِ . فانصرف الاسمُ ؛ فلذلك كَسَّرَتْ أمثلةُ الثلاثي .

ومِنْ هُنَا أيضًا صارت ذواتُ الثلاثة أَحَقَّ بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضَرْبٌ من تَصْرِيفِها ، ولستُ أعْنى بالتصريف هاهنا التنقُّلُ في الأزمنة نحو : ضَرَبَ ويضربُ^٣ وسيَضْرِبُ ، وإنما أُريدُ تنقُّلُ أحوالِ الكلمة وتعاوُرُ^٤ الزيادة إِيَّاهَا .

١٠ ألا ترى أنهم إنما^٥ حكموا بزيادة النُّونِ في «سِنْدَأٍ» و«قِنْدَأٍ» و«حَنْطَأٍ» و«كَنْتَأٍ» ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها^٦ ؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة : قَضَوْا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثيةً ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبهه [١٤] فلخفَّ ذوات الثلاثة ما كَسَّرَتْ تَصْرِيفُها واعتورتُها الزيادات .

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلا ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة ؛ فهي^٧ دون الخمسة .

١٥ فَمِنْ هُنَا جاء فيها^٨ دَحْرَجَ ونحوه ، ولذلك لم يُزَدْ على فَعْلَلٍ وفُعْلِلَ ،

١ - المتمكنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - وحرف : ساقطة من ظ .

٣ - ظ ، ش : يضرب .

٤ - ظ ، ش : لتعاور .

٥ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : فهو .

٨ - ظ : فيها .

وكان ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فعلٌ ؛ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، ألا ترى أنك تقولُ في تحقير سَفَرَجَلٍ : « سَفَرِج » وفي تكسيره « سَفَارِج » ، فجرى هذان مجرى قولك : « سَفَرَج يُسَفَرِجُ سَفَرَجَةً » ، فهو مُسَفَرِجٌ « وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه فعل لكانت هذه طريقته » .

وسألتُ أبا عليّ فقلتُ له : هَلَّا حَقَّرُوا سَفَرَجَلًا وَكَسَرُوهُ ١ ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال : لم يحز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف ٢ ، وأصلُ التصرف ٣ للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلما لم يكن لهم فعلٌ خاسي لم يُكسَرْ نحو سَفَرَجَلٍ . ولا حَقَّرَ إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن شديد . وهو تلخيص قول سيويهِ . ١٠

ولهذا ماقلّت الزوائد في بنات الخمسة . ومن هاهنا أيضاً لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبذلوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين ٥ من أولها ؛ لقوة الأول وضعف الآخر . ١٥

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيءُ في مثل « عَصْرَفُوطٍ وَعَنْدَلِيبٍ وَيَسْتَعُورٍ وَقَبَعَثَرِي » حشواً وآخرًا ، ولا يقع شيءٌ من ذلك في أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها آخرًا ، وكلّ قليل ،

١ - ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : التصريف . فيها .

٤ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : للتوهين .

وإذا كانت ذواتُ الأربعة إلى هي أمكن من ذوات الخمسة وأخف لاتقَعُ
الزوائد في أولها إلا في ضَرْبٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِهِ نحو :
« مُدَحَّرَجٍ [١٤ ب] ومُسَرَّهَيْفٍ » كراهية الابتداء بالزوائد فيها ، فذواتُ
الخمسة — على طُولها وقِلَّةِ تصرُّفها وكثرة حُرُوفها — أولى بذلك .

ويدلُّ على أن الزيادة في أول الكلمة بأبها الفِعْلُ ، أنه لم يَأْتِ في ذوات
الأربعة إلا فيما كان جاريا على فِعْلٍ نحو مُدَحَّرَجٍ وبابه ١ ، والخماسية
لأفْعَلٍ منها ٢ ، فلذلك لم يُزَدْ في أولها .

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

١٠ قال أبو عثمان : فقد ٣ ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرِفْها ،
وسأبَيِّنُ لك ما يكونُ من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله .
فما زيد في الثلاثة لِيُسَلِّحَها ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوَثَرُ »
وجَدَوَلٌ وَجَيَّئَلٌ ٤ فهذا كله ٥ مُسَلِّحٌ ببناء جعفر : والواو والياءُ فه
زائدتان .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زينة المُسَلِّحِ
به لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة . فذواتُ الثلاثة يُسَلِّغُ بها الأربعة والخمسة وذواتُ
الأربعة يُسَلِّغُ بها الخمسة . ولا يَبْتَقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوبٌ ؛ لأن ذوات

١ — وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش فيها .

٣ — ظ ، ش : وقد .

٤ ، ٥ — في ظ : فهذه كله . وفي ش : فهذه كلها .

الخمسة غاية الأصول ، فليس وراءها شيء يُلحق به شيء ، وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة * وأنا أوضح كل حرف فيها : -

فكَوْنُثَرٌ : الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة : قال الشاعر :

وأنت كثير يا ابن مروان طيبٌ وكان أبوك ابن العقائل كَوْنُثَرَا

فكَوْنُثَرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواو فيه زائدة ، لأنه النهر ، وهم كثيرا ما يصفونه بالتلوى ويُسبِّهونه بالحياة ، وقد قال بعض المُحدِّثين في وصفه :
يَنسَابُ مِثْلَ الْحَيَّةِ الْمَذْعُورِ

والجَدَلُ : طى الخلق وشدة الفتن ، والحياة أشبه شيء بالجدل :

١ فالجدول راجع في المعنى إلى الجدَل والتلوى ١ قال الشاعر :

١٠ زِمَامَا كَشُعْبَانِ الْحِمَاطَةِ أَرْزَمَا

وقال ذو الرمة :

رَجِيْعَةٌ أَسْفَارٍ كَأَنَّ زِمَامَهَا شُجَاعٌ لَدَى يُسْرَى الذَّرَاعَيْنِ مُطْرِقٌ

وأنشد الأصمعي :

تَلَاعِبُ مَسْنَى حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ حُبَابٌ نَقًّا يَتَلَوُّهُ مُرْتَجِلٌ يَرْمِي

وجيئتل : وإن لم نعلم ٢ وجه الاشتقاق فيها : فالباء لا بد من أن تكون زائدة ؛ ١٥ لأنها لا تكون أصلا ، لاهي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيمر بك ذلك في موضعه إن شاء الله ٣ .

قال أبو عثمان : والألف تلحق ببنيات الثلاثة أخيرا فتُلحقُها بالأربعة من

الأسماء نحو مِعْزَى وأَرْطَى ، فَمِعْزَى مُلْحَقٌ بِهَجْرَعٍ ، وأَرْطَى مُلْحَقٌ

١ و ١ - ورد في ظ ، ش بعد البيت * تلاعب مثنى حضرمي كأنه . . . الخ خطأ *

٢ - ظ ، ش : يلح .

٣ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

يَجْعَفَر . وذا أكثر من أن أعدّه لك ١ . ولكن أضع لك رسماً تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف في مِعْزَى : أنهم يقولون في معناه : مَعَزٌ ومَعَزٌ ومَعِيزٌ فتذهب الألف في الاشتقاق ٢ ، ويدل على أن الألف في آخر أرطَى زائدة أنهم يقولون ٢ : أديمٌ مأروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرطَى ، فقد ذهبت الألف في الاشتقاق ؛ فَمِعْزَى فِعْلَى . وأرطَى فِعْلَى ٢ والألف في آخرهما للإلحاق ؛ لأنهما بوزن « هِجْرَعٍ وجَعْفَرٍ » . ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ، أنهما منوَّتان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نُوتُنَا على وجه .

ألا ترى أن مثل « حُبَلَى وسَكْرَى وُجَادَى » لا يَنُونُ أبداً ، وأيضاً فقد قالوا : أرطاةٌ ، فألحقوا الألف علامة التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث . ألا ترى أنك لاتقولُ في حُبَلَى : حُبْلَاةٌ . ولا في سَكْرَى : سَكْرَاةٌ ، وأيضاً فان مِعْزَى مذكَّر ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِيَا يَعْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنَّه مذكَّر ، وكذلك قولهم : « سِعْلَاةٌ ، وعِزْهَاءَةٌ وجِلْعَبَاءَةٌ ، وصلَخْدَاءَةٌ » ، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل « هِجْرَعٍ » ، وفرَزْدَقٍ يدلُّ على ذلك لحاقُ علامة التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيبويه : « بُهْمَاءَةٌ » ، وهذا حرف شاذٌّ ؛ لأنَّه أدخل الهاء على ألف فِعْلَى وَآلِفُ فِعْلَى لاتكون إلا للتأنيث .

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما كتب مرة أخرى سهواً في ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد لفظ (الاشتقاق) .

٣ - وأرطى فعل : ساقط من ظ ، ش .

والقول^١ عندى فى ذلك أن الذى أدخل الهاء فى «بُهْمَاةٍ» اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث ، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعَتْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخفش .

- فان قلت : فانه يلزم على هذا أن تنوّن «بُهْمَى» بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق^٢ الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : «بُهْمَاةُ» : بناها فى أول أحوالها على التأنيث كما قالوا : «عَرَفُوهُ» و«مَحْدُوهُ» والنهاية ومِذْرَوَانٍ وثِنَايَانٍ . فَبَنَوْا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك بُهْمَاةُ . تكون مبنية على التأنيث لا مذكّر لها .
- وحكى أبو الحسن «شُكَاعَاةٌ» ، وحكى أبو زيد : أنهم يقولون : «قَصْبَاءَةٌ» ، وحلفاءة^٣ ، وطرفاءة^٤ بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدّثني أبو عليّ : أن أبا الحسن حكى عنهم «أديمٌ مَرَطَى» وليس فى كثرة مَرُوطٍ . فينبغى أن يكون أرطى على هذا القول أفعلًا وتُنُونٌ ؛ لأنها نكرة بمنزلة «أفكلٍ» وأيدع^٥ وتكون أرطاة على هذا أفعلّة مثل أرملّة وإن لم تكن وصفا ، وحكى بعضهم : أديمٌ مُؤَرَطَى ، فهذا يحتمل عندى أمرين ، أجودهما أن يكون مُفْعَلَتَى بمنزلة مُسْلَقَتَى ومُجْعَتَى . ويحتمل أيضا أن يكون مُؤَفْعَلًا بمنزلة قول الراجز :

فإنّه أهلٌ لأن يؤكّرما

٢٠

١ - ظ ، ش : فالقول .

٢ - ظ ، ش : أدخل .

وإنما كان الوجه الأول أقيس ؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن.
 مَارُوطاً [١٦١] أفشَى في اللُغة من مَرُطِيٍّ وكلاهما جائز والأول الاختيار .

[في الأفعال]

قال أبو عثمان : وقد تُلحِقُ الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِلَ
 ٥ ذلك في الأسماء ١ من الثلاثة حين أُلْحِقَتْ بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن
 شاء الله . فمن ذلك « قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ حَوْقَلَةً » . وَجَهْوَرٌ في كلامه جَهْوَرَةٌ .
 وَبَيْطَرُ الدَابَّةِ بَيْطَرَةٌ » .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يَتَّسَعُوا في الأفعال كما اتَّسَعُوا في الأسماء
 فألحقوا الثلاثية بالرباعية ، فالواو والياء في هذه الأفعال ونحوها . لا تكون إلا
 ١٠ زوائد ؛ لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيأتى
 في موضعه . « فحَوَقَلَ نظير كَوَثَّرَ وَجَهْوَرٌ نظير جَدَّوَلٌ » وقد سُمِّيَ بهما
 جميعاً ٢ قالوا : فلانُ بنُ حَوَقَلَ وفلانُ بنُ جَهْوَرٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا
 بناءٌ لا يختصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجلاً يُسَمَّى كَعْسَبًا . ذكر
 ذلك سيبويه * واحتجَّ به على عيسى بنِ عُمر * لأنه كان لا يصرفُ ضرب اسم
 ١٥ رجل . قال سيبويه : وَكَعْسَبَ فَعَلَّلَ ٣ من الكَعْسَبَةِ وهو ضربٌ من العدو .
 ويجوز عندي أن يكون اشتقاقُ حَوَقَلَ من الحَقْلَةِ وهي ما بقيت من نُفَايَاتِ
 التَّمَرِ ؛ لأن قَوَظِمَ : قد حَوَقَلَ الرجلُ ، معناه كَبِرَ وَضَعُفَ فَصَارَ كَأَنَّهُ
 لم يَبْقَ منه إلا نُفَايَتُهُ ، وقال الراجز ٤ :

١ - في الأسماء : عن ص ، ظ ، وفي هامش ظ و في ش : بالأسماء .

٢ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : آخر .

- يا قَوْمٍ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ ¹ وبعضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الموتُ
وهو قريبٌ في المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِل : إذا كَبِرَ وَيَبِسَ ² . وليس
على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ، ولكنه قريبٌ ³ من لفظه : وقريبٌ
من معناه ⁴ وليس على نظمه ⁵ ، ولهذا نظائر في كلام العرب .
- ولو قلت إن أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولاً .
- ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء إذا قَوَّيْتَهُ ومكَّنْتَهُ . ثم قالوا : « بُرُج »
والبُرُوجُ الحصون ، وهي تمنع من فيها وتُعِزُّهُ . وقالوا : « المَرْجَبُ » للمعظم ،
وتعظيمُك الشيء ومنعك منه وجَبْرُك إِيَّاه قريبٌ بعضُهُ من بعض في المعنى ،
وليس جَبَرْتُ على تأليف بُرُج ولا على تأليف المَرْجَبِ لأجل التقديم والتأخير .
- فالحروفُ واحدة ، واللفظُ متَّفِقٌ ، والنَّظْمُ مُخْتَلِفٌ . وهذا بابٌ واسعٌ ¹⁰
يَعْمُ أكثرُ اللُّغَةِ ويحتاج الناظرُ فيه : والباحثُ عنه إلى أن يكون لطيف النظر .
- ثم نعود لِمَا كنا فيه . وقولهم ⁴ : جَهَّوَرَ في كلامه ، هو من الجَهَّارة وهو
ارتفاعُ الصوت وظهورُهُ ، ومنه قوله تعالى : أَرِنا اللهَ جَهْرَةً ⁵ أي عِيَانًا ومنه
قولهم « جَهَّرتُ البئرَ » إذا أخرجتَ ما فيها من الحَمَاءِ . فأظهرتَه لمرآة العين ،
خالوا ⁶ فيه زائدة .
- وقولهم : بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ : أصله من البَطَر وهو الشَّقُّ في جِلْدٍ أو غيره ،
ويقال ⁶ : بَطَرْتُ الجُرْحَ أَبْطَرُهُ وَأَبْطِرُهُ بَطْرًا ، ومنه سُمِّيَ البَيْطَارُ ،
لأنهم كثيرا ما يصفونه بالشَّقِّ والنَّقَبِ ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : ينس .

٢ - قريب : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - تقدم قبله بأحد عشر كلمة فهو من لهجة ابن جني .

٤ - ظ : قوله : وكانت قولهم . وش : قوله .

٥ - من الآية ١٥٣ من سورة النساء ٤ .

٦ - ظ ، ش : يقال .

اعصِ العواذل وارمِ الليلَ عن عُرْضِ بذي سبب يقاسى ليله خبباً
أقبَّ لم يَنْقُبْ البَيْطارُ سُرَّتَه ولم يَدْرِجْهُ ولم يَقْطَعْ له عَصَباً
حتى تُصادِفَ مالا أو يُقالَ فَتَى لاقى الّتى تَشْعَبُ الفتيانَ فانشعبا
فمن هنا قيل: بَيَظَرَ الدابةُ، وقالوا في هذا المعنى: «رَجُلٌ^١ بَيَظَرَ وبَيَظَرَ
ومُبَيَظِرٌ وبَيَظَارٌ» فقد صحَّ أن الياءَ في بَيَظَرَ زائدة ، وإنما أذكر في هذه
المواضع مثل هذا الاشتقاق ؛ لأن الحاجة تدعو إليه ليقوم الدلالة على زيادة
الحروف المزيدة ؛ لأنه موضعٌ تبيين ذلك .

قال أبو عثمان : فاذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثلاثة بالأربعة بزائدة في آخره . زادوا
ياء في آخره . فأجروها مُجْرَى الياء الّتى من نَفَسِ الحرف^٢ . وذلك قولهم سَلَقِيته
وجَعَبِيته ، فهذا الذى ذكرت [١٧] لك من الإلحاق في الثلاثة من الأسماء
والأفعال ببنات الأربعة .

قال^٣ أبو الفتح ٣ : اعلم أن الياءَ في « سَلَقِيْتُ وجَعَبِيْتُ » هى أصلٌ
للألف في « سَلَقِيَّ وجَعَبِيَّ » . فإن قيل : وما الدليلُ على أن الياءَ الأصلُ دون
الألف ؟ قيل : ظهور الياءَ عند سكون لام الفعل ، وذلك نحو « سَلَقِيْتُ
وجَعَبِيْتُ » ، فجرى ذلك مُجْرَى « رَمَيْتُ وسَعَيْتُ » ؛ لأن السكون بعد الحركة
ولذلك^٤ قال أبو عثمان : زادوا في آخره ياء ولم يقل زادوا ألفاً . ولهذا أيضاً مثلى
بِسَلَقِيْتُ ولم يُمثَلْ بِسَلَقِيَّ .

١ - ظ ، ش : الرجل .

٢ - ظ ، ش : الكلمة .

٣ ، ٢ - ظ : الشيخ .

٤ - ص : قبل .

٥ - ص : وكذلك .

وقوله : وأجروها تُجْرَى الياء التي من نفس الحرف : يُريد به أن الياء التي في سَلَقَيْتُ : على أنها زائدة : تجرى مجرى الياء التي في أمضيت وكلاهما أصل غير زائد ، ألا ترى أنك تقول : « سَلَقَى يُسَلَقِي سِلْقَاءَ فهو مُسَلَقٍ ، كما تقول أجري يُجْرِي إجراءً فهو مُجْرٍ » .

وأما قولهم في المصدر أيضا « سَلَقَاءٌ وَجَعَبَاءٌ » فهو نظير « الضَّوْضَاءُ والقَوَاقِ » مصدر « ضَوَّضَيْتُ وَقَوَّيْتُ » ونظيرهما من الصحيح « الدَّحْرَجَةُ والقَلْقَلَةُ والزَّلْزَلَةُ » : لأن « سَلَقَى » ملحق « بدحرج » ، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدَّحْرَجَةِ . وقالوا : « سَلَقَيْتُ سِلْقَاءَ » كما قالوا « دَحَرَجْتُ دِحْرَاجًا » وقال الراجز :

١٠ سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ
ولم يقولوا : أكرمتُهُ أكرمة بوزن دَحْرَجَةٍ ؛ لأن أكرمت ليس ملحقا بدحرجت .

[الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقْدَمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ ، فإذا سُمِعَ قِيلَ أُتْلِقَ ذاكذا بالواو والياء وليس بمطَّردٍ ، فأما المطَّردُ ١٥ الذي لا يَنْكَسِرُ ، فإن يكون موضعُ اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق ، مثل « مَهْدَدٍ [١٧ ب] وَقَرَدَدٍ وَسُودَدٍ وَعُنْدَدٍ » ، والأفعال « جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ جَلَبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقْدَمُ

عليه : يريد به الأسماء والأفعال جميعاً لأحد القسيتين ، وإنما لم يطردْ عنده لأنه لم يكثرْ كثرةً ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو مَهْدَدٍ وجَلَسَبَ ، فلما لم يكثرْ كثرتْ لم يقسِهْ وسلَّم ما سمع منه : وهذا الذي عملوه هو القياس عندي ؛ لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشيء أكثر حروفاً منه فلا بدّ من زيادة تُبلِّغُه ذلك الغرض المطلوب . ٥

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تنجىءُ بالزوائد ٢ قبل أن نستوفي ماله ٣ من الأصول ؛ لأنه كان يكونُ حكمك : لو فعلت ذلك : حُكِمَ مَنْ له دراهمُ فاحتاجَ إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يَدَّانُ غيرها فينفقه . فلماً قفى ما أدّاه عاد على ماله بالنفقة . فهذا ليس في حرّامة من بدأ بانفاق ماله . فلما قفى ونفد دَعَتُهُ الضرورة إلى أن يَدَّانَ ويسأل الناس فهو حينئذ أعذرُ من الأوّل . ١٠

وإنما مشّلتُ هذا لينكشاف القياس ، ولم أتعّد في هذا التمثيل ما جرت به عادةُ النحويين . ألا ترى أنهم يقولون إنّ الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالمٌ فلمْ تُنمِلْ ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة ١٥ بالألف كالنزول في حُدُور من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الباء والألف : فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُفْطَرٍ العُلُوّ . وهذا أخفّ من الانكسار بعد إشباع الفتحة .

فإن قلت : فهلاً قاسوا الإلحاق في مثل سَلَقَى وجَعَبَى لأنّ الزيادة بعد

١ - ظ ، ش : الحروف : بآل وهو خطأ ظاهر .

٢ - ظ ، ش : بالزائد .

٣ - ص ، ظ : لك .

٤ - ظ ، ش : إل .

انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا [١٨] بالثلاثة الأربعة ، والأربعة كلها أصول ، فلما لم يكن بُدَّ من الزيادة ، كرّروا الأصل فقالوا جَلَبَبَ ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشبهه .

ألا ترى أن جَلَبَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ ، والجيمُ من الأصل ، فكرّروا الباء في جَلَبَبْتُ ؛ لأنها وإن كانت زيادة ، فإنها تكريرُ أصليٍّ والأصل أشبهُ بالأصل ٥ وإن كان مكرّراً ، والياءُ في سَلَقَيْتُ : مع أنها زائدة : ليست من أصل القاف في شيء ، فهذا الذي عندي في هذا .

« ومعنى قوله : إن بابَ « مَهْدَدٍ وَجَلَبَبَ » مطَّرد ، وبابَ « كَوَثَرٍ وَجَهْوَرٍ » غيرُ مُطَّردٍ » : يريد أنك لو احتجت في شعرٍ أو سجعٍ أن تشقَّ ٢ من ضَرَبَ اسماً أو فِعْلاً أو غير ذلك : لجاز ٣ وكنت تقول ضَرَبَ ١٠ زيد عمرًا وأنت تريد ضَرَبَ ٣ : وكنت تقول : هذا ضَرَبٌ قد أُقبِلَ : إذا جعلته اسماً ، وكذلك ما ٥ أشبهه هذا ولم يكن يجوز لك ٥ أن تقول : ضَوْرَبَ زيدٌ عمرًا . و : لا هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ ؛ لأن هذا الإلحاق لم يطرّد اضطراد الأول فلا تقيسه ٦ .

وسألت أبا عليّ عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً ، وأنا ١٥ أثبتُ ما تحصّل من قوله فيه فقال ٧ : لو اضطرّر شاعر الآن ، لجاز أن

١ - ظ ، ش : لفظ .

٢ - ظ ، ش : تشق .

٣ و ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ و ٥ - ظ ، ش : أشبهه ولم يجوز له .

٦ - ظ ، ش : نقيسه .

٧ - ظ ، ش : قال .

يَبْنِي من ضَرَبَ اسماً وفِعْلاً وصفةً وما شاء من ذلك ، فيقولُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ ، وَضَرَبْتُ أَفْضَلَ مِنْ خَرَجَجٍ » ؛ لأنه إلهاق مُطَرَّد ، وكذلك كلُّ مُطَرَّد من الإلهاق ، نحو هذا « رَجُلٌ ضَرَبْتُ » ، لأن هذا الإلهاق مُطَرَّد ، وليس لك أن تقول : هذا رجل « ضَرَبَ » . ولا : ضَوْرَبٌ » ؛ لأن هذا لم يَطَرَّد في الإلهاق . ٥

فقلتُ له : أترجل اللُّغة ارتجالاً ؟ فقال نعم ؛ لأن هذا الإلهاق لما اطرَّد صار كاطرَاد رَفَعَ الفاعِلُ ؛ ألا ترى أنك تقول : طابَ الحُشْكَنَانُ : فترفعهُ وإن لم تكن العربُ لَفَظَتْ بهذه الكلمة ؛ لأنها أعجميَّة ؟ قال : وإدخالهم الأعجميَّ في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضَرَبَ وغيره [١٨ ب] في القياس : وهذا من طريف ما علقته من أبي على ، وهذا لفظهُ أو معنى لفظه . ١٠

[الزيادة للإلهاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قال أبو عثمان : فإذا سُئِلَتْ كيف تَبْنِي مِن ضَرَبَ مثلَ جَعْفَرٍ ؟ قلتُ : ضَرَبَ ، ومن عَلِمَ قلتُ : عَلِمَ ، ومن ظَرَفَ قلتُ : ظَرَفَ ؛ وإن كان فعلاً فكذلك . وتَجْرِيهٌ مُجْرَى دَحْرَجَ في جميع أحواله .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن معنى قول أهل التصريف : ابْنِي لي من كذا مثلَ كذا : إنما معناه : فُكِّ صِيغَةُ هذه الكلمة^٣ وصُغ من حروفها مثلَ هذا الذي قد سُئِلْتُ أن تبني مثله : بأن تضع الأصل بحذاء الأصل : والزائد بإزاء^٤ الزائد ، والمتحرك

١ - ظ ، ش : من .

٢ - معنى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : صيغته .

٤ - ظ ش بحذاء .

- بإزاء المتحرّك ، والساكن - بإزاء الساكن ، ونضم ما سألك أن تضمّه ، وفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحتدى المثال المطلوب .
- وذلك نحو قولك : ابنِ مِـنْ خَرَجَ مِثْلَ هِجْرَعٍ ؟ فجوابه « خِرْجَجٌ » .
- ومثله^١ من دخل : « دَخَلَلٌ » ، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت . وذلك قوله : ابنِ لِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ خَيْفَتِي ؟ فجوابه : « ضَيْرَبٌ » .
- لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك : اجعلْ ثاني الحروف ياءً زائدة فلم تعدّ .
- ما سألك ، وكأنه في المسألة الأولى قال لك : كرّر اللام من خَرَجَ ؟ فجوابه : خَرَجَجٌ . فإن كان المبنى منه معتلّ الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف : ارتكبت ما أدّ لك إليه السؤال . وسيمرّ بك تفصيل هذه الجملة في مواضعه . وإنما قدّمتُ هذا لتجعله قاعدة تبني عليها ، وإذا عُرِفَ الأصل قَرُبَ الفرع والله المعين .
- وقوله : وَتُجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ في جميع أحواله : يُريدُ به أنك تقولُ : ظَرَفَفَ « يُظَرَفُ ظَرَفَةً فهو مُظَرَفٌ » وذلك مُظَرَفٌ وتُظهِر ولا تَدْغِمُ ؛ لأنه مُلْحَقٌ : فلو أدْغَمْتَ لزال البناء .
- قال أبو عثمان : فهذا الذي ذكرتُ لك [١٩] أنّه يطرّد في الإلحاق والذي تقدم قبْلَه من المُلْحَقِ بالواو والياء ليس بـمَطْرَدٍ إلا أن يُسمع ، ولكنك إن سئِلْتَ عن مثاله جعلتَ في جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلتَ البناء كالبناء الذي سئِلْتَ عنه .

قال أبو الفتح : قد تقدّم قولنا في الفصل بين المطرّد وغيره . وقوله : إن

سُئِلْتُ عَنْ مِثَالِهِ جَعَلْتُ فِي جَوَابِكَ زَائِدًا يَزِيدُ الزَّائِدَ : يَرِيدُ أَنْكَ إِذَا مِثْلُهُ إِمَّا
لِلرِّيَاضَةِ وَإِمَّا لِتَبْيِينِ الْأَصْلِ مِنْ ١ الزَّائِدِ : لَزِمَكَ أَنْ تَنْطِقَ بِالزَّائِدِ فِي الْمِثَالِ لِيَمْتَازَ
الْأَصْلُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : وَجَعَلْتُ الْبِنَاءَ كَالْبِنَاءِ الَّذِي سُئِلْتُ عَنْهُ : يَرِيدُ بِهِ الْآنَ الصَّيْغَةَ
وَنَظْمَ الْحُرُوفِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، وَلِهَذَا ٢ قُلْتُ فِي « كَوْنِي » :
إِنَّهُ : فَوَعَلَ . وَفِي صَيْرِفٍ إِنَّهُ : فَيَعْلُ . وَفِي جَهْوَرٍ إِنَّهُ : فَعْعُولُ .
قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : ٣ فَإِنْ قِيلَ لَكَ ابْنَ ٣ مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَدُولٍ ؟ قُلْتُ :
ضَرَّوْبُ . وَمِثْلُ كَوْنِي : ضَوْرَبُ . وَمِثْلُ جَيَّئِلٍ : ضَيَّرَبُ ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا
فَكَذَلِكَ .

١٠ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَرِيدُ أَنْكَ تَقْيِيسُ فِي الْإِلْحَاقِ عَلَى « جَدُولٍ »
وَكَوْنِي وَجَيَّئِلٍ « قِيَاسًا مُطَرَّدًا : لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ بَدِينًا أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرَّدٍ فِي بَابِهِ .
وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْكَ لَوْ مِثْلُهُ مِنَ الضَّرْبِ لَقُلْتُ : « ضَوْرَبُ وَضَرَّوْبُ وَضَيَّرَبُ » ،
كَمَا أَنْكَ لَوْ مِثْلُهُ مِنَ الْفِعْلِ لَقُلْتُ : « فَوَعَلَ وَفَعْعُولُ وَفَيَّعْلُ » ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَكَ :
مَا مِثَالُ « كَوْنِي وَجَدُولٍ وَجَيَّئِلٍ » مِنَ الضَّرْبِ ، كَمَا يَقُولُ لَكَ : مَا مِثَالُ
١٥ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْفِعْلِ .

وَقَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ : يَرِيدُ بِهِ أَنْكَ لَوْ مِثْلُ « حَوَقَلَ وَجَهْوَرَ
وَبَيْطَرَ » مِنْ ضَرَبَ ، لَقُلْتُ : « ضَوْرَبُ وَضَرَّوْبُ وَضَيَّرَبُ » كَمَا فَعَلْتُ
فِي الْأَسْمِ ، لِأَنَّ التَّمْيِيلَ فِي الْقَبِيلَيْنِ وَاحِدٌ .

١ - من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ - ظ ، ش : فلهذا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لي .

[إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ بِنَاتِ الأربعةِ الخمسة من الأسماء كما بُلِغَ بالثلاثة الأربعة كما ذكرت لك ١ ، وسُنُبَيْنُ كُلِّ [١٩ ب] شَيْءٍ في موضعه إن شاء الله ٢ . فِيمَا أُلْحِقَ مِنَ الأربعةِ بالخمسة قَفَعَدَ مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ .

قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المطَّرِدَ في إلحاق بناتِ الأربعة بالخمسة أن تَكْرَرَ اللام كما فعلتَ ذلك في الثلاثة نحو : « مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ » ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محلُّ الأربعة من الثلاثة ؛ فلذلك استويا في هذا المعنى . ولهذا بدأ أبو عثمان « بَقَفَعَدٍ » وترك « فَدَوَكْسًا وَسَمِيدَعًا » ونحوهما مما ليس إلحاقه بتكرير اللام ، وسيأتيك إن شاء الله ، ومثل ٣ قَفَعَدٍ سَبَهَلَلٍ وَصَمَعَدَدٍ ٤ .
قال أبو عثمان : وقد تُلْحَقُ الثلاثة بالخمسة نحو عَفْنَجَجٍ وهو من الثلاثة ، ٥ فالنون ° وإحدى الجيمين زائدتان .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا استَوَفَيْتَ ثلاثة أحرف من الأصول ثم تَكَرَّرَ اللامُ قَضَيْتَ بزيادتها ٦ وذلك نحو « قَرْدَدٍ وَجَلَبَبَ » فالدال والباء الأخيرتان زائدتان ٦ لأنهما ٧ قد تَكَرَّرتا . ولو كان في موضع الدال الأخيرة حرف غير

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : مثال .

٤ - صمعد : بالعين المهملة في النسخ الثلاث .

٥ - ص وهامش ظ : فالنون : وظ ، ش : والنون .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

٧ - ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمة رباعيةً وذلك نحو « قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ » لو كان هذا مما ١
يُنطقُ به . .

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباءِ ، لكانت الكلمة رباعيةً نحو :
« حَلَبَسَ وَجَلَبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَدَ وَجَلَبَ » لكان
٥ ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكررَت كما تكررت اللام ، ومثلُه قَطَعَ وَكَسَّرَ ،
ولكن لو وجدت بعد الراءِ من قَرَدَدٍ ، واللام من جَلَبَبَ ، لفظ الفاءِ لكانت
الكلمة رباعيةً ؛ لأن الفاء لم تُكرَّرْ في كلامِ العرب إلا في حرف واحد وهو :
« مَرْمَرِيْسٌ » فلو قالوا : « قَرَقَرٌ وَجَلَجَبٌ » لكان رباعيا ولم تكنِ الفاءُ
مكررة .

١٠ ونظيره من كلامهم في الأسماء « قَرَقَلٌ » ، وقَرَفَخَ » ، وفي الأفعال :
« زَهَزَقَ » ، ودرَدَبَ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَلَقٌ » ، ودرَدَيْسٌ » .
وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَنَجَجٍ ٢
[٢٠] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكررَت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ
والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف ،
١٥ ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جهلتِ الاشتقاق ؛
لأنها لم تُوجد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا ٣ السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكررة ، لأنها من
حروف الزيادة العشرة فقد صحَّح من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية ، وأما من

١ - ص : لما .

٢ - في عَفَنَجَجٍ : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : هذه .

طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك ، لأن « العَفَنَجَج » هو الجافي ، وقد قالوا
عَفَنَجَهُ بالعصا : إذا ضَرَبَهُ ، والضربُ بالعصا من الجفا . قال الراجزُ :
فاحذرْ فلا تَكْثُرَ كَثْرِيًّا أعْوَجَا عِلْجَا إذا ساقَ بنا عَفَنَجَجَا

[زيادة النون والألف]

- قال أبو عثمان : ومثلُ ذلك ١ حَبَنَظِي ودَلَنَظِي وسَرَنَدِي ، النونُ ٥
والألف زائدتان ، لأنك تقول حَبِطَ بطنُهُ ، ودَلَّظَهُ بيده وسَرَدَهُ ، فهذا من
الثلاثة وقد أُخْلِقَ بالحمسة كما أُخْلِقَت الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا
موضع اختصار .

- قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أورده ؛ لأن معنى
حَبِطَ بطنُهُ : انتفخ ، « والحَبَنَظِي » هو الكبيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَّظَهُ ١٠
بمَنَكِيهِ إذا دَفَعَهُ ، « والدَلَنَظِي » هو الشديد الدَّفْع ، « والسَرَنَدِي » الجريءُ
مِنَ النُّمُورِ . وقال : سرَدَهُ إذا مَضَى قُدُماً ، وجميع هذه الأمثلة ٢ مُفسَّر
في فصلٍ في آخر الكتاب على حِدَّتِهِ إن شاء الله .

- قال أبو عثمان : وأكثر ما ٢ يَبْلُغُ بَنَاتُ ٣ الثلاثة من الأفعال بالزيادات سبعةُ
أحرفٍ نحو مَصْدَرِ اشْهَابٍ ، واحْمَارٍ ، إذا قَلَّتْ فيه ٤ اشْهِيَابٌ واحْمِيرَارٌ ، وقد ١٥
تَبْلُغُهُ مصادرُ الأربعة في « احْمِرْ نِجَامٍ » وما كان على وزنِهِ [٢٠ ب] من المصادر ،
ولا يجيء هذا العددُ إلا في مصادره الثلاثة والأربعة المزیدة ٦ على ما
ذكرتُ لك .

١ - ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : يبلغ ببنات .

٢ - ظ ، ش : اللف .

٥ - ظ ، ش : مصدر .

٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - المزیدة : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتمات أن تبلغ سبعة أحرفٍ لما أذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُها . فاحتمات كثرة الزيادات لتصرفها وتمكُّنِها ؛ وأيضاً فإن الحمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبلغَ بالفعل على ثقله ستة أحرف . فالمصدرُ الذي هو اسمٌ جديرٌ لحِفَّتِه وتمكُّنِه ، أن يزداد عليه حرفٌ واحد . وأيضاً فإن الزوائد . وإن أطالتِ الكلمة . فعلى كلِّ حال هي زوائد . والتقديرُ فيها الانفصالُ والانفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذفُ كثيرٌ منها في التحقير والتكسير . ولا سيما تحقيرُ الترخيم ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرت لك .

١٠ ثم حُمِلَتُ بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة : لأنه قد جاء الفعلُ رباعياً كما جاء ثلاثياً فلذلك يُبلغ بمصادر الرباعية سبعة أحرف . ولما كان جميع ما يتألف السبعة إنما هو مصادرٌ ولم يكن لبناتِ الخمسة فعلٌ لم يبلغ سبعة أحرف . على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « مَتَيُّوساءُ . وَمَتَيُّولاءُ . وَمَتَيُّوراءُ . وَمَتُوناءُ . وَمَتَيُّوخاءُ ، وَمَتَيُّوراءُ . وَمَتَيُّوراءُ . وَمَتَيُّوخاءُ . وَمَتَيُّورانُ ، وعَرِيْقُصانُ . وَمَعْكُوكاءُ . وَبَعْكُوكاءُ . وَقَرَعُبلانةُ . وعُقْرُبانُ » .

وهذا مما لا يُعرَّجُ عليه لقلته ونزارته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه^١ في آخره^٢ زائدان زيدا معا^٢ فجرتا لذلك مجرى الزائد الواحد . ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعاً كما تُحذفُ الهاءُ من طلحة والألف من حُبَلَتِي .

١ - ظ ، ش : جمه .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : زائدتان معا .

قال أبو عثمان : وقد تزداد في بنات [١٢١] الخمسة حتى يكون عددُها ستةً بالزيادة ولا يَبْلُغُونَ بها السَّبْعَةَ مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غايةُ الأصول فلا تحتمِلُ غايةُ الزيادات ، فمما زيد عليه^٢ من الخمسة : « عَضْرَفُوطٌ ، وَعَنْدَلَيْبٌ وَحَنْدَقُوقٌ » ، ومِثْلُ قَبَعَتْرَى » ، زيدتِ الألفُ في آخره لغير التأنيث ؛ لأنها مُنَوَّنةٌ ، ولو كانت غيرَ مُنَوَّنةٍ لكانت للتأنيث . فعلى هذا تجرى بناتُ الخمسةِ ٥ بأصولها وزوائدها^٣ .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ؛ لأن بناتِ الخمسة وإن كانت كُلُّها أصولاً فقد تباعدت عن أصلِ الأصول وأخفها وهو الثلاثي . فتقلت لذلك . والزيادة^٤ في الكلمة تزيدها ثِقَلًا فلم يجمعوا عليها ثِقَلِ الأصل وثِقَلِ الزيادة ولم يكن منها فعلٌ فيبلغ بمصدره سبعة ١٠ أحرف كما فعل في أشهباب^٥ وأحمر نجام^٦ . فرفض ذلك لذلك — فأما قَبَعَتْرَى : فتتوين ألفه يدل على أنها ليست للتأنيث ، ألا ترى أن مثلَ حُبَلَى ، وسَكْرَى . لما كانت ألفه للتأنيث لم تتون على وجه .

فإن قلت : أنقول إن ألفه للإلحاق ؟ فالجواب : أنها ليست للإلحاق ؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيلحق به . ولكنها زيادة لغير التأنيث ١٥ بل لضرب من التوسع ، ولا تكاد تجد بناتِ الخمسة قد لحقت بها الزيادة من

١ - ظ ، ش : به .

٢ - ظ : عليها .

٣ - في ظ ، ش : في هذا الموضع عقب كلام أبي عثمان المازني ما يأتي : (قال أبو الفتح : حندقوق : رباعي ذكره في الحماسي وهذا سهو) وهذه القولة في ص حاشية على هامشها مصدرة بكلمة حاشية وليس في صدرها : (قال أبو الفتح) وما فيها هو الصواب .

٤ - ظ ، ش : والزوائد .

٥ - ظ ، ش : بأشهباب .

٦ - ظ ، ش : وأما .

آخِرُهَا غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ ، وَمَا لَاحِكُمْ لَهُ لَقَلَّتْهُ . وَقَدْ قَالُوا : « ضَبَّغَطَرَى » .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ « قَرَعَبْلَانَةٌ » فَكَأَنَّ الَّذِي شَجَّعَهُمْ عَلَى إلْحَاقِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ
فِي آخِرِهَا وَهِيَ خَمَاسِيَّةٌ : أَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ فِي أَنْحَاءٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي تَقْدِيرِ
الانفصال عندهم ، حَتَّى أَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِمَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
يُصَغِّرُونَ « زَعْفَرَانًا زُعَيْفِرَانًا » ، كَمَا يَقُولُونَ « عَقْرَبٌ وَعُقَيْرَبٌ » وَلَوْ اعْتَدُوا
بِالْأَلِفِ وَالنُّونِ لَمْ يَجْزِ هَذَا .

وَقَدْ أَجْرَوْا الْأَلِفَ وَالنُّونَ الزَائِدَتَيْنِ أَيْضًا مُجْرَى الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ^١
قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « عُمَانٌ يَا عُثْمَ » كَمَا قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « طَلْحَةَ يَا طَلْحَ » فَلَمَّا كَانَتْ
الْأَلِفُ وَالنُّونُ عَنْدهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْصَلِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَنْزِلَةِ
الْحَرْفِ الْوَاحِدِ الْمَفْصَلِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، اجْتَرَعُوا عَلَى زِيَادَتِهِمَا فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ
فِي هَذَا الْحَرْفِ الَّذِي لَانْظِيرَ لَهُ ، وَكَذَلِكَ [٢١ ب] مَا جَاءَ نَحْوَ « مَعْيُورَاءَ » وَبَابِهِ ،
لَأَنَّهُمْ أَجْرَوْا الْأَلِفَ وَالْهَمْزَةَ مُجْرَى الْحَرْفِ الْوَاحِدِ لَمَّا لَمْ يَفْتَرِقَا فَأَشْبَهَا الْهَاءَ .

وَأِنَّمَا قَلَّتِ الزَّوَائِدُ فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهَا قَدْ طَالَتْ وَأَفْرَطَتْ
طَوُّهَا فَلَا يَنْتَهِي إِلَى آخِرِهَا إِلَّا وَقَدْ مَلَّتْ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَحْقِيرِ
« سَفَرَجَلٍ وَتَكْسِيرِهِ^٢ سَفِيرَجٍ وَسَفَارِجٍ » فَيَقْفُونَ دُونَ الْخَامِسِ لِتَرَاخِيهِ
وَبُعْدِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَزِيدُوهَا طَوُّلًا مِنْ آخِرِهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ بَابَ « عِنْدَلَيْبٍ » وَعَضْرَفُوطٍ^٣ مِمَّا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ قَبْلَ
لَا مِ الْآخِرَةِ^٤ أَكْثَرَ مِنْ بَابِ « قَبَعَتَرَى » وَضَبَّغَطَرَى . وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ
فِي بَابِ^٤ « عِنْدَلَيْبٍ وَعَضْرَفُوطٍ » قَبْلَ الْخَامِسِ أَسْوَغَ مِنْهَا فِي « قَبَعَتَرَى »

١ - ظ ، ش : تَرَى أَنَّهُمْ .

٢ - وَتَكْسِيرِهِ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : الْآخِرَةِ .

٤ - بَاب : زِيَادَةُ مِنْ ظ ، ش .

بعد استيفاء حروف الكلمة والمَلالِ بطولها ، فهذا ما أدّى إليه النظر واللهُ
الموفّق ، ولم يكن سبيله أن يذكّر حنْدَقُوقاً مع بنات الخمسة ؛ لأنه من ذواتِ
الأربعة ، وكذا قرأته على أبي عليّ ورأيتُه في غير نسخة .

[الأفعال المبدوءة بهزة وصل]

قال أبو عثمان : واعلم أن الأفعال قد تُسَكَّنُ أوائلها ويُلْحَقُوقُونها ألفَ
الوصل ، وتلك الأفعالِ أبْنِيَّةٌ كثيرة سأخبرُكَ عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألف الوصل همزة تُلْحَقُ في أول الكلمة توصلاً إلى
النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذْ كان ذلك غير مُمكنٍ في الطاقة فضلاً
عن القياس .

وليس ، لقول مَنْ "جَوَزَ الابتداء بالساكن من القَدْر ما يُتَشَاغَلُ بإفساده ،
وإنما سبيلُهُ في هذا ١ سبيلُ مَنْ شَكَّ في المشاهدات من السُّوفَسْطِيَّة ٢ وَمَنْ
ليس بكامل العقل .

وهذه الهمزة إنما حُرِّكَتْ لسُكُونِها وسُكُونِ ما بعدها ، وهى في الأصل
زائدة ٣ ساكنة .

فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انْفَعَلَ » فكيف زِدْتَ عليها
ساكناً آخرَ وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جِئَ بها
قبل الساكن ، لأنه قد عَلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بدَّ من حذفِ أحدهما أو حركته
فالحركةُ والحذفُ لم يَصْلُحْ واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول
بنيته التي قد أُريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا حذف [٢٢] الهمزة أو

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش . ٢ - في ظ أمام : السوفسطية : كلمات لم تقينها .
٣ - زائدة : زيادة من ظ ، ش . ٤ - ظ و ش : لأنها .

حركتها فلم يَجْز حذفها ؛ لأن ذلك كان يؤدّي إلى مامنه هُرِب وهو الابتداء
بالساكن ، فلم يَبْق إلا حركةُ الهمزة فحرّكت فانكسرت على ما يجب في الساكنين^١
إذا التقيا .

فان كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو
« انطلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرب » ألا ترى أن الراء مكسورة
وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك ، فإن كان^٢ الحرف الذي بعد الساكن
مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضمّ اللازم . وليس
بينهما حاجز إلا حرف ساكن . والساكن ضعيف فكان لاحازر بينهما : وذلك
قولهم « اُقْتُل » . اُسْتُخْرِج . اُنْطَلِقَ به .

١٠ فإن قلت : فقد قالوا « فَخَيْدٌ وَكَبِيدٌ » وهو « يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ » فخرجوا
من الكسر إلى الضم ؟ فليس ذلك بشيء ؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة
والنصب والجر يزيلانها ، وإنما يُكره من هذا ما كان لازما .

فأما حكاية بعضهم « زَيْبٌ وَضَيْبٌ » بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة .
فكذلك^٣ حكاية بعضهم « لَضِيعٌ » بكسر الهمزة وضمّ الباء غير مُعَرَّج عليها
لأنها لم يَصَح بها ثَبَتٌ . ولو صحّت لكانت من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليها .
١٥ وحكى بعضهم : ما رأيتُه مِنْذُ سَيْتٍ وَمِنْذُ يَوْمَانِ . وهذا كأنه إذا صحّت به
الرواية شاذّ .

وحكى بعضهم « اِقْتُل » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن
حاجزا ؛ لأنه وإن كان لاحركة فيه . فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذّ .

١ - ظ ، ش : الساكن : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : فأما . ش : وكذلك .

٤ - من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجْهٌ في القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا .
فإن قلت : فقد قالوا « اُغْزِي يَا امْرَأَةُ » فضمُّوا الهمزة وإن كانت ^١ الزاى
مكسورة . وقالوا « اِمْشُوا » فكسروا ^٢ الهمزة ^٣ والشين مضمومة . وهذا
مُطَرِّدان في بابهما ، فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأن أصل الزاى أن تكون مضمومة وأصل
الشين أن تكون مكسورة .

ألا ترى أن أصل « اُغْزِي : اُغْزَوِي » بوزن « اُفْتُلِي » وأصل « اِمْشُوا :
اِمْشِيُوا » بوزن اِضْرِبُوا . فاستثقيت الكسرة على الواو فنُقِلَت إلى الزاى
واستثقيت الضمة على الياء فنُقِلَت إلى الشين [٢٢ ب] فسَكَنْتَا ^٤ وبعد كل
واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاى ^٥ من اُغْزِي
عارضة كما أن الضمة في الشين من اِمْشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما
على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

[تسكين أوائل الأفعال]

فإن قلت : ولم سَكَنْتَا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل
إنما كان ذلك ، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها . وأنها لا تنقار على
حال واحد ، فلذلك كثر فيها الاعتلال ^١ : ألا تراهم أمالوا مثل « صَبَّارَ » و« طَابَ » .
مع أن فيهما حرفا مُسْتَعْلِيَا ^٢ : لأنهما فعلاان ، ولم يُجَيِّزُوا ذلك في « صالح » ،
ونخالد « لأنهما اسمان .
فإن قلت : ما تُشْكِرُ أن تكون الإمالة إنما احْسُنْتَ في مثل صَبَّارَ وَطَابَ .

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : وكسروا .

٣ - الهمزة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : فسكنت .

٥ - ص : فيها ، بضمير الواحدة .

لأن ألفهما مُنْقَلَبَةٌ^١ عن ياء ، وألف « صالح وخالد » ليست منْقَلَبَةً عن ياء ؛
 قيل : يدلّ على أن الإمالة لم تجب من أجل^٢ انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد
 أمالوا « خِيف » وأصل ألفه من الواو ؛ لأنه من الخوف .

فلن قيل : فما تُنكر أن تكون الإمالة في خِيف إنما حدث ؛ لأن الواو كانت
 مكسورة في الأصل لأنها خِيفٌ ؛ قيل : يدلّ على أنه لم يُتملّ لأن أصل حركة الواو
 الكسرة ، أنهم قد أمالوا « طِيب » وأصله « طَيْب » بالفتح^٣ فأمالوا ولا كُسِر فيه .

[انكسار الحرف لا يبيّن إمالة]

وأيضاً فإن انكسار الحرف لا يبيّن إمالة . وليس هذا مذكوراً في الأسباب
 الستة الحادثة عنها الإمالة . وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل
 الحرف المُمالٍ أو بعده لافيه . نحو « عِمَاد . وهذا حَيَاتِم » . فلما كانت الأفعال
 غير لازمة لموضع واحد ولا مُتقاربة على ستن ، تسلّط عليها الإعلال والتوهين
 فشجّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل . وهذا من
 أغلظ ما جرى على الأفعال .

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو « اضْرِبْ واقتُلْ » وجميع ما كانت حروف
 المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فلنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حذِف
 لثلاثي الأمر بالخبر ، فلما حذِف الحرف لم يَجْزُ الابتداء بالساكن [١٢٣] .
 فجاء بالهمزة فقالوا : « اقتُلْ » ، واستخْرِجْ ، وانْطَلِقْ » ونحو ذلك .

١ - ظ ، ش : منقلب .

٢ - أجل : ساقط من ظ ، وفي هامشها : الهمزة .

٣ - في ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد الملل : وليس لها مناسبة في الصلح .

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضاً لا تتقار على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ٢ .

- قيل : إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت ، فهي - لقوتها وتمكّنها وأنها الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والاعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها . كان ٢ بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانٍ للاسم . وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرف ، وقد يكون الاسم خبراً كما يكون الفِعْلُ خبراً نحو قولك : « زَيْدٌ أبوك » و « زيدٌ قام » ٣ وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف .

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل]

- فلما كان بين الاسم والفِعْلَ هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال ، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل ، ولم يُسْتَنَكِرْ ذلك فيها مع ما ذكرنا ٤ ، كما لم تُسْتَنَكِرْ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ٥ نحو قوله تعالى : « يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ ٥ » و « يَوْمَ يَقُولُ نادُوا شُرَكَائِي ٦ » ونحو قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : ما .

٢ - هنا في النسخ الثلاث قبل « كان » واو عطف أفادت المعنى ، فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٣ - ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : ذكرناه .

٥ - سورة النبأ من الآية ٤٠ .

٦ - سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألبا تصنع والشيب وازرع
وكما وصفوا بالفعل في قولهم « مررت برجل يأكل » والإضافة والوصف إنما
أصلهما للأسماء .

وتلك الأسماء « ابن » وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واست
وايم ، وقالوا : ابئتم « يعنون الابن .

قال الشاعر :

وهل لي أم غيرها إن تَرَ كُثُها أبي الله إلا أن أكون لها ابئتما
وقال الآخر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لا يمن الله ما اندري
وهذه الأسماء كلها معتلة . أمّا ابن وابنة وابئتم واثنان واثنتان واسم
وايم واست . فحذوفات اللامات ^١ يدل على ذلك ^٢ أن « ابنا » من البُسُوَّة
واللام فيه واو : لأن موثته بنت . والتاء إنما تُبدل من الواو [٢٣ ب] دون الياء
في غالب الأمر . وكذلك « ابنة » وابئتم « مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام
الفعل على حد ما كانت الميم في « فتم » بدلا من عين الفعل : لأنها لو كانت
بدلا . لبحرت بحرى اللام . فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابتة ، لأن الشيء ^{١٥}
إذا أبدل منه لم يَحذف وإنما جىء بشيء فوضع موضعه فجرى مجراه .

ولو كانت الميم في « ابئتم » بدلا من اللام ، لكانت اللام في حكم الثابت ،
وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول « ابئتم » ؛ لأن هذه الهمزة تعاقب اللام
ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات ما خلا « امرأ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

١ - ظ ، ش : اللام .

٢ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فلم ، والفاء زائدة لاحاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت
في نسخة ص ثم محيت وبقي بعضها .

تقول في النسب إلى ابنٍ : ابْنِي ، فتُغَيِّرُ الهمزة ما دامت اللام محذوفة ، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهمزة ؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوي »
واثنان واثنان من ثَنَيْتُ الشيء ، فالمحذوف ^١ اللامُ وهي ياءٌ لظهورها في ثَنَيْتُ فأمَّا من قال « بِنْتُ وَثْنَانٍ » فليست اللام عنده محذوفة ، على حدِّ قول مَنْ قال « ابْنَةُ وَاثْنَانٍ » . بل التاء في بِنْتُ وَثْنَانٍ - للإلحاق ، بمثل « حِاسِنٍ »
وضِرْسٍ » والتاء فيهما بدلٌ من لامِ الفِعْلِ وليست علامةً للتأنيث كما تكون في « ابْنَةُ وَاثْنَانٍ » لكون ما قبلها ^٢ في « بِنْتُ وَثْنَانٍ » ، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وقال سيدييه : لو سُمِّيَتْ رجلا « بِنْتُ وَأُخْتٍ لَصَرَفَتْهُ » ، ولو كانت التاء علامةً للتأنيث لما استجازوا ^٣ صَرْفَهُ ، كما أنه لو سَمَّاهُ بِنْبَةً - لما صرَفَهُ ؛ قال سيدييه : لأنها بمنزلة التاء في عفريت - وَسَنَبْتَهُ ،
ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث ، جرى مجرى علامة التأنيث ، وقد بينتُ هذا في موضع آخر .

والقول في « أُخْتٍ وَهَنْتٍ » كالقول في « بِنْتُ » لافصل بينهما ° ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت « ياءٌ » لانكسار الباء ، وجَبَ عليه أن يقول إن المحذوف من « عَضَّةٍ » ياءٌ ، ولكان يجب أن [١٢٤] تكون السَّيْنُ من سَنَةِ ١٥ مضمومة ؛ لأنه من الواو ، وهذا تخليطٌ فاحش ، وقد حُكِيَ عن بعض متقدمي أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ بَأَزِمُ المَآزِمَا وَعِصَوَاتُ تَقْطَعُ اللِّهَازِمَا

١ - ظ ، ش : والمحذوف .

٢ - ظ ، ش : ابنتان .

٣ - ظ ، ش : قبلها .

٤ - ظ ، ش : استجاز .

٥ - بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أولها مكسورا . وقال الآخر :

قد حال دون دريسيه مَبْوُوبَةٌ نَسِعَ لها بَعْضَاهِ الأرضَ هَزِيرُ
فالساقط على هذا القول من عِضَةِ هاءٍ ، وعلى هذا قالوا « بعيرٌ عَاضِيهٌ » إذا
أَكَلَ العِضَاهَ ، وليس هنا للياء ١ مدخل . وقالوا في جمع « سنةٍ سَنَوَاتٌ » ،
فالساقطُ واوٌ كما ترى ، وإن كانت السينُ مفتوحة .

واسمٌ : محذوف اللام لقولهم : « سَمِيَتْ وأسماء » . فهذا ٢ بمنزلة « دَمِيئَةٌ
ودِماءٌ » ، والمحذوفُ منه واوٌ ؛ لأنه من السُّمُوِّ والرفعة . وفيه لغاتٌ : اسمٌ
وسِمٌ وسُومٌ .

وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابي أنه يقال « تُسمى » بوزن

١٠ هُدًى » وقال الراجز :

وعامنا أعجبنا مُقَدَّمُهُ يُلْعَى أبا السَّمِجِ وقِرَضَابٌ سُمُهُ

وقال الآخر :

باسم الذي في كلِّ سورةٍ سُمُهُ

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٥ فدَعَّ عَنْكَ ذِكْرَ اللّٰهُوَ واعِمْذٌ للذِّخَةِ . لخيرٍ مَّعْدٍ كُلُّهَا حَيْثُمَا انْتَمَى

لأَعْظَمِيهَا قَدْرًا وأَكْرَمِيهَا أبا وأحْسَنِيهَا وَجْهًا . واعْلَمِيهَا سُبًا

ويروى سبًا بكسر السين ٢ . فتن كَسَرَ السين فالألف عنده للوصل بمنزلة

الألف في قول الراجز .

يادارَ عَمْرَةَ من مُحْتَلِّهَا الجَرَعَا

١ - ظ ، ش : لهاء .

٢ - فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأننا لم نعلمهم قالوا : هذا « سِما » بوزن
 « رِضًا » ، وأما من ضم السين فقوله عندي يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس
 وهو أن تكون الألف للوصل^١ بمنزلة الألف في قول من كَسَرَ السين ، والوجه الآخر
 أن تكون^٢ لام الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي « انْتَمَى » ويكون
 هذا التأويل على قول من قال : « هذا سِما » بوزن « هُدَى » إلا أنه حذف اللام^٣
 لالتقاء الساكنين ، « وايم » محذوفة من « أَيْمَن » ؛ لأنها كُثِرَتْ في القسم وعُرف
 موضعها وحذفت همزتها ، وهي جمع يمين . وقال أبو النجم :
 يرى لها من أَيْمَنٍ وأشْئَلٍ [٢٤ ب]

ويقولون « أَيْمَنُ الله » ، وايمُ الله ، ومُ الله ، ومِ الله . يريدون
 « أَيْمَنُ الله »^٤ . وقال قوم : « إن مِ الله » ، ومِ الله « محذوفة من قولهم
 « مِ الله » والأول هو الوجه . وكان أبو العباس يُنْكِرُ أن يكون جمع يمين ،
 قال : لوصلهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة
 الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : « مِ الله ومِ الله »^٥ .
 وأما استُت « ، فمحذوفة اللام وهي هاء^٦ ، ومما يدل على ذلك قولهم
 في تحقيرها سَكْنِيهَةً وفي جمعها أَسْتَاه . وقالوا : « رَجُلٌ أَسْتُهُ وَسُتُهُمْ »^٧ ،
 وقد قالوا : « سَه » في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من
 الأسماء ما حُدِّفَتْ عَيْنُهُ إلا هذا الحرف .

١ - ص وهاش ظ : الوصل . و ظ ، ش : الموصولة .

٢ - أن تكون : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : النون . ٤ - ص : ايم .

٥ - في هذا الموضع في ظ ، ش بعد قوله : « يريدون أيمَن الله » جملة زائدة وهي (وقال قوم
 أيمَن الله) .

٦ - م الله وم الله : في جميع المواضع موصولة هكذا « مله ومله » .

٧ - ظ ، ش : ياء ، وهو خطأ ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ .

٨ - وما : ساقط من ظ ، ش .

وقولهم « مُذْ » ، لأنها محذوفة من مُنْذُ ، جاء في الحديث : « العَيْنَانِ
وكاءُ السَّهْ » قال الراجز :
أَدْعُ أُحْيِنَا بِاسْمِهَا لَا تَنْتَسَهُ إِنَّ أُحْيِنَا هِيَ صَيْبَانُ السَّهْ
وأنشد أبو زيد :

٥ رِقَابُ كَالْمَوَاجِينِ خَاطِيَاتٌ وَأُسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُومُ
٢ فَمَا قَوْلُهُمْ : « امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ » فَإِنَّمَا أُسْكِنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَ تَامِينَ غَيْرَ
محذوفين : لَأَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَقُلْتَ : « الْمَرْءُ وَالْمَرْأَةُ » ثُمَّ خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ
بِأَنْ حَذَفْتَهَا وَأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ : « جَاءَنِي الْمَرْءُ » وَرَأَيْتُ الْمَرْءَ .
وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ ٢ .

١٠ فَلَمَّا كَانَتْ الرَّاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ قَدْ تُحْبِرُكَ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ وَكَثُرَتْ هَذِهِ
الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَتْ عِبَارَةً عَنْ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنْ النَّاسِ أَعْلَلُوها
لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا ، فَشَبَّهُوا الرَّاءَ ٢ فِي قَوْلِهِمْ ٤ : « الْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ،
بِالْخَاءِ فِي الْآخِرِ وَالْآخِ وَالْآخِ » فَاتَّبَعُوا عَيْنَهَا حَرَكَةَ لَامِهَا فَقَالُوا : هَذَا « امْرُؤٌ » ،
وَرَأَيْتُ امْرَأَةً . وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ٥ كَمَا قَالُوا : هَذَا أَخُوكَ . وَرَأَيْتُ أَخَاكَ . وَمَرَرْتُ
بِأَخِيكَ ٦ . وَأَلْفَهُ ٦ وَأَلْفُ ابْنِهِ مَكْسُورَةٌ عَلَى كَلِّ حَالٍ : لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ
١٥ عَارِضَةٌ لِلرَّفْعِ غَيْرُ لَازِمَةٍ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اقْتُلْ » فَلَمَّا اعْتَلَّ هَذَا الْأِسْمُ بِاتِّبَاعِ

١ - ص : الآخر .

٢ و ٢ - ما بينهما عن ص . وهو في ظ ، ش كما يأتي :

فَمَا قَوْلُهُمْ امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ فَإِنَّمَا أُسْكِنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَ تَامِينَ غَيْرَ محذوفين لَأَنَّكَ إِذَا أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ قُلْتَ الْمَرْءَ وَالْمَرْأَةَ ثُمَّ خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ حَذَفْتَهَا أَوْ أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ جَاءَنِي الْمَرْءُ . وَرَأَيْتُ
الْمَرْءَ . وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ .

٣ - ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ - قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ - ظ . هذه ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : فألفه .

حركة عَيْنَه حركة لاميه وكثر استعماله أسكنوا^١ أوله وألحقوه همزة الوصل .
وليس [٢٥] كذلك « ابْنُكُمْ » ؛ لأنه لم يكثر كثرة امرئ ؛ ولأنه لاهمزة يَدْهُمُها
التخفيف فيه . فلامه محذوفة لاحالة . قال أبو العباس : ولم يُلْحَقْوها في « أب » .
ولا^٢ « أخ » ؛ لأن في أولهما^٣ همزة ، فكرهوا اجتماع همزتين فتقلب الثانية ياء ، وهذا
قول^٤ كما تراه ؛ لأننا قد رأيناهم قالوا : « دَم » ، و« غَد » ، و« يَد » ، و« هَن » ونحو
ذلك فلم يُلْحَقْوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة .

ولكن القول عندي في ذلك : أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قوهم
« ابْنِي وَبَنِي » فكانها^٥ من الأصل ، فمن ألحقها في هذه المحذوفات ، فاشبهها
بالفعل من قبيل الاعتلال . ومن لم يُلْحَقْها فله أن يقول إنها لو جاءت
لكانت كالعووض من المحذوف فكانني عند إتياني بها أردت الحذف ثم أتيت بما
يَقُومُ مقام المحذوف فكان لم أحذف ، وهذا نقض ما قصدت له من الحذف .
ألا ترى أنهم قالوا في النسب إلى يَدٍ يَدِي « فتركوا عين الفعل » بحركة بعد الرد ؛
لأنهم لو حذفوا الحركة عند رد اللام لكانت اللام كأنها لم تُرد ؛ لأنها قد عاقبت
الحركة ، فإذا حذف الحركه بعد الرد كُنْتُ لِحْدَفِك^٦ إياها كمن لم يرد .
وصار ردك ككلا رد . وهذا قول أبي علي فيما أخذته عنه وهو يشهد بصحة
ما ذهب^٧ إليه سيدييه في تبقيية الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى
الكلمة ما حذف منها ، وأبو الحسن يَدْهُمُ إلى حْدَف ما وجب بالحذف عند

١ - ظ ، ش « وأسكنوا » بواو عطف أفسدت المعنى فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٢ - لا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - ظ ، ش : وكأنها .

٥ - ظ ، ش : بمحذوف .

٦ - ظ ، ش : يذهب .

ردّ المحذوف ، فيقولُ في النَّسَبِ إلى يَدَيْ « يَدَيَّ » وفي غَدٍ « غَدَيَّ » والقولُ قولُ سيويه ، ألا ترى أن الشاعرَ لَمَّا ردَّ الحرفَ المحذوفَ بَقِيَ الحَرَكَةُ التي أَحَدَتْهَا الحذفُ بِحَالِهَا قَبْلَ الرَّدِّ^١ في قوله :

يَدَيَّانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلَّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَاهَدَا
فتحريكه^٢ الدال بعد ردّ الياء دلالة على صحة ما ذهب إليه سيويه من تَبْقِيَةِ الحَرَكَةُ بعد الرَّدِّ . قال أبو علي :

فإن قيل : فما تصنع بقول الراجز :

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوهَا
وبقول الآخر :

وما الناسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلَّوهَا وَغَدُوهَا بِلَا قِيعٍ
ألا ترى أَنَّهُ قد ردّ اللام في غَدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحة قول الأَخْفَشِ [٢٥ ب] فالجواب : أن الذي قال « غَدُوهَا » ليس من لُغَتِهِ أن يقولَ « غَدَّ » . فيَحذف ، بل الذي يقول « غَدَّ » غيرُ الذي يقول « غَدُوهَا » . وإنما شرحتُ لك هذه الأحكامَ هذه الأسماء ؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت أن أبينها لَمَّا اتَّصَلَتْ بهذا الموضع .

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول : إن هذه الأسماء لما أشبهت الأفعال بهذا الحذف^٦ والتغيير أُسْكِنَتْ أوائلُهَا ودخلتْها همزةُ الوصل .

١ - قبل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فتحريك .

٣ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد قد ، ما يأتي (ذهب إل) .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : الحرف ، وهو خطأ .

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل]

فأما إحداهم همزة في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو :
 « انْطَلَقْ انْطِلَاقًا ، واستَخْرِجْ استِخْرَاجًا » فإنه مُطَرِّدٌ فيها ؛ لأنها ثابتة
 في الأفعال ، فجاءت في المصادر ، وهذا نظير قولهم « لُدْتُ لِيَاذًا » فأعلُّوا
 المصدر لاعتلال لُدْتُ . ويقولون « لاَوَذْتُ لِيَوَاذًا » فيُصَحِّحُونَ المصدر لصحة
 الفعل ، وهذا لا يدل على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال
 محمولاً عليه ؛ لأنهم قد أعلُّوا « يَقُومُ » لاعتلال « قامَ » وليس أحدٌ يقول : إنَّ
 « يَقُومُ » مشتقٌّ من « قامَ » ولكن - لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ،
 ويقع بعضها موقِّع بعض فيُغْنِي غَنَاءَهُ وَيَسُدُّ مَسَدَهُ وَوَجَبَ في بعضها اعتلال
 - أجزؤه على الجميع ^٢ لئلا يختلف الباب .

١٠

قال أبو علي : ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة من « يُكْرِمُ » أثبتوها في
 « إكرامٍ » فكان ذلك كالعيوض من حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة
 كانت لذلك كالثابتة في الباقي .

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء . فأما الحروف فلم
 تدخل هذه همزة ^٣ في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها
 فُتِحَتْ للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .
 وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعاً للتعريف بمنزلة « قَدْ » في الأفعال
 ولكن هذه همزة لما كثرت في الكلام وعُرف موضعها - والهمزة مُسْتَثْنَاة -

١ - ظ ، ش : فيصحون .

٢ - ظ ، ش : الجمع .

٣ - بدل « هذه همزة » في ش « همزة الوصل » .

حُدِفَتْ فِي الْوَصْلِ . لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ ، قَالُوا : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ . أَنَّ الشَّاعِرَ
 إِذَا اضْطُرَّ فَصَلَهَا مِنْ الْكَلِمَةِ كَمَا يَفْصَلُ « قَدْ » مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [٢٢٦]
 عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِكْنَاهُ بِجَمَلٍ .
 فَفَصَّلَهَا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ فِي الْبَيْتِ
 ٥ الْأَوَّلِ . فَكَانَتْهَا لَمَّا تَبَاعَدَتْ أَنْ تُنْسِيَهَا أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا . وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عِنْدِي
 عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الرَّجَزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ فَهُوَ بَيْتٌ كَامِلٌ وَلَيْسَ بِنِصْفِ بَيْتٍ
 عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَدَّ « ال » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
 الْأَوَّلَ بَيْتٌ كَامِلٌ . وَقَدْ قَامَ بِنَفْسِهِ وَتَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ ؛ فَاحْتَاجَ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتِ الثَّانِي
 إِلَى أَنْ يَعْرِفَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَلَمْ يَعْتَدَّ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَدْ كَانَ فَصَّلَهُ ؛
 ١٠ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ .

وَلَوْ كَانَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ بَيْتًا وَاحِدًا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَخَالِفُ . لَمَّا احتَاجَ إِلَى رَدِّ
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عِيْدًا لَمَّا جَاءَ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ الْأَبْيَاتِ وَجَعَلَ
 آخِرَ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ « آل » لَمْ يُعِدِّ الْحَرْفَ فِي أَوَّلِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي لَمَّا كَانَ
 مِصْرَاعَيْنِ . وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

١٥ يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخِيرَا "ال" مَنَزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ
 مَثَلِ تَخْفِ الْبُرْدِ عَقَى بَعْدَكَ "ال" قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
 وَلَقَدْ يَغْسِي بِهِ جِيرَانِكَ "ال" مُنْسِكُو مَنَّاكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
 تَطَرَّدُ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ وَهِيَ بَضْعَةٌ عَشْرَ بَيْتًا عَلَى هَذَا الطَّرَازِ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا .
 وَهُوَ قَوْلُهُ :

٢٠ فَاثْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلٍ كَاللَّيْلِ خَطَّارِ الْعَوَالِ ٢

١ - ظ . ش : ففعلها .

٢ - ظ ، ش : العوال .

فهذا ما عندى فى هذا ، وقد كان أبو على يحتج أيضا على أبى الحسن • بشئ غير هذا . وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم شعب هذا الكتاب ، وقوله : « المُسْكُو » أراد « المسكون » ولكن حذف النون لطول الاسم . للإضافة ، [وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر :

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة لا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورَائِهِمْ نَطْفُ
وقرأ بعضهم : « والمُتَقِي الصَّلَاة ¹ » بالنصب ، وإنما ² شُبِّهَتِ الألف واللام فى أوائل هذه الأسماء « بالذى » [٢٦ ب] فحذفت الراء منها كما حذفت لطول الاسم من قول الشاعر :

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللِّدَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَا
وقال الأشهب بن رُمَيْلَة :

فإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
هم ساعد الدهر الذى يقتدى به وما خير كَفَّ لا تنوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود خفية تساقوا على حرر دماء الأسود
يريد « الذين » كما أراد الأخطل « اللذان » وفى ³ قوله « المسكو » عندى شئ ليس فى ³ قوله :

١٥

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرة . . .

وذلك أن حرف التعريف فى أول « المسكو » فى المصراع الأول . وبقيّة الكلمة فى المصراع الثانى . والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، وكثيرا ما تقطع همزة الوصل فى أول المصراع الثانى نحو قول الشاعر :

١ - سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٩ .

٢ - ظ ، ش : فلانما .

٣ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكََا فِي دِيَارِكُمْ اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا
وقد أجاز أبو الحسن الحرّمْ * في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ،
وجاء ذلك في الشعر . قال الرّاعى :

وعاشِرَةٌ وهو قد خاقها فهو يُبَسِّسُ أو يَنْقُرُ
وقال امرؤ القيس :

وعينٌ لها حَدرَةٌ بدرَةٌ شَقَّتْ مآقيها من أُخْرُ

فلما كانت هذه الأشياء التى من شأنها أن تأتى في أول البيت جائزة في أول
المصراع ، دلّ ذلك على أن المصراع يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتنزل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما
كان أول «المُتْسِكُو» في المِصْرَاعِ ١ الأول ، وباقيته في المصراع الثانى ، وهما
كالبيتين المنفصلين ، ازدادت الكلمة طولا ، فازداد حذف النون جوازا ، وليس
«الحافظو» كذلك ، لأن الكلمة بكاملها في المصراع الأول ، فلم تطل طول «المُتْسِكُو»
وهذا فصل فيه طول ٢ ، وكلا الاسمين إنما وجب فيه الحذف لطوله .

وأقول : إن اتصال الألف واللام بالاسم أشد من اتصال «قد وسوف» بالفعل .
والدليل على ذلك أنهم يقولون : «مررت [٢٧] بالرّجل» فيوصلون عمل الباء
إلى الاسم ولا يعتدون الألف واللام فاصلا . ولو كانتا فاصلا لم يجوز فصلهما بين
الجار والمجرور ، «وقد ، وسوف» ليسا كذلك ، لأن «قد ، وسوف» يجوز أن يفصل
بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : «قد زيداً رأيتُ» و «سوف زيدا
أضربُ» والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم [المعرف بهما] وإنما اشتدّ
اتصال حرف التعريف بالاسم ٣ ، لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

١ - المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - عن ص ، وفي هامشه : في نسخة فهذا فصل طريف . وفي ظ ، ش : وهذا فصل فيه لطف .

٣ - اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المقوفين في الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها ، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندى على شدة اتصال حرف ١ التعريف أنه مُعاقِبٌ للتنوين ،
فكما أن التنوين لا يجوز فصله ، كذلك لم يجز ٢ فصل اللام .

ويدل أيضا عندى على أن حرف ٣ التعريف قياسه أن يكون على حرف ٥
واحد أنه نَقِيضُ التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التكثير ، واللام تدل على
التعريف . فلمّا كان التنوين حرفا واحداً كان قياس حرف التعريف أن يكون
حرفاً واحداً ، وهم مما يُجَرُّون الشيء مُجَرِّى نَقِيضِهِ . كما يُجَرُّونه مُجَرِّى نَظِيرِهِ ؛
ألا تراهم قالوا « طويل » فجاءوا به على وزن « قَصِير » . وكذلك « قائم » وقاعده .
وتنهض وجلس ، وخفيف وثقيل « وجروا به » كَمَّ « في الخبر ؛ لأنها نَقِيضَةٌ ١٠
« رُبَّ » ألا ترى أن « رُبَّ » للتقليل و« كَمَّ » للتكثير .

وقالوا : « كثر ما تقولن » ، فالحقوا النون ؛ لأنه نَقِيضٌ « قلما
تقولن » وهذا ونحوه مُطَرِّدٌ كثيرٌ في كلامهم .

فن هنا ٥ اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف ٦ حرفاً واحداً ؛ لأنه

١٥ نَقِيضُ التنوين الذى هو على ٧ حرف واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في التخفيف « الْحَمَرُ » فجاءوا بالهمزة مع تحريك ٨

١ - حرف : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لا يجوز .

٣ - ظ ، ش : حروف .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : هذا .

٦ - حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مل : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : تحريك .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام • ؟ قيل : إنما جازَ هذا لاجتماع أشياء : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة ١ الهمزة في التخفيف . والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى ٢ إثباتها في بعض المواضع ٥ في قولهم [٢٧ ب] آل رجل قال ذاك ؟ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام ومنها : أنهم قالوا « يا الله اغثير لي » بقطع الهمزة ؛ لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو « أحمد ، وأفكل » .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها ١٠ في قولهم « الحمر » .

وإذا كان أبو الحسن « قد أجاز » اسل زيدا « فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف ؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم « الحمر » أسوغ لما ذكرنا ، فهذا قول . وقد قالوا « الحمر » أيضا بلا همزة قبل اللام . ١٥

فإن جاز المحتج أن يحتج على ثبات الهمزة وأنها من الأصل ، لقولهم : « الحمر » وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز لآخر أيضا أن يحتج على أنها إنما دخلت لسكون ما بعدها بقولهم « الحمر » وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون ٢٠

١ - ظ ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : إثبات بعضها في المواضع

اللام . ولولا أننى أكره الإطالة وكثرة التشعُّب لما اقتصرْتُ على ما أوردته^١ ،
ولتوصلتُ بعضَ الكلام ببعض ، فكان يكونُ أضعافَ هذا وفى بعض ما أذكره
مقتنعٌ إن شاء الله . فهذه أحكامُ همزةِ الوصلِ ومواقعُها من الأفعال والأسماء
والحروف ، وقد أتى أبو عثمان على تمثيل ما تدخلُ فيه من الماضى ، وأنا أذكره
مثالا فيثالا وأتبعُ كلَّ واحدٍ منها ما عندى .

[انفعِل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله]

قال أبو عثمان : أما النون فتتَّحَقُّ أولا فتلتزمُها ألف الوصلِ في الابتداء .
ويكونُ الحرفُ على انفعَل نحو « انطلق ، وانمَحَى الكتاب ، وانصَرَحَ
الحقُّ^٢ وما أشبهه ذلك مما هو على انفعَل .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن مثالَ انفعَل لا يكون متعديا البتَّة^٣ . وإنما جاء فى كلام
العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما^٤ فتبلغه إماماً بأن
يفعل ما تُريدُه [٢٨] إذا^٥ كان ممّا^٦ يصحُّ منه الفعل ، وإماماً أن يصير إلى
مثلي^٧ حالِ الفاعل الذى يصحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل .
فأمّا ما يُطاوَعُ بأن يفعل هو فعلاً بنفسه فنجو قولك « أطلقتهُ فانطلق ،
وصبرفته فانصرف » ؛ ألا ترى أنه هو الذى فعَل الانطلاق ، والانصراف ، بنفسه ١٥

١ - ظ ، ش : أوردته .

٢ - الحق : زيادة من ظ ، ش

٣ - ص : أبدا .

٤ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : إن .

٦ - ظ ، ش : بمن .

٧ - ظ ، ش : مثال .

عند إزادتك إيتاهما منه ، أو بعثك إيتاه عليهما . فأما ما تنبئُ منه مُرَادَكَ بأن يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قَطَعْتُ الحبلَ » فانقطع ، وكسرتُ الحُبَّ فانكسر ؛ ألا ترى أن الحُبَّ والحبلَ لا يصحُّ منهما الفعل ؛ لأنه لا قدرة لهما ، وإنما أردتَ ذلك منهما فبَلَّغْتَهُ بما أهدتَهُ أنتَ فيهما ، لأنهما توليا الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يصحُّ مِن مثليهما ، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل ، وذلك أن الفعل ^١ صار حادثا فيهما كما كان حادثا في الفاعلين على الحقيقة ، فأما قول الشاعر :

ولا يَدْرِى فِي حَمِيَّتِ السَّمْنِ تَنْدَحِلْ

فهو من أدخلته ، ونظيره أطلقته فانطلق . وهو من باب انقطع الحبل ^٩ لأن اليدَ لا تكونُ فاعلة ، إنما هي آلةٌ يُفْعَلُ بها ، كما يقال « سَمِعْتُ بِأُذُنِي » ونظرتُ بعيني « وإنما الفاعل هو الجملة لا العضو وَحْدَهُ .

واعلم أن انْفَعَلَ إنما أصله من الثلاثة ثم تَلَحُّقُهُ الزِيَادَتَانِ ^٢ من أوله نحو « قَطَعْتُهُ فانقطع ، وَسَرَحْتُهُ فانسرح » ولا يكادُ يكونُ فَعَلَ منه إلا متعديا حتى يُمكن المطاوعة والانفعال ، ألا ترى أن قَطَعْتُ مُتَعَدٍّ وكذلك كَسَرْتُ وَقَلَعْتُ ، وقد جاء فَعَلَ منه غيرَ متعدٍّ ، أنشدني أبو علي عن أبي الحسن على ابن سليمان الأخفش ^٣ أَرَاهُ قَالَ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ :

وكم منزلٍ لولاي طِحَتْ كما هَوَى بأجرامِهِ مِن قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى ^٤
وإنما هو ^٥ مُطَاوَعٌ هَوَى : إذا سَقَطَ ، وهَوَى غيرُ متعدٍّ كما ترى ، وقد

١ - ظ ، ش : الفاعل ، وهو غلط .

٢ - ص : الزيادات .

٣ - الأخفش : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منهو : بلون ياء .

٥ - ظ ، ش : هذا .

جاء في هذه القصيدة مُنْغَوِي ، قال أبو علي : إنما بَنَى مِنْ هَوَى وَغَوَى
مُنْغَعِيلاً لَضَرْوَرَةِ الشعر ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاَنْشَوَى » وقد
قالوا « اَشْتَوَى » وليس في كثرة انشَوَى .

[انقلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض]

- فإن قال قائل : ولمَ جاز الإدغامُ في امْحَى الكتاب^١ ؟ وهَلَا بُيِّنْتَ النون
[٢٨ ب] ففيل « اَمْحَى » كما قالوا « شاة^٢ زَمَاءُ وَزُمٌّ » وكما قالوا « اُمْلَئَة^٣
وأَمَارٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ في زَمَاءُ وَزُمٌّ وأَمْلَئَة^٣ وأَمَارٌ ونحوها
أن تدغم النون في الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول
بعضها ببعض ، فلو قالوا « زَمَاءُ وَزُمٌّ » لالتبس بباب زَمَمْتُ النافعة ، ولو قالوا
« اُمْلَئَة^٤ » لالتبس بباب أَمَلْتُ ؛ و لو قالوا « أَمَارٌ » لالتبس بباب أَمَرْتُ^٥ .
كما بيَّنوا في نحو « مَنِيَّةٍ وَأَنْوَلُكَ وَقَنْوَاءَ وَقَنْوِيَّةٍ » لئلا يلتبس مُنْيَئَة^٦ بباب مَنَى ، وَأَنْوَلُكُ
بِقَوْعَلٍ ، أَوْ فَعَوَلٍ من باب ما فاؤه همزة وعينه واو ، وَقَنْوَاءُ وَقَنْوِيَّةُ بباب
قَوَّ وَقَوَّةٍ فَرَفِضِ الإدغامُ في هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخاذلوا في « امْحَى
الكتاب » أن يلتبس بشيء ؛ لأنه ؛ ليس في كلام العرب شيء على افْعَل بتشديد الفاء
ولهذا ما^٧ قال الخليل في انْفَعَلَ من وجات . أَوْجَلَّ ، وقالوا من « رَأَيْتُ أَرَأَى »
ومن « لَحِزَ الْحَزَرَ » ؛ لأنه ليس في الكلام افْعَلَل ، ولم يأت في^٨ كلامهم نون

١ - الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - أَمْلَئَة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : أمرت : وهو تصحيف .

٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لئلا يلتبس .

٧ - ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قَتِرَ وَعِنَلِ » ؛ « لأنه إن أظهره^١ ثَقُلَ جدا وإن ادَّغَمَهُ التَّبَسُّ بغيره^٢ . ومن أجل ذلك امتنعوا أن يَبْنُوا مثلَ عَنَسَلٍ وَعَنَبَسٍ من شَرِبَ وَعَلِمَ^٣ و^٤ ما كان مثلهما^٥ مما عِيْنَهُ راءٌ أو لامٌ ؛ لأنه إن بَيَّنَ فقال : « شَتَرَبٌ . وَعَنَلَمٌ » ثَقُلَ جدا . وإن ادَّغَمَ فقال « شَرَبٌ وَعَلَمٌ » التَّبَسُّ بِفَعَلٍ .

فسألتُ أبا عليٍّ عن هذا . فقلتُ : ألا ترى أننا لو بنينا مِنِ باعٍ « فَيَعْلَا ، أو فَوَعْلَا . أو فَعَوَلَا . أو فَعَلَلَا » لقلنا « بَيَّعَ » . فهلا لم يَجُزْ أن تبنى مثلَ هذا لئلا يلتبسَ مثاليٌّ بمثاليٍّ كما^٦ امتنعنا أن نقول^٧ في مثلِ عَنَسَلٍ مِنِ « ضَرَبَ » ضَرَبَ » مخافةَ الالتباسِ ؟ .

فقال : إنَّ للباءِ والواوِ من التَّصَرُّفِ وانْقِلَابِ إحداُهما إلى الأخرى ما ليس للنونِ . فاحتمل ذلك لذلك . والقولُ عندي كما ذَكَرَ .

[افعل وزيادة همزة الوصل وإنشاء فيه]

قال أبو عثمان : وتَلَحُّقُ التاءِ ثَانِيَةٌ ويكونُ الفعلُ على افْتَعَلَ وَيُسَكَّنُ أوَّلُ حرفٍ منه ؛ فتَلَزَمُهُ أَلِفُ الوصلِ في الابتداءِ وذلك نحو : « اجْتَرَحَ ، واكْتَسَبَ ، واستَبَقَ القَوْمُ » ولا تَلَحُّقُ التاءِ ثَانِيَةٌ والى^٨ قبلها من نفسِ الحَرْفِ [٢٩١] إلا في^٩ هذا المثالِ وَحْدَهُ في الأفعالِ .

١ - ظ ، ش : أظهر .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : امتنع أن نقول .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الحرف .

٥ - ص وحاشية ظ : والى . ظ ، ش : والذي .

٦ - في : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن **اِفْتَعَلْتُ** قد تأتى فى معنى **انْفَعَلْتُ** للمطاوعة وذلك قولهم **« شَوَيْتُهُ فَاَنْشَوَى »** وقالوا فى معناه **« اشْتَوَى »** وقالوا **« غَمَمْتُهُ فَاَغَمَّتْ »** وانعم **« وتأتى بمعنى تفاعل نحو « اجْتَوَرَ القومُ »** أى تجاوزوا ، واعتنوا ، أى تعاونا . وتأتى بمعنى **فَعَلْتُ** نحو **« قرأت وتَقَرَّأتُ »** ^٢ واقتَرأتُ ، وقرَوْتُ الأرضَ واقتَرَيْتُهَا . وتكون **« اِفْتَعَلْتُ »** متعديةً وغير متعدية . فأما المتعدى ٥ فنحو **« اِفْتَتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المالَ »** . وغير المتعدى نحو قولهم : **« اصْطَلَحَ القومُ »** ، واختصموا ، ولا يكون **انْفَعَلَ** متعديا أبدا .

[حكم بناء انفعَلَ وانفعل]

قال أبو على : **حُكِمُ اِفْتَعَلَ** ، وانْفَعَلَ **الْأَلَاءُ يُبْنِيَا** إلا مما كان **فَعَلَ** منه متعديا . هذا فى الأمر العام . يريد أن **اِفْتَتَطَعَ** مِنْ قَطَعَ وكذلك **« حَوَيْتُ »** ، ١٠ و**« احْتَوَيْتُ »** ، وقد جاء فى الشعر ، قال الراجز :

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ فِي السَّحَرِ

كشُعْلَةِ الْقَابِيسِ تَرْمِي بِالشَّرَرِ

فهذا مِنْ شَالَ يَشُولُ ، وهو غير مُتَعَدٍّ بدلالة قول الراجز :

تَرَاهُ تَحْتَ الْفَسَنِ الْوَرِيقِ ١٥

يَشُولُ بِالْمِحْجَنِ كَالْمَحْرُوقِ

ولو كان متعديا لقال **« يَشُولُ المِحْجَنَ »** وأنشدنا أبو على قال : أنشد

أبو عبيدة :

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

بدا منك غيثن طالما قد كتتمته كما اكتتمت داء^١ ابنها أم^٢ مدوي^٣
فدوي^٤ مفتعل^٥ ، وأصله^٦ من الدو^٧ ، والأصل^٨ مدوي^٩ ، وهذا يفسر
في موضعيه ، فأجاز أبو علي في مفتعل^{١٠} هذا^{١١} ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مین قول المرأة التي قال لها ابنها « أدوي » أي أكل^{١٢}
الدواية^{١٣} ، وهو ما خُثر من الدسم^{١٤} على اللبن ، فقالت^{١٥} « حبيبة » : اللجام^{١٦} بمكان
كذا وكذا ، فكتمت قول ابنها وأخفته^{١٧} عمن جاء بخطبه إليها . وكأن^{١٨} الشاعر
جاء بهذا على استعارة هذا^{١٩} المثل الذي للمرأة ، وخبر^{٢٠} هذه المرأة مشهور^{٢١} عندهم .
وأجاز ، أيضا أن يكون مدوي^{٢٢} هذا^{٢٣} بما حكاه أبو زيد من قولهم « أدوات^{٢٤}
يا فلان » ومن قولهم « داء الرجل يداء^{٢٥} من الداء » ؛ فبني مفتعلا^{٢٦} منه للحاجة إلى
التأني وقلب^{٢٧} الهزء^{٢٨} باء ضرورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :

وكنّت أذل^{٢٩} من وتيد^{٣٠} بيقاع^{٣١} يشجج^{٣٢} رأسه^{٣٣} بالفهر^{٣٤} وراج^{٣٥}
وهو من وجأت^{٣٦} ، وكان قياسه^{٣٧} ألا يجعلها كياء^{٣٨} « قاضي » .

وأجاز فيه أيضا^{٣٩} . أن يكون ممّا حكاه أبو زيد من قولهم « رجل^{٤٠} دوي^{٤١} »
ورجلان^{٤٢} دويان^{٤٣} ، ورجال^{٤٤} أدواء^{٤٥} وهو بمعنى السقيم .

قال أبو علي^{٤٦} : ويكون بناؤه مفتعلا^{٤٧} منه ، مثل^{٤٨} قوله « اشتال^{٤٩} ومنغوي^{٥٠} » ،
وقوله : ولا تلحق^{٥١} التاء ثانية^{٥٢} والتي قبلها من نفس الحرف^{٥٣} . إلا هذا المثال^{٥٤} .
وحده^{٥٥} من^{٥٦} الأفعال^{٥٧} ، قد قيّد به جزئا^{٥٨} من كلامهم^{٥٩} وأمينت^{٦٠} معه^{٦١} أن ترى التاء
ثانية^{٦٢} زائدة بعد فاء الفعل أبدا^{٦٣} إلا في هذا المثال^{٦٤} وما تصرّف منه .

١ - ظ : جاء .

٢ - ظ ، ش : مدو .

٣ ، ٢ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : وهذا .

٥ - ظ : فقال : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : منغو .

٧ - ظ ، ش : في .

[استفعل وزيادة الهزمة والسين والتاء في أوله]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوَّلًا والتَّاءُ ثانية وتكون السين ساكنة فتَلَزَمُهَا أَلِفُ الوصل ويكونُ الفِعْلُ على اسْتَفْعَلَ . ولا تَلَحَّقُ السينُ أَوَّلًا إلا في اسْتَفْعَلَ ، ولا التاء ثانية وقبلها زائد إلا في هذا .

قال أبو الفتح ^١ : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يجيء على ضربين : متعدي وغير ^٥ متعدي ، فالتعدي نحو « اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ واسْتَقْبَحْتُهُ » . وغير المتعدي نحو « اسْتَقْدَمْتُ واسْتَأَخَرْتُ » .

ويكون فعل منهما متعديا وغير متعدي : فالتعدي نحو « عَلِمَ واسْتَعَامَ ، وَعَصَمَ واسْتَعْصَمَ » وغير المتعدي نحو « حَسُنَ واسْتَحْسَنَ ، وَقَبِحَ واسْتَقْبَحَ » .

١٠

ويقع « اسْتَفْعَلَ » في الكلام لمعان :

منها الطَّلَبُ نحو « اسْتَعْتَبْتُهُ » أي طَلَبْتُ ^٢ إليه العُتْبَى ^٣ واستَعْفَيْتُهُ أي طلبتُ منه الإعفاء ^٤ .

ويكون اسْتَفْعَلْتُ للشَّيْءِ نُصِيْبُهُ على هَيْئَةٍ مَّا ، نحو « اسْتَعْظَمْتُهُ » أي أَصْبَتْهُ عظيما ، « واستَكْرَمْتُهُ » : أي أَصْبَتْهُ كريما .

١٥

وقد تأتي اسْتَفْعَلْتُ : بمعنى فَعَلْتُ منها ^٥ . نحو « مَرَّ واستمرَّ ، وَقَرَّ ، واستَقَرَّ » .

١ ، ١ - ظ : الشيخ .

٢ ، ٢ - في ظ : منه الإعفاء وفي ش : منه الإعتاب .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : منهما .

وقد تأتى للتَّنَقُّل من حالٍ إلى حالٍ نحو « اسْتَنَوَقَ الجملُ »، واستَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ » .

وقوله : ولا تَلَحَقُ السينُ أولاً إلا في اسْتَفْعَلَ^١ ولا التاء ثانية^٢ وقبلتها زائد^٣ إلا في هذا . قد حَصَرَ به أيضا قِطْعَةً من الأمثلة كَنَحَو ما فَعَلَ في المثال . الذى قبله .

[افعالت وزيادة الهزرة والالف واللام فيه]

قال أبو عثمان: وتَلَحَقُ الألفُ ثالثة وتَلَحَقُ اللّامُ الزيادة من مَوْضِعِهَا وَيَسْكُنُ أَوَّلُ حَرْفٍ فبِلَزَمِهِ أَلِفُ الوصلِ فى الابتداء . ويكونُ الحَرْفُ على « افعَالَاتٌ » ويجرى على مثال [١٣٠] « اسْتَفْعَلْتُ » إلا أن الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللّامُ الأولى للإِدْغَامِ . ولا تُضَاعَفُ اللّامُ والألفُ ثالثة إلا فى هذا المثال : وذلك نحو « اَحْمَرَّتْ واصْفَرَّتْ . وابْيَضَّتْ . واسْوَدَّتْ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افعَالَاتٌ » أكثرُ ما صِيغَ للألوان . وذلك قولهم « اشْهَابَتْ . واسْوَدَّتْ ، وادْهَامَتْ ، وابْيَضَّتْ » وقد قالوا : « امْلَسْ واضْرِبْ » وليس من اللَّوْنِ . وغير ذلك .

قال سيبويه : ولا يكون متعديا . ليس فى الكلام « افعَالَتُهُ » .
وقوله : وتَلَحَقُ اللّامُ الزيادة من مَوْضِعِهَا : يريد به^٣ أنك إذا قلت : « ابْيَضَّتْ » فلَمَّا كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تأتِ بِلَفْظٍ آخَرَ ،

ويريد بمَوْضِعِهَا : مِثْلَ لَفْظِهَا .

١ - ص وهامش ظ : استفعل : وظ ، ش : الاستفعال .

٢ - ظ ، ش : زائدة .

٣ - به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ اسْتَفْعَلْتُ^١ يريد به أن حركاته وسكونه على مثال حركات استفعلت^١ وسكونه . ألا ترى أنك تقول « ابْيَاضَتْ ابْيَاضًا » فيكونُ بوزن^٢ استخرجتُ استخراجًا ، وإن كان ليس على بنائه . كما أنْ انْفَعَلَ بوزن افْتَعَلَ في الحركة والسكون . وإن لم يكن على بنائه .

وقوله : إِلَّا أَنْ الْإِدْغَامَ يَدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللَّامُ الْأَوَّلَى لِلْإِدْغَامِ : يريد به أن اللامين في ابْيَاضَتْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ . فَيُكْتَرَهُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ فَيُسَكِّنُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَيُدْغَمُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا فَعَلُوا فِي شَدَّ وَرَدَّ ، وَذَلِكَ ابْيَاضٌ وَاشْتِهَابٌ . وَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ هَذَا الْإِدْغَامُ إِذَا تَحَرَّكَ الْآخِرُ ، فَإِنْ سَكَنَ زَالَ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ ، فَرجعتِ اللامُ الأولى إلى الحركة نحو « ابْيَاضَتْ » وليس كذلك « اسْتَخْرَجَتْ » : لِأَنَّ فِي آخِرِ « اسْتَخْرَجَتْ » حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالْجِيمُ فَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ إِدْغَامٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « اقْعَنْتَسَسَ » وَتَحْرِيكُهُمُ الْمِثْلَيْنِ . فَلِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُسَحَقٌ بِاحْرَنْتَجَمَ ، وَسْتَرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ ضَبَطَ أَيْضًا بِقَوَاهُ : وَلَا تُضَاعَفُ اللَّامُ ، وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمِثَالِ : جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « إِسْحَارٌ » لَضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ فَكَّرُوا اللَّامَ . وَهَذَا يَنْقُضُ مَا جَاءَ بِهِ^٤ . فَالْجَوَابُ [٣٠ ب] أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا تُضَاعَفُ اللَّامُ . وَالْأَوَّلَى مُتَحَرِّكَةٌ وَفِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَكُونَ الْأَلِفُ لَذَلِكَ ثَالِثَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « إِسْحَارٌ » ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ الْأَوَّلَى لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ وَإِنَّمَا هِيَ سَاكِنَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبْيَوِيَّةَ قَالَ فِي تَرْخِيمِ إِسْحَارٍ : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى قَهْلٍ . قَالَ : يَا حَارِ :

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بمنزلة .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يا اسحاراً بفتح الراء ^١ ؛ قال : لأنه لا يُعرف لها حركة في الأصل ففتحتها لجاورتيها
الألف كما قالوا ^٢ الآن ففتحوا لجاورة الألف ، ولم يُجزئها مجرى مُشابهة ؛
لأن الباء الأولى عنده متحركة في الأصل ، ونظير إسحارٍ « حمارة » ^٣ ، وزعارة ،
وعبالّة ، وزرافة ، وصبارة .

[افعلت وزيادة الهمزة واللام فيه]

٥

قال أبو عثمان : وتلحق اللام زائدة فيُسكّن أول حرفٍ فتلزمه ألف
الوصل في الابتداء ويكون الفعل على افعللت فيجري مجرى افعللت
إلا في الادغام ، فإنه يُدركه كما أدرك « أشهاببت » حين قلت : « اشهاب الفرس »
وذلك نحو « احمّرت ، واصفّرت ، وابيضّضت » .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن « افعللت » إنما هي مقصورة من « افعلالت »
لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها .

قال سيبويه : وليس شيء يقال فيه « افعلالت » إلا يقال فيه « افعللت »
ولا شيء يُقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعلالت » إلا أنه قد تَقِيلُ
إحدى اللغتين في الشيء ، وتكثر في الأخرى ، إلا أن طَرَحَ الألف من « اخضّر »
واحمّر ، واصفّر ، وابيضّض واسودّ أكثر ، وإثبات الألف في « اشهاب » ،

١٥

١ - « بفتح الراء » ورد في ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي بين لفظي : اسحار .
وم اسم .

٢ - كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - زادت ظ ، ش هنا : القبط .

٤ - ظ ، ش : وصل .

٥ - ظ ، ش : الحرف .

٦ - ظ ، ش : وليس .

واذْهَامٌ ، واكْتَتْ « أكثر ، وقد قالوا : ارْقَدَتْ في العَدْوِ ، وارْعَوَى ، وانْتَوَى
إذا خَدم ، وكلُّهُ افْعَلٌ ، ولم أسمعهم قالوا في شيء من هذا « افْعَلَانْتُ » .
وقولُهُ : فيَجْرَى تجْرَى افْتَعَلْتُ : يريد به أيضا الحركة والسكون ،
ولو قال : فيَجْرَى تجْرَى انْفَعَلْتُ لكان صوابا ، كما أنه لو قال في « افْعَلَانْتُ »
أنه يَجْرَى تجْرَى « افْعَوَعَلْتُ » لكان صوابا ؛ لأن الوزن واحد ، وإن اختلفت
الأمثلة .

« وافْعَلٌ » أيضا لا يَتَعَدَّى ، كما أن « انْعَالٌ » كذلك ، والإدغام
واجبٌ فيه ، كما أن « افْعَالٌ » كذلك ، ^٢ لا ترق ^٢ بينهما في هذه الواضع .

[تضعيف العين وزيادة واو بين العينين]

قال أبو عثمان : وتُسْمَعُ العَيْنُ وتُزَادُ واوٌ بين العينين ، وَيُسَكَّنُ
أَوَّلُ حَرْفٍ ، فيكونُ الفعلُ ^٢ على مثالِ « افْعَوَعَلْتُ » وتُلْزِمُهُ أَنْفُ الْوَصْلِ
في الابتداء ، وذلك نحو : « اغْدُوْدَنَّ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوَعَلَّ » معناها المبالغةُ نحو خَشْنٌ « رَاخَشَوْشَنَ
وَأَعَشَبَ واعْشَوْشَبَ » ويحْيى على ضربين : متعديا ، وغير متعد .

فالمتعدي نحو : « احْلَرَأَيْتُ الثَّيَّءَ » قال الشاعر :
قَلَمًا أَتَى عَامَانٍ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ واحْلَوَلِي دِمَائِي رَرْدُهَا
وقال الآخر :

١ - ظ ، ش : اشهابيت .

٢ - ٢ - في ظ ، ش : والفرق لا يقع .

٣ - ظ ، ش : الحرف .

واغترورتِ العُلُطَةُ العُرْضِيَّ تركُضُهُ أُمُّ الفَوَارِسِ بالدياءِ والرَبْعَةِ
وقرأتُ أو سمعتُ يُقرأ على ابنِ مِقْسَمٍ * عن ثَعْلَبٍ :
فلو كُنْتُ تُعْطَى حينَ تُسألُ سَأَحْتُ لَكَ النَّفْسُ واحلُولَاكِ كُلُّ خَلِيلِ
أجلٌ لا ولكنْ أنتَ ألامٌ من مثي وأسألُ من صماءَ ذاتِ صَبِيلِ
وغيرُ المتعدى نحو : « اغدو دَنَ النَّبْتِ » إذا طال ، « واغترورتِ عَيْنَاهُ »
بالدَّمَعِ .

وهذه الواو في « افْعَوْعَلْتُ » زائدة في موضعِ الإلِفِ الزائدة ١ من
« افْعَالْتُ » إلا أنْ التَّكْرِيرَ في « افْعَالْتُ » ٢ من موضعِ اللامِ وهو
في افْعَوْعَلْتُ ٢ من موضعِ العينِ ، وحجَزَتِ الواوُ بينَ العينينِ ، فلمْ يلزَمَ
إدغامُ ، واجتَمعتِ ٣ اللامانِ في « افْعَالْتُ وافْعَلْتُ » فكلَزِمَ ٤ الإدغامُ .

[افْعول وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة]

قال أبو عثمان : وتلحق الواوُ ثلاثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال :
« افْعَوَلْتُ » وتلزم ألف الوصلِ في الابتداء ، وذلك نحو : « اعلوَّطَ المُهْرُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوَلْتُ » يكونُ أيضا على ضربين « متعدِّ » ،
وغير متعدِّ « فالمتعدى نحو : « اعلوَّطْتُ المُهْرَ » ، وغير المتعدى قولهم :
« اخروَّطَ السَّفَرُ » إذا امتدَّ ، و « اجلوَّذَ » مثله ، قال الشاعر :

ألا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى
ويا حَبَّذا بَرْدٌ أنْيَابِهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيْلُ واجْلُوَّذا

١ - ط ، ش : الزائدة .

٢ - ٢ - ساقط من ط ، ش .

٣ - ط ، ش : فاجتمعت .

٤ - ط ، ش : فيلزم .

[ما الحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل والحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها ، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف « جَلَبَبْتُ » وتَمَلَّلْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذا الضرب يسمى متعديا نحو : « جَلَبَبْتُه » جَلَبَبَةً ، وصَعَّرْتُه صَعْرَةً » قال الراجز :

سوداً كَحَبَّ الفُلْفُلِ المَصْعَرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ب] غير متعد . ويريد بقوله « جرى مجراها » أنك تقول : « جَلَبَبْتُ يَجَلِبُّ جَلَبَةً فهو مُجَلِبٌّ ، وتَمَلَّلْتُ يَتَمَلَّلُ تَمَلُّلاً فهو مُتَمَلِّلٌ » ، فيجري ذلك مجرى « دَحَرَجَ يُدَحِرْجُ دَحَرَجَةً فهو مُدَحِرْجٌ » ، وتظهر الباء واللام الأوليتين ولاتدغمهما ؛ لأن الحرف ملحق بدَحَرَجَ . فلو قلت : « تَمَلَّلْتُ أو جَلَبَبْتُ » فأدغممت وحولت الحركة لكنت قد نقصت ماله قصدت من الإلحاق ، ولم تأت بالبناء المقصود . ، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من « دَحَرَجَ » * ٢ وهذا يعني بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، والذي هو من نفس الحرف الجيم من « دَحَرَجَ » * ٢ وهذا الإلحاق هو المطرد الذي ذكره ٢ في أول الكتاب . . .

١ - ١ - عن ص وش ويقابله في ظ (لحقه الزوائد) وفي هامشها (لحقته الزيادة صح نسخه)

٢ - ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ذكرنا .

[ما ألحق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما ألحق بالأربعة بالواو والياء « حَرَقَلْتُ حَرَقَلَةً »
وَصَرَمَعْتُ صَرَمَعَةً ، وَبَيَّطَرْتُ بَيَّطَرَةً .

قال أبو النجاشي : اعلم أن « فَوَعَلْتُ » أيما : متعد وغير متعد . فالمتعدى
« صَرَمَعْتُهُ صَرَمَعَةً » . وغير المتعدى « حَرَقَلْتُ حَرَقَلَةً » . و « فَيَعَمْتُ »
مثلها . فالمتعدى « بَيَّطَرْتُ الدَّابَّةَ بَيَّطَرَةً » . وغير المتعدى « بَيَّفَرْتُ بَيَّفَرَةً »
فهو مُبَيَّفَرٌ : إذا خَرَجَ من الشَّامِ إلى العِراقِ ، قال امرؤ القيس :
ألا هل أناها والحوادثُ جَمَّةٌ بأمر القيس ابن تَمِيمٍ بَيَّفَرًا
وبَيَّسَرًا أيضا إذا عدا مُتَكَسِّرا رأسه .

وجاءت أحرف على « مُبَيَّعِلٍ » وهو « مُبَيَّفِرٌ » ، ومُبَيَّطِرٌ ، ومُسَيَّطِرٌ ،
ومُهَيَّيْنٌ ، ومُهَيَّيْمِنٌ وكل هذه جارية^١ على الفعل . يقال : « بَيَّفَرْتُ ،
وبَيَّطَرْتُ ، وسَيَّطَرْتُ ، وهَيَّيْنْتُ ، وهَيَّيْمَنْتُ » .

وقوله^٢ ومثل ذلك : يريد أن « فَوَعَلْتُ » ، وفَيَعَلْتُ « مُلْحَقٌ »
بِدَحْرَجَتْ ، لأنك تقول فيه : « صَوَمَعٌ صَرَمَعَةٌ فهو مُصَوِّمٌ » ، وبَيَّطَرْتُ
بَيَّطَرَةً فهو مُبَيَّطِرٌ فجري ذلك مجرى « دَحْرَجٌ دَحْرَجَةٌ فهو مُدَحْرِجٌ » .
قال أبو عثمان : ومثله « فَعَوَلْتُ » نحو : « جَهَوَرْتُ جَهَوَرَةً » ، وهَرَوَلْتُ
هَرَوَلَةً .

١ - ١ - ط ، ش : هذا جار .

٢ - زادت ش في هذا الموضع « من صومع صومعة » وليس هذا بوضع ، وسيأتي في النسخ الثلاث .

قال أبو الفتح ^١ : قوله : ومثله ، يريد به أن مثل « بَيْطَرْتُ وَحَرَقْتُ :
جَهَّوَرْتُ » ^٢ في أن ^٣ هذا إلحاق غير مطرِد ، كما أن ذلك كذلك ، ويعرّز ^٤
أن تكون الهاء في « مثله » راجعة إلى باب « جَلَبَبْتُ وَشَمَمْتُ » ؛ لأنه على
وزنه ، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب فَوَعَلْتُ وَنَيْعَلْتُ ؛ لأنه
أَوْقَعَ .

وفَعُولْتُ هذه متعد وغير متعد ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهَوَرْتُ المتاعَ
دَهَوْرَةً » وغير المتعدى « هَرَوَلْتُ هَرَوْلَةً » .

قال أبو عثمان : ومثله « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وَجَعَبَيْتُهُ جَعَبَاةً ^٥ ،
وَسَلَقَيْتُهُ سَلَقَاةً ^٦ .

قال أبو الفتح ^٥ : قوله : ومثله ، نظير قوله : ومثله في اتصل قباه ،
تَحْتَمِلُ « الهاء » وجهين من التأويل ^٥ ، وهو على ضربين : متعد ، وغير متعد .
فالمتعدى نحو : « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وغير المتعدى نحو : « عَسَّظَيْتُ ،
وَحَسَّنْظَيْتُ ، وَخَسَّنْظَيْتُ ، وَخَسَّنْظَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتلحق النون الثالثة في هذا ، وتكون الزيادة من موضع
اللام ^٦ ، ويكون آخره أيضا ياء زائدة ^٦ وَيُسَكَّنُ أوله فتلتزمه أَلِفُ الوصل ^٥

١ - ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وأن .

٣ - ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ - ص : تحبابة .

٥ - ظ ، ش : قال الشيخ .

٦ - ٦ - ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفي هامش ظ ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افْعَلَلْتُ » ، وافْعَلَلْتُ » نحو : « افْعَلَسَسَ » ،
واسْلَسَلَسْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوى بين « افْعَلَسَسَ » ، واسْلَسَلَسْتُ » لأجل النون
الثالثة فيهما ؛ ولأنّ في آخر كل واحد منهما زيادةٌ وإن كانت في افْعَلَسَسَ
لأما مكررة وفي « اسْلَسَلَسْتُ » ياءٌ مزيدة وأنها قد اشتركا في زيادتهما وأنهما
مُتَحَقِّقان .

ولا يكون « افْعَلَلْتُ » متعدّياً أبداً ؛ لأنه نظير « انْفَعَلْتُ » ؛ ألا ترى
أنّ فيه تونا وهمزة وصلٍ كما أنّ « انْفَعَلْتُ » كذلك
و « افْعَلَلْتُ » على ضَرْبَيْن : متعدّ ، وغير متعدّ
فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ الشَّعْصُ يُغَرِّدُنِي
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَتُنِي

وغير المتعدى نحو قولهم : « احْرَنْتَنِي الدِّيكُ » ، وابْرَنْتَنِي الرَّجُلُ » .
قال أبو عثمان : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَنْتَجَمَ »
واخْرَنْطَمَ » ولم يزدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع اللام
أو كانت الياء في آخره زائدة ؛ لأنّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس
الحرف كما تقع في « احْرَنْتَجَمَ » كذلك ، فكذلك جميع ما ألحق من بنات الثلاثة
بالأربعة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو :
 « احْرَنْجَمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَسْلُغُوا بنات الثلاثة ببناء بنات الأربعة
 بزيادة هذه النون في هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلما كانت النون في احْرَنْجَمَ ^١ ثلاثة ساكنة كانت في اقْعَنْسَسَ
 كذلك ، ولما كان بعدها في احْرَنْجَمَ ^١ حرفان جعلوا بعدها في اقْعَنْسَسَ ^٥
 سينين لإحداهما زائدة ليُأَحَقَّ البناءُ بالبناء ، وكذلك زادوا في اسَلَنْسَيْتُ
 ياء مكان السين الأخيرة ؛ لأنهما كلتاهما زائدتان .

فهذا ^٢ معنى قوله : ولم يزدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادة منه في موضع
 اللام أو كانت الياء أخيرة ^٣ زائدة .

وهذا أحد ما يبدلُ على أن إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة من موضع ^{١٠}
 اللام فيما لازيادة فيه ، نحو : « جَلَبَبْتُ ، وصَعَّرْتُ » هو القياس .
 ألا ترى أن « اقْعَنْسَسَ » كذلك ؟ .

وكان الياء في باب « افْعَلَيْتُ » داخلة على اللام المكررة وأن الموضع
 للام دون الياء ، كما أن « سَلَقَيْتُ » داخل على « جَلَبَبْتُ » .

وقوله : لأن النون هنا . تقع بين حرفين من نفس الحرف . كما تقع في ^{١٥}
 « احْرَنْجَمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لم صارت الزيادة في « افْعَنْسَسَ »
 من موضع اللام .

وتفسيرُ هذا : أنه لما كانت النون في « احْرَنْجَمَ » واقعة بين الرأى

١ ، ١ - ساقط من ظ وش

٢ - ظ ، ش : وهذا .

٣ - ص : آخره .

والجيم ، وكلتاها ١ من الأصل ، ٢ أرادوا أن يقَعَ في « افْعَنْتَسَس » الثالثة بين حرفين من الأصل ٢ وهما العين والسين الأولى ، فلمَّا مضت العين واللام ، دعت الضرورة إلى تكرير اللام أو الزيادة بـ « دَها » .

ومِنْ هُنَا لم يَجِء في كلامهم نحو « انْعَنْوَنْتُ » ولا « انْعَنْلَيْتُ » ولا « افْعَيْنَلْتُ » ٣ ولا شيء من ذلك كراحة أن تَقَعَ النون بين حرفين أحدهما أصل والآخر زائد فتُخَالِفُ حُكْمَ « احْرَنْجَسَتْ » .

فإن قلت : فهَلَّا جاء في كلامهم نحو « انْفَنْعَمْتُ » أو « ايفَنْعَمْتُ » فجعلوا الزيادة قبل انفاء وكانت النون إذًا واطعة بين حرفين من الأصل كما ذكر أبو عثمان أنه هو الذي اضْطُرَّ إلى أن كانت الزيادة بتكرير اللام أو بالزيادة بعدها ؟ فالجواب : أنهم لم يفعلوا ذلك ؛ لأنهم إنما أرادوا إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحَقُوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما [١٣٣] هو من آخرها نحو « جَلْدَيْتُ » أو وَسَطَها نحو « جَهْرَرْتُ » وبِطَرْتُ ، ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة ٤ .

وأيضا فإن الزيادة في الكلمة توهين لها ؛ لأنه قد دخل فيها ما ليس منها ، وآخر الكلمة بانوهين أحق من أولها ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عطشان ، وأنتك لانكاد نجد « لانفحل » نظيرا إلا « إنزَهَرًا » فيما علمت .

١ - ظ ، ش : وكلاهما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ولا افْعَيْنَلْتُ : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في ظ ، ش في هذا الموضع بين كلمتي « الثلاثة » و « وأيضا » الكلام الآتي وهو : « بنات الأربعة » ، ولم نرهم في غير هذا الموضع ألحَقُوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخرها نحو : جَلَيْتُ ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت وهو تكرار لما سبق قبله ، ولذلك أحاطته ش بعلامتين دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .

وأيضاً فإن النون في « احْرَثَجَم » بين العين واللام ، ولو قالوا :
« انْفَنَعَلْتُ »^١ لكانت^٢ النون بين الفاء والعين ، وهذا غير ما تصدوا إليه^٣
فلما لم يمكن^٤ إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها ولا من أوسطها
كانت من آخرها .

وقوله : فكذاك^٥ جميع ما أُخْلِق من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به^٦ أنه
إنما^٧ يأتي الملحق بالأربعة على هذه الأنحاء انتهى أولها « جَاءَ بَيَّتُ » وآخرها
« اسْلَسَنْقَيْتُ » ولم يأت شيء من الأفعال أُخْلِق بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة
الذكورة^٨ ، إلا أنهم قد قالوا : « اكْوَأَل » فألحقوه بـ « اطمأن » وتالوا :
« رَهْيَا ، وترهياً ، وتمخرق^٩ ، وتمندل ، وتمنطق ، وتمدرع ،
وتمسكن » فألحقوها بالأربعة وهي شاذة .

١٠

[زياده همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان : وتلحق أنف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة
وتضعف اللام فيكون الحرف على « افعلال » نحو : « اطمأننت وانشدت حررت »
ويدركهما^{١٠} الإدغام كما أدرك باب « احتررت » وما كان نحوه من الثلاثة .

١ - ظ ، ش : انفعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : لكان .

٣ - ص : له .

٤ - ظ ، ش : لم يكن .

٥ - ص : كذلك . وظ : ولذلك .

٦ - في موضع هذا الرقم بين « به » وبين « إنه » في ظ ما يأتي « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .

٧ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص : وهما ش ظ : المذكورة . ظ ، ش : المعروفة .

٩ - ص - مخرق ، وهي في آخر سطر ولعلها كانت : مخرق وتمخرق ، فذهب تمخرق في التصدير

وهذا كثير في ص .

١٠ - ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « افعلَلْ افعلَلْ » فعل هذا ينبغي أن يكون أصل « اطمأنَّ : اطمأنَّن » فكرهوا اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار « اطمأنَّ » كما ترى .

و يدلُّ على أن « اطمأنَّ » أصله « اطمأنَّن » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه إذا سُكِّنَ الآخرُ منهما عاد البناء إلى أصله ؛ ألا ترى أنك تقول « اطمأنَّنتُ » فتبيِّنُ النون الأولى لما سكنتِ النونُ الآخرة ٢ ، فجرى ذلك ٢ مجرى « شدَّ وُضِنَ » ثم تَسْكُنُ اللام فتظهر العين فتقول : « شَدَدْتُ وُضِنْتُ » .

وكذلك « احمَرَّ » أصله « احمَرَّرَ » باظهار الرائيين ، [٣٣ ب] ثم تنكبوا الجمع بين مثلين متحركين فأسكنوا الراء الأولى وأدغموها في التي بعدها فصارت « احمَرَّ » ؛ ألا ترى أنك إذا أسكنت اللام الآخرة ؛ ظهرت الأولى وذلك نحو قولك « احمَرَّرْتُ واصغرَّرْتُ » ٤ .

فإن قيل : فهلا ٦ قالوا : « اطمأنَّنَ و احمَرَّرَ » بالإظهار كما قالوا : « جَلَبَبَ واقْعَنَسَسَ » ؟ فالجواب : أنهم إنما بينوا جَلَبَبَ ونحوه ؛ لأنه مُلْحَقٌ بدخَرَجَ ، وبيَّنوا اقْعَنَسَسَ ؛ لأنه مُلْحَقٌ باحْرَنْجَمَ ، فلمَّا أرادوا مثالا لا يكون إلا متحرِّكا لاختلاف حرفيه بيَّنوا : ليدُلُّوا على أنه مُلْحَقٌ به ٧ .

١ - اطمأن : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الأخيرة .

٣ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الأخيرة .

٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وهلا .

٧ - به ساقط من ظ ، ش .

فأما « اطمأن » ، واحمرَّ » وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير مُلحقة بشيء ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام ١ فيعلُّ مثلُ « اسفرَّ جلَّ » فيلحق اطمأنَّ به ؛ هذا مُستحيل ؛ لأنه لا يكون فيعلُّ مُحماسيَّ أبدا .
وليس في الكلام مثلُ « ادحرج » فيلحق احمرَّ به فيظهر . فن هنا وجب الإدغام . ولا يكونُ « افعلَّ » متعديا في كلام العرب البتة .

٥

[بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي]

قال أبو عثمان : وللأفعالِ أبنيةٌ سوى ما ذكرتُ لك في الثلاثة والأربعة ،
فمن ذلك « فَعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ وَفَاعَلْتُ وَتَفَاعَلْنَا ٢ » ومن الأربعة :
« تَدَحْرَجْتُ وَتَدَحْرَجْنَا » .

- قال أبو الفتح : اعلم أن فَعَلْتُ أكثرُ ما يكون لتكرير الفعل نحو قَطَعْتُ
وَكَسَرْتُ . إنما تُخْبِرُ أن هذا فِعْلٌ وقع منك شيئا بعد شيء على تطاول الزمان .
وقد تجيء لا يرادُ بها ذلك ، نحو « صَبَحْتُ الْمَنْزَلَ وَتَسَيَّتُهُ » ، وَكَلَّمْتُ
زَيْدًا وهي على ضَرَبَيْنِ : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ . فالتعدِّي ٣ نحو « كَسَرْتُ وَقَطَعْتُ »
وغيرُ التعدِّي نحو « سَبَّحْتُ وَهَلَّلْتُ » وأما « تَفَعَّلْتُ » فهو مطاوع
« فَعَلْتُ » ٣ نحو : « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ » وهو نظير « فَعَلْتُهُ
فَانْفَمَلَ » ٣ نحو « قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ » إلا أن هذا يكونُ على ضَرَبَيْنِ : متعديا ، ٤
وغير متعدٍّ ، فالتعدِّي نحو قوله عزَّ وجلَّ ٥ « يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » ،

١ - ظ ، ش : كلامهم .

٢ - ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و « من المس » ساقط من ظ ، ش .

و « تَتَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُون »^١ . وغير المتعدّي نحو « تَحَوَّبَ ، وَتَأْتَمَّ » .

وانتفعَلَ : لا يكون متعديا أبداً .

وأما « فاعَلْتُ » فأكثر ما يجيء من اثنتين ، نحو : « ضَارَبْتُ زَيْداً » ،
و « شَأَمْتُ عَمْرًا »^٢ [١٣٤] ، وقد يكون من الواحد نحو « طَارَدْتُ النَّعْلَ ، وعَاقَبَ
الْأَمِيرُ اللَّصَّ » ولا تكاد تراه إلا متعديا .

فأما « تَفَاعَلْنَا » فيكون متعديا وغير متعد . فالتعدّي نحو « تَقَاضَيْتُهُ » ،
وتجَارَيْتُنَا الْحَدِيثَ » . وغير المتعدّي نحو : « تَغَافَلَ وَتَعَاتَلَ » .

والفَصْلُ بَيْنَ ضَارَبَ وَتَضَارَبَ ونحوهما ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « ضَارَبْتُ زَيْدًا »
فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نَصَبْتَهُ فَكَأَنَّ « الْفِعْلَ لَكَ دُونَهُ » .
وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَإِنَّمَا تَعَطِيفُ بِالْوَاوِ ، وَلَا تَقُولُ
تَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَتَضَارَبَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو » وَاحِدٌ .

وإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ « تَفَاعَلْتُهُ » فَتُعَدِّيهِ^٦ إِلَى مَفْعُولٍ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْعُولُ
فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى نَحْوُ « تَقَاضَيْتُهُ الدِّينَ »^٧ ، وَتَنَاسَيْتُ الْحَدِيثَ » . فَالْفِعْلُ
فِي نَحْوِ هَذَا لَكَ وَحْدَكَ .

١ - من الآية ١١٧ الاعراف ٧ ومن ٤٥ الشعراء ٢٦ وهي في الموضعين تَلَقَّفَ . وتَلَقَّفَ : قَرَأَ .

٢ - ظ ، ش : بَكَرَا .

٣ - ظ ، ش : وَأَمَّا .

٤ - ظ ، ش : وَكَانَ .

٥ - ظ ، ش : فَإِنَّكَ إِنَّمَا .

٦ - ظ : فَتُعَدِّيهِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

٧ - ظ ، ش : تَقَاضَيْتُ الدِّينَ .

ولا تقول « تخاصمتُ زيدا » ، لأنه منكما جميعا ، وقد أنشدوا بيت

امرئ القيس :

لعوب تناساني إذا قُمتُ سيربالي

فتُعَدِّي تفاعل إليك ، لأنَّ الفعلَ هنا لما دونك ، ومعناه : تُتَسَيَّنِي ،

٥ فجري مجرى « تَقاضاني الدين » .

وأما « تَفَعَّلْتُ » فإنها مطاوعة « فَعَلَّانْتُهُ » ، وذلك قولك « دَحَرَ جُشُّهُ

فَتَدَحَرَ جَ » وهي نظيرُ « فَعَلَّانْتُهُ فَتَفَعَّلَ » وقلما توجد مُتَعَدِّية .

[الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول

من المواضع التي تجاوزت ثلاثة أحرف]

- ١٠ قال أبو عثمان : وليس بين « يُفَعَّلُ » منها و « يَقَعَّلُ » بعد ضمة أول حرفٍ ،
وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف . وفَتَحْتُهُ ، وذلك نحو :
« يَسْتَخْرِجُ » ، وَيُسْتَخْرِجُ ، وَيَنْطَلِقُ وَيُنْطَلِقُ به « إلا ما كان على
« يَتَفَاعَلُ » فإنه لما كان مفتوحا في « يَقَعَّلُ » تَرَكُوهُ في « يُفَعَّلُ » بحالهِ نحو :
« يَتَغَاثَلُ » ، وَيُتَغَاثَلُ عَنْهُ « كما فُعِلَ ذلك في غير الزائد نحو « يَسْمَعُ ،
وَيُسْمَعُ » .

١٥

- قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأفعال التي تُجَاوِزُ مَوَاضِيهَا ثلاثة أحرف ،
لا يكون الحرف الذي قبل الطرف من المضارع فيها إلا مكسورا نحو « أَكْثَرَمَ
يُكْرِمُ » ، وَاَنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَاَسْتَخْرِجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَاَعْدَدَنَ
يَعْدُدَنُ ، وَاَحْرَثَجَمَ يَحْرَثَجِمُ « إلا ما كان ماضيه على « تَفَاعَل »
٢٠ وما كان على وزنه نحو « تَفَعَّلَ » ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ ،

وَتَفَعَّلَ ١ ، فلان ما قبلَ طَرَفِهِ في المضارع يكونُ مفتوحاً نحو « تَدَحْرَجُ » [٣٤ب] يَتَدَحْرَجُ ، وَتَصَوِّمَعُ ، يَتَصَوِّمَعُ ، وَتَقْيَهُقُ يَتَقْيَهُقُ ٢ .
وَتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ ، وَتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ ٣ .

ولما ذكرَ أبو عثمانَ من هذا كَلَّمَهُ « تَفَاعَلَ » وحَدَّثَهَا ؛ لأنه أرادَ هذا
المثالَ وما كان مثلهُ في حركته وسُكونه وزيادة التَّاء في أوَلِهِ . ٥ .

وقد كان القياسُ أنْ يَكْسِرُوهُ لِتُخَالِفَ حركةُ العينِ في المضارع حركتها
في الماضي ؛ كما قالوا : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَرَكِبَ يَرْكَبُ » . وكأنهم إنما
هربوا إلى الفتح ؛ لأنهم لو قالوا : « يَتَغَافَلُ » ، لأشبهه آخره آخرَ المصادر .
نحو : « التَّغَاوُلُ والتَّعَالُمُ » ، ولو كَسَرُوهُ لأشبهه آخرَ الجمعِ نحو : « تَتَافَلُ »
وَتَنَاضِبُ ١٠ جمعُ « تَتَفَلُّ » وَتَتَضَبُّ ، فأرادوا أنْ يُبَاعِدُوا بينَ الفِعْلِ وبينَ
المصدرِ والجمع .

فأما قولهم في اسمِ الفاعِلِ مُتَغَاوِلٌ ١٥ ، فلما كَسَرُوا الفاءَ على ما يَجِبُ فيها ؛
لأنَّه قد أُمِين ٢ فيه شَبَهُهُ الْجَمْعُ ؛ لأنه مصروفٌ ، والجمعُ إذا كان على بناءِ
مفاعِلٍ فهو غيرُ مصروفٍ ، فقد وقعَ الفَصْلُ ، وأيضاً فلإنهم لو قالوا :
« مُتَغَاوِلٌ » ففَتَحُوا الفاءَ ، لالتَبَسَ اسمُ الفاعِلِ باسمِ المفعول .

وهذا مأمونٌ في الفِعْلِ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ « يَتَغَاوِلُ » فقد عَلِمْتَ بِفَتْحِهِ
حَرَفِ الْمُضَارَعَةِ أَنَّهُ لِلْفَاعِلِ . وإذا ضَمَمْتَ فَقُلْتَ « يُتَغَاوِلُ » ، فقد عَلِمْتَ
أنه للمفعول ، فالفصلُ واقعٌ ، وحلَّ باقي الأفعالِ التي على وَزْنِ تَفَاعَلَ .
عليه .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » وهو تكرير منها له ؛
لأنه أول وزن في الأوزان الستة .

٢ - ظ ، ش : أو من ، وهو خطأ .

وكان أبو عثمان إنما ذكره وحده دون غيره لهذا المعنى ؛ ألا ترى أنهم
لو قالوا « يَتَدَحْرَجُ » فكسروا الراء لم يكن يُشْبِهُ مصدرًا ولا جمعًا ، فالأبواب
في هذا « تَفَاعَلَ » ، وغيره داخل عليه

إذا صرنا إلى بناء الفعل للمفعول وهو الذى يُسَمَّى « باب ما لم يُسَمَّ
فاعله » ، انفتح ما قبل الطَّرَفِ في جميع المضارع ؛ لأن ما قبل الطَّرَفِ
لا يكون في الماضى إلا مكسورًا ، ففتح في المضارع ؛ لأن هذا لا يختلف
في جميع الأفعال^١ التى لم يُسَمَّ فاعلها ، وذلك قولك^٢ « أُكْرِمَ يُكْرِمُ » ،
وانطلق به يُنْطَلِقُ ، وتُغْوِفُ عنه يُتَغَافَلُ » ، فجرتى ذلك مجرى
« شَرِبَ يَشْرَبُ » لما كُسِرَ الماضى ففتح المضارع .

ولما جاء أبو عثمان بِسَمْعٍ وَيُسْمَعُ لِيُرِيكَ أن لباب « يَتَغَافَلُ وَيُتَغَافَلُ »
عنه « نظيرا [١٣٥] ثلاثيا بغير^٣ زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فلما وجبت الفتحه
فيه من قبل أن ماضيه مكسور العين وهو سمع وليس من قبل حرف الخاء ؛
ألا ترى أنك تقول : « رَكِبَ يَرْكَبُ ، وشَرِبَ يَشْرَبُ » فتفتح العين من
المضارع ولا حرف حلق فيه ؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعله وهو « سَمِعَ يُسْمَعُ »
فجرتى مجرى « ضَرِبَ يُضْرَبُ »

١٥

قال أبو عثمان : وإنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة ، ليتعلم
كيف مذاهب العرب فيما بنى من الأسماء والأفعال ، فإذا سئلت عن مسألة
فانظر : هل بنى العرب مثالها ؟ فإن كانت بنيت ، فابن مثل ما بنيت ،

١ - ظ ، ش : الأحوال .

٢ - ظ ، ش : قولهم .

٣ - ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف .

وإن كان الذى سُئِلَتْ عنه ليس من أبْنِيَةِ الْعَرَبِ فلا تَبْنِيهِ ؛ لأنَّكَ إنما تريدُ
أَمْثَلَتَهُمْ وعليها تَقْيِيسٌ .

قال أبو الفتح : اعْلَمْ أَنَّهُ لَوَّحَ فى هذا الفصلِ بخلافِ أبى الحسن * ،
وسألتى به ١ بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَقْتَضِيهِ ولا قُوَّةَ إلا بالله .

[مسائل التصريف ذات البال فى المهبوز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان : واعْلَمْ ٢ أَنَّ الهمزة وبنات الواو والياء فهنَّ مسائلُ التَّصْرِيفِ
فانْظُرْ كيف صَنَعَتِ الْعَرَبُ فى الياءاتِ والواواتِ والهمزاتِ اللَّزَاقِي هُنَّ
فَاءَاتُ الْفَعْلِ وَعَيْنَاتُهُ وَلَامَاتُهُ ؛ وما أَلْحِقَ باللاماتِ من الياءاتِ وكيف
أَجَرِيَّوهُنَّ وكيف أَلْزَمُوهُنَّ الحذفَ والتَّغْيِيرَ والإبدالَ حَتَّى يَسْتَهْلَ عَلَيْكَ النَّظَرُ
١٠ إن شاء الله .

وسأضحُ لكَ مِن كُلِّ شَيْءٍ مِن هذا البابِ رَسْمًا تَقْيِيسَ عَلَيْهِ ما كانَ مثله ،
فإنَّه ليس شَيْءٌ من غامضِ مسائله إلا وفى ظاهره ما يُبَيِّنُ لك مَجْرَى غامضه
ولا قُوَّةَ إلا بالله .

قال أبو الفتح : اعْلَمْ أَنَّهُ لَأَتَمَّا ٣ اتَّبَعَ هذا الفصل الذى قبله لِيُريكَ كيف يَنْبَغِي
١٥ أن تعملَ فيما يَرِيدُ عَلَيْكَ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْ بِنَائِهِ ، يَقُولُ : فلا تَعُدَّ ما رَأَيْتَهُمْ عَمِلُوهُ
فى نظيرِ ما تَبْنِيهِ ولا تَجَاوِزْهُ ٤ . فهذا قَرِيبٌ من قوله « فإنَّ كانت بَنَتَ فابْنِ
مِثْلَ ما بَنَتَ » ، وإن كان الذى سُئِلَتْ عنه ليس من أبْنِيَةِ الْعَرَبِ فلا تَبْنِيهِ ٥ .

١ - به : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اعْلَمْ .

٣ - إنما : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : تجاوزه .

٥ - ظ ، ش : وإن .

وقوله : واعلم أن الحمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائل التصريف .
ومسائل التصريف في الحمزة وبنات الواو والياء [٣٥ب] وغيرها من الصحيح
أيضا * وإنما أراد أن المسائل إذا بُنِيَتْ من الحمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة
مُشْكِلَةً لِمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . فَكَأَنَّهُ أَحَدَرُ مِنَ السَّهْوِ
فِيهَا ، وَنَبَّهَ عَلَى صُعُوبَتِهَا وَإِشْكَالِهَا لِيَتَّقَعَ التَّحَرُّزُ مِنْهَا .

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان :

باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حكى أن أبا ١ العباس ٢ سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة ، فأشده ٣ .

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَتَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قِدمًا هَوَيْتُ السِّمَانَ
فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان قد ٢ أجبتك في الشعر ٣ دَنَعَتَيْنِ ،
يُرِيدُ « هَوَيْتُ السِّمَانَ » وَيَجْمَعُهَا أَيْضًا فِي اللَّفْظِ « الْيَوْمَ تَنْسَاهُ » وَقِيلَ أَيْضًا :
« سَأَلْتُمُونِيهَا » وَهِيَ عَشْرَةُ أَحْرَفٍ : الْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْهَمْزَةُ ،
وَالْمِيمُ ، وَالنُّونُ ، وَالتَّاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَالسِّينُ ، وَاللَّامُ . ١٠

وقول أبي عثمان : « باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة » ، يُرِيدُ بِهِ
أَنَّ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ لَيْسَتْ فِي كُلِّ مَرَضِعٍ تَكُونُ زَائِدَةً ٤ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي كُلِّ

١ - أبا : ساقط من ظ .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في الشعر : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكونُ زائدة^١. لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّد الحروف وحدّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة^٢ ناقضِ زيادته ولا تتعرف ، وهذا خطأ لا يقوله أحد ، ألا ترى أن « أوى ، ووى » إنما هما^٣ مُركبان من همزة وواو وياء ، وليس فيهما حرف زائد البتة — وإن كنّا نعلم أن الهمزة ، والواو ، والياء ، من حروف الزيادة في ذير هذا الموضع . ولكن ينبغي أن نعرف مواقع الزيادة وكيف تكرر وكيف وقعت في كلامهم بالأدلة الواضحة . وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى^٤ .

[الهمزة التي في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذي هي فيه ،^{١٠} عدده أربعة أحرف بها نصاعدا^٥ . فهي زائدة ، إلا أن يحىء أمر يوضح أنها من نفس الحرف^٦ . وذلك نحو « أنكَل وأبدع » .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد تتجبر في هذا الفصل قسما كبيرا من اللغة ، عرف أمر [٣٦] الهمزة فيه ، فأعين معه أن تكون الهمزة في أول ما عديته أربعة أحرف بها — إلا زائدة إلا أن يحىء أمر يوضح أنها من نفس الحرف .^{١٥}

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - في كلمة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - إنما هما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تعالى : زيادة من ظ ، ش .

٥ - فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .

٦ - من وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعتَ في كلامهم مِثْلَ « أَجْرَكَ ، وَأَجْبَتَكَ » .
 لقضيتَ بأنَّ الهمزة زائدةٌ بهذا الذي قد صدرهُ أبو عثمان ، ولم تحتج فيه إلى
 الاستيقاق ؟ وقولُه : « وكان الشيءُ الذي هي فيه عِدَدُهُ أربعةٌ أحرفٍ
 بها فهي زائدة » ، يريد به : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرفٍ لا يُشكُّ في أنها
 من الأصول وفي أولها همزةٌ قضيتَ بزيادة الهمزة .

فأما إن كان في الكلمة حرفٌ يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ،
 لم تتمنص بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمرُ كذلك ، فلا سائل أن يقول :
 ما الدليل على أنَّ الياء في أَيْدَعٍ فاءٌ ؟ وما تُشكِّرُ أن تكون زائدة ، وتعمل
 الهمزة أصلا ويكونُ وزنُ الكلمة « فَيْعَلا » ؟ .

فالجوابُ في ذلك : أنَّ تَحْمَلَ الهمزة على الزيادة أولى من تَحْمَلِ الياء عايبا ،
 وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع ^٢ من زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى
 أنَّ بابَ « أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ » أكثرُ من بابِ « خَسِفَ وَصَيَّرَ » ؟ فهذا الدليل
 ثَبَتَ ^٣ زيادة الهمزة في أَيْدَعٍ .

وقد حكى بعضهم « يَدَعْتُهُ تَيْدَعًا » فهذه دلالة قاطعة على كَرَنِ الياءِ
 ١٥ فاء . ومن ذلك قولهم ^٤ : « أَوْلَقٌ وَأَيْصَرٌ » لا يفتضى بزيادة الهمزة فيهما لأجل
 الواوِ والياءِ فيهما ، فيُحْتَاجُ إلى الاشتقاق ، وسند كَرُّهما في موضعهما إن شاء الله .
 فأما ^٥ التَّكْرِيرُ ، فقال سيبويه : « لو جاء في الكلام شيءٌ نحو : « أَكْسَلِ ،

١ - ظ ، ش : ولا .

٢ - أوسع : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : ثبت .

٤ - قولهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وأما .

وَأَيْتَقِي ، ، فَسَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ « أَتَعَلَّ » لَمْ يَكُنِ الْحَرْفُ
الْأَوَّلُ * إِلَّا سَاكِنًا مُدْغَمًا . يَرِيدُ بِذَلِكَ : أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لَوْجِبَ
أَنْ يُقَالَ « أَكَلْتُ وَأَيْتَقِي » ، كَمَا قَالُوا « أَصَمُّ وَأَيْلُّ » . يَقُولُ : فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ
الْهَمْزَةُ مِنْ الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ وَزْنُ الْكَلِمَةِ « فَعْلَلًا » ، أَوْ نِيْعَلًا .

[الْيَاءُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ]

٥

قَالَ أَبُو عُمَانَ : وَكَذَلِكَ الْيَاءُ تُجْرَى جَرَى الْهَمْزَةِ أَوَّلًا نَحْوُ « بَرَّاعٍ وَيَعْدِلُ »
لِلنَّاقَةِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا ^١ ؟

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : إِنَّ حُكْمَ الْيَاءِ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ حُكْمُ الْهَمْزَةِ ،
لَا فِصْلَ بَيْنَ [٣٦ ب] الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ فِيهِ .

١٠

[لَمْ تُقْضَ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ؟]

قَالَ أَبُو عُمَانَ : وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا زَائِدًا وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ ^٢ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ لَكثَرَةٌ
مَا تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ مِمَّا ^٣ يُشْتَقُّ مِنْهُ ^٤ مَا يَذْهَبُ فِيهِ ، نَحْوُ : « أَحْمَرٌ ،
وَأَسْوَدٌ ، وَأَبْيَضٌ » وَذَلِكَ ^٥ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ ^٦ أَعْدَدَهُ لَكَ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : إِنَّكَ إِنَّمَا تَضَيِّتُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ إِذَا وَقَعْتَ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْإِشْتِقَاقَ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَشْتَقُّ شَيْئًا عَلَى هَذَا الْمِثَالِ وَفِي أَوَّلِهِ
هَمْزَةٌ أَوْ يَاءٌ إِلَّا أَصْبَحَتْمَا فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبْيَضَ مِنَ الْبَيَاضِ ، وَأَسْوَدَ

١ - النَّاقَةُ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا : سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش .

٢ - ظ ، وَهَامِشٌ ش : يُشْتَقُّ .

٣ - فِي الْأَصْلِ : مَا .

٤ - مِنْهُ : سَاقِطٌ مِنْ ش .

٥ - ظ ، ش : وَذَلِكَ .

٦ - أَنْ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

من السَّوَادِ ، وَاحْمَرَّ من الحُمْرَةِ ، وَأَخْضَرَ من الْخَضِرَةِ ؛ وكذلك جميع ما يَرِدُ من هذا النَّحْوِ ، فَإِنَّمَا يُحْمَلُ مَا يُجَعَلُ عَلَى مَا يُعْرَفُ ، وَيُقَاسُ الْغَائِبُ بِالشَّاهِدِ .
فَأَمَّا « يَرْمَعُ » فيجوز عندي أن يكون من قولهم : « تَرَمَعَ أَنْفُ ذُلَّانٍ »
إِذَا اضْطَرَبَ وَتَحَرَّكَ . وَالْيَرْمَعُ : حِجَارَةٌ خَوَّارَةٌ لَيْسَ لَهَا ثَبَاتٌ وَلَا صَلَابَةٌ ،
وَهِيَ هَشَّةٌ ، وَالْمَشَاشَةُ وَالْخَمْرُ قَرِيبٌ مِنَ الْاِخْتِلَاجِ وَالاضْطِرَابِ ؛ أَلَا تَرَى
أَنَّهُمَا جَمِيعًا بِضِدِّ الثَّبَاتِ وَالرَّزَانَةِ ؟

وَأَمَّا ٢ الِیَعْمَلَنَّ : فَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يُعْمَلُ عَلَيْهَا فِي الْبَسِيرِ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَيْضًا
بِالِاشْتِقَاقِ زِيَادَةُ الْيَاءِ فِيهَا ، فَيَكُونُ ٣ هَذَا مُضَافًا إِلَى الْقِيَاسِ الْأَوَّلِ .
وَقَوْلُهُ : وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ ٤ أُعْدَّ لَكَ . يَزِيدُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعَدَّ
فِي هَذَا الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى جَمْعٍ ٥ اللَّغَةِ ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ أَنَّهُ
لَا يُحِيطُ بِهَذَا ٦ الْبَابِ لِسَعَةِ ٧ ؛ وَالتَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَشْبَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ
إِعْتِرَافٌ مِنْهُ بِالتَّبْقِصِيرِ فِي اللَّغَةِ .

[النون والتاء في أول الكلمة ، لاتمدان زائدتين إلا ثبتت]

قال أبو عثمان : فَأَمَّا ٧ النُّونُ والتَّاءُ : فَإِذَا كَانَتَا أَوَّلًا وَكَانَتَا عَلَى مِثَالِ
الْأَسْمَاءِ مَعَ مَا ٨ عَمَّا فِيهِ - فَلَا تَجْعَلُهُمَا زَائِدَتَيْنِ إِلَّا بِثَبَّتِ ؛ نَحْوُ : « تَهْمَشَلِ
وَتَهْصِرِ وَتَهْشِرِ وَتَوْءَمِ »

١ - ظ ، ش : ليست .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : ويكون .

٤ - أن : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جمع .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : « السمة » .

٧ - ظ ، ش : وأما .

٨ - كتب في ظ هكذا (معما) وهو خطأ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ النُّونَ والتاء لم تَكْثُرْ زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء والواو ، والهمزة ، فلذلك احتججت إلى أن تنظر إلى المثال الذي هما فيه ، فإن كانا فيه واقعتين مَوْقعَ حرفٍ مِن الأصل ، قَضِيَتْ ١ بأنهما مِن الأصل ، وإن لم تكونا واقعتين ١ مَوْقعَ حرفٍ مِن الأصل ، قَضِيَتْ بزيادتهما .

ألا ترى أن النُّونَ في نهشل والتاء في تَوَّعَم ، بإزاء الجيم [١٣٧] في جَعَعَمَر ؟ ه
فلهذا قَضِيَتْ بأنهما مِن الأصل . والاشتقاق يدلُّ على أن النُّونَ في « نهشَل »
والتاء في « تَوَّعَم » أصلان . وذلك قولهم « نهشَلَتِ المرأةُ » إذا رَأَسَتْ ،
و« نهشَلَتْ : فَعَلَلَتْ » ، فالنُّونُ في نهشَل : فاعٌ ، بمنزلة في نهشَلَتْ .
وليس في كلامهم نَمَعَلَتْ .

وأما تَوَّعَمٌ ، فيدلُّ فيه على زيادة الواو وأن ٢ التاء أصل ، قولهم في الجمع ٣ :
« تَوَّامٌ . وتَوَّامٌ : فُعَالٌ » . فالتاء فاء ، والهمزة عين . وإنما كُتِبَتِ الهمزة في تَوَّام
واوًا لانضمام ما قبلها ، وكذلك إن خَفَّفتْ فأبدلتها واوًا خالصة ؛ فليست هذه الواو
هي التي كانت في تَوَّعَم ، إنما هي همزة مُخَفَّفة كما تقول في تخفيف « جَوْنٌ :
جَوْنٌ » .

وشئ آخر يدلُّ على أن الواو في تَوَّعَم هي الزائدة دون التاء ، وهو أن ٤
فَرَعًا في الكلام أَكْثَرُ من تَفْعَلٍ ؛ ألا ترى أن باب « كَرَّرْتِ ، وَجَرَّهَتْ ، وَفَرَّصَتْ » ،
وَحَوَّلَ وَكَوَّكَبَ ؛ أَكْثَرُ من باب « تَأَلَّبَ » ؟ نَحْمَلُهُ على الأكثرِ هو القياس ؛
وشئ آخر يدلُّ عليه أيضا ، وهو قولهم : « أُنَامَتِ المرأةُ » إذا وُلِدَتْ
التَّرِيَمُ ؟ .

١ ، ١ - في الأصل : « بكونهما غير زائدين وإن لم تقعا » والمعنى واحد مع تكرار « وإن » .

٢ - ظ ، ش « أن » بدون واو عطية ، ويدونها يفسد المعنى .

٣ - في الجمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ - هي : ساقط من ظ ، ش .

فأَمَّا تَأْتَسِبُ ، فالتاء فيه ^١ زائدة ، لأنه من « أَسَبَ يَأْسِبُ » : إذا جَمَعَ وهو الحمار ، فهذا ثَبَّت . قال سيديويه : أَسَبَ الحمارُ يَأْسِبُ ^٢ وهو طَرَدُهُ طَرِيدَتَهُ .

وقوله : وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه ، يريد به : كان ^٣ الاسم الذي هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرباعي الذي لازيادة فيه وهى : « فَعْمَلٌ ، وَفِعْلِلٌ ، وَفُعْلُلٌ ، وَفِعْلَلٌ ، وَفِعْلَلٌ ، وَفُعْلَلٌ » على مذهب أبي الحسن . وعلى أحد الأمثلة الخماسية .

[زيادة النون والتاء فى أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتلك على ^٤ مثال لا يكون للأسماء — فهما زائدتان لحيثهما على غير الأصول ، وذلك نحو : « نَرَجِسُ ، وَتُرْتَبِ » ؛ لأنه ليس فى الكلام مثل « جَعْفَرٍ » ولا « جُعْفَرٍ » اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النون والتاء فى « نَرَجِسُ ، وَتُرْتَبِ » ، لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ؛ كما قضى بزيادة النون من « كَسَهَبِلٍ » لأنه ليس فى الكلام مثل « سَقَرَجُلٍ » بضم الجيم .

وشئ آخر يدل على زيادة التاء فى تُرْتَبِ . وهو أنه ^٦ الشيء الراتب الثابت

يُقَالُ : « رَتَبَ يَرْتَبُ » . قال طُفَيْلٌ : [٣٧ب]

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما : تكرر فى ظ

٣ - ظ ، ش : وكان .

٤ - من ، ظ : جاءتاك . وهامش ظ ، ش : جاءتا .

٥ - زادت ط ، ش فى هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يأتى (بكسر الجيم) .

٦ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

وقد كان حيّانا عدوين في الذي خلا فعلى ما كان في الدهر فارثي
وكذلك «تَنْصُبُّ وتَنْفَعُلُ» ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ ، وقد قالوا
«تَنْسُلُ» بضمّ التاء ، ومثاله ١ «تَنْفَعُلُ» .

والتاء أيضا ٢ — وإن كانت بإزاء جيم جرهم ٣ ؛ لأنها قد ثبتت في قول من
فَسَحَ التاء فقال «تَنْسُلُ» — زائدة «فهي أيضا في قول من ضمّها زائدة .
وَيَحَالُ أن تكون تَمْ زائدة وهنا ؛ أصلا ؛ لأنّ اللَّفْظَ واحدٌ والمَعْنَى واحدٌ .
ويدل أيضا على زيادة التاء في تَنْسُلُ أنّه ليس في الكلام اسمٌ على «فَنْفَعُلُ»
ولا «فَنْسُلُ» .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ؛ ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جَعْفَرُ .

٦٠ [الهزّة غير أول لا تجعل زائدة إلا بثبت]

قال أبو عثمان : ولما وجدت الهزّة غيرَ أوّلٍ فلا تجعلها زائدةً إلا بثبّت
لأنها لم تكن زائدة غيرَ أوّلٍ .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهزّة غيرَ أوّلٍ في أحرفٍ معلومة ، وهي شمأل
وشأمَلٌ بمعنى الشَّمَل . وإنما هو من شَمَمَتِ الرِّيحُ .
وسألتُ أبا عليّ عن «شَمَالٍ وشَأْمَلٍ» فقالت : ما تُسَكِّرُ أن تكون الهزّة ٦٥

١ - ص : ومثله .

٢ - زادت ص في هذا الموضع لفظ : زائدة

٣ - ظ ، ش : من جرهم .

٤ - ظ ، ش : هناك .

٥ - ظ ، ش : شيء .

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شملت^١ ، كما تقول في « دميث وديمتر^٢ ،
وسيط وسيطر^٣ » ، إن^٤ أجدهما^٥ بمعنى الآخر وليس من أصله ؛ لأن دميثا ثلثي^٦
وديمتر^٧ رباعي^٨ . فقل^٩ كذلك في شمال^{١٠} وشمال^{١١} ٢ ٣ .

فقال : إن الهززة قد زيدت غير أول^{١٢} في جنائض^{١٣} ونيدلان^{١٤} بمعنى
ه نيدلان^{١٥} وأحرف غير هذه . فكأن^{١٦} أبا علي رأى تحمله على هذا مع الاشتقاق
أولى من أن يجعله أصلا رباعيا . والنسيان^{١٧} لأن^{١٨} هو الذي يسمى الكابوس عند العامة .
قال الراجز :

نِفْرِجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يُلْتَمَى عَلَيْهِ النَّيْدُ لَانُ بِاللَّيْلِ
والجرائض^{١٩} هو الجمال الضخم ، وقد قالوا في معناه : جبرواض^{٢٠} . فالهززة
١٠ زائدة إذن .

وحطائط^{٢١} : فعائل^{٢٢} ؛ لأنه^{٢٣} من حَطَطْتُ ؛ لأنه الصغير .
وقالوا في « تابِل^{٢٤} : تَابِل^{٢٥} » ، فالهززة زائدة .
وحكى : أن العجّاج كان يهيمز^{٢٦} العالم والحائتم^{٢٧} — أبدل الألف همز
وكنك^{٢٨} « تَابِل^{٢٩} » .

١٥ فالهززة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة ؛ لأنها بدّل^{٣٠} من زائد [١٣٨] ومثلها :
فأعل^{٣١} . وقد قالوا : رقبال^{٣٢} للأسد ، فمحزوا .

وقرأت^{٣٣} على أبي علي في كتاب الحمز عن أبي زيد — وتقول : « رَهِيَّاتُ

١ - ظ ، ش : من .

٢ - ظ ، ش : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وشمال ، وهو خطأ .

٤ - ظ : وكان .

٥ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص ، ظ : العالم والحائتم ، بالهززة الساكنة فيهما و ش بدون همز فيها .

أَمْرِي رَهِيئًا» إذا لم تُحْكِمْهُ ، وقد رَهِيئًا الرجل ، وذلك أن يَحْمِلَ حِمْلًا فلا يَشُدُّه بالحبال فهو يَمِيلُ .

: وسألت أبا علي عن مثال : رَهِيئًا ؟ فقال : « فَعْيِلَ » ؛ لأنَّ الهمزة ليست بزايدة ، وموضع الياء هو ^١ موضع زيادة الياء ، والواو في حِذْيِمٍ وجَدُولٍ .
 فكأنَّ ^٢ أبا علي حملته على فَعْيِلَ ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال ه
 ولا ^٣ الأسماء سَبَابًا من زيادة الهمزة غير أول ؛ ولأنه رأى الياء في رَهِيئًا في موضع الواو من جَهْوَرٍ وسَرْوَلٍ ه

ولهذا المثال ^٦ نظائر في الشذوذ : منها قولهم : قد اكترأل الرجل إذا قصُر .
 فالواو زائدة ، ومثاله « افرَعَلَّ » ^٧ . وقد قالوا « بينهما مَهْوَانٌ من الأرض »
 وهو عندي « مَفْوَعَلَّ » وهو في الأسماء نظير اكترأل في الأفعال ه
 ونظيره في الشذوذ قولهم : « تَقَلَّتْسَ » في معنى تَقَلَّسَ ، ومثاله
 « تَفَعَّعَلَّ » ^٨ . ونظير هذا في الشذوذ قولهم : « تَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَنَ » إنما
 هما من الشاذ ^٩ ومثاله « تَمَقَّعَلَّ » ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : إنَّ الشَّخَّةَ
 الجليدة عندهم « تَدَّرَعَ وَتَسَكَنَ » ؟
 ومن هنا حمل أهل التصريف قولهم « مُغْفُورٌ » على أنه « نُعْلُولٌ » ، ه

١ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فلأنه .

٥ - ظ : سبول ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسيأتي كذلك في ص ١١١ من ١٤ .

٦ - المثال : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : افعول ، وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : تفعل ، وهو خطأ .

٩ - ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه «مفعولا» ؛ لأنهم قد قالوا : خرجوا يَسْتَمْغِفُونَ ؛ فَيَسْتَمْغِفُونَ
عندهم يَسْتَمْغِفُونَ ، ولم يجعلوه يَسْتَمْغِفُونَ ، لقلّة تَمَغُّفَل ، وكثرة تَمَغُّفَل .
ومن هنا أيضا كانت الميم في «معدّ» أصلا ، لا ولهم تعدد ، وتعدد :
تَمَغُّفَل ، ولم يُجْمَل على تَمَغُّفَل ، على أنّ قوما قد جعلوا مُغْفُورًا مُغْفُورًا
كَمُغْفُورٍ ، وإنما هذا لقلّة ^١ المعرفة بهذا الشاذ ^٢ . والقياس ما أنبأتك به أولا .
قال أبو علي : إنما قلنا : مُغْلُوقًا مُغْفُورًا ؛ لأنهم قد قالوا في معناه : مِعْلَاقٌ ،
فعلاقٌ مِفْعَالٌ ليس غيرُ .

قال : وأما مُغْرُودٌ فَحَمَلُهُ على فُعْلُولٍ أَوَّلٍ ؛ لأنّ فُعْلُولًا أَكْثَرُ من
مُسْتَحُولٍ .

وقالوا : تَمَنَّدَلٌ بِالْمِنْدِيلِ ، وهو تَمَغُّفَل ، والجيدةُ تَنَدَّلُ .
وقالوا : قَلَسْتُهُ وهى ^٣ فَعَنَلْتُهُ ، وقالوا : قَسَيْتُهُ وهى ^٤
القياس .

وقالوا : تَأَبَّتُ الْقِدَرُ بِالْمِزْزِ وَالْمِزْرَةُ زَائِدَةٌ ؛ لأنها بدلٌ من أَلِفٍ تَأَبَّتُ
الزائدة .

[٣٨ ب] وحكى عنهم : «مَرْحَبُكَ اللَّهُ وَمَسْهَلُكَ» ، وكان يسمى محمدا
ثم تَنَسَّاهُ «أى صار يسمى مُسْلِمًا ، وهذا كُتَاهُ شاذ .
وقد قال بعضهم : إن «مَدْحِج» جماعةٌ قبائل شتى مَدْحَجَتٌ : أى
احْتَمَسَتْ . فإن كان هذا ثَبَاتًا فى اللغة فلا بُدَّ من أن تكون لِمِ زائدة ، وتكون
الكسبة مَفْعَلَتٌ ؛ لأنهم قالوا : «مَدْحِجٌ» ، فإن جعلت الميم أصلا كان وزن

١ - ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلّة .

٢ - ظ ، ش : الشان .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وهو ، فى الموضعين .

الكلمة فَعْدِلًا - وهذا خطأ ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفِرٍ ، فنَبَتَ أَنَّهُ مَقْنِيلٌ مثلُ مَنبِيجٍ .

ولهذا لم يُصَرَّف « نَرَجِس » اسم رجل ؛ لأنه ليس في الأصول مثلُ جَعْفِرٍ ، وقُضِيَ أَنَّ النُّونَ زائدةٌ مثلها في نَضْرِب .

وجاء في الحديث : « إذا سحابةٌ تَرَهَّيَا » فهذا تَفْعِيلٌ ، والياء فيه زائدة ؛
لأنها من وضع الواو من تَرَهَّوْكَ ، وكأنَّ « تَرَهَّيَا » مُطَاوَعٌ رَهَّيَاتُهُ
فَتَرَهَّيَا .

وقد قالوا : تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وتَشَيْطَ بمعنى واحد ؛ فينبغي أن يكونا لغتين ،
ولا يجوز أن تجعل تَشَيْطَنَ تَفْعِلَنَ ؛ لأنه ليس في الكلام تَفْعِلَنَ ، وتَشَيْطَنَ
أَقْرَبُ من تَشَيْطَ ، لقولهم : شاطنٌ وشَطْنٌ ، وأَرْضٌ شَطُونٌ ؛ وهذا كله
من البُعد ، والشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُتَعَصٍّ ،^١ ومن هنا قيل : لعنَهُ اللهُ ،
أى أَبْعَدَهُ اللهُ^٢ وأَفْصَاهُ .

وفسَّروا بيت الشَّماخ :

ذَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أى البعيد . فمن هنا قيل له : شيطانٌ ؛ لأنَّ الله قد أَبْعَدَهُ . فلهذا كان
الوجهُ في شيطان أن يكونَ فَيَعْلَا بِنَزْلَةِ الْغَيْدَاقِ وَالْقِيَامِ . ومن أَخَذَهُ من
تَشَيْطَ جعله ذَعْلَان . ووجه الاشتقاق فيه مِن تَشَيْطَ ، أنهم قد قالوا : غَضِبَ
فاستشاط أى احتدَّ وَالتَّهَبَ في الغضب وتَشَيْطَ بمعناه . وهذا المعنى موجود
في الشَّيْطَانِ ؛ لأنَّ الْإِتِهَابَ في الغضب مُشَبَّهٌ بِالْخُنُونِ وَالتَّخْبِطِ ؛ قال الله تبارك^٣

١ ، ٢ - ظ ، ش : ولهذا .

٢ - الله زيادة من ظ ، ش .

٣ - تبارك ؛ ساقط من ظ ، ش .

وتعالى : « كما يقومُ الذى يتخبَّطُه الشَّيْطَانُ من المسِّ »^١ ، وهذا واضح لاختفاء به :
ولمَّا ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذة^٢ ، لأونس بها ماذهب إليه أبو عليٍّ من أنَّ
« رَهْيَاً : فَعَعِيلَ » وإن كان هذا من الشَّواذِّ في أمثلةِ الفِعْل . وقد قالوا :
« امرأةٌ^٣ ضَهِيَاءُ » مقصور^٣ ، قال أبو عليٍّ : فالحمزة زائدة دون الياء لقولهم^٤
ضَهِيَاءُ في معناها ، [١٣٩] وضَهِيَاءُ : فَعَعْلَاءُ^٥ مثل حمراء ، والأليفان في آخرهما
زائدتان^٦ لاصحالة .

ووجدتُ بخط أبي العباس محمد بن يزيد « رحمه الله »^٧ : يقال « امرأةٌ
ضَهِيَاءُ » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجَدَاءِ « والضَهَرَاءُ » التى لا تُبيض ولا تَدْنَى
لها . وحكى أحمد بن يحيى^٨ قال : الضَهَرَاءُ : الأرضُ التى لا تُشْبِثُ . والضَهِيَاءُ :
التي لا تَدْنَى لها . وقال بعضهم : الضَهِيَاءُ^٩ : التى تُبيضُ وهى حُبْلَى .

فأما قولهم بِلَاءِصَ الرجل ، فالحمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم
دلالة على زيادتها ، والذى رآه أبو عليٍّ من أن الياء في رَهْيَاً^{١٠} زائدة دون الحمزة
مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هَلَّا جعلَ الحمزة زائدةً وجعل الياء أصلاً ، فكانت^{١١} الكلمة
على هذا فَعَعْلَاءً^{١١} فى أمره دون فَعَعِيلَ ، وإن كان هذان بناءً ين مفقودين

١ - بعض الآية ٢٧٥ من البقرة ٢ . وورد فى ظ ، ش : كالى يتخبطه . وهو تصحيف .

٢ - الشاذة : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ضهية مقصورة .

٤ - ظ ، ش : الحمزة .

٥ - ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من (قالوا) فى التصوير من ظ إلا القاف .

٦ ، ٦ - زيادة من ظ ، ش .

٧ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٨ - الضهية : ساقط من ظ ، ش .

٩ - فى الأصل : رهية . وهو خطأ .

١٠ - ش : وكانت .

١١ - فى الأصل : فعلاء . وهو خطأ .

في الأفعال * ، ولم غدل إلى زيادة الياء دون زيادة الحمزة ، وقد زبدت الحمزة فيما ذكره من قولهم « امرأة ضهيأة » ، أو هتلاً جعل الحمزة والياء جميعاً من الأصل ؟ قيل : لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل ، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو « صِيصِيَّةٌ وَيَهْيَاهُ وَحَاحِيَّتٌ وَعَاعِيَّتٌ » ، وستره في موضعه إن شاء الله ^١ .

فلمّا لم يكن بدّ من زيادة أحد الحرفين عدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الحمزة ؛ لأنّه لو جعل الحمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيان مكروهان : أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فعلاً بوزن دَحْرَجَ * ، والآخر زيادة الحمزة غير أول . وإذا ذهب إلى أن الياء من رَهْيَا هي الزائدة ، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه . ، وهو أن الفعل على فَعِيلَ ، فليس في هذا ١٠ القول شيء مكروه أكثر من أنّه على فَعِيلَ ، وكلّما قلّ المستكره كان أقيس .

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهْيَا زائدة ، مثلها في حَيْثِيمٍ وَطَيْرِيمٍ وَعَشِيرٍ وَغَيْرِ بَلٍ . وفي موضع الواو من جَهْوَرٍ ، وَسَرُولٍ ، وَجِدُولٍ ^٢ ، وَخِرْوَعٍ ، ونحو ذلك . فالذي ^٣ ذهب إليه في هذا هو القياس ، والذي قبله ^٤ ليس بقياس ، ١٥ فافهم ذلك ؟

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان : وأما الياء [٣٩ ب] فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٢ - في الأصل : جروول ، بفتح الجيم وكسرهما وبعدها راو .

٣ - ظ ، ش : والذي .

٤ - ظ ، ش : تركه .

قال أبو الفتح : قد قال أبو عثمان ^١ : هذا القول قرأ ^٢ مرسلاً غير مقيّد ،
وليس لأحد أن يطعن فيه بقولهم صيصية ويهيأة ونحوه مما الياء فيه أصل ؛
لأنه قد بين هو هذا القول واستثنى به في هذا الكتاب وستره ، وإنما تساهج فيه ؛
لأنه معلوم الموضع وليس مما يذهب على المبتدئين فضلاً عن الأشياخ المتقدمين .
وإنما يريد أبو عثمان أنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصيل ، ثم رأيت
فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعداً ، قضيت بزيادتها حملاً على ^٣ ما قبل اشتقاقها ؛ لأنها
لم تدر على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة . فعلى هذا القياس :
لوجاء في الكلام مثل « خَيْفَبٍ وَقِرْيَجٍ وَشَقِيْطِرٍ » * لقضيت بزيادة الياء ،
ولم تحتج إلى الاشتقاق .

[مواضع زيادة الواو]

١٠

قال أبو عثمان : والواو كذلك ، إلا أن الواو لاتزاد أولاً بالبتة ، وتُزاد ثانية
وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء .

قال أبو الفتح : يقول : لافصل بين الياء والواو في هذه التضيئة إلا في باب
زيادة الياء أولاً وامتناع زيادة الواو أولاً . فسألت أبا علي ونست انقراء عليه فقات
له : لم كان ذلك ، وما الفصل بين الياء والواو في هذا الموضع ؟
فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ؛ لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لا طرد فيها
قلبها همزة نحو : « أَقْتَتَ » وبابه — وستره في موضعه .

ولو زيدت مكسورة أيضاً لحاز قلبها جوازاً كالطرد نحو « إِسَادَةٍ وَإِنَادَةٍ »

١ - أبو عثمان : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قولاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : اشتقاقها .

في وسادة . ووفادة . ، ولو زِيدت مفتوحة حتى تُحَقَّر الكلمة لانضمَّ أولها فجاز قلبها همزة ، يريد تحقير وزَّة : وَزِيْرَة ، ويجوز أَرْزِيْرَة .

قال : فلما كانت زيادتها أولا تَقُودُ إلى هذا التَّغْيِير والقلب والالتبس ويكون ذلك فيها أَثْقَلَ ؛ لأنها زائدة رُفِضَتْ^١ زيادتها أولا فلم يجر لذلك . فهذا^٢ معنى قول أبي علي وقريب^٣ من لفظه والأمر كما ذَكَر .

فإن قُلْتَ : فهلا زادوا الواو في أولِ الفعل مفتوحة ؛ لأنَّ الفعل لا يُحَقَّرُ فينضمَّ ؟ . قيل : ؛ لآتِه إذا [١٤٠] بُنِيَ للمفعول ولم يُسَمَّ الفاعل ؛ انضمَّ أوله فجاز الهمز .

فإن قيل : فكانَ يَجْرِي مجرَى « وُعِدَ ، وأُعِدَ » ؟

قيل : واو « وُعِدَ » أصلٌ فاحتُملَ ذلك فيها وليس الزائد كالأصل ،

[الهمزة الأصلية في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : « فأما أولُتي ، وأبْصَرُ ، وإمَّعة » ؛ فإنَّ الهمزة فيهنَّ^٦ غير زائدة ؛ لأنهم قد^٧ قالوا : « أُلِّقَ فهو مألوق »^٨ ؛ فقد تبيَّن لك أنَّ الهمزة من نفس الحرف . « وأبْصَرُ » أيضا^٩ من نفس الحرف لقولهم في جمعه : « إصار » وقال^{١٠} الشاعر :

ويجمع ذا بينن الإصارا

١ - ظ ، ش : رفض .

٢ - ظ ، ش : هذا .

٣ - ش : أوقريب .

٤ - ظ ، ش : فاعله .

٥ - ظ ، ش : وكان .

٦ - ص وهامش ظ : فيهن . ظ ، ش : فيها .

٧ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص وهامش ظ : ألق فهو مألوق . ظ ، ش : ألق الرجل .

٩ - أيضا : عن ش وهامش ظ ، وهو ساقط من ص ، ظ .

١٠ - ظ ، ش : قال .

وإمعة: لأنه ليس في الكلام إفعلة صفة ، وإنما هو مثل دئمة ، وهو مثل أرطى ، لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُبغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلال على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : أليق فهو مألوق^١ . يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل — فينبغي أن تكون في أولق كذلك . وهذا استدلال صحيح .

وليعترض بعد أن يعترض فيقول : ما تُنكر أن يكون أولق أفعلًا دون فوععل . وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوطف ، وأوجر^٢ .

فإن قلت : فقد قالوا : أليق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في أليق منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولًا : وليق . ثم قلبت همزة : كما تقول : أعيد وأزن . في وعيد ووزن ؛ فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم : أليق^٣ . فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في أليق إنما هي منقلبة عن الواو في وليق كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : «مولوق» كما يقولون : «أعيد» فهو «مؤعود» . ولم نسمعهم قالوا : «مأعود» ، لزوال الضمة فلمَّا لم نرهم قالوا : «مولوق» . استدللنا^٤ بذلك على أن الهمزة في أليق ليست بمنزلة الهمزة في «أعيد» بل هي أصل ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تُنكر أن يكون هذا من القلب اللازم كما قالوا في تكسير «عيد»

١ - قد : ساقط من ط ، ش .

٢ - ط ، ش : واستدلنا ، بواو العطف ، وهو خطأ لأن استدلالنا جواب فلما ولذلك هي في صر ساقطة .

وتحقيره : أعْيَادٌ . وعُيَيْدٌ ؛ فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذاك ما تنكر أن يكون مَأْلُوقٌ من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عِيدٍ في قولهم : عُيَيْدٌ ، وأعْيَادٌ ولم تُرَدِّ الياء إلى الواو . كما ^١ قالوا : البرية ، فألزموها التَّخْفِيفَ وأصلها الممز . وكما قالوا : النَّسَبِيُّ ، فألزموه ^٢ البدل في الأمر العام الشائع ؟

٥ قيل : الحَمْلُ على هذه الأشياء لا يجوز . لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ . فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تُسَلِّمَ كما سُمِعَتْ ولا تُجْعَلَ أصلاً يُقَاسُ عليه .

وأيضاً فإننا ^٣ قد سمعناهم يقولون : تَنْبَأُ مُسَيْلِمَةُ ؛ وذكر سيويوه : أن جميع العرب تَهْمِزُ هذا فتقول : تَنْبَأُ مُسَيْلِمَةُ ؛ وقد قالوا : بَرَأَهُ اللهُ الْخَلْقَ ، ١٠ وقالوا أيضاً : عادَ يَعُودُ . فلمَّا سمعناهم يقولون هذا دللنا ذلك على أن : النَّسَبِيَّ ، والبريَّةَ ، وعِيداً ؛ أصلها الممز ^٤ والواو . فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها .

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريح أولئك فنقضى بأنَّه من الواو دون الممز ^٥ . فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة نزل لها عنه إلى غيره . فإن ادَّعى ١٥ ذلك مُدَّعٍ لَزِمَهُ الدَّلِيلُ عليه وكان هو المطالب به دوننا .

١ - ط ، ش : وكما .

٢ - ظ ، ش : فألزموا ، بغير هاء .

٣ - فإننا : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أبرأ .

٦ - ص : الهذرة .

٧ - ظ ، ش : الممزة .

ولو جاز لمدح أن يقول : إنَّ أصلَ أُلِّقَ : وُلِّقَ - من غير دلالة ، ومع
أن الهمزة ثابتة في نصريف الكلمة بحيث لا مَوْجِباً ١ للقلب . ، لجاز لآخر أيضا
أن يقول : إنَّ أصلَ أُخِذَ : وَخُذَ . وإنَّ أصلَ أُمِّ : وُمِّ . وإنَّ أصلَ أُكِّلَ :
وُكِّلَ . من غير دلالة ولا ثَبَتٍ .

٥ ولو جاز ذلك لخرَجَ هذا الأمرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتِكَابِ
ما لا حتمية له . واعتقاد ما لا دليل عليه . وهذا موقفٌ إذا وَقَفَهُ المدعى
سقطت ٢ كُفْلَةُ الاشتغال به ٢ . والاحتجاج عليه . ولا قوة إلا بالله .

وقد قالوا : مَأْلُوقٌ ، ومؤَلَّقٌ ، ومؤُولَّقٌ ؛ فمألوق : مفعول . ومؤؤلَّقٌ :
مُفْعَلٌ . ومؤؤلَّقٌ : مُفْعَلٌ .

١٠ وقال أبو علي : سألَ مَرْوَانُ بن سعيد المهلبى الكسائى فى حَلَقَةِ يونس
عن أولَّقٍ ؟ فقال الكسائى : أفْعَلٌ . فقال له مَرْوَانُ : استحيت لك يا شيخ .
واستدلَّ أبو إسحق الزجاج على أنَّه لا يجوز أن يكون أفْعَلٌ ٣ ولا فَوْعَلًا
من وَلَّقَ يَلْقَى إذا أسرع بقولهم ، مأْلوقٌ ، كما ذَهَبَتْ إليه .

واستدلَّ أبو عثمان على أنَّ إِمْعَةً فِعْلَةٌ بأنَّه ٥ ليس فى الكلام إِفْعَلَةٌ صفة ؛
١٥ وهذا هو استدلالُ سيبويه ، وهو صحيح . وفيه قولٌ آخر ، وهو أنَّه لو كانت
الهمزة فى إِمْعَةٍ زائدة لوجب أن تكون الميمُ الأولى فاء [٤١] والأخرى عينا ؛
فكانت الفاءُ والعين - تكونان على هذا التأويل - من موضعٍ واحد . وهذا
لا يُؤْخَذُ به لقلته .

١ - وجبا بالنصب فى النسخ الثلاث .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : الكلفة به .

٣ - ظ ، ش : أفْعَلًا .

٤ - ظ ، ش : لقولهم .

٥ - ظ ، ش : بقوله .

ولما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو : كوكب • ودَدَنٌ ١ ، وستراها في مواضعها . ولا ينبغي أن يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأما أَيْصَرَ • فقولهم في جمعه : إَصَارٌ • يدلُّ على أن همزته فاءٌ ، لأنها فاءٌ ٢ في إَصَارٍ • ومثاله : فِعالٌ .

وليس يجوز أن يعترض معترضٌ فيقول : ما تُشكِّرُ أن همزة في إَصَارٍ • بدلٌ من ياء أَيْصَرَ • على أن تكون الهمزة في أَيْصَرَ زائدة ؟ ويُشبهه هذا بقولهم إِسَادَةٌ في وِسَادَةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة • .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أولِهِ ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى : يَسَارٌ بكسر الياء ، والأفصحُ : يَسَارٌ بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يقَاطٌ .

وفي جمع يَعْرِ وهو الجَدَى يَعْرَةٌ ٣ : وفي جمع يَابِسٍ يَبَاسٌ ٤ .

ولما تنكَّبوا ذلك عندئذ استثقالا للكسرة في الياء وليست كالواو التي إذا انضمت همزَتَ هَرَبًا من الضمَّة فيها . فلما لم يمكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولا . وقد كُسِرَت غير أولٍ نحو : مُغْبِلٌ ، وَأَسِيرٌ به ، وَأَبِيعٌ به ، وَأَبِينٌ به ؛ وهذا مطَّردٌ في بابه ؛ لأن وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان . فاجتماع ياءٍ وكسرة أولى .

١٥

فأما قولهم : يَمِجَلٌ ، • وَيَمِجَلٌ ، ونحو ذلك . فإن أصله الفتح . وإنما كُسِرَت الياء لتقلب الواو ياء . فالكسرُ عارضٌ .

فأما ٣ أَرطَى • فقولهم : مَارُوطٌ • يدلُّ على أن همزته فاءٌ ؛ وقال لي

١ - ظ : ودودن .

٢ - فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأما .

أبو عليّ : إنّ أبا الحسن هـ حكى عن بعضهم : أديم مرطبيّ . فالهمزة عند هؤلاء زائدة .

فأولّوْهُ مثل : كوثِرٍ : وإمعةٌ مثل : ديمةٌ : وأبصرٌ مثل : خيفقٍ ؛ وأرطبيّ مثل : علقمى ؛ فيمن نون هذا . على قول من قال : مأروطٌ . ومن قال : مرطبيّ ، فأرطبيّ عنده بمنزلة أفعمي ؛ وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطبيّ فيمن قال : مرطبيّ منقلبة عن ياء ؛ لأنّه لو كان من الواو لقالوا : مرطوٌ . كما قالوا : مغزوٌ . وإنما مرطبيّ كرمييّ ؛ ولا تحمله على قول الشاعر :
وقد علمت عرسيّ سليكةً أنتى أنا الليثُ معديّاً عليه وعادياً
[٤١ ب] وهو يريد : معدوّاً عليه ؛ ولا على مسنيّة . وهم يريدون : مسنونة . لأن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ ومأروطٌ أكثر في اللغة من مرطبيّ .

[الألف لا تكون أصلاً أبداً]

قال أبو عثمان : والألف لا تكون أصلاً أبداً ؛ إنما هي زائدة^١ أو بدلٌ مما هو من نفس الحرف . ولا تكون أصلاً البتّة في الأسماء ولا في الأفعال . فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصلٌ^٢ فيهن .

قال أبو الفتح : إنما قال أبو عثمان : إنّ الألف لا تكون أصلاً في الأسماء . ولا في الأفعال ، وإنما تكون زائدة^٣ أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها ؛ إلا كذلك . فقضى لها بهذا الحكم .
فأما الحروف فالألف فيهن أصلٌ : غير زائدة ولا منقلبة . والدليل

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - ظ ، ش : فهو .

٣ - ظ ، ش : زيادة .

٤ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

على ذلك أنها غير مشتقة ، ولا متصرفة ، ولا يُعرف لها أصلٌ غيرُ هذا الذى هى^١ عليه . فيجب أن تُفَرَّ على ما هى عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة . ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألفُ فيهن زائدةً لأنهن غيرُ مشتقاتٍ وبلاشتقاقٍ تعلَّم الزيادةُ من الأصل . ولا تكونُ منقلبةً ؛ لأنه لو كانت الألفُ فى « ما » من الواوِ لقالوا : مَوٌ ، كما قالوا : لَوٌ ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مَيٌ . كما قالوا : كَيٌ ؛ فبطل أن تكون الألفُ فى الحرف^٢ زائدة أو منقلبةً .

فإن قال قائلٌ : فهلاَّ حَمَلَت الحروفُ فى هذا المعنى على الأسماء والأفعالِ فقضيت بأن الألفَ فيها بمنزلةٍ فيها ؟ .

قيل : هذا خطأٌ . وذلك أن الحروفَ بئنةً من الأسماء والأفعالِ ، خارجةٌ^{١٠} عن أحكاميهما من وجوه كثيرةٍ يطولُ بذكرها الكتاب ! ! فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البعدُ . وإنما المتجوز أن نحمل ما لم يُعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عُرف اشتقاقه منها .

فقول : إننا إذا حصلنا ثلاثة أحرفٍ من الأصول وجاءت الهمزةُ رابعةً فى أولها ، قضينا بزيادة الهمزة حَمَلًا على ما عُرف ؛ فيحسنُ هذا منّا لحملنا اسمًا على اسم . وكذلك الأفعال أيضًا .

فأمّا أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعدٍ ما بينهما ، فَخَطَأٌ . ويمتنعُ منه أيضًا أنهم لم يُميلوا « حتى » وألفُها رابعةٌ ، ولو كانت منقلبةً عن ياء ، أو واوٍ ، لكانت [١٤٢] إمالتها مستقيمة . ؟

١ - هى : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الحروف .

وأقول : إنَّ الأسماءَ المبنيةَ . والأصواتَ الحكيمةَ . والأسماءَ الأعجميةَ .
تجرى تجرى الحروف في أنَّ الألفاتِ فيها أُصُولٌ غيرُ منقلبةٍ ؛ لأننا إنما قَصَصْنَا
بأنها في الحروف غيرُ منقلبةٍ ؛ لأنه لا يُعْرَفُ لها اشتقاقٌ ؛ فيجبُ من ذلك أن
يكونَ كلُّ ما كانَ مما ذكرنا غيرَ مشتقٍّ أن تكونَ أَلْفُهُ غيرَ زائدةٍ ولا منقلبةٍ .

٥ فلنَ قلْتُ : فَهَلَّا حَمَلَتِ المبنيةَ والأعجميةَ على ما عُرِفَ اشتقاقُهُ من
العربيةَ لأنها أسماءٌ مثلُها ؟ .

١٠ قيل : أما الأسماءُ المبنيةُ ^١ فلانما ^٢ بُنِيَتْ لمشايتها الحروفَ نحو : كَمْ . ومَنْ .
وأَيْنَ . وَمَتَى . وآتَى ؛ فلما أَشْبَهَتْ الحروفَ المتضمنةَ هي معانيها ، وكانت
مثلها في أنه لا يُعْرَفُ لها اشتقاقٌ . ولا يوجدُ لها تصرُّفٌ ، كانَ حكمُها في ذلك
حكمَ الحروفِ ، وكانت الألفاتُ فيها كالألفاتِ فيها . ألا ترى أنك لا تبدلِ كَمْ .
وأَيْنَ . وَمَتَى . اشتقاقا ولا تصرُّفا ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك لم يكن ^٣ لأحدٍ أن
يقول : إنَّ الألفَ من « لكن » زائدةٌ ولأنَّه ^٤ من اللُّكْنَةِ . ولا يجوزُ لآخرٍ أن
يقولَ أيضا : إنَّ الألفَ في « متى » منقلبةٌ عن « ياءٍ ولا واوٍ ، ولا أن الألفَ
في « إيتاك » منقلبةٌ ولا زائدةٌ .

١٥ ويدلُّك على أن الأسماءَ المضمرةَ في حكمِ الحروفِ - أنَّك تجدُ فيها ما هو
على حرفٍ واحدٍ نحو الكافِ في « رأيتُكَ » و« مررت بك » والياءِ في « مررت
بِ » فجرت هذه الأسماءُ في أنها على حرفٍ واحدٍ مجرى همزة الاستفهامِ . وواوِ
العطفِ وفائه ؛ ولو كانت كالأسماءِ الظاهرةِ المتمكِّنة لما جاز أن يأتي شيءٌ

١ - المبنية : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فلانها .

٣ - ظ ، ش : لم يحز .

٤ - ش : أنها .

٥ - ظ ، ش : من .

منها على أقلّ من ثلاثة أحرفٍ : فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ ، و « أنا ، وأنت ، وإيّاك »
بمنزلة الكافِ في « ضَرَبْتُكَ » والياء في « مررتَ بي » لأنها مضمرةٌ مثلها .

وحُكي عن بعضهم : أنّه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » ،
ما معنى « إِيَّاكَ » ؟ فقال : معناه حَقِيقَتُكَ ؛ قال : واشتقاقه من « الآية » وهي
العلامةُ التي تدلُّ على حقيقة الشيء ؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون « إِيَّا » :
فِعْلاً أو فِعْلاً . أو فِعْلاً . من الآية . وأن تكون الألفُ في آخرها إنما
انقلبت عن الياء إن كانت لاما ؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلاً .

وهذا قولٌ ساقطٌ ليس مما يُتَشَاغَلُ بمثله [٢٤ب] . لأنَّ « إِيَّاكَ » بمنزلة الكاف
في « رأيتُكَ » في أنها اسمٌ مضمَرٌ مثله . فيجبُ أن يكون غيرَ مشتقٍ ، كما أن :
« الكاف ، وأنت » كذلك .

١٠

وأرى أنَّ القائل بهذا القول إنما شجَّعه عليه ما حُكي عن الخليل من أنّه قال :
إنَّ « إِيَّا » اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمَرُ ؛ فلما سمع^١ أنّه ظاهرٌ جعله مشتقاً
وأخَّرَجه عن باب المضممرات وصرفه .

وقد دلَّ أبو عليٍّ على أن « إِيَّاكَ » اسمٌ مضمَرٌ . قال : لِأَنَّهُ خُصَّ بِالنَّصْبِ
كما خُصَّ « أنا ، وأنت »^٢ بالرفع . فكما أنَّ « أنا ، وأنت » مضمَيرانِ
بلا إشكال فكذلك « إِيَّاكَ » ولو كان اسماً ظاهراً لما اقْتَصِرَ به على النصب
ولَدَخَلَهُ الإعرابُ كُلُّهُ . وليس ظَرْفاً فيلزم النَّصْبَ كما لَزِمَتْهُ « سَوَى ،
وَبُعَيْدَاتُ بَيْنِ » . ونحوهما من الظُّروف التي لم تُسْتَعْمَلْ إلا ظروفاً ، ولا

١ - ظ ، ش : سمع به ، ولا معنى له .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ . ش .

مصدرا فألزم النصب النحو : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَسْبَيْكَ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ٢ »
فإذا كان الأمر كذلك ٣ بطل أن يكون « إِيَّاكَ » مُشْتَقًّا أو مُتَصَرِّفاً .

وكذلك الألف في « غاقٍ » لصوت الغراب ، و « جاهٍ » لزَجْرِ البعير ،
و « حاءٍ . وماءٍ » في صوت الشَّاءِ ٤ : هي فيهنّ غير منقلبة : لأن هذه كلّها
بمنزلة الحروف . ٥

فإن قلت : فقد قالوا : إنَّ وَزْنَ « ذَا » من الفعل « فَعَلَ » وإنَّه محذوفُ
اللام وهو مع ذلك مبنى لمشابهته الحروف . وألفه مُسْتَقْلَبَةٌ عن العين الساكنة .
فما ٥ الفصلُ بينه وبين « مَيَّ » ؟ ٦

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماء المتمكنة . ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ
به ، وَيُشَبَّهُ وَيُحَقَّرُ . ويدخلُه كثيرٌ من أحكام الأسماء ٦ المتمكنة . فلذلك
جاز أن يُمَثَّلَ من الفعل .

قال أبو علي : أصلُ بنائِهِ فَعَلَ كَأَنَّهُ « ذَيٌّ » ثم حُذِفَتِ اللامُ لِضَرْبِ
من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياء ، وكأنه بَقِيَ « ذَيٌّ » فقلبت ياءهُ أَلِفًا فصار
« ذَا » . قلت له : ما الدليل على أن عَيْنَهُ من الياء . ولم لا يكونُ من باب :

« طَوَيْتُ . وشَوَيْتُ » لأنه أكثر من باب « حَيَّيْتُ . وعَيَّيْتُ » ؟ ١٥

فقال : لأن سيبويه حكى فيه الإمالة ، فهذا ٧ يدلُّ على أَنَّهُ من الياء . قال :

ولم يَقُلْ فيه « ذَيٌّ » لِإِلا يُشَبِّهَ « كَيٌّ » فَأُلْحِقَ بِمَيَّ .

١ - فألزم النصب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : على ذلك .

٤ - ظ ، ش : الصوت للشاة .

٥ - ظ ، ش : وما .

٦ - الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ؛ وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها .

٧ - ظ ، ش : فذا .

قلتُ له بعد ذلك بزمان : هَلَّا قلتَ في « مَتَى » : إِنَّهُ في الأصل « مَتَى »
ثم قُلِيَّتْ ياؤه ألفا كما تقول في « ذا » ؟ .

فقال : « ذا » أشبهَ الأسماءَ المتسكنةَ بأنَّه يُوصَفُ . ويُوصَفُ به .
ولا يجوزُ ذلك [٤٣ ا] في « مَتَى » .

وقال في موضع آخر : إنما أُمِيلَتْ « متى » لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمارَةً
للأسماءِ وهو الإمالةُ .

قال : فأمَّا « إذا » فلإنما امتنعت من الإمالة وإن كانت اسماً لأنها أفعَلَةٌ
في شبهةِ الحرف من « متى » . لأنها محتاجة إلى الإضافة . مفتقرة إلى ما بعدها .

وأمَّا « مَتَى » فهي في كلا موضعيهما - الاسنفهامُ - . والشَّرْطُ - غيرُ مضافة .

فهي أشبهُ بالأسماءِ القائمةِ بأنفسِها . ولذلك أُمِيلَتْ « بَلَى » لأنها تقوم بنفسِها
إذا قال القائل : « أمّا قام زيدٌ ؟ » قال له الخيبُ : « بَلَى » فأمّا حَسَنُ الوقوفِ
عليها أُمِيلَتْ ، أمارَةً لمُشابهةِ الاسمِ فيها .

قال أبو علي : وكذلك قولهم « اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَّا لَا » فإمالتهم « لَا »
من « إِمَّا لَا » إنما هو لأن معناه : اِفْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غيره .

فلَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ وأُقيمتُ « لَا » مُقَامَهُ وأغْنَتْ عنه . أُمِيلَتْ لمُشابهةِ الفِعْلِ .

وكذلك كان يقول في قولهم : « يَا زَيْدُ » إنها ^٢ إنما أُمِيلَتْ لأنها قامت مقام
« أدعو . وأُنَادِ » ولأجل الياء أيضاً .

وحكى قُطْرُبٌ عن بعضهم : « لَا أَفْعَلْ كَذَا » مُمَالَةً . وإنما جاز هذا فيها
عندى لأنها قد تكون جواباً فتقومُ بنفسِها في نحو قولك جواباً : هَلْ قامَ زيدٌ ؟
« لَا » . فلما قامت بنفسِها أُمِيلَتْ كما قدمنا . إلا أن إمالة « بَلَى » أشبهُ مِنِ

١ - الأسماء : ساقط من ض . ش . وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشه .

٢ - إنها : ساقط من ط ، ش .

إِمَالَةٍ «لَا» لأنها على ثلاثة أحرف ، فهي بالتمكئة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .

فإن قلت : فقد قالوا : « حَتَّى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن ^١ مِمَالَةً ؟

قيل : إنما كتبت بالياء ^١ ، لأن ألفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع التي تغلب عليها الياء .

و لم يكتبوا « إذا » بالياء ^٢ وإن كانت اسماً لما لم تكن الإمالة تحسنُ فيه ^٥

ولو كتبوا « كَلَّا » بالياء ^٢ قياساً على « حَتَّى » لكان وجهها . وكتبهم ^٣ إِيَّاهَا .
أيضاً بالألف صوابٌ ^٤ لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضاً لو كتبت « حَتَّى » بالألف قياساً على « كَلَّا » لكان صواباً .
ولكلُّ عِلَّةٍ قائمة . وأحسبني رأيت « حَتَّى » بالألف بخط أبي العباس .

وَأَمَّا إِمَاتُهُمْ « لِلْيَكْنِ » فَلأجلِ كَسْرَةِ الْكَافِ فَأشْبَهَ ذَلِكَ إِمَالَةَ « عَابِدٍ » ^{١٠}

وَحَايَتِهِ . وإن كان ليس مثله في كلِّ موضع فقد يُشْبِهُ الشَّيْءُ الشَّيْءَ من .

وَجَنِّهِ وَلَا يُشْبِهُهُ [٤٣ ب] من وجوه . فإن أُعْطِيَ بعضُ أَحْكَامِهِ فَلِلشَّبْهِ

الذي بينهما ، وإن مُنِعَهُ فليما فاته من تكامل الشَّيْءِ ، فتأمل هذا الموضع فإنه

مُسَهِّلٌ ^٦ عليك كثيراً مما تستتقِرُ به في اللغة العربية . فإن أكثرَ مَنْ يَتَسَكَّعُ

فيها إنما يلحقه ذلك بلهله بهذا الموضع . ^{١٥}

وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز :

فهي تنوشُ الحَوْضَ نَوْشاً منْ عَلَا

نَوْشاً به تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْقَمَلَا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقوطه أفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش ؛ فكتبهم .

٤ - صواب : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش ؛ فأما .

٦ - ظ ، ش ؛ يسهل .

إنّ الألف في « عَلا » منقلبة عن الواو ، لأنّه من علّوتُ ، وإنّ الكلمة في موضع مبنية على الضمّ نحو : « قَبْلُ » ، و« بَعْدُ » ؛ لأنّه يريد : نَوْشاً من أعلاه . فلمّا اقتطع المضاف من المضاف إليه ، وجب بناء الكلمة على الضمّ نحو : « قَبْلُ » ، و« بَعْدُ » فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً . وهذا مذهب حسن .

٥

وكان أيضاً يقول : إن « اللاء » ليس محذوفاً من « اللائي » ، قال لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقة . قال : فد « اللاء » مثل « شاء » و « اللائي » بمنزلة « الجائي » وليس أن « اللاء » من « اللائي » بمنزلة « القاض » من « القاضي » ، ولذلك مثله بـ « شاء » وهو بمنزلة « باب » .

ويدل على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في « ذا » اسم رجل : « ذاء » ١٠ كما يقولون في « لا : لاء » .

وسألت أبا عليّ عن قولهم « باء » ، وتاء » فيمن مدّ لماً عطّف - فقلت له : أتقول إنّ الألف منقلبة ؟ فقال : نعم ، أحكمُ عليها بأنها واو في الأصل لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدّل من ياءٍ ليكون من باب « طويّت » .

قلت له : كيف ٣ تحييز ذلك ونحن نعلم أن هذه الألف إنما هي الألفُ ١٥ المجهولة في « با ، وتا » قبل المدّ ؟ فقال : لَمّا صارت اسماً قضينا لها بأحكام الأسماء . ألا ترى أنّا لو سَمَّينا بـ « ضَرَبَ » لأعربناه فقلنا : « جاءني ضَرَبٌ » فنعرّبهُ وإن كان قبل التسمية غير مُعَرَّبٍ ، فكذلك « با ، تا » إذا مدّت قُضِيَ عليها بما يُقضى على الأسماء . فقلّ له في الوقت : أفتَجْمَعُ على الكلمة لإعلالين :

٢ - أتقول : ساقط من ظ ، ش .

١ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - كيف : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص (با ، تا) بدون واو .

إِعْلَالُ الْعَيْنِ ، وإِعْلَالُ اللَّامِ ؟ فقال : قد جاء من هذا شيء صالح نحو :
« ماءٍ : وشاءٍ » . فهذا قوله .

وقد نصَّ أبو الحسن على أنَّ « الألف » ^٢ من [١٤٤] ذوات الياءِ ، وقول
أبي على أجري على القياس . وكذلك لو سُمِّيت رجلاً بِـ « قاف » لقضيت بأنه من
الواو . وهذا قياسُ قول سيبويه ، لأنه كان يرى أنَّ الألف إذا جاءت في موضع
العَيْنِ — فأكثرُ ما تكونُ مِنَ الواو .

وهذا هو الصحيح ، لأنَّك إذا استقريت اللغةَ وجدتَها في أكثرِ الأمْرِ
هكذا ؛ ألا ترى إلى « بابٍ ، ودارٍ ، وساقٍ . وغاري . وتاجٍ . وصاعٍ » فهذا
كلُّهُ من الواو . والياءُ في هذا الموضع قليلة .

١٠ وسألتُ أبا عليٍّ فقلتُ له : هل يقولُ هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً ؟
أو في الأسماء خاصة ؟ فقال : لا أعرفُ له نصّاً على الأفعال ؛ ولهذا ما قال
سيبويه : إنَّك لو نطقْتَ بالفعل من « آتٍ » لقلت : « أُؤْتُ » بمنزلة : « قلتُ »
فأما « ماءٍ » فلو سُمِّيتَ به رجلاً ، لقضيت بأنَّ ألفه من الياء — لأجل الإِمالَةِ
فيه . وقياسُ قول أبي عليٍّ أنَّ تكونُ من الواو . قال ذو الرِّثمة :

١٥ لا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ
وَأُنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ لِلرَّاجِزِ :

يَدْعُونَنِي بِالْمَاءِ مَاءً أَسْوَدَا

قال : يريدُ أَصْبَتُ ماءً أسود . قال : فالألف واللام في الماء زائدتان . لأنَّ
الأصوات لا تدخلُها الألف واللام ، وليس هذا موضع هذا .

١ — قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ص : الباء ، وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي (وهذا)
قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أنَّ الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو .

وقال سيبويه : إِنَّكَ إِذَا اسْتَمِيتَ رَجُلًا^٢ بِـ « عَمَلَى - وَلَدَتَى - وَإِلَى »
 لقلت : « عَمَلَوَانِ - وَالْوَانِ - وَلَدَوَانِ » فَتَشْتَبِهُ بِالْوَاوِ ، لِأَنَّ الْإِمَالَةَ
 لَا تَحْسُنُ فِيهِ^٣ .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول
 في قبيلها . ولم أرَ أحدًا من أصحابنا أَشْبَعَ القولَ فيها هكذا . وهذا الموضع من
 لطيف التصريف ، وفيه ما هو أكثر من هذا ، ولكن الكتاب يطول به ولا يأتي
 على آخره .

فأما الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق
 لأنها ليست من اللغة العربية .

وإذا كان ضَرَبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ فيه
 التصريف مع أنه عربي . فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى ، وهو به أحقرى .
 لبعد ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لا تجد لإبراهيم ولاه لإسماعيل
 ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقا ولا تصريفا ، كما لا تجد هـ لـ « قَدَدٌ » وهـ لـ « وَبَلٌ » ،
 فالأمر فيهما واحد .

فأما قول من يقول : إِنَّ « إِبْلِيسَ » من قول الله تعالى « يُبْلِسُ »
 المُجْرِمُونَ^٧ ومن قول الراجز :

١ - ص : لو .

٢ - رجلا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فيها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أحد أصحابنا .

٥ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ص : قوله .

٧ - الآية ١٢ من سورة الروم ، وهي « ويوم نفخ الساعة ببلى المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث
 « يومئذ قبل « بلى » وهو خطأ .

يا صاح هل تعرفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

قالَ نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا

فخطأ منه . لو كان « إبليس » من هذا المكان عريباً ، لأنه مشتقٌ ، ولوجب صرفه ، لأنك لو سميت رجلاً بـ « إجنفيل » ، وإخريط « لصرفته » ، لأنه لا مانع له من الصرف . ٥

وكذلك أيضاً لا يجوز أن يكون « إدريس » من درست القرآن . ولا من درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون « يعقوب » من العقبي ، ولا من العقاب ، ونحوهما . لأنه لو كان كذلك كان مشتقاً عريباً ولوجب صرفه كما تصرف « يربوعا ، ويعسوبا » اسمي رجل . وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترى إلى قول النابغة :

نُبِئْتُ أَنَّ أَبَا قابوسَ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرِ مِنَ الْأَسَدِ

فلو كان هذا من قَبَسْتُ النار لا نصرف ، لأنه كان يكون بمنزلة « حارود » من الجرد ، و« عاقول » من العقل . ١٠

وإذا كان الأمر كذلك . فليس لأحد أن يقول إن « إبراهيم ، وإسماعيل » لهما مثال من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في « إن ، وئثم ، وقد ، وسوف » وما أشبه ذلك .

ولكن يُقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من ٢ حكاها كَيْتَ وكَيْتَ ، كما أن « سوف . وحتى » لو سُمِّيَ بهما لكان من أمهما كَيْتَ وكَيْتَ . ١٥

ولم يرد أبو عثمان بقوله : « إن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة » أنها تكون كذلك في جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة . وقد شرحتُ هذا في أول الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة

٢٠ من مصادرها .

١ ، ١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الحمزة والياء . لأن الميم أولاً نظيرة الحمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والحمزة إذا وقعتا أولاً . فحتى وجب
[١٤٥] في الحمزة أن تكون زائدة ووقعت ^١ الميم موقعها فاقض بزيادتها . ٥

[الميم في مد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان : فأما مَعَدَّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب :
تَمَعَّدَ . فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسَّكَنَّ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل .
وقد قالوا : « تَمَدَّرَع » ، والجيدة العربية « تَدَّرَع » . وتَسَكَّنَ وهو كلام أكثر
العرب . وأنشد أبو زيد : ١٠

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدَّ » من معنى « تَمَعَّدَ » : لأن « تَمَعَّدَ »
تَكَلَّمَ بكلام مَعَدَّ : أي كبر وخطب . هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول ١٥
عُمَرَ ^٢ رضي الله عنه ^٢ « اخشَوْشِينُوا وَتَمَعَّدُوا » . قال أحمد بن يحيى :
« تَمَعَّدُوا » : أي كونوا على خُلُقٍ مَعَدَّ . فإذا كانت الميم في تَمَعَّدَ فاء فهي

١ - ظ ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : رحمه الله .

في « معدّة » فاء^١ . قال : ولا تنظر إلى « تَمَسْكَنَّ » ، و« تَمْدَرَع » فتقول : أحملُ « تَمَدَّدَ » على أنه تمفعّل بمنزلة « تَمْدَرَع » . وأجعلُ « مَعْدَأً » مَفْعَلًا لأنَّ « تَمْدَرَع » قليلة . والجيدة « تَدَرَع » ، وتَسْكَنَّ .

فأما قول العامة : « تَمَحَرَّقَ » ، فينبغي أن يكون لأصل له . وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسْكَنَّ في الشذوذ . والجيدة : مَحَرَّقَ . لأنهم يقولون « تَحَرَّقَ فلانٌ » بالمعروف ولم نسمعهم يقولون « مَحَرَّقَ » وإنما هو من الحريق وهو الكريم من الرجال ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى « مَحَرَّقَ » وليس بالقوى . فأما ما أنشده من قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدَ

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائي أن أُجْلَدَ بالعصا . فإن قدّمه على

هذا التقدير فخطأ ؛ لأنّ الباء في صلة أن . ومحالٌ تقديمُ شيءٍ من الصلّة على الموصول . ولكنه جعل الباء تبسينا . ونظيره قول الشاعر : أنشده أبو العباس .

تقول وصكّت صدرها يمينها أبعلّ هذا بالرحى المتقاعس

معناه : المتقاعس بالرحى ، ولكنّ الباء إذا قدّمت فهي تبين . ولو كانت

من الصلة لما جازَ تقديمها على الألف واللام من المتقاعس . واكتنّها تفيده

ما تُفيد إذا كانت في الصلة . وأنشد أبو العباس أيضا : [٤٥ ب] .

وإني امرؤ من عصابة خندقيّة أبّت للأعادي أن تدلّ رقاؤها

معناه : أبّت أن تدلّ رقاؤها للأعادي . فلو كانت اللام من الصلة لما جاز

اليث لبطلان جواز تقدّم الصلة أو شيء منها على الموصول . وقال الله تعالى :

١ - ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : فأما ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : يقدمها .

وهو أَصْدَقُ قِيَلَا : « وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ » ^١ معناه ^٢ : من الزَّاهِدِينَ فيه .
 « إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ » ^٣ معناه من القالين لِعَمَلِكُمْ . و « إِنِّي لَكَا آمِينَ
 النَّاصِحِينَ » ^٤ معناه : مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَا . ولكنَّهُ لَمَّا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ تَبْيِينًا وَأَخْرَجَهُ
 عن الصَّلَةِ .

ومعنى التبيين : أَنْ تُعَلِّقَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ معنى الكلام ولا تقدرُهُ ^٥
 في الصَّلَةِ ؛ لِأَنَّ معنى : كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا : جُلِدْتُ بِالْعَصَا .
 ومعنى :

أَبَتَ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِلَّ رِقَابُهَا

لَا تَدِلَّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادِي . وكذلك ^٥ الباقي كُلُّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُقَدَّرَ فِيهِ مِثْلُ ^٦
 هَذَا التَّقْدِيرِ . فَإِذَا ^٧ فَعَلْتَ هَذَا ، سَلِمَ لَكَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى . وَلَمْ تُقَدِّمْ شَيْئًا عَنْ ^{١٠}
 مَوْضِعِهِ الَّذِي هُوَ أَخْصَى بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ زَوَالُهُ عَنْهُ .

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ^٨ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى مُخَالَفًا لِلتَّقْدِيرِ الْإِعْرَابِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى
 قَوْلِهِمْ : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » اِلْحَقَّ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ :
 اِلْحَقَّ أَهْلَكَ وَسَابِقِ اللَّيْلِ . وَكَذَلِكَ ^٩ أَيْضًا يَكُونُ مَعْنَى الْكَلَامِ : « كَانَ
 جَزَائِي أَنْ أُجْلَدَ بِالْعَصَا » . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْإِعْرَابِ غَيْرَ ذَلِكَ . ^{١٥}

وَسَيُؤَيِّدُهُ كَثِيرًا مَا يُمَثِّلُ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمَعْنَى فَيَتَخَيَّلُ مِنْ لَاحِظَةِ لَهُ : أَنَّهُ قَدْ

١ - من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - ظ ، ش : أَى .

٣ - من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو فقالت : وإنى ، خطأ

٤ - من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : فَكَذَلِكَ ، بِالْفَاءِ .

٦ - مِثْل : سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وَإِذَا ، بِالْوَاوِ .

٨ - ظ ، ش : بِمَمْتَنِع .

٩ - ظ ، ش : فَكَذَلِكَ .

نَجاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْمِلُهُ في الإعرابِ عليه وهو لا يَدْرِي فيكونُ مُخْطِئًا
وعنده أَنَّهُ مَصِيبٌ ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال سيديوه وغيره .
وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في (الكتاب) وجدته كثيرا . وأكثر ما يستعملُهُ في المنصوبات
في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلَّما يُهْتَدَى له .

[الميم في معزى أصل]

٥

قال أبو عثمان : والمِعْزَى أصله أعجميٌّ ولكن قد أُعْرِبَ وجعلت العرب
ميمه من نفس الحرف فقالوا : مَعَزٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل^١ عليها الألفُ
واللامُ [٤٦ ا] قد أُعْرِبَتْها العربُ واستعملتها استعمالَ أسماءها العربية . وذلك أنها
١٠ تمكَّنت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناسِ وهي الأولُ وتدخل عليها الألفُ واللامُ .
فجَرَتْ لذلك مَجْرَى رجلٍ وفَرَسٍ . ولذلك^٢ لم يَمْنَعُها من الصَّرْفِ إلَّا^٣
ما يَمْنَعُ العربيُّ ؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَاهُ : نحو : ديباجٍ ، وفِرْنْدٍ ، وزَنْجَبِيلٍ ،
ولحامٍ وما كان مثلها .

فلو سميت رجلا بدِيباجٍ أو فِرْنْدٍ لصرفته^٤ ؛ لأن العجمة فيه غيرُ مُعْتَدٍ^٥
١٥ بها فجَرَتْ لذلك مَجْرَى زَيْدٍ وعَمْرٍو وبكرٍ في أنها منقولةٌ من أسماء الأجناسِ .
قال أبو علي : ويدُلُّ على أنهم قد أجزواها مَجْرَى العربيِّ : أنهم قد اشتقوا منها
كما يشتقون من العربيِّ . قال رؤبة :

١ - ظ ، ش : تدخل .
٢ - ظ ، ش : فلذلك .
٣ - إلَّا : زهاده من ظ ، ش .
٤ - ظ ، ش : صرفته .

هل يُنْجِيْسِي حَلِفٌ سَخْتِي
أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبِيرِي

- قال : فسَخْتِيَّتٌ : من السَّخْتِ ١ وهو الشَّدِيدُ بِمَنْزِلَةِ زِحْلِيلٍ من زَحَلٍ .
فأما الأعجميَّةُ التي لا يَجُوزُ دخولُ الألفِ واللامِ عليها نحو : لإبراهيم وإسماعيل :
فلما تباعدتُ من كلامهم فَتَقَلَّصْتُ فُنِيعَتِ الصَّرفِ في المعرفة . « ومِعْزَى » اسمٌ ٥
نكرةٌ فلذلك جَرَى مجرى العربي عندهم حتَّى قالوا فيه « مَعَزٌ » .
فهذا معنى قول أبي عثمان : ولكنَّ قد أُعْرِبَ : ألا تَرَى إلى اشتقاقهم منه
« مَعَزٌ » وإدخالهم عليه الألفِ واللامَ وإلحاقهم إياهُ بِهَجْرَعٍ ؟ .

[زيادة الألف والنون في آخر الكلمة]

- قال أبو عثمان : وكل ما وجدت في آخره ألفا ونونا مما لم يُسْتَقْ منه ما يذهب ١٠
فيه فهي زائدة .

- قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرفٍ من
الأصلِ ، وفي آخرها أَلِفٌ ونونٌ ، فاقصِرْ بزيادة الألفِ والنون وإن لم تعرف
الاشتقاق ، لكثرة ما جاءتا زائدين فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو : « سِرْحَانٍ ،
وسَعْدَانٍ » . ١٥

وليس يريد أنْ تَكُ كُلُّمَا وَجَدْتَ اسما في آخره أَلِفٌ ونونٌ قُصِيَّتْ بزيادتهما .
هذا خطأ ؛ ألا تَرَى أنَّ النونَ في فِدَّانٍ . وعِنانٍ . وسِنانٍ : لامٌ وليست زائدة .
وكذلك إن كانت الكلمة مكررة . حكمت بأنَّ النونَ غيرُ زائدة ؛ لأنَّه لو جاء
في كلامهم [٤٦ ب] نحو : « جَنْجَانٍ ، وقَنْقَانٍ » . لكان قياسه أن يكون بمنزلة :

« خَضَخَاضٍ ، وَقَمَقَامٍ » . وَلَا تَجْعَلِ النُّونَ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لِلزَّيْمَةِ أَنْ تَجْعَلَ « جَنْجَانًا » مِنْ بَابِ سَلَسٍ وَقَلَقٍ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ « جَنْجَجٌ ، وَقَنْقَجٌ » ثُمَّ زِيدَتِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ . وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ « قَلَقَلْتُ ، وَصَلَصَلْتُ » أَكْثَرُ مِنْ بَابِ « سَلَسَ ، وَقَلَقَ » .

وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ شَيْءٌ نَحْوُ : « رُمَّانٍ ، وَمُرَّانٍ » لَمْ تَقْضِ بَزِيَادَةِ النُّونِ إِلَّا بِشَبْتٍ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلًا ، وَإِنْ قَضِيَتْ بَزِيَادَةِ نُونِهِ بِغَيْرِ ثَبَتٍ فَهُوَ وَجْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي الْحَدِيثِ : « أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُمْ : مَنَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : نَحْنُ بَنُو غَيْثَانَ ، فَقَالَ لَهُمْ : بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ » أَفَلَا تَرَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ تَكَرَّرَ لَهُ هَذَا الْاسْمُ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ الْغَيْثِ . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : « بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ » ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ صِدْقَ الْغَيْثِ . فَقَدْ دَلَّ هَذَا مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَكَ مُضَاعَفٌ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ نَحْوُ : « رُمَّانٍ . وَعِيدَانٍ . وَإِيَّانٍ » فَسَيَلِكُ ٢ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ ٣ بَزِيَادَةَ النُّونِ . فَأَمَّا مُرَّانٌ ، فَحَكَى سِيدُوِيهِ فِيهِ عَنْ الْحَلِيلِ أَنَّ النُّونَ فِيهِ مِنَ الْأَصْلِ . وَذَهَبَ إِلَى أَنْ اشْتَقَّاهُ مِنَ الْمَرَّانَةِ وَهِيَ اللَّيْنُ . فَجَرَى عِنْدَهُ مَجْرَى حُمَاضٍ مِنَ الْحُمُوضَةِ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْاشْتِقَاقِ وَلَا يُقَضَّى عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا بِشَبْتٍ . فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَابِ « سِرْحَانٍ ، وَسَعْدَانٍ » مِمَّا تَحْصُلُ فِي صَدْرِهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَصْلِ . فَاحْكُمُ بَزِيَادَةَ النُّونِ مِنْ آخِرِهِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ .

١ - ظ ، ش : قالوا .

٢ - ظ ، ش : فسييله .

٣ ، ٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٥ - ظ ، ش : عليها .

فأما ما قامت عليه دلالة^١ : فـ « دِهْمَان » نونُه لامٌ ، لأنهم قد^٢ قالوا :
 « تَدَهْمَنَ » « وشَيْطَان » لأنهم قد^٣ قالوا : « تَشَيْطَنَ » وليس في كلامهم
 « تَفْعَلَنَ » فالنون فيه لامٌ . فأما « تَدَهْمَنَ » وتَشَيْطَنَ » فليس في قوة « تَدَهْمَنَ » ،
 وتَشَيْطَنَ » هكذا قال أبو علي . وإنما دفعه من طريقِ البرّاية . فيُسَلِّمُ^٤ له .
 فأما^٥ « دُكَّانٌ » : فله اشتقاقان . قالوا « دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَدْكُنْهُ دَكْنًا » :
 إذا نَضَدْتَ بعضه فوق [٤٧] بعضٍ . و « دَكَنْتُهُ تَدْكِينَا » حكى ذلك ابنُ
 دريد قال : ومنه اشتقاق الدُّكَّان . قال^٦ وهو عربيٌّ صحيح . قال : وسمعتُ
 أبا عثمانَ الإِسْطَنْبُلِيَّ يقول : قال الأخفش :
 الدُّكَّانُ مشتقٌّ من قولهم : « أَكْمَاءٌ دَكَّاءٌ » إذا كانت مُنْبَسِطَةً . و « نَاقَةٌ
 دَكَّاءٌ » إذا افترش سنامُها في ظهرها . كما اشتقوا عثمانَ من العِثَم . فالنون على
 هذا القول في دَكَّانٍ زائدةٌ وهي في القول الأول أصلٌ^٧ .
 فهذا تفصيل ما أحسنه أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف فيه . ولكنه كان
 يخاطب به^٨ من يثق بفهمه ومعرفته .

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان : وكلّما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول . فاجعلها
 زائدةً نحو : « كَنَنْهَبُل » لأنه ليس في الكلام مثل « سَقَرَجُل » وكذلك
 « قَرَنْفُل » النون فيه زائدة ، ومثل ذلك : « جُنْدَب » ، وَعَنْصَر . وقُنْصِرَ لأنه

١ - قد : ساقط من ش في الموضعين .

٢ - ظ ، ش : يسلم .

٣ - ظ ، ش : وأما .

٤ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : صحيح .

٦ - به : زيادة من ظ ، ش .

ليس في الكلام مثل^١ « جُعْفَرٌ » فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون .

قال أبو الفتح : قوله : فاجعلها زائدة ؛ يقول : احكم بهذا من طريق القياس لا من قيسل السماع ؛ فإن انضمام إلى القياس السماع فلا لانهاء وراءه .
فقال « كَنَهَبُلٌ : فَتَعْلَلٌ » لأنه ليس في الأصول مثل « سَفَرَجُلٍ » فن^٢ ها^٣ هنا قضى بزيادتها . ولو كانت الباء من كَنَهَبُلٍ مفتوحة لكانت النون أصلاً ؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسَفَرَجُلٍ .

وهذا إنما يُقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة . فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضى بزيادتها . وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو « جَحَنَقُلٌ » تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة . فهذا وجه . ١٠

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحَنَقُل وهو الجَحَنَقُل الكثير . ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحَنَقُل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك . فأما قَرَنَقُلٌ : فينضم^٣ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين .

١٥ وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في « عَنَسَتَرِيْسٌ » : أن تكون [٤٧ ب] نونه أصلاً . لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْقٍ . ولكن القياس أوجب زيادتها لأنها عند سيويوه من العنترسة وهي الشدة ؛ والعنتريس : هي الناقة الشديدة .
فين^٤ هنا كانت زائدة .

فإن قال قائل^٤ : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة

٢٠ أحرف استحققت الزيادة ؟ .

٢ - ها زيادة عن ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قيل .

١ - مثل : زيادة من ظ .

٣ - ظ ، ش : فيضم .

قيل : لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الأليف والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع في مفاعل . وياء التحقير في مُفَيْعِل . وكذلك ^١ « عُدَّافِر ، وَتَمِيدَع ، وَفَدَوَكَس » .

- فلما وقعت موقعا تكثر فيه حروف اللين الزائدة وهي في الأصل من حروف الزيادة ^٢ قُضِيَ بزيادتها مع كثرة ما يَبْضِحُ من ^٣ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة . ^٥
- ولو جاء شيء مثل « حَزَنَزَن ، وَفَدَنَدَن » * جاز فيه عندى أمران : أحدهما : أن تكون نونه الثالثة زائدة وتجعل الزائتين والدالين عَيْتَيْنِ مكررين وتجعله من باب « هَجَنَجَل . وَعَقَنَقَل » ، وَتَجَنَجَل فيكون فَعَلَعَلًا . والآخر : أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير ^٤ حاء ^٥ صَمَحَمَح . وكاف ^٦ دَمَكَمَك . فتكون النون أصلا لأنها لام ^٧ بمنزلة حاء صَمَحَمَح ، ^{١٠}
- وكاف دَمَكَمَك الأوليين ، فيكون فَعَلَعَلًا . والأمران عندى معتدلان . وإنما اعتدلا : لأنَّ بإزاء كثرة باب صَمَحَمَح ، ودَمَكَمَك وزيادته على باب « عَقَنَقَل ، وَعَصَنَصَر » أن النون ثلاثة ساكنة . والكلمة خمسة أحرف . فقام أحد السبيين بإزاء الآخر . وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب . فإن جاء الاشتقاق بشيء ^٨ عَمِلَ عليه وتُرِكَ القياس ^٩ . ^{١٥}
- وقولُه : وكذلك « جُنْدَب . وَعُنْصَر ، وَقُنْصَر » يقول : إنَّكَ إنما جعلتَ النونَ في كَتَهَبُل زائدة : لأنه ليس في الأسماء مثل « سَفَرَجُل » فيلزم من هذا

١ - ظ ، ش : وذلك .

٢ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع لفظ : الزيادة .

٣ - من : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تكرير : ساقط من ش .

٥ - حاء : زيادة عن ظ ، ش .

٦ - كاف : زيادة عن ظ ، ش .

٧ - لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكون النونُ في «جُنْدَب» زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثلُ «جُعْفَرٍ». فهذا على مذهب سيبويه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال [٤٨] «فُعْلِلٍ». فأما أبو الحسن. فقال أبو علي: إنَّ قياس قوله أن تكرر النونُ في «جُنْدَب» وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حكى عنهم «جُنْدَب» بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم «جُوْذَر» لأنه أعجمي. فإن كان الجُنْدَب من الجُنْدَب - لأنه مما يصحبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحَقَةٍ على مذهب سيبويه. وهي زائدة مُلْحَقَةٌ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنْصَر: فيجوز عِنْدِي أن يكون من عَصَرْتُ الشئ: لأن العُنْصَر هو أصل الشئ. وإذا عُنْصِرَ الشئ فكأنَّه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العَصْرِ. ومثلُ هذا قولهم في التَّهْدِيدِ بالشَّرِّ: «والله لأرُدَنَّكَ إلى أصلك» أو لأن الإنسان^١ من عَصَاةِ أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق. والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق. وأما قُنْبَر: فينضاف فيه إلى القياس: أنهم قد قالوا فيه «قُبَر» والمعنى واحد. قال الراجز:

يا لك من قُبَرٍ بِمَعْمَرٍ
خلا لك الجوُّ فيبضي واصْفَرِي

وقوله: «فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون». يقول: إن لم يوجد في الأصول بناء «سَقَرَجُلٍ وجُعْفَرٍ» [فهذا]^٢ بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

١ - ظ، ش: كأنه.

٢ - فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث. والمقام يقتضيه فردناه من عندنا قياسا على قول المتن المشروح.

[زيادة التاء آخرها]

قال أبو عثمان : والتاء تَزَادُ في ، مَلَكُوتٍ ، وَجَبْرُوتٍ ، وَعَنْكَبُوتٍ :
وَتَرْتَمُوتٍ .

قال أبو الفتح : « أما مَلَكُوتٌ » : فمن الملك . « وَجَبْرُوتٌ » من التَّجَسُّبِ . فالتاء
فيهما زائدة . ومثلهما « فَعَلُّوتٌ » . ونظيرهما : « رَغَبُوتٌ » . وَرَحْمُوتٌ » . وقد
قالوا : « رَغَبُوتِي » ، وَرَحْمُوتِي » ومثلهما « فَعَلُّوتِي » .
فأما قولُ لبيدٍ :

بأَحْزَنَةِ الثَّلْبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفَرٌ المَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَاءُهَا
فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلا ؛ لأنها في موضع السين من قَرَبُوسٍ .
وقد رَقُوسٍ .

فإن قلت : أحمله على باب « جَبْرُوت . وَمَلَكُوت . وَرَغَبُوت . وَرَحْمُوت »
وما أشبه ذلك لكثرتِه ؟ فهو قولٌ وليس بالقوى .

وأما « عنكبوت » : فيدلّ على زيادة تائه — قولهم في معناه : العَنْكَب . والعنكباء
وأما « تَرْتَمُوت » : فيدلّ على [٤٨ ب] زيادة تائه أيضا ^٢ أنه بمعنى التَرْتَم .

قال الراجز :

تُجَاوِبُ القوسَ بِتَرْتَمُوتِهَا

أى بترنمها ^٣ . ويروى : تجاوب الصوت ^٣ . ومثال عنكبوتٍ : فَعَلُّوتٌ .
ومثال تَرْتَمُوتٍ : تَفَعَّلُوتٌ .

١ - ظ ، ش : وإن .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في الهامش الأعلى من ص فوق « القوس » من البيت : (في نسخة الصوت) .

[زيادة الياء والألف في يهيري]

قال أبو عثمان : « وَيَهِيرَى » الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ، لأنهم قالوا « يَهِيرَى » فخفضوا ^١ .

قال أبو الفتح : وجه الاستدلال في هذا أنهم قد ^٢ قالوا : يَهِيرَى بمعنى يَهِيرَى . فَيَهِيرَى : يَفْعَل . وليس يخاو من أن يكون « يَفْعَلًا » أو فَعْعِيَلًا . أو فَعْعِيَلًا . أو فَعْعِيَلًا .

فلا يجوز أن يكون فَعْعِيَلًا ؛ لأنه ليس في الكلام فَعْعِيَل . إنما هو مكسور ^٣ .
ثماء نحو « حَيْدَرِي » وعَشِيرِي .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْعِيَلًا لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة . ١٠

فإن قلت : أجعله مكررا من باب « يَهِيَاه » فمحال ؛ لأن اللامين في يَهِيَاه بلفظ الفاء والعين . بمنزلة « صَلَّصَل » وقلقل . وكذلك « الوَحَّوْحَة ، والوزَّوْزَة » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين . وليس كذلك « يَهِيرَى » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهِيرَى » لكان ذلك ؛ كذلك لعمري ! فأما على هذا اللفظ فلا .
ولا يجوز أن يكون « يَهِيرَى » فَعْعِيَلًا أيضا على أن تجعله من باب « زَهْزَق » ودَهْدَق . وتقول : اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في « زَهْزَق » ودَهْدَق . لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصاين فيما اتفقا أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه . ١٥

١ - ص . هامش ط : فحققوا . وظ ، ش : فخفضوه .

٢ - ط ، ش : إذا .

٣ - ط ، ش : مكسورة .

٤ - ذلك : من زيادة ط ، ش .

نحو باب « زَهْزَقَ » كما جاءتا أصليْن في باب « صَلَّصَلَ - وَقَلْقَلَ » نحو « وَحَوَّحَ - وَوَزَّوَزَ ، وَيَهْيَاهُ - وَيَلْبِلُ » فإذا لم يحز أن يكون يَهْيَرُ : فَعَلَّلَا ، وَلَا فَعْعِلَا ، بَقِيَ أن يكون يَفْعَعِلَا بمنزلة « يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلَةُ » . وإذا كانت الياءُ زائدة في « يَهْيَرُ » وهو بمعنى « يَهْيَرِي » كانت الياءُ أيضا في يَهْيَرِي زائدة ؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان .

٥

فهذا وجه استدلاله . وفيه غموض ولم يفصح به . وقد قالوا : يَهْيَرُ فتنقل
الراء . قال الراجز :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيَرِ
فَظِلَّ ٢ يَبْكِي حَبَطًا بِشَرِّ
خَلْفَ اسْتِهِ مِثْلُ نَقِيقِ الْهَبْرِ

١٠

وقد أنشد أيضا :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنَ الْيَهْيَرِي

بالألف

[الميم في مهدد أصل]

قال أبو عثمان : [١٤٩] « وَمَهْدَدٌ » الميم فيه أصل ، لأنها لو كانت زائدة ١٥
لكانت مَهْدَدًا ٣ ؛ لأن مَفْعَعَلًا من المضاعف يحىء مُدْنَعْمًا نحو « مَرَدٌ - وَمَسَدٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : فظهور الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ بمنزلة « قَرَدَدٍ » .
فإن قال قائل : فقد قالوا « تَحَبَّبٌ » فَبَيَّنُوا وهو مَفْعَلٌ ؛ لأنه
من الحُبِّ ، فما تُنْكَرُ أن يكون « مَهْدَدٌ » أيضا مَفْعَعَلًا من الهدد ٤ .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ش : وظل .

٣ - ص ، ظ : مهدد ، بالحكاية .

قيل «مَحْبَبٌ» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وقياسُه مَحَبٌّ كَمَدٍّ - وَمَسَدٍّ . ولِ
 الأسماء الأعلام قد تُغَيَّر كثيرًا عَمَّا^١ عليه غيرُها مما ليس علمًا نحو قولهم : «ر.
 ابن حيَّوة» - وَهُلِّلَ وَمَزِيدٌ - وَمَكُونَةٌ . ومعديكرب : وَمَوْهَبٌ : وَمَوْظَبٌ
 وَمَوْزَقٌ وغير ذلك . وقياس حيَّوة : حَيَّةٌ . وَهُلِّلٌ : هَلَلٌ ، وَمَزِيدٌ
 مَزَادٌ . وَمَكُونَةٌ : مَكَاةٌ ، وَمَعْدِيكرب : مَعْدَى كَرَبٌ ؛ لأن ما اع
 لامه لم يبن منه مَفْعِل بكسر العين . إنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى
 والمَحْيَا والمَرَمَى . ولا يقولون : المَشْتَى . ولا المَغْزَى ونحوهما .
 وقياس «مَوْهَبٌ ، وَمَوْزَقٌ ، وَمَوْظَبٌ : مَوْهَبٌ . وَمَوْزَقٌ . وَمَوْظَبٌ ؛
 لأن ما كانت فاؤه واوا - بابه أن يجيء على مَفْعِل بكسر العين لافتتحها :
 «مَوْضِعٌ ، وَمَوْعِدٌ» . وحكى الكوفيون «مَوْضِعٌ» بفتح الصاد وأحرفًا أُخْبِرَ و
 شاذٌّ .

فالمعنى كانت الأعلام قد تُغَيَّر كثيرًا عما عليه أكثرُ الأسماء . وكان «مَحْبَبٌ»
 علمًا ، جاز^٢ فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير^٣ ما ذكرنا .
 فإن قال قائل : فإنَّ «مَهْدَدًا» اسمٌ^٤ علمٌ ، وهو اسم امرأة . قال الأعشى
 وما ذاك من عشقِ النساءِ^٥ . وإنما تناسيت قبلَ اليومِ خُلَّةَ مَهْدَدَا
 فما تنكر أن يكون مَهْدَدٌ ، مثل : مَحْبَبٌ ، إذ هو علمٌ مثله فيكون حينئذٍ
 مَفْعَلًا^٦ . قيل : إنما قلنا في مَحْبَبٍ إنه مَفْعَلٌ ؛ لأنه من الحب لا غير^٧ . و

١ - ظ ، ش : كما .

٢ - ظ ، ش : كان .

٣ - ص ، ظ : غير .

٤ - ظ ، ش : أيضًا ، بدل : اسم .

٥ - وما ذاك من عشقِ النساءِ : ساقط من ظ ، ش .

٦ - خلة مهددا : ضائع من ص في التصوير .

٧ - لا غير : زيادة من ظ ، ش . وفوق : «الحب» في ص علامة تدل على أن «لا غير» مستند
 في الهامش غير أنه لم يظهر في التصوير .

كتسميتهم حبيبا ومحجوبا ونحوهما . وليس في « مَهْدَدٍ » ما يدلُّ على أنه من الهدِّ دون المَهْد فيُقَضَّى بأنه مَفْعَلٌ ، ولا يُتْرَك الظاهر إلى غيره إلا بدليل . ولا دليلَ هنا . بل إظهارهم الدالِّين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ . فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهَادِ . ومَهَّدَت الشيء ؛ كأنَّ المرأة سُمِّيَتْ بذلك لأنها مُمَهَّدَةُ المودَّة ، وطَيِّئَةُ الأخلاق . فيكون قريبا من تسميتهم إيتاها بسَعْدَةٍ من المساعدة . ٥ ومُطِيع من الطاعة . وواصل . من المواصلة . فهذا أشبهُ ، مع إظهار الدالِّين أن يكون من الهدِّ ولا أعْرِفُ في الكلام تصريف « حَبَّ » ١ [٤٩ ب] فيكون حَبَّبَ فَعْلَلًا منه .

فإن قات : ولم جازَ في الأعلام هذا التغييرُ كأنه ؟

- ١٠ قيل : لأنها كثيرة ٢ الاستعمال . معروفةُ المواضع ٣ ، والشيءُ إذا كثر استعماله . وعُرف موضعُه ، جاز فيه من التغيير ما لا يجوزُ في غيره ، نحو : « لا أدري ، ولم يكُ ٤ . ولا تُبَلِّ » وغير ذلك . وليس كذلك ما كان مجهولا قليل استعمال . ولما غيَّرت الأعلامُ في ذواتها ، جاز أن تغَيَّر في إعرابها . فن هنا جاز في الحكاية « مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ ؟ » . لم يجوز ذلك في الرجل والغلام ونحوهما ٥ ممَّا ليس بعَلَمٍ ٦ .

١٥

هكذا قال أبو علي وهو الصواب .

١ - كتب « حب » في ص ، فمترك الأحرف هكذا : م ح ب .

٢ - ظ : كثرة ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الموضع .

٤ - - ص وهامش ظ : يك . وظ ، ش : أك .

٥ - ظ : ونحوها : بضمير المفردة المؤنثة ، وخطؤه واضح .

٦ - ظ ، ش : علما .

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان : واعلم أنَّ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحَّرَج . ومُدَحَّرَج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تَلْحَقْ الزوائدُ بنات الأربعة . من أوائلهنَّ إلا ما كان جارياً على « فِعْلٍ » لقلَّةِ الزوائد في بنات الأربعة أصلاً . لأنَّه ليس لها تصرُّفُ ذوات الثلاثة وكثرتها .

ولمَّا كانت ذوات الثلاثة مع تصرُّفها لم ينجُ فيها ما اجتمع في أوله زائدانِ إلا حرفانِ : وهما « انْقَحَلْ » . و« انْزَهَوْ » لأنَّ أول الكلمة لا تتمكَّنُ فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو « مُنْطَلِق ، ومُسْتَخْرِج » رُفِضَتْ الزيادة في أول بنات الأربعة أصلاً إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو : « مُدَحَّرَج » . وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغاً ، لأنها في الزيادة أسوَّغ ، وإليها أقربُ .

ويبدلُ^٢ على أنَّ أول الكلمة لا تليقُ به الزيادةُ كما تليقُ بوسطه وآخره : امتناعُهُم من زيادة الواوِ أولاً . وزيادة الواوَيْنِ في نحو : « عَطَوْدٍ ، وكَرْوَسٍ ، واخْرَوَط ، واعْلَوَط » . وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة في : « اصْطَبَلْ » أصلاً ، وتكون الكلمة مُخاسيةً ؛ لأنَّ الكلمة لم تجرِ على فِعْلٍ . وهذا قولُ سيويهِ وأبي الحسن .

وكذلك كان يقولُ في همزة « إبراهيم . وإسماعيل » وما كان نحوهما ممَّا اجتمع

١ - ظ : الزائد ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : ويدلُّك .

فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الحمزة : إن الحمزة في أوله أصلٌ : بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس .

[الياء في يستعور أصل]

قال أبو عثمان : فأمّا مثل : « يَسْتَعُورُ » فهو بمنزلة « عَضْرَفُوطٍ » : لأن الياءَ من نفس الحرفِ لِمَا ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح [١٥٠] : قوله : لِمَا ذكرتُ لك : يريدُ : لأنّ الزوائد لاتلحقُ بنات الأربعةٍ من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالهن . وقد مضى هذا . .
و « يَسْتَعُورُ » ليس بجارٍ على فيعلٍ . وليس لقائل أن يقول : إنّ السّينَ والياءَ هنا زائدتان ولا إحداهما : لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما . وستراه
ن شاء الله . فلذلك مثّل « يَسْتَعُورًا بعَضْرَفُوطٍ »^١ وجعل الياءَ كالعين^٢ .
فأمّا مَنْ قال : إنّ مثال « يَسْتَعُورٍ : يَفْتَعُولُ » فلا يدري من صنعة التصريف شيئاً . وإنما هو فيه^٣ هاذ !

[الميم في منجنون أصل]

قال أبو عثمان : « وَمَنْجَنُونُ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّ^٤ الميم في « منجنون » أصلٌ : فهذا معنى قوليه :
« وَمَنْجَنُونُ » كذلك . وليس يريدُ أنْ مَنْجَنُونًا من ذوات الخواصةِ مثل

١ - ظ ، ش : والياء هما هنا .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إنّ : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفُوطٍ . هذا محالٌ ؛ لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل « حَسَدَقُوقٍ »
 مُلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ « ولا يجوز أن تكون الميم زائدة » ؛ لأننا لانعلم في الكلام
 مَفْعَلُولًا . ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون
 الكلمة ثلاثية من لفظ « الجن » من « جهنمين » :

٥ إحداهما ١ : أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين . وليست الكلمة جرية
 على فعلٍ مثل : « مُنْطَلِقٍ . وَمُسْتَخْرِجٍ » .
 والأخرى : أنا لانعلم في الكلام « مَنْفَعُولًا » فنحمل هذا عليه .

ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبتت في الجمع
 في قولهم : « مَنَاجِينٌ » . ولو كانت زائدة لقل « مَجَانِينٌ » كما قالوا « مَجَانِيْقُ »
 في جمع « مَنَجْنِيْقٍ » لما كانت النون زائدة . ١٠

وإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة . ولا أن
 تكونا ٢ كِلتاهما زائدين : لم يبق إلا أن تكونا أصلتين . وتجعل النون لاما
 مكبرة . وتكون الكلمة مثل « حَسَدَقُوقٍ » ملحقه ٣ بِعَضْرَفُوطٍ .

[الميم في منجنيق والخلاف فيها]

١٥ قال أبو عثمان : وأما « مَنَجْنِيْقٌ » فأنها « فَنَعْلِيلٌ » . يدلُّك على ذلك
 قولهم « مَجَانِيْقُ » فتذهب النون ؛ في التفسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا
 قلت : عَنَّاكِبُ .

١ - ظ ، ش وجهين أحدهما .

٢ - ظ ، ش : تكون .

٣ - ظ ، ش : ملحقا .

٤ - النون : زيادة من ظ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه اللَّفْظَةَ قد تنازَعَ الناسُ فيها الخلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها .

قال ابن دريد : اختلفَ أهلُ اللَّغَةِ فيه — يعنى مَسْجُونِيًّا — فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هى أصْلِيَّةٌ .

قال ١ : « وأخبرنا أبو حاتم عن أبي عُبَيْدَةَ — وأحْسَبُ أنْ أبا عُثْمَانَ ٥ أيضا أخبرنا به عن التَّوْزِي [٥٠ ب] عن أبي عُبَيْدَةَ — قال : سألتُ أعْرَابِيًّا عن حُرُوبٍ كانت بينهم فقال : « كانت بيننا حُرُوبٌ عُونٌ ، تُفْقَأُ فيها العيونُ مرةً ، سَمٌ تُجْنَقُ ، وأخرى نُرْشَقُ » . قال : فقله ٢ « تُجْنَقُ » دالٌّ على أن الميمَ زائدةٌ ، ولو كانت أصْلِيَّةً لقال « تُمَجْنَقُ » على أن المنجنيق أعجميٌّ معرَّبٌ . فهذا قولُ ابنِ دريدٍ كما تراه .

والقولُ عندى : أن الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهب إليه أبو عُثْمَانَ . والنُّونُ زائدةٌ لقولهم : « تَجَانِيقُ » وسقوطُ النُّونِ فى الجمعِ فجرت لذلك مجرى الياءِ فى عَيْضَمُوزٍ إذا قلت : عَضَامِيزُ . فأما قوله ٣ تارة « تُجْنَقُ » وما حكاه الفراءُ من قولهم « جَنْقُوهم بالمجانيقِ » . فالقولُ فيه عندى أَنَّهُ مشتقٌّ من المَسْجُونِيقِ إلّا أنْ فيه ضرباً من التَّخْلِيصِ . وكان قياسُهُ : « جَنْقُوهم ، وَتَمَجْنَقُ » . ١٥

ولكنهم إذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خَلَطُوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترأوا عليه فغيَّروه ، وذلك أن الميمَ وإنْ كانت هنا أصلاً فلأنها قد تكونُ فى غيرِ هذه الكلمة زائدةً ، فشبَّهت بالزائد فحُدِثت عند اشتقاقِهم الفِعْلَ .

١ — قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ — ظ ، ش : فقال قوله .

٣ — ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ إذ المراد الإعراب ،

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الراجز :

هل تعرف الدار لأُمّ الخزرج

منها فظلت اليوم كالمرزج

أراد سكران كالذي قد^١ شرب من الزرجون . قال : وكان قياسه أن

٥ يقول : « المرزجن » لأن النون في زرجون أصل . فقال : « مرزج » لأن الكلمة أعجمية . وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه .

ونظير ذلك قولهم في تحقير « إبراهيم : برينهم » ، وبرينه » فحذفهم

الهمزة تارة ، والهمزة والميم أخرى . تخطيط في الكلمة لأنها أعجمية خارجة

عن أصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل . فقد تكونان^٢

١٠ في غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهب ذهاب إلى أن « جَنَقُوهم ، وَجَنَقُ » لم يُخلط فيه ، لقضي

بأن وزن « مَنَجَنِيْقٍ : مَنَفَعِيلٌ » . وهذا غير موجود في الكلام .

ولما كان المنجنيق مما يُنقل ويُعمل به ، وكانت ميمه قد جاء فيها

الكسر^٣ ، توهموها زائدة نحو مطرقة^٤ ومِرْوَحَةٍ ، فحذفوها عند

١٥ اشتقاقهم^٥ الفعل واجترأوا على ذلك لذلك .

وهذا عندي من الشاذ . والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان .

فأما قوله^٦ : فذهب النون في التّكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الكسرة .

٤ - ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ه - مكرري ظ سهوا .

٦ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لمودة الضمير إلى أبي عثمان .

قُلْتَ « عَنَّا كِبٌ » : ففيه شيءٌ لَّأنَّه « ليس [٥١] بقولهم « عَنَّا كِبٌ » يُعْلَمُ
لَا مُحَالَةَ أَنَّ التَّاءَ فِي عَنكَبُوتٍ زائدةٌ . وإنما يُعْلَمُ ذَلِكَ بقولهم « عَنكَبُوتٌ »
فِي معناه . وقالوا^١ : « أيضًا : » « عَنكَبَاءُ » فهذا يُقْطَعُ عَلَى زيادةِ التَّاءِ فِي عَنكَبُوتٍ
لأنَّما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ . وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَوْهُم يَقُولُونَ فِي الجَمْعِ : « عَنَّا كِبٌ »
فِي جَتْرِيُونَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكَاهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى زيادتها : لِأَنَّهَا لو
كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ حَذْفُهَا . لِأَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكَاهِ^٢
فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنَّ يَقُولُ : مَا تُنْكَرُ أَنَّ تَكُونَ التَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَامَةِ
عَلَى اسْتِكَاهِ^٣ . و^٤ إِذَا احْتِجَّ بِقَوْلِهِمْ فِي معناه : « عَنكَبُوتٌ » سَقَطَ الْكَلَامُ . فَهَذِهِ
هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « مَجَانِيْقٌ » فَيَدُلُّ عَلَى زيادةِ النُّونِ فِي مِنْجَنِيْقٍ . كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ١٠
لأنَّ النونَ ثَانِيَةً : وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَّتْ .

[زيادة الهززة حشوا ومز العالم والخالتم]

قال أبو عُثْمَانَ : وَمِمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ « شَمَّالٌ » ، وَشَأْمَلٌ » . وَإِنَّمَا
هِيَ مِنْ شَمَلَتْ تَشْمَلُ .

قال أبو الفتح : قد تقدم ذكرُ زيادةِ الهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلِ فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ . ١٥
وَشَمَّالٌ . وَشَأْمَلٌ . مُلْحَقَانِ بِجَعْفَرٍ . وَسَلْهَبٍ . وَمِثْلُهُمَا « فَعْمَالٌ » ، وَفَأْعَلٌ » .
وَحُكِيَ أَنَّ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمِزُ الْعَالَمَ وَالْخَالَتَمَ^٤ ، وَقِيَاسُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ

١ - ظ ، ش : وقال .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - الواو فِي « وَإِذَا » غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فِي ص .

٤ - ظ ، ش : العالم والخالتم : بدون همز .

يَبْتَدِئُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ الْأَلِفِ هَمْزَةً ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ
فِي الْوَقْفِ : «رَأَيْتُ رَجُلًا» ١ . عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «تَأْتِيَتْ الْقِدْرُ» وَالتَّأْتِيَةُ بِأَلِفٍ هَمْزَةٍ
عَلَى مَا ذَكَرْتُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْنٌ مِثْلُ ٢ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ ٢ فَاشٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ تَابِلٍ
وَحَاتِمٍ . وَعَالِمٌ تَرَكَ الْهَمْزَ . فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

كَدَأُ بِنَاكَ مِنْ أُمِّ الْحَوَيْثِرِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الْبَابِ يَمَسُّ سَلِ
فَمَعْلُ ٣ مِنْ ٣ انْفِطَ الْأَسْلَةُ ٢ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ ٤ كَشَأْمَلٍ : لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ
فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي حَسَوِيهَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
فَمَعْلًا : لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَظِيرَةُ الْهَمْزَةِ . وَلَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ
الْمِيمِ لَمَتَّحِي بِزِيَادَتِهَا — وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجَبَلُ الَّذِي اسْمُهُ «أَسَلٌ» سَبْطًا
مُسْتَطِيلًا [٥١ ب] . فَاسْتِثْنَاهُ عَنْدِي مِنْ أَسْلَةِ الذَّرَاعِ . وَمَنْ قَوْلِهِمْ «خَدَّ أُسِيلٌ»
كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «قَبَاءِ» اسْمِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ : إِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْجَبَلِ انْضِمَامٌ
وَاجْتِمَاعٌ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَرْفٌ مَقْبُورٌ . أَيْ مَضْمُومٌ : فَهَذَا الَّذِي قُلْتُ أَنَا
نَظِيرٌ ٥ مَا قَالَهُ .

[زِيَادَةُ الْمِيمِ آخِرًا]

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : وَزَادُوا الْمِيمَ غَيْرَ أَوَّلٍ فِي : «زُرْقُمٍ . وَسُتْهُمْ . وَدَلْقِمٍ»
وَلَوْلَا الْإِسْتِثْقَا ٦ كَانَ مِنَ الْأَصْلِ . وَلَكِنْ لِلْإِسْتِثْقَا ٦ كَانَ زَائِدًا .

١ - ط ، ش : رجلا : بالتثنية بالنصب بدون همز .

٢ - ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٣ - ط ، ش : باب الأسلة ولفظها .

٤ - ط ، ش بفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ - ظ : نظيره .

٦ - ص ، ظ للاشتقاق : وش ، هامش ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عندَه - لولا الاشتقاقُ - أن تكون الهمزةُ والميمُ غير زائدين ١ في هذا الموضع ؛ لأنه ليسَ من مواضع زيادتهما . إنما ذلك أولَ الكلمة .

فقولهم : « شَمَلَتِ الرِّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و « زُرُقُم » بمعنى الأزرق .

و « سَتَهُم » بمعنى الأسْتَه .

و « دَلَقِيم » هي الناقةُ التي قد تكسَّرت أسنانها فاندلقت لسانها وسالَ لُعابُها . فهذا ما ذكره ٢ .

وقالوا : « ضِرْزِم » وهو من معنى الضَّرِزُّ وهو الشَّديدُ البَخِيلُ .

وقالوا : « فُسُحُم » للواسع وهو من الانفساح .

وقالوا : « الدَّقِيم » ٣ وهو الترابُ ٣ وهو من الدَّقْعاءِ .

وقالوا : « دِرْدِم » وهو من الأدْرَد . وهو الذي تكسَّرت أسنانه .

وقالوا : « الحِلْكِم » للشديد السَّوادِ وهو عندى من الحُلْكَةِ .

وقال الأصمعي : « جَلْهَمَةُ » اسم رجلٍ . نرى أنه اشتقَّ من جَلْهَمَةٍ

الوادي ، وهو ما استقبلك منه .

[الميم في دلامص]

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أن « دُلامِصًا » الميم فيه زائدة . وهو

« فُعَامِل » . والدليل على ذلك قولهم « دِلَاص » . ودَلِيصٌ في معنى « دُلامِص » .

١ - ظ ، ش : زائدين .

٢ - ص : ذكره .

٣ ، ٢ - ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائل : إن دُلامِصًا من الأربعة ، معناه « دَلِيسٌ » وليس بِمُشْتَقٍّ
من الثلاثة . قال قَوْلًا قَوِيًّا ، كما أن « لآلَا » مَنَسُوبٌ إلى اللؤلؤ^١ وليس منه .
وكما أن « سَبِطَرًا » معناه السَّبِيط وليس منه .

قال أبو الفتح : مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان
وذلك أنه لما رأى « دُلامِصًا » بمعنى دَلِيسٍ ووجد الميم قد زِيدت غير أول
في زُرْقُمٍ . وسْتَهْمٍ . وبابهما — ذَهَبَ إلى زيادة الميم في دُلامِص . فهذا قول
واضح كما تراه^٢ [٥٢] . والذي ذَهَبَ إليه أبو عثمان أغْمَضُ من هذا .

وذلك أنه لما لم يَسَ الميم قد كَثُرَت زيادتها غير أولٍ ووجد في كلامهم
الإنفاظ ثلاثيةً بمعنى ألفاظٍ رباعيةٍ . وليس بين هذه^٣ وهذه إلا زيادة الحرف
الذي كَمَل أربعة حمل دُلامِصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميم غير أول . ألا
تري أن « لآلَا » ثلاثي ولؤلؤًا رباعي والمعنى واحدٌ واللفظ قريبٌ بعضه من بعض .
وكذلك « سَبِيطٌ » وسَبِطَرٌ . وكلا القولين مذهب . وقول الخليل أقيس^٤
وأجرتي على الأصول .

ونظير هذا فيما ذَهَبَ إليه أبو عثمان قولهم : « دَمِثٌ » و« دَمِثَرٌ »
و« ثَعْلَبٌ » و« ثَعَالَةٌ » .

وقال الأصمعي : إنهم قالوا للأسد « هِرْمَاسٌ » لأنه من الهَرَس . فهِرْمَاسٌ
على هذا القول عنده « فِعْمَالٌ » . وهو نظير قول الخليل . ويحتمل أن يكون عنده

١ ، ١ - ظ . ش : إلى معنى اللؤلؤ .

٢ - كما تراه : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - ظ ، ش : أسبق .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونظير ما ذهب .

من معنى الحرّس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقول الأول أظهر . ولهذا نظائر .

[أمّهات الزوائد]

قال أبو عثمان : واعلم أنّ الياء والواو والألف هنّ ^١ من أمّهات الزوائد .
والهمزة والميم أولاً كذلك . وهمزة التأنيث في مثل حمراء وخنفساء . والألف
والنون في مثل ^٢ « غضبان » ، وزعفران . والتاء للتأنيث في مثل « تمرة »
وما أشبهها - وهي التي تُبدل منها الهاء في الوقف ، والتاء التي يُجمع بها
التأنيث نحو مُسلمات وصالحات . وهؤلاء أمّهات الزوائد .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أمّهات الزوائد : يريد به أنّه يكثر
^٣ تصرّفها في الكلام ، وهي فاشية . وليست ^٣ كالسين واللام اللتين لا تكثر
زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهنّ - وبعضهنّ
الحركات - لأنّه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات . فلذلك قدّم الألف والياء
والواو على ما ذكره .

وقوله : والهمزة والميم أولاً كذلك . يقول : إنّما تكثر زيادة الميم والهمزة
أولاً ، لاحقاً ولا آخراً ، وليس كذلك حروف اللين ؛ لأنّ تلك تُزاد ^{١٥}

١ - هن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ما بينهما ذكر مرة أخرى سهواً في ظ بين (لا تكثر) و (زيادتهما)

٤ - لا : ساقط من ظ ، ش .

في كل موضع إلا الواو والألف فإنهما لا تزادان أولاً ١ أمّا الواو فقد ذكرنا
العلّة في أن لم تزد أولاً. وأمّا الألف فإنها إنما امتنعت من أن تزد أولاً ؛ لأنها
ساكنة والابتداء بالساكن [٥٢ ب] ممتنع غير جائز .

وقوله : وهمزة التأنيث : اعلم أنه قد صرح في هذا الموضع بأن علامة
التأنيث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب ، وليس كما يقول من يزعم أن
المدّة علامة التأنيث ؛ لأنّ هذا كلام غير محصل ؛ وذلك أن المدّة . إنما هي
الألف التي ٢ قبل الهمزة وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة إنما تكون
أخيراً ٣ نحو « حمدة وحبياتي » .

فإن قيل : ما تنكير أن تكون ٤ الألف والهمزة جميعاً علامة التأنيث كما
١٠ تقول : إن الياءين في نحو : « زيدية وبكرية » ، علامة النسب ؟ .

قيل هذا ممّتنع ؛ لأننا لم نر علامة تأنيث غير هذه تكون على حرفين . إنما
هي حرف واحد نحو الماء في « طائحة » والألف في حبلى .

فإن قيل : فإن سيويه يقول في مواضع من (الكتاب) : فعانت بألفي
التأنيث وصنعت بهما ٥ . يعني هذه الألف والهمزة ؟ .

١٥ قيل : إنما قال هذا . لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه
الألف قبلتها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة ، أطلق هذا اللفظ عليهما
تجوزاً .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش وسقوطه يفسد المعنى .

٢ - التي : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : آخر .

٤ - ظ ، ش في موضع « تكون » ما يأتي : « تقول إن » .

٥ - ظ : بها : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : عليها ، بضمير المفردة

ويدلُّ على أنَّ الهمزة وحدها علِّمُ التَّأْنِيثِ ، أنَّكَ إذا جمعتَ مثل « صحراء » ،
و« حُنُفُساء » بالآلف والتَّاءِ فإنَّما اُتُغَيِّرُ الهمزة وحدها وتدعُ الألفَ بحالها .
وذلك قولُهم : « صحراوات » ، و« حُنُفُساوات » فقلِّبُك الهمزة في هذا الجمع نظيرُ
حذفِ التَّاءِ من طَلَحَاتٍ ؛ لثلاثٍ يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث .

ولو كانت الألفُ قبلَها داخلَةً مَعَهَا في أنها علامةُ تأنيثٍ لَوَجَبَ تَغْيِيرُها
في الجمع كما وجَبَ تَغْيِيرُ الهمزة لما كانت علامةُ تأنيثٍ ، فتركَهمُ الألفَ بحالها .
وتغَيِّرُهمُ الهمزة ، دِلَالَةً على أنَّ الهمزة وحدها علامةُ التَّأْنِيثِ .

[انقلب همزة التأنيث عن ألفه]

وينبغي أن يُعلِّمَ أنَّ هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ التي في نحو
« حُبْلَى . وبُشْرَى » . ولكنها لما وقعت بعد أَلِفٍ قبلَها زائدةٌ وجَبَ تَحْوِيلُهَا
لثلاثٍ يلتقي ساكنان فقلِّبَتْ همزةٌ . وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ . ويدلُّ على
صحته . وأنَّ هذه الهمزة منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ المفردة ؛ أنَّكَ إذا أزلتَ الألفَ
من قبلِها بقلِّبَها . خرجت هي عن الهمزة . وذلك قولُهم في جمع ٣ « صحراء » :
صحاريّ « فهذه الياء ؛ الأولى المدغمة ؛ هي الألف التي كانت قبل الهمزة
في « صحراء » انقلبت ياء ٥ في الجمع لِانكِسارِ ما قبلَها كما تنقلب في جمع مفاتيحٍ ١٥
[٥٣] وغريبٍ إذا قلت : مفاتيحُ . وغرايلُ . فلمَّا انقلبت الألفُ إلى الياءِ

١ - ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ - ظ ، ش : أن .

٣ - جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمة .

٥ - انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في « صحراء » ياءً لوقوع^١ الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك^٢ صحارى . وزالت الحمزة لزوال الألف الموجبة^٣ لها من قبلها .

فلو كانت الحمزة في « صحراء » غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع : كما أنك لو جمعت « قرأ » لقلبت « قرأرى » . وكما قالوا^٤ في جمع كوكب « دررى » : درأرى^٥ . لما كانت الحمزة أصلاً غير منقلبة . فقوئهم^٥ « صحارى » بلا همز . دلالة على أن الحمزة في « صحراء » منقلبة . إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحارى^٥ كما قالوا : درأرى .

وإذا ثبت أنها منقلبة في « صحراء » . فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل « حبلى » .

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو . لأننا^٧ لانعام الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء^٨ . فأما الياء في تقويمين . وتقعدين ، فعلامة الضمير المؤنث ، وليست^٩ من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتكسنة .

١ - ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : نحو .

٣ - ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - في موضع هذا الرقم بين الكلمتين : (فقوئهم : « صحارى » ...) وقع في [١٥٢] ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة متعرجة ، وأوله « من التاء في الوصل ... » يتلوه كلام في صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطرا وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » وهذا الكلام كله - ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب - زائد في هذا الموضع ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده ، وإنما موضعه في صفحتي ١٦١ ، ١٦٢ الآيتين من هذا الجزء : [ج ١ من المصنف] ، وسنشير إليه هناك فيما .

٦ - ظ ، ش : أو « بدل » ولا .

٧ - ظ : لأنها .

٨ - في الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : وليس .

فتأمل ما ذكرته^١؛ فإنه لا يجوز في القياس غيره. وهو رأى أبى على. وعليه^٢ قول أشياخنا المتقدمين.

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان « وسرحان » فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب « حمراء » و« صفراء »^٣. وأصلُ بناءهما لباب « سكران »^٥ و« غضبان » لأنهما وُصفَا. والزيادة بالوصف أحقُّ منها بالاسم : لأن الوصف مُشابهٌ لل فعل . والزيادة في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدّم ذكرُ هذا . ويدلُّ على أن الألف والنون في باب « سكران » ونحوه مضارعان للألفي التأنيث في نحو « صفراء » و« حمراء .. » أن مؤنث « سكران » على غير بنائه . وإنما هو : « سكرى » . كما أن مذكر « حمراء » على غير بنائها ، إنما هو « أحمَرُ »^{١٠} . فهذا هنا كذاكَ شَمَّة .

فأمّا قولهم « سكرانة » وعطشانة « فشاذٌ ، والأكثر « سكرى ، وعطشنى » وفيه دليل آخر ، وهو : أنهم قد قالوا في جمع « ظربان » : ظرباني « فشبهوه بصحاري^٥ وقياسه : ظرايين كما تقول : سراحين . ولكنهم قلبوا النون من ظربان ياء في الجمع ليكون ذلك تنبيها على أن النون في « سكران » وبابه مشبهة بهمزة^{١٥} التأنيث في « صحراء » .

[٥٣ ب] ولهذا قال النحويون : إنَّ النون في باب « سكران » مشبهة بالألف

١ - ص : ذكره .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - ص : صحراء .

٤ - ظ ، ش : وذلك .

٥ - بصحاري : ساقط من ظ ، وفي ش : بصحراء وصحارى .

٦ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

الثَّابِتَةُ فِي بَابِ « حَمَاءَ . وَصَفَاءَ » . قَالُوا : لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ : بِالْعِدَّةِ وَالْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ . قَالُوا : وَلِأَنَّكَ لَا تَقُولُ « سَكْرَانَةٌ » ، وَلَا غَضْبَانَةٌ » كَمَا لَا تَقُولُ :
« حَمَاءَةٌ » . وَلَا صَفْرَاءَةٌ » لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ ، وَلَا
عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا .

٥ وَأَيْضًا فَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ « سَكْرَانٍ : سَكَارَى » . كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ « صَحَّاءٍ :
صَحَّارَى » وَأَصْلُهُ : « سَكَارِينَ » كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا : « صَحَّارَى » ^١ فَحَذَفُوا مِنْ
« سَكَارَى » كَمَا حَذَفُوا مِنْ « صَحَّارَى » ^١ .

فَأَمَّا قَوْضُمُ : إِنَّ النَّونَ فِي بَابِ سَكْرَانٍ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ : فَلَا يَرِيدُونَ بِهِ
الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْضُمٍ ^٢ فِي مُفْعِلٍ مِنْ « أُيْقِنْتُ » وَأُيَسِّرْتُ :
١٠ مُوقِنٌ . وَمُوسِرٌ » وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ النَّونِ : يَتَعَاقَبَانِ
عَلَى حَدِّ مَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ . إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ
لِأَنَّ لَمْ تَرَهُمْ أَبَدَلُوا النَّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ : صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي ، فَقَدْ ذَهَبُوا
فِيهِ إِلَى أَنَّ النَّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^٣ : إِنَّمَا قَدَرَهُ
١٥ بَدِيئًا : صَنْعَاوِي . وَبَهْرَاوِي : ثُمَّ أَبَدَلَ النَّونَ مِنَ الْوَاوِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ .
قَالَ : لِأَنَّ لَمْ تَرِ النَّونَ أُبْدِلْتُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ : قَالَ : وَقَدْ
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النَّونِ ^٤ فِي قَوْلِهِمْ « مَوَّاقِدٌ » وَهُمْ يَرِيدُونَ : « مِنْ وَاقِدٍ » ، فَلَمَّا
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النَّونِ ^٤ قُلْنَا : إِنَّ النَّونَ فِي بَهْرَانِي وَصَنْعَانِي . بَدَلٌ مِنَ
الْوَاوِ . وَلَمْ تَرَهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ النَّونِ وَلَا النَّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش . ٢ - ظ ، ش : قولهم في قولهم : وهو خطأ .

٣ - وليس كذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

[النون في صنعاني وبهراني]

ثم قال بعد ذلك بزمان : لو أجاز^١ يُجيزُ أن تكون النون في^٢ صنعاني ، وبهراني بدلًا من الهمزة^٣ لكان وجهها ؛ لأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة^٤ مع ياء الإضافة . فحائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف من بعض .

٥

يريد بذلك أنهم قد أبدلوا الألف من النون في الوقف نحو « رأيت زيدًا . ولتسنعًا » . يقول : والألف قريبة من الهمزة ، فكما^٥ جاز أن تبدلوا الألف من النون . جاز أيضًا أن تبدلوا النون من الهمزة^٦ والتمول الأول هو الذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

وإنما ذكر أبو عثمان الألف والنون بعد همزة التانيث [١٥٤] لقرب^{١٠} ما بينهما من الشبه . وقدّم باب حمراء على^{١١} باب عثمان . لأنه محمول عليه .

[التاء في مثل تمرّة]

وقوله : والتاء للتانيث في مثل تمرّة وما أشبهها وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف : هذا قول « كما تراه » وهو صحيح .

ولمعتبر^{١٢} أن يقول : ما تُسكّر أن تكون الهاء هي الأصل . وأن التاء^{١٥} في الوصل إنما هي بدل من الهاء في الوقف ؟ .

١ - ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : (مجز) عقبه .

٢ - في : ساقط من ظ ويقابله في ش : من .

٣ ، ٣ - ساقط من ط . ش .

٤ - ظ ، تن : فالألف .

٥ - ظ . ش : فلما .

٦ - في ط في موضع الرقم ٦ بين لفظي (الهمزة ، والقول) سطر مرمج وهو : « مع ياء الإضافة فحائز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب » . وهو غير وارد في ص ولذلك أسقطناه .

فالجوابُ عن ١ ذلك : أنَّ الوصل من المواضع التي تُجَرَى فيها الأشياءُ على أصولها ، وأنَّ الوقفَ من مواضع التغيير والبدل : ألا تَرَى أنَّ منهم من يقولُ في الوصل : « هذه أفْعَى يا فَعَى » بالألف كما يجب . فإذا ٢ وقف قال : « هذه أفْعَى » فيُبدِلُ الألفَ ياءً . ومنهم من يقولُ : « أفْعَوُ » فيُبدِلُها واوًا .
٥ وأنشدوا :

تَبَشَّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِيِّ
وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى

وقال الآخرُ :

إِنَّ لِي طَى نِسْوَةً تَحْتَ الْغَضَى
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ يَمْنَنٌ قَدْ طَغَى
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعْنٍ بِالْقَنَى

١٠

في ٣ كلُّه بالياء . ويقولون في الوصل : « رَوَى يا فَعَى ، وَغَضَى ، وَقَنَى » ويقولون في الوصل : « هذا بَكْرٌ ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ » ، ٤ فإذا وقفوا فهم مِنٌ يقول : « هذا بَكْرٌ . وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ » ، ٤ فيَنْقُلُ الحركة إلى ما قبلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم في الوقف : « هذا خالدٌ . وهو يجعلُ » فيشدُّ الحرفَ في الوقف . فإذا وَصَلَ رَدَّه إلى التَّخْفِيفِ .
١٥

وقرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن ٥ أو سمعته ٥ يُقَرَأُ عليه عن ثعلبٍ :

١ - ظ ، ش : على .

٢ - ظ ، ش : وإذا .

٣ - في : ساقطٌ من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقطٌ من ظ ، ش .

٥ - أو سمعته : ضائعٌ في التصوير من ص .

أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَلِكَ الْحِجْلِ
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخَفِ عَنْ صَاحِبِي : أَلَا بَابِي ١ . أَصْلُ تِلْكَ الرَّجُلِ
٢ وَيُرْوَى « بَيْنَا » بِالنُّونِ . وَيُرِيدُ الْحِجْلَ ، وَالرَّجُلَ ، وَلَكِنَّهُ كَسَرَ الْجِيمَ
فِي الْوَقْفِ ٢ .

- فهذا وأشباهه مما يكثرُ تَعْدَادُهُ ، يدلُّ على أَنَّ الوصلَ تجري فيه الكلمة ٥
على أصلها ، وَأَنَّ الوقفَ من مواضع التَّغْيِيرِ .
فلما رأينا هاءَ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ « تَاءٌ » عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا « التَّاءُ » ، وَأَنَّ
هاءَ فِي الْوَقْفِ بَدَلُ ٣ مِنْ التَّاءِ فِي الْوَصْلِ . وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ « هَاءٌ » لَانْفِتَاحِ
مَا قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ . وَالْهَاءُ مَهْمُوسَةٌ وَقَرِيبَةٌ ٤ مِنْ الْأَلِفِ .
وَلَمْ تُبَدَّلْ أَلِفًا لَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا إِنَّمَا يَلْتَبِيسُ بِالْأَلِفِ [٥٤ ب] الْمَقْصُورَةُ ١٠
فِي حُبْلَتِي وَبُشْرَتِي . وَالْهَاءُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلِفِ فَأُبْدِلَتْ هَاءً . فَأَمَّا التَّاءُ
فِي مُسْلِمَاتٍ وَنَحْوِهَا فَلَيْسَ ٥ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلَالَةٍ ، لِأَنَّهَا تَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ « طَلْحَةِ : وَحَمْدَةٍ »
وَأَنَّ الْهَاءَ بَدَلُ ٦ مِنْهَا . أَلَا تَرَاهَا فِي هِنْدَاتٍ تَاءً ثَابِتَةً وَلَمْ تُبَدَّلْ فِي الْهِنْدَاتِ هَاءً
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ بَعْدَ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ٦ لِأَنَّ تَأْنِيثَ
الْجَمْعِ لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةُ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ٦ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَكَ فِي الْجَمْعِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ ،

١ - ط - ش - يس .

٢ - ص - يريد الحجل والرجل ، عل أن الرجل ضائع في التصوير منها .

٣ - هذا الكلام من أول قوافي : « من التاء في الوصل ... » سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله :
« وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية : هو الكلام الذي شغل سبعة السطور
الدقيقة المترجمة في هامش ' ١٥٢ ط ونحو الأربعة عشر سطرًا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في
صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء : آج ١ من النصف] .

٤ - ص : قريبة .

٥ - ساقط من ط - ش .

فَنَقُولُ : قام الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ ؛ وليس لك أن تقولَ « قام هِنْدٌ » لأن تأنيث الواحدِ أشدُّ تمكُّناً ؟

ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ رجلاً « سَعَاداً^١ » لم نصرَفْتهُ . ولو سَمَّيْتَهُ « نِسَاءً » نصرَفْتهُ ؛ لأن تأنيثَ الجمعِ لاحِقٌ له . وإنما هو سُمِّيَ « لافِوَةً » له كَقَوَةٍ تأنيثُ الواحدِ ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُتَبِيلَةٌ » تَدْهَبُ إلى الجماعة . وإن كان كلُّ واحدٍ منها^٢ مُذَكَّرًا - فالذَّكَاءُ جاء بتأنيثِ الجمعِ بعد تأنيثِ الواحدِ . فهذه أُمَمَاتُ الزَّوَادِ كما ذَكَرَ . وقد بيَّنتُ ما معنى أُمَمَاتِ الزَّوَادِ في أوَّلِ الفَصْلِ .

[زيادة العين في مثل فعل . واللام في مثل محبر .

١٠ قال أبو عثمان : وقد تَزَادَ العينُ في مِثْلِ « فَعَعَلَ » وَمُنْفَعَلٍ « وَاللَّامُ في مِثْلِ « مُحَمَّرٌ » . وَمُطَمِّنٌ . وَمُقَشَّعٌ » وقد فسرنا بعضَ هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : ^٣ اعلم أن معنى قوله : « قد تَزَادَ العينُ » ليس يريد به أن الطاء المكررة في « قَطَّعَ » من حروف الزيادة . وإنما يريد أنها تتكَبَّرُ وإن كان المكررُ بلفظ الأصل .

١٥ وذكر تكريرَ العينِ واللامِ . ولم يذكر تكريرَ الفاءِ في « مَرَمَرِيَس » لأنه حرفٌ شاذٌّ لا نظيرَ له . فأضربَ عن ذكره . لقلَّتْه .

١ - ظ ، ش . سعاد . ٢ - ظ : ميم ، وهو خطأ .

٣ - في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » وقوله : « اعلم أن معنى قوله ... » في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [٥٢ب] وأولها : « صغاري بلا همز ... » إلى آخر [٥٤ا] ظ وآخرها : « أن الهاء في الوقف بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول « قوله : صغاري بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : « وأن الهاء في الوقف بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضا : [ج ١ من المنصف] .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ . ش : فأعرض عنه .

وهكذا كان يفعلُ سيبويه إذا تحجَّر شيئاً من اللُّغة وخرَج عنه ^١ الحرفُ
أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرَج عن الجمهور لقلَّته . لالأنه لم يقع إليه . ألا تراه قال :
إنَّ مِثَالَ ^٢ « فَيَعْمَلُ » لم يأت في الكلام ؟ وقد قال الأعشى :

وما أَيْبُلِيٌّ على هَيْبِكَلٍ بناه وصلَّبَ فيه وصاراً

ف قوله « أَيْبُلِيٌّ » هو فَيَعْمَلِيٌّ . قال أبو علي : واشتقاقه من أَيْبَل ^٣ بالمكان .
إذا أقام به [٥٥] . وأبَلَّت الإبلُ بالرُّطْبِ عن الماء : أى أقامت عليه .
واجترأت به عن الماء . فكأنَّ هذا الرَّاهِبَ اجترأ بما في هَيْكَله وأقام عليه ولم
يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يَدَّ كُرُ سيبويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور .
فكذلك أبو عثمان لم يَدَّ كُرُ « مَرَمَرِيْساً » لأنه لانظير له . على أنه أيضاً ^٤ لم يَقُلْ :
٦٠ إن الفاء لم تُضَعَّف .

قال أبو علي : وقد يأتى مع ياءِ ^٥ الإضافة من الأمثلة ما لا يأتى مع غيرهما .
ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى تَحِيَّة : تَحْيَوِيٌّ ؟ قال ^٦ : فَتَحْيَوِيٌّ وزنه ^٧ :
تَفْلِيٌّ ^٨ . وهذا مثالٌ لا يقع إلا مع ياءِ الإضافة من الأمثلة ^٩ .

قال : وكذلك تاءُ التَّأْنِيثِ . ألا ترى أنه لولا تاءُ التَّأْنِيثِ لم يأتِ مثلُ « عَرَقُوهُ »
وَقَمَحْدُوهُ ^٩ وَتَرَقُّوهُ ^٩ مَصَحَّحاً . فقد يجيءُ مع تاءِ التَّأْنِيثِ وياءِ الإضافة

١ - ظ ، ش : منه .

٢ - ظ ، ش : مثر .

٣ - ظ : أبق . وهو خطأ .

٤ - أيضاً : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ : ياء ، مفردة لامثناة .

٦ - ظ ، ش : يقول .

٧ - وزنه : ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الأمثلة : ساقط من ظ ، ش .

٩ - وقمحدوة : ساقط من ظ ، ش .

مالا يأتى مع غيرهما . فكذا جاء أَيْبُلِيّ . وإن لم يأتِ فَيَعْمَلُ بلا ياءِ ى إضافة ١ .
وقد اختلف النَّاسُ في هذه المكررات ، فقال قومٌ : الأوَّلُ هو الأصلُ ،
والثَّانِي هو الزَّائِدُ .

وقال آخرون : الأوَّلُ هو الزائد . والثاني هو الأصل . فَمَنْ قال : إنَّ الأوَّلَ
هو الأصل . قال : الطَّاءُ الثَّانِيَّةُ مِنْ « قَطَعَ » بإزاء الواو مِنْ « جَهَّوَرَ » فهى
زائدة كالواو .

ومن قال : إنَّ الأوَّلَ هو الزائد ، قال : الطَّاءُ الأوَّلَى مِنْ « قَطَعَ » فى موضع
الواو والياء مِنْ « حَوَقَلَ » وَبَيَّطَرَ » فهى زائدة مثلهما .

ومذهبُ الخليلِ أنَّ الزَّائِدَ هو الأوَّلُ . قال سيبويه : وأما غيرُه فيجعل ٢
الثاني هو الزائد . قال : وكلا القولين صواب .

ومذهبُ أبى بكرٍ : أن الثاني هو الزائد ؛ لأنه تكرر . قال : فهو ٣ أحقُّ
بالزيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تَبْدَأُ فتستوفى ما هو مِنْ أَصْلِ الكلمة ،
ثم تزيدُ بالتَّسْكِينِ حَتَّى تَبْلُغَ العِدَّةَ ؛ والمثال الذى تَرِدُ ٤ .

[زيادة النون والواو فى نحو حنطأو]

١٥ قال أبو عثمان : واعلم أنَّ مِثْلَ « حِنْطَأَوِ ، وَكِشْنَأَوِ ، وَقِنْشَأَوِ » النُّشُونُ
والوَأَوُفِينَ زوائدٌ ، وقد أُحِقِّنَ بِبَابِ « جِرْدَحْلٍ »

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه إنما ذَهَبَ إلى أنَّ الواوَ والنُّشُونِ جميعاً زائدتان ، لأنَّ
الواوَ لا تكونُ أَصْلًا فى ذواتِ الخمسة أبداً ، ولا فى ذواتِ الأربعة . على هذه

١ - - ظ ، ش : الإضافة .

٢ - - ظ : فجعل .

٣ - - ظ ، ش : هو .

٤ - - ظ ، ش : تَرِدُهُ .

السَّيْل . فلما ثَبَّتَتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بزيادةِ النُّونِ أيضا ، لأنها لَزِمَتْ .
هذا الموضع . ^١مِنْ هذا المِثَالِ كما لَزِمَتْ النُّونُ باب « جُنْدَب » [٥٥ب]
وعُنْظَبٍ وعُنْصَلٍ « في ذلك ^١ .

قال أبو علي ^٢ : ولأنَّ الزيادةَ بدواتِ الثلاثةِ أَحَقُّ مِنْهَا بدواتِ الأربعةِ ،
لِتَصَرُّفِ بناتِ الثلاثةِ وكَثَرَتِهَا في الكلام . فهذا من طريقِ القياس .
وأما ^٢ من طريقِ الاشتقاق . فقد قالوا : « كَشَّاتُ لَحِيَّتِهِ » إذا عَظُمَتْ .
وأنشد الأصمعي ^٣ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَشَّاتُ لَكَ لَحِيَّةً كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِ
وقالوا : « رَجُلٌ كِشَّائُوٌّ » وهو الوافر اللحية . فهذا قريبٌ من معنى
« كَشَّاتُ لَحِيَّتِهِ » فهذا ^٢ بدلٌ على أَنَّ « كِشَّائُوًّا » فِئَعَلُوًّا وكذلك « حِشَّائُوٌّ »
وقِنْدَأُوٌّ .

[زيادة اللام في ذلك ، وأولئك]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام في ذلك . وأولئك . وليس زيادتهما
بمُثَلَّثَةٍ ولا مستقيمة ^٤ ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدة في هذا ، لأنهم قد ^٥ قالوا في معناه :
« ذاك ، وأولئك ، وأولئك » ولا لام فيها ^٦ ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيرا

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : فذاك .

٤ - ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : فهما .

واتساعاً في اللُّغة . ولَمَّا زادوها في الواحد ، زادوها في الجميع ^١ . قال الشاعر :
أُولَا لِكَ قَوْمٍ لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَا لِكَ
وقد زِيدَت اللامُ في غير هذين .

قالوا ^٢ : « عَبْدَلٌ » في معنى عبد الله . فاللام زائدة .

وقالوا : « هُنَالِكَ » في معنى هُنَاكَ .

وقالوا : « زَيْدَلٌ » في معنى زَيْدٍ .

« وَفَيْشَلَةٌ » ^٣ في معنى فَيْشَةٍ ^٤ .

وقال بعضهم : اللام في « حَسَدَلٌ » زائدة . والحَسَدَلُ : القُدَادُ .

[ما تعرف به حروف الزيادة]

١٠ . قال أبو عثمان : فإذا وَجَدْتَ حرفاً من ^٥ حروف الزيادة ^٦ سوى الواو والياء

والألف في شَيْءٍ يُشْتَقُّ ^٧ من معناه ما يذهبُ فيه ، فاجعله زائداً . نحو :

« رَعَشَنٍ » لأنه ^٨ من الرَعَشَةِ . يدلُّك ^٩ على ذلك قوله :

مِنْ كَبَلٍ رَعَشَاءَ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ

فهذا ثَبَتَ .

١٥ . قال أبو الفتح : إنَّ الياء والواو والألف وغيرهنَّ من حروف ^{١٠}

١ - ظ ، ش : الجمع .

٢ - ظ : قال .

٣ ، ٣ - ص : للفَيْشَةِ .

٤ ، ٤ - في ص : حروف الزوائد . وفي هامش ظ : الحروف الزوائد .

٥ - ظ ، ش : مشتق .

٦ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : يدل .

٨ - ظ : الحروف ، وهو خطأ .

الزيادة في هذا المعنى^١ سواء . ولا تَقُلْ إلى أفصل^٢ بينهما لأن الاشتقاق يقضى
بالزيادة على الحرف^١ سواء كان من الياء والواو والألف^٢ أم كان من غيرهن .
وقوله : رَعِشَاءُ في معنى رَعِشَن . يدل^٣ على زيادة النون في « رَعِشَن »
ومثاله « فَعَلَن » وهو مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .

[زيادة النون في فرس]

٥

قال أبو عثمان : وزعم الخليل^٤ أن فِرْسِينَا . النُّونُ فيه زائدة [١٥٦] . لأنها
عندة من فَرَسٍ يَفْرِسُ .

قال أبو الفتح : إنما كان عند الخليل من فَرَسٍ يَفْرِسُ ؛ لأنَّ الفَرَسَ
أصله الدق^٥ . ومنه قيل للأسد : فِرْناس^٦ . فالنُّونُ فيه زائدة . والفِرْسِينُ
تَدُقُّ الأرض . فهي^٥ من الفَرَسِ ، كما أن مِفْتَاحًا من الفَتَحِ . ومِعْلَقًا^{١٠}
من يَعْلَقُ^٦ . ومثاله « فِعْلِن » وهي^٧ ملحقة بصِمْرِد .

[النون في ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان : وقال « ضَيْفَن » النُّونُ فيه زائدة ؛ لأنه من الضَّيْفِ .
وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفَنَ الْجُلُ يَضْفِنُ : إذا جاء ضَيْفًا مع الضَّيْفِ ،
فَضَيْفَنُ في هذا المذهب « فَيَعْلَل » .

١٥

-
- ١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .
 - ٢ - الألف : ساقط من ظ ، ش .
 - ٣ - ظ ، ش : إنه فرناس .
 - ٤ - ص : والنون .
 - ٥ - ظ ، ش : فهو .
 - ٦ - ش : الملق .
 - ٧ - ظ ، ش : وه .

.. قال أبو الفتح : كلا الاشتقاين مذهب . وقول أبي زيد في هذا ^١ كأنه أقوى ؛ لأن المعنى يطابقه . ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن^٢ فأودى بما تقترى الضيوف الضيافن^٣
فالضيفن^٤ : هو الذى يجىء مع الضيف . وقولهم : ضفن يضمن . في هذا المعنى : يشهد بأن ضيفنا « فيعمل » . فهذا قول^٥ .

وفيه شيء آخر يقتضى ما قال أبو زيد . وهو أن « فيعمل » أكثر في الكلام من « فعلن » . فهذه ^٦ بينة أخرى تشهد لكونه « فيعملا » . واتموا الأول أيضا وجهه ؛ لأنه وإن كان ضيف ضيف . فهو على كل حال ضيف فينبغي ^٧ أن تكون نونه زائدة .

١٠ وقد جاء على فعلن ما أذكره : -- قالوا : « امرأة خاتبن » وهو من الحيلابة « وناقعة علجن » وهى الغليظة . مأخوذة^٨ من العلج . قال الزجاج :

وخلطت كل دلائل علجن

تخليط خرقاء اليتيم خاتبن

وحكى سيويه : فى خلتي فلان « خليفنة » وهو من الاختلاف . والتون فى هذا كله زائدة . ومثله « عيرضة » وهى^٩ من الاعتراض .

[الواو والياء فى الرباعى]

قال أبو عثمان : واعلم أن كل^٧ ما كان من الأربعة . فالواو والياء لا يكونان

١ - فى هذا : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ -- ظ ، ش : وينبى .

٤ -- ظ : وقال .

٥ - ظ ، ش : مأخوذ .

٦ -- هى : ساقط من ظ ، ش .

٧ -- كل : زيادة من ظ ، ش .

فيه أصلاً البتّة ، إلا أن يُضعّف . نحو : « ضَوْضَيْتُ ، وَقَوَّيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلَّصَلْتُ » ، وَقَلَّصَلْتُ ، إلا أن الطَّرْفَ لزمه القَلْبُ . كما لزم واوُ أَغْزَيْتُ . فمن ثَمَّ قال ، في « عِزَّوَيْتِ » ، هو « فِعْلِيَّتُ » ؛ لأنه إن جعل [٥٦ ب] النَّاءَ أصلاً ، كان الحرفُ « فِعْوِيلاً » وليس شيءٌ من الأسماء على « فِعْوِيلٍ » . وإن جعلَ الياءَ والواوَ أصليين . جعلَ في بنات الأربعة واوًا أصلاً ، وهذا لا يكون . فجعلناها بمنزلة « عِفْرِيَّتِ » . وعِفْرِيَّتُ « فِعْلِيَّتُ » ^١ لأنه من العَفْرِ فعلى هذا تجري الزوائد .

وإنما كتبتُ لك هذا ، لتُنظرَ — إذا سُئِلتَ عن مسألة ما هي ؟ وما زيادتها ؟ فتعلمَ ذلك فتتبيّن لي مثالي . وإن كان أصلاً فَعَلَّيْتُ به ما وَصَّيْتُ لك إن شاء الله .

- قال أبو الفتح : قوله : « إن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعة ^٢ إلا أن ^{١٠} تضعّف نحو : ضَوْضَيْتُ » ^٢ عليه اعتراضان :
- أحدهما أن يُقال : ما تُنكِرُ أن يكون « ضَوْضَيْتُ » : فَعَلَّيْتُ » بمنزلة « سَلَفَيْتُ وَجَعَبَيْتُ » ؟ .

فالجواب أن يُقال : إن حمّله على هذا يَبْعُدُ من وجهين :

- أحدهما أنك لو قَضَيْتَ بذلك ، للزمك أن تجعل الفاء واللام من موضع واحد وهما الضادان . فتكون الكلمة من باب « سَلِسَ ، وَقَلِقَ » وهذا ليس في كثرة باب « صَلَّصَلْتُ وَقَلَّصَلْتُ » فحمّله على باب « فَعَلَّيْتُ » المضاعفِ أولى .
- والوجه الآخر : أنهم قد قالوا منه « الضَّوْضَاءُ » ، والضَّوْضَاءُ بمنزلة الزلزال . فينبغي أن يكون ضَوْضَيْتُ . مثل زَلَزَلْتُ . ولم يسمّعهم قالوا من « سَلَفَيْتُ : سَلَفَاءُ » ؛ لأنه

١ - وعفريت : فعليت : ساقط من ظ . ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

ليس في كلامهم فعلاءٌ * مصروفاً . ولا ^١ تكون الهزمة التي في هذا المثال * إلا للتأنيث .
 فأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصَبَاءُ » ، وحَلَفَاءُ ، وطَرَفَاءُ »
 وإدخالهم الهاء على هذه الهزمة ، ^٢ فشاذ لا يُستفتى إليه ولا يُعرج عليه لقلته ،
 وأنا أرى أن من قال « حَلَفَاءَةٌ » ، وقَصَبَاءَةٌ . وطَرَفَاءَةٌ » فأدخل الهاء على هذه الهزمة ^٣
 ثم حذف هذه الهاء ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأن الهزمة عندنا ^٤ ليست للتأنيث .
 إذ لو كانت للتأنيث لَمَا جازَ دخولُ الهاءِ عليها ، كما أن حُبْلَى لَمَّا كانت
 ألفها للتأنيث . لم يَجْزُ دخولُ الهاءِ عليها ، كما دخلت على « أَرْطَاةٌ » وعَتَاقَةٌ »
 فيمن نون ؛ لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث . هذا هو الأثرُ من
 : أمر « قَصَبَاءَةٍ » ، وحَلَفَاءَةٍ » ^٥ وطَرَفَاءَةٍ » .

١٠ وقد يجوز أن يكون الذي يقول « قَصَبَاءَةٌ » فيمخالِفُ الجمهور [١٥٧]
 بإدخالِ الهاءِ إذا نَزَعَهَا رَجَعَ إلى الوفاق . واعتقد أن الهزمة علامة تأنيث فيكون
 مخالفاً في الهزمة إذا أدخل الهاء ، مُوَافِقاً إذا نَزَعَ الهاء . وهذا ليس في قُوَّة القول
 الذي قَبِلْتَهُ ؛ لأنَّه لا حاجة به ^٦ إلى أن يُقدَّر الهزمة تقديرين ^٧ مختلفين في وقتين .
 وإنما جَوَزْتُ الثاني — وإن لم يكن في قُوَّة الأول . لأنَّنا لم نرهم صرفوا
 « قَصَبَاءَ » ، وطَرَفَاءَ ، وحَلَفَاءَ » في نَثَرٍ . فأمّا النِّظْمُ . فإن صُرِفَتْ فيه —
 فلا حُجَّةَ في صرفها ؛ لأنَّه يجوز في الشعر صرف ما لا يصرف للضرورة .
 ومن أجازَ القولَ الثاني لزمه ألا يصرف « قَصَبَاءَ » ، وحَلَفَاءَ ، وطَرَفَاءَ » ؛
 لأن الهزمة عنده للتأنيث إذا .

١ - ظ ، ش : فلا .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : عنده . ٤ - وحلفاء : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وموافقا .

٦ - به : ساقط من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ : يقرر الهزمة تقديرين ، ش : يقرر الهزمة تقديرين .

وأما^١ الاعتراض الثاني : فلقائل أن يقول : ما تُشْكِرُ أن يكونَ « ضَوْضَيْتُ » وقَوَّيْتُ » بمنزلة « حَوَّيْتُ ، وصَوَّيْتُ » فيكون بوزن « فَوَّيْتُ » ؛ وهذا أبعدُ من الجواز من الأول ؛ لأنه كان يلزمُك أن تجعل فاءَ الفعل وعينه من موضع واحد ، وهذا أقلُّ من باب سَلَسَ^٢ وإذا لم يجوز هنا باب سَلَسَ^٣ مع أنه أكثر من باب « كَوَّيْتُ ، وَدَدَنِي » فألا^٤ يجوز بابُ دَدَنٍ لِقَلَّتِهِ أَجْدَرُ .^٥ وقد جاءت الواوُ أصلاً في ذواتِ الأربعة - وإن كانت غيرَ مضعفة - قالوا : « وَرَتَّلْتُ » وهي الدَّاهية . فالتَّوْنُ زائدة ؛ لأنها ثلاثة ساكنة . فالواو إذاً أصل . فإن قال قائلٌ : ما تُشْكِرُ أن تكون زائدة^٦ ؟ وإن كانت في أول الكلمة كما أجزت أنت أن تكون أصلاً وإن كانت غير مضعفة^٧ ؟

١٠ قيل : جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذاً - أولى ؛ لأننا قد رأيناها أصلاً في ذواتِ الأربعة بلا محالة مع التضعيف . فنحن نجعلها هنا أيضاً من الأصل - وإن لم يكن تضعيفٌ للضرورة . وهو أسوؤُ من أن نجعلها زائدة ؛ لأننا لم نرهم زادوها أولاً على وجه من الوجوه . وقد رأيناها جعلوها أصلاً في ذواتِ الأربعة في بعض المواضع وهو التضعيف . فجعلوها أصلاً أولى من الحكم بزيادتها . فتأملْه فإنه لا يجوز في القياس غيره .^{١٥}

وقوله : « إلا أن الطَّرفَ لزمه القلبُ كما لزم واوُ أَغْزَيْتُ » إنما وجب القلبُ في باب « أَغْزَيْتُ » لأنها رابعة ، وأصلها « أَغْزَوْتُ » وسرَّاه في بابه .

١ - ط ، ش : فأما .

٢ ، ٣ - ساقط من ط ، ش .

٣ - ط ، ش : ولا ، وهو خطأ .

٤ - إذا : ساقط من ط ، ش .

٥ ، ٦ - ط ، ش : (لأنها غير مضعفة ، ولم نجدها أصلاً في غير ذوات التضعيف) .

- فإذا ^١ كان ذلك كذلك ، فواجب أن تُقلَّبَ في « قَوَّيْنَتْ » لأنها رابعة .
وأصلها « قَوَّيْنَتْ » [٥٧ ب] فالعلَّة ^٢ في « قَوَّيْنَتْ » ، وأغزوت ^٣ واحدة .
وقوله : « فَيَنْ » ثم قال في « غِيْزَوِيَّت » إنَّه « فِعْلِيَّت » . ترك الكلام
في انقلاب الواو ياءً ، وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصلاً في ذوات الأربعة ؟ .
فيقول ^٥ : لا يمكن أن تكونَ ^٥ الواو في « غِيْزَوِيَّت » أصلاً على أن تكونَ
التاءُ من الأصل أيضاً ؛ لأنَّه كان يازمُك أن تجعل الواو أصلاً ^٦ في ذوات الأربعة .
قال : ولا يجوز أيضاً أن تجعلها زائده ؛ لأنَّه كان يازم أن يكون وزنه :
« فِعْوَيلًا » . وهذا مثالٌ لا يُعْفُ فلا يجوز الحملُ عليه .
يقول : فإذا لم يجز أن يكون غِيْزَوِيَّت : فِعْلِيَّة ولا فِعْوَيلًا . كان فِعْلِيَّةً ،
١٠ بنزلة عِفْصِيَّت : لأنَّه من العِفْرِ . فَيَنْ هذا ^٧ هنا كانت الواو عنده أصلاً .
فإن قال قائل : فأجعل الواو والتاء زائدين ؟ .
قيل : هذا أبعدُ من الجواز ؛ لأنَّه كان يكونُ وزنُ الكامة على هذا
فِعْوَيتاً . فيبقى بغير لام . وهذا محالٌ .
وكان أبا عثمان ^٨ إنما لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطة لا يوردُ مثلها أحدٌ .
١٥ وإنما ذكرتها أنا استظهاراً ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهى .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ظ ، ش : والعلَّة .

٣ - ظ ، ش : قوقيت وأغزيت .

٤ - ظ ، ش : ومن .

٥ - ظ ، ش : تقول .

٦ - ظ ، ش : أيضاً .

٧ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٨ - [ها] : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان :

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : إنما ترجم الباب بهذه الترجمة ؛ لأنّ المقيس على الصحيح على ضربين : صحيح ، ومعتل . وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح ؛ فلذلك جاء هـ بهذه الترجمة . ألا تراه يقول في أول الباب : فمن ذلك بناؤك مثل : جَعْفَرٍ من ضَرَبَ ، وجَعْفَرٍ وضَرَبَ صحيحان ؟
فأمّا المعتلّ المقيسُ فستراه فيما بعدُ في مواضعه إن شاء الله .
قال أبو عثمان :

فمن ذلك : بناؤك مثل جَعْفَرٍ من ضَرَبْتُ ، تقول فيه : ضَرَبْتُ ،
فتجزيه تُجْزَى جَعْفَرٍ .
وكذلك مثل قِمَطَرٍ من ضَرَبَ : ضَرَبْتُ ، فتُسَكِّن الباء الأولى ، لأنها بإزاء طاء قِطْرٍ ، والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التي بإزاء الطاء [١٥٨] ليكونَ على الرزن الذي بنيت عليه .
وإن بنيت غيرَ هذا فانظر إلى المثال الذي سئلت عنه ، فقيسهُ أعلى ما ذكرت ١٥ واجعل بإزاء كل شيء مثله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريقُ البناءِ ،
وأنه يجبُ على الباني احتذاءُ المثالِ المطلوبِ بالحركةِ والسكونِ والزيادةِ ، وقد مضى ذكر هذا .

١ - ص ، ظ : تقول . وهامش ظ ، ش : فتقول .

٢ - ص ، هامش ظ : فقه . و ظ ، ش : فقه .

وقوله: فتَجَرِيهٌ مُجَرَى جَعْفَرٍ . يريد أنك تقول « ضَرَبْتُ » فتُظهِرُ الباءَ الأولى ولا تُدْغِمُهَا ١ فلا تقول ١ « ضَرَبْتُ » لئلا يزول الغرض . . وهذا البناء يجيء على ضربين : -

أحدهما : أن تَبْنِيَ بلا تكرير . وذلك أن تَبْنِي ثلاثياً من ثلاثي . أو رباعياً من رباعي ، أو خماسياً من خماسي . ٥

فالثلاثي : نحو بنائك من ضَرَبَ مِثْلَ « عَلِمَ » . فتقول : « ضَرَبَ » . ومثل « ظَرُفَ » تقول : « ضَرَبَ » .

والرباعي : أن تَبْنِيَ من دَحْرَجَ مِثْلَ « سَبَطَرِ » فتقول : « دَحْرَجَ » ومثل « هَجَرَعِ » فتقول « دَحْرَجَ » .

والخماسي : أن تَبْنِيَ من سَفَرَجَلٍ مِثْلَ « جِرْدَحْلٍ » فتقول : « سَفَرَجَلٍ » ومثل « جَحْمَرَشٍ » . فتقول « سَفَرَجَلٍ » وما أشبه ذلك . ١٠

فهذا كله : إنما غَيَّرَتْ بِنَاءَ المبنى منه وَأَصْرَتْهُ إلى مثل ٢ حالِ المثالِ المطلوبِ من الحركةِ والسكون . فهذا الضربُ لا يَحْتَاجُ فيه إلى تكرير ، لأنَّ أُولَ المبنى منه في عِدَّةِ أُولِ المثالِ المطاوب .

وأما ٣ ما يَحْتَاجُ إلى التَّكْرِيرِ عند بِنَائِهِ . فأن تَبْنِيَ رباعياً من ثلاثي نحو . جَعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرَبْتُ » أو أن تَبْنِيَ خماسياً من رباعي . فتبني من دَحْرَجَ مثل : سَفَرَجَلٍ . فتقول « دَحْرَجَجَ » . فإن بِنْيَتَهُ من الثلاثة قُلْتُ على قياس « صَمَحَمَحَ » : ضَرَبَرَبَ » وعلى قياس « حَبَسَنْطَى » : ضَرَنْتَنِي » ومن كَرَّرَ اللامَ قال « ضَرَبَرَبْتُ » . ١٥

١ ، ١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كله : إنما وجب فيه التكرير لتلحق العِدَّةُ العِدَّةَ . فأمَّا الإلحاقُ
بحروف الزيادة فقد مضى ذكره وسيأتي أيضا .

قال أبو عثمان :

وإن بنيتَ مثلَ قِمَطِرٍ من دَحْرَجٍ^١ قلتَ « دِحْرَجٌ » . فإن بنيتَ مثلَ
جَعْفَرٍ من قِمَطِرٍ . قلتَ « قِمَطِرٌ » .

وإن قيل للـ : ابنٍ من قِمَطِرٍ^٢ مثل سَفَرَجَلٍ . قلتَ : « قِمَطِرٌ » .
وكذلك مثله من جَعْفَرٍ : « جَعْفَرٌ » .

قال أبو الفتح^٣ : [٥٨١ ب] هذا فصلٌ قد تقدّم شرحه .

قال أبو عثمان :

وإن قيل لك كيف تبني من الثلاثة : ضَرَبَ وأخواته . مثل :
السَفَرَجَلِ ؟ فإنّ النحرين كلهم^٤ يُجمِعُونَ على تكرير اللام . فيقولون :
« ضَرَبْتُ » ومن عَلِمَ : « عَلِمْتُ » ومن ظُرِفَ : « ظَرَفْتُ » . ولم أسمع
من كلام العرب شيئا من الثلاثة بُلِغَ به الخمسة من موضع اللام .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلّة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة

بتكرير اللام : وذلك أنّه لم يسمعه . فلما لم يسمعه لم يقسّه . وهذا مستقيم .
ألا ترى أنّهم قد سمعوا نحو « خَيْفَتِي » و« كَوْنِي » و« جَهْوِي »^٥ ولم يقيسوه لقلته
فإذا كان ما سُمِعَ غير مَقْيَسٍ لقلته . فما لم يسمع على وجه من الوجوه . أحرى
ألا يجوز بناءً مثله .

١ - من دحرج : ساقط من ظ ، ش . ٢ - من قاطر : زيادة من ظ ، ش .

٣ - قال أبو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جوهر .

ولكن هذا جائز على مذهب أبي الحسن ، لأنه كان ينبغي جميع ما يسأل عنه
ويقول : مسألتك ليست ^١ بخطأ ، وتمثلي عليها صواب . قال : فان أبي صاحبك
فقل له : فإو جاء . كيف كان ينبغي أن يكون ؟ فإنه لا يبدأ من الرجوع
إليك .

قال أبو عثمان :

ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في « عَفَسْتُجَج » ^٢ ثابون ^٣ ، وكرروا
اللام وألحقوا ^٤ بغير ذلك فقالوا : « حَبَسْتُطَى ، وَعَمَسْتُدَى ، وَسَرَسْتُدَى ،
رَدَسْتُطَى ، وَسَبَسْتُدَى . وَسَبَسْتُطَى » وهذا ^٥ نافع عند كثير حتى لو جعله
جاعل بابا كان مضييا . فإذا سُئِلَتِ عن الثلاثة ، كيف تُسَمِّيها بالخمسة ؟ قالت
فيها ^٦ من ضَرَبَ : « ضَرَسْتُبَى » ومن علم : « عَلَسْتُمَى » ومن ذَلَفَ : « ظَرَسْتُفَى » .
وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة ، بأن كرروا العين واللام فقالوا : « صَمَسَحُمَحْ ،
وَبَرَهَرَهَرَهْ . وَجَلَعَلَعَلَعْ . وَدَسَكُمَكْ » وأحرفا كثيرة على هذا المثال تُعادل باب
« حَبَسْتُطَى » في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلها ^٧ « قياسا في إلحاق الثلاثة بالخمسة
فأمّا ^٨ إلحاق من وضع اللام فلم أسمع في شيء من كلام العرب ، شعير
ولا غير ذلك ممّا ^٩ تدويه .

قال أبو الفتح : قد عددت في هذه الفصول ، وجوه إلحاقات الثلاثة بالخمسة .
إلا أن الذي اعتمد عليه هو باب « فَعَسَلَى » نحو « دَاَسَطَى » وباب « فَعَلَعَلَى »

١ - ص : ليس .

٢ - ظ ، ش : والنون .

٣ - ظ ، ش : فألحقوها . وهما ش ظ : وألحقوها نسخة .

٤ - ش : فاجعلها .

٥ - ظ ، ش : وأما .

٦ - ظ : من .

نحو « صَمَحَمَح » ، وَبَرَهْرَهَة « إلا أن باب صَمَحَمَح أكثر من باب دَلَنْظَي فعليه ينبغي أن يكون ١ [١٥٩] القياس . والآخر أيضا مطَّردُ القياس . وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي أن يكون قول الشاء :

كأُسُ رَنْوَنَاءُ وطِرْفُ طِمِيرُ

رَنْوَنَاءُ : منه « فَعَلْعَلَّة » وكذلك شَجَوَجِي : وكذلك مَرَوْرَاءُ ، لأن باب ه « فَعَلْعَل » إذا كان أكثر من باب « فَعَنْلَى » فهو أكثر من باب « فَعَوَعَل » لا محالة .

فالواو في رَنْوَنَاءُ : وفي ٢ مَرَوْرَاءُ ، هي اللام ٣ الأولى بمنزلة حاء صَمَحَمَح الأولى ٤ ، ولا يجوز أن تجعلها كواو « عَشَوَّيْل » لقلته . قال الأصمعي « الرَنْوُ » : إدامة النظر . والرَنْوَنَاءُ : هي الكأس الدائمة ، ١٠ واشتقاقها من هذا .

وقد أُلحقت الثلاثة بالخمسة من غير ما ذكر أبو عثمان . قالوا : « عَقَنْقَل » وَعَصَنْصَر ، وَتَجَنْجَل ، وَهَجَنْجَل ، وَعَبَنْبَل « فهذا كله « فَعَنْعَل » فزادوا النون وكرروا العين .

وقالوا : « حَبَوَّتَن » ومثاله « فَعَوَّلَل » فزادوا الواو وكرروا اللام . ١٥ وقالوا : « خَفَيْدَد » ومثاله « فَعَبَلَل » فزادوا الياء وكرروا اللام .

١ - ظ ، ش : « يكثر » بدل ، يكون » .

٢ - وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ص : للام : بدون همزة وصل .

٤ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ « ينتى » فتكون موافقة في المعنى لما بين الرقمين ، وتقرأ « ينبغي » فتكون ضدّه ولا يستقيم بها المعنى .

٦ - ش : زادوا .

فهذا ونحوه ممّا لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .
 فأمّا « جَلَعَلَعٌ » فليس ملحقا بسَفَرَجَلٍ ، لضمّ الجيم . ألا ترى أنّه ليس
 في الكلام مثل « سَفَرَجَلٍ » بضمّ السين ، فيُلْحَقَ هذا به . ولكنّ العين واللام
 كرّرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره ١ ذُرْحَرَجٌ . فلمّا كرّرت اللام وحدها
 ٥ تارة في مثل قَرَدَدٍ ، والعين وحدها أُخْرَى في مثل « غَدَوْدَنٍ » . كذلك
 كرّرت العين واللام جميعا في باب ٢ « صَمَحَمَحٍ . وَجَلَعَلَعٍ » .
 قال أبو عثمان : وأمّا إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرت ٣
 لك . لأنّه المطرّد وما أُلْحِقَ بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فمُخْتَلِفٌ .
 قالوا : « فِدَوُكَسٌ » فألحقوه بالواو بالخمسة .

١٠ وقالوا « عَمَيْشَلٌ » فألحقوه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عَطَوْدٌ » ألحقوه
 بالواوين .

فهذا يدلّك على أنّ الملحق سوى اللام مُخْتَلِفٌ واللام غير مُخْتَلِفَةٌ .

قال أبو الفتح : قد تقدّم القول في العلّة التي من أجلها كان القياسُ
 في الإلحاق بتكرير اللام ، ولهذا اختلف [٥٩هـ] إلحاق بنات الأربعة بغير
 ١٥ اللام . ألا ترى أنّ « فِدَوُكَساً » ملحق بالواو ، و « عَمَيْشَلًا » ملحق بالياء .
 و « عَطَوْدًا » ملحق بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف ؛ لأنّه لم يلزم طريقة
 واحدة . وأنت إذا كرّرت اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا .

قال أبو عثمان : وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعَدَّى : إنّ
 أصلها « فَعَلٌ » نحو « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ قَتْلًا » . وجعل ما خالفه ليس

١ - ص : بمنزلة .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش : ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه
فقسُ . واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالخمسةِ على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ
قد قست على كلامهم ولم تعدَ .

قال أبو الفتح ^١ : إنما كان الأصلُ في مصادرِ بناتِ الثلاثةِ المتعديةِ عند
الخليل « فَعَلًا » بعد كثرتِه في السماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ؛ فالمرَّةُ الواحدةُ هـ
منه « فَعَلَّةٌ » نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » . وقتلته قَتْلَةً ؛ وشتمته شَتْمَةً » .
نكأنَّ قولك في المصدرِ « شَتَمَ » . وقتلَ . وضربَ » إنما هو جمعُ فَعَلَّةٍ .
نحو : « تَمَرَّةٌ وَتَمَرٌ . وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ » ^٢ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجنسِ . كما
أنَّ التَّمَرَّ والنَّخْلَ يدلَّانِ على الجنسِ « فَضَرْبَةٌ » نظيرةُ « تَمَرَةٌ » و« ضَرْبٌ »
نظير « تَمَرٌ » .

١٠

وقوله : وجعلَ ما خالفه ليس بأصل . يعني بقيةَ مصادرِ بناتِ الثلاثةِ نحو
« الرُّكوبُ ، والظُّلُمُ ، والإتيانُ » فهذه ونحوها مصادرُ المتعديةِ ولا تنطردُ
أطرادَ القتلِ والضربِ ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنعُ من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدارُ
الباب .

قال أبو علي : وهذا التشبيه « من أبي عثمان » عَجَبٌ من العَجَبِ * . ١٥
وهو كما ذَكَرَ .

وقوله : واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَّةِ بالخمسةِ على ما ذكرتُ لك :
يريد أن وجه الإلحاقِ ، في بناتِ الثلاثةِ أن يكونَ من بابِ « صَمَحَمَحٍ » ،
وبرَهْرَةٍ » أو بابِ « سَرَنْدَى » وَحَبَسَنْطَى » وقد تقدَّم ذكرُهُ .

١ - ظ : قال الشيخ أبو الفتح .

٢ - ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفَشُ يُجيزُ أنْ تَبْنِي على ما بنت العربُ ، وعلى أىِّ مثالٍ سألتهُ ، ، إذا قلت له ١ : ابنِ لى من كذا ٢ مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [٦٠] ، ويقول : إنما سألتنى أنْ أُمثِّلَ لك ، فسألتك ليست ٣ بخطأٍ وتمثيلي عليها صواب . ٥

وكان الخليلُ وسيبويه يأتیان ذلك ويقولان : ما قيس على ٤ كلام العرب فهو من كلامهم . ومالم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟ .

وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت « قامَ زيدٌ » أجزت أنت « ظرفَ خالدٍ » . وحقَّ بشرُّ « وكان ما قيسته ٥ عربياً كالذى قيسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلاً وقيسنت عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس ٦ ، إن شاء الله . ١٠

قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف — ماذهب إليه سيبويه . قال أبو علي : ويلزمُ أبا الحسن أنْ يَبْنِي مثل ٧ « فَعِلٌ » من « ضَرَبَ : ضَرُبٌ » . قال : وهذا أفحشُ من بنائه مثلَ كابلٍ * ؛ لأنَّه أجازَ بناءَ الأعجميَّاتِ فيلزمه هذا أيضا . ١٥

قال : والقياسُ ألاَّ يجوزَ إلا أنْ تَبْنِي على أمثلة العرب ؛ لأنَّ في بناءك

١ - له : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : ليس .

٤ - ص : من .

٥ - « ما قيسته » عن ص وهامش ظ ، وفي ظ ، ش : قياسه .

٦ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

إياه إدخالاً له في كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقول : « طاب الخشكُنان »
فرفعه وإن كان أعجمياً ؛ لأن كلَّ فاعلٍ عربيٍّ مرفوعٌ . فإنما تقيسُ على ما جاء
وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليق عن أبي عليٍّ بالشَّام .

- فقلوه ١ : وهو أفحشٌ من بنائه مثل « كابلٍ » يريد : أن « ضِربٌ » فيه
خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم . وهذا غيرُ موجودٍ في كلام العرب لاستقلال الضمة
بعد الكسرة . وليس في كابلٍ شيءٌ يُستثقلُ ٢ مثل ما في « ضِربٌ » وإنما
فيه أنه لم يَجِءْ في كلامهم مثل فاعلٍ بضمِّ العين . كما أنه قد تُستخيلُ أبنيةٌ
كثيرةٌ متمكنةٌ ، ولكنها لم تأت في كلامهم .
- ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « جَعْفِرٍ » بكسر الفاء ولا مثل « جَعْفُرٍ »
بضمِّها ، ولم ٣ يُمتنعَ منه لأنه مستقلٌّ بل رُفِضَ رُفْضاً . وليس لأحدٍ أن
يقول : هلاً جاء في الأمثلة ما لم يَجِءْ ؛ لأنَّ هذا كان يكونُ باباً غيرَ مُدْرَكٍ ؛
وإنما سبيله أن يُذكر ما جاء ويضربَ عمماً لم يَجِءْ فلا يَدُكَّرُ إلا أن يكونَ
[٦٠ ب] امتناعهم مِنْهُ لِعِلَّةٍ ؛ لأنَّك إنما تُفسِّرُ أحكامَ لغتهم . لا ما لم يَجِءْ
عَنْهُمْ ؛ ولأنَّك لو ذهبتَ تذكِّرُ أحكامَ ما لم يَجِءْ لكنَّ قد شرعت في تفسير
ما لم يَسْطِقْ به عربيٌّ .

وكان ذلك يكونُ تخليطاً وهَوَساً ؛ لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغلاً عمماً هو
باقٍ في العَدَمِ ، إلا ما عِلَّتْهُ في الامتناع من النُّطْقِ به قائمةٌ ؛ فإنَّ مثلَ ذلك
يُسألُ عنه .

١ - ظ ، ش : وقوله .

٢ - ظ ، ش : مستقل .

٣ - ظ ، ش : فلم .

٤ - عنهم : ساقط من ش .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلًا]

وهذا الخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو على من أنه يجوز أن تبني من ضرب مثل « جعفر » فتجعله اسما . وفِعْلا . ووصفا . وغير ذلك . فتقول « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ومرت برجلٍ ضَرَبَ وجاعنى ضَرَبَ . ورأيتُ ضَرَبًا » . ٥

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم ، فيجب أن يكون « ضَرَبَ » هذا من كلامهم لأنك وإن لم تسمعه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره : فجاء ذلك بحجى رفع الفاعل الذى لا ينكسر : لأنك إذا سمعت « قام زيد » أجزت أنت ٢ « قَعَدَ بِشْرٌ » وإن لم تسمعهم يقولون « قَعَدَ بِشْرٌ » ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفى معناه . فكذلك إذا اطرد عندهم « مَهْدَدٌ » وقَرَدَدٌ » أجزت أنت أيضا « دَحْلَلٌ » . وخَرَجَجٌ » . فهذا هنا — كذاك ثَمَّةٌ .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرض فى البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف : لأنهم كلهم مجمعون على أنه لو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَن » من الفعل ؟ لقالوا : « فَعَوْعَلٌ » . ١٥

ولو قيل لهم : أُنَجِزُونَ إلحاق بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الخمسة على مثال « فَعَوْعَلٍ » حتى يقولوا « ضَرَوْرَبٌ » لما قاسوه . فلا يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَوْرَبٌ » كما يُجِزُونَ « رجلٌ ضَرَتَبِي » .

١ - ص ، ظ ، ش (مضرب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبي على هو ما أثبتناه وهو الصواب .

٢ - أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَنْ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » ؛
يُريدون به المثال لا غير ، ولا يريدون به أن يجعلوه اسما ولا صفة . كما يقولون :
« هذا رجلٌ ضَرَبَبٌ » . وهذا رجلٌ ضَرَنَبِيٌّ » .

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في كتابه : فإن أبي خَصَمُكَ فَقُلْ له . فلو

قيل : كيف كان يقال ؟ فإنه لا يُجدُّ بُدًّا من الرجوع إليك .

فهذا يدلُّ على أنه يُريد : إن لم يجبك إلى أن تبينني على ^١ ما لم يأت : فقل
له : فكيف ^٢ كان ^٣ يكون حكمه لو جاء ؟ فإنه لا بدَّ له ^٤ من الرجوع إليك .
أي فلا بُدَّ من أن ^٥ يُمثَّلَ لك ^٥ جميع ما تسأله عنه على شريطة ^٦ أنه لو جاء لكان
على هذه [١٦١] الصيغة .

فهذا كله يُقوَّى أن تقول : « ضَرَبَبَ زيدٌ عمرا » . ^٧ وألا تُجيز ^٧ « ضَرَبَبَ ١٠
زيدٌ عمرا » ولا « ضَوْرَبَ بكرٌ خالدا » .

٢ - على : ساقط من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : كيف .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - له : ساقط من ظ ، ش .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - يقابل ما بينهما في ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

١ اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوًا . وكان ^٢ فيعلًا ، وكان على فعلل . فإنه يلزم ^٣ « يتفعل » . ويُحذف في الأفعال المضارعة منه « الواو » التي هي فاء . ويكون المصدر على « فيعلّة » محذوف الفاء . وتساقت حركة الفاء على العين . فتصير العين مكسورة . وذلك قولك ^٤ « وعدّ » . ووزن ، ووثب « تقول في « يتفعل » منه « يَعدُّ ، ويزنُّ ، ويشبُّ . وعِدّةٌ . وزينةٌ . وثيبةٌ » ^٥ وكان الأصل فيه : « يَوعِدُّ ، ويوزنُّ . ووعِدّةٌ ^٦ ، ووزنةٌ » . ولكنهم اتفقوا وقوع الواو . بين ياء وكسرة . فحذفوها ^٧ استخفافا . وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ « يتفعل » ، فحذفوه - لئلا يختلف المضارع في البناء . وجعلوا المصدر معتلا . فحذفوا فاءه فقالوا ^٨ : « عِدّةٌ » ، وزينةٌ » لأنهم استنقلوا « وعدّةٌ » . ووزنةٌ » فالزموهما الحذف ؛ ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل . فكما استنقلوا الواو إذا كانت ^٩ بين ياء وكسرة والواو ساكنة ، كانوا للواو إذا كانت الكسرة فيها . أشد استنقالا . فحوّلوا كسرتها على ما بعدها وأزموها ^{١٠} الحذف ؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها . احتاجوا إلى ألف الوصل لئلا يهتدأ بساكن .

فلو جاءوا بألف الوصل وهي مكسورة ، لزمهم أن يبدلوا الواو ياء ؛ لأن

١ - في موضع هذا الرقم من ظ ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهي : قال أبو عثمان : وليست هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ - ظ : أو كان .

٣ - ظ ، ش : يلزمه .

٤ - وثبة : زيادة من ش .

٥ - في ص : (وعدة) .

٦ - ظ ، ص : فقالوا . وفي هامش ظ ، وفي ش : وقالوا .

٧ - إذا كانت : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ : ألزموا .

قبلها كسرة^١ ، والواو الساكنة^٢ إذا كان^٣ قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياءً ، فكانوا يقولون « يُبْعَدَا » - وقال أبو علي^٤ : « يُبْعَدَةُ » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستثقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شَرَحَ هذا الموضع في إيجاز ، وأنا أذكرُ غيرَ ما جاء به .

٥ [اقتصارهم على « يفعل » كضرب من « فعل » الذي فاؤه واو]

قال أبو علي^٥ : إن الأفعال الماضية التي على مثال « فَعَلَّ » قد يأتي مضارعها على « يَفْعِلُ » كما يأتي على « يَفْعُلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » وقتل يَقْتُلُ . وقد يأتي على « يَفْعَلُ » بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً [٦١ ب] نحو : « يَقْرَأُ » و « يَسْأَلُ » .

قال : فاقتصارهم بما كان ماضيه بوزن^٦ « فَعَلَّ » وفاؤه واو على « يَفْعِلُ » ١٠ ضَرَبُ من الإعلال لحقته ؛ لأنَّ مَشْنَعَهُ ما^٧ يجوز في غيره ؛ عَلَّةٌ تَحِيْقَتُهُ . هذا^٨ آخر قول أبي علي^٩ ، وهو صواب إن شاء الله .

فإن قال قائل : ولمَ أَقْتَصِرْ^{١٠} في هذا على « يَفْعِلُ » ؟ وهلا جاز فيه مايجوز في غيره ممَّا ليست فاؤه واوا ؟ .

١٥ قيل : لأنهم أرادوا حذف الواو لِشِقْلِهَا فتصروه على كسر العين لِيَسْجِبَ عن ذلك حذف الواو .

فإن قيل : فهلا اقتصروا^{١١} به على « يَفْعَلُ » . أو « يَفْعُلُ » . دون « يَفْعِلُ » ؟ .

٢ - ظ ، ش : على وزن .

١ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ط ، ش : لا .

٤ - ط ، ش : غير .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

٦ - ظ ، ش : اقتصروا .

٧ - ظ ، ش : اقتصر .

قيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَّ» وإنما بابه «فَعِلَّ» نحو: «شَرِبَ يشْرَبُ : وركب يَرْكَبُ» فلم يَجْزُ أنْ يلزم الفتح لأنه ليس بابه ؛ ولأنَّه لو فُتِّحَ لم يَجْزُ^١ حذف الواو المستثناة ، وعُدِلَ به إلى الكسر دون الضم ؛ لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة^٢ أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : «شَرِبَ يشْرَبُ» وجب أن يكون باب ما عين مضيه مفتوحة ؛ أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو : «ضَرَبَ يَضْرِبُ» .

[باب «فعل» المفتوح العين «يفعل» يفسرها «يفعل» بنفسها داخل عليه]

وإنما جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ» ونحوه ؛ لأنه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالِفُ حركة عين الماضي . إلا باب «فَعِلَّ يَفْعُلُ» جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ» ؛ لأنَّ الخلاف في حركة العين قد وقع . ولكنَّ الباب ما بدأنا به مِنْ أنْ باب «فَعَلَّ» إنما هو «يَفْعِلُ» و «يَفْعُلُ» داخل عليه .

وشيء آخر يدلُّ على أنَّ «يَقْتُلُ» داخلٌ على «يَضْرِبُ» وأنَّ الباب للكسر دون الضم . وهو أنَّ الضمَّ قد لزم باب ما مضيه «فَعِلَّ» نحو : «ظَرَفَ يَظْرَفُ» و«كَرَّمَ يَكْرُمُ» . أفلا ترى أنَّ الضمَّ قد يَسْتَبِدُّ^٣ به «فَعِلَّ» كما استَبَدَّ «فَعِلَّ» بـ «يَفْعُلُ» ؛ فكذلك كان القياس أن يَسْتَبِدَّ «فَعِلَّ» بـ «يَفْعِلُ» ، فن هنا كان «يَفْعُلُ» داخلاً على «يَفْعِلُ» ؛ كما أنَّ «يَحْسِبُ» داخلٌ على «يَضْرِبُ» . وكما أنَّ «يَقْلِي» ، وَيَسْلِي ، وَيَأْتِي « داخلٌ على «يَرْكَبُ» .

فلما كان بابُ «فَعِلَّ» حُكِمَ أن يَأْتِيَ على «يَفْعِلُ» لما قدَّمنا ، وكان «يَفْعُلُ» ، إنما هو داخلٌ على «يَفْعِلُ» ، وأُرِيدَ حذف الواو في مضارع «فَعِلَّ» ممَّا

١ - ظ ، ش : لم يجب .

٢ - ص : مكسور .

٣ - ظ ، ش : استبد .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

فاؤه واوٌ اقتصروا^١ به على الكسر الذى يجب معه الحذف ولم يضمه : لأنّ
الضمّ [٦٢] ليس بأصل فيه ، وإنما بابُه الكسرُ .

[لم كان باب « فعل يفعل كفرح » وباب « فعل يفعل كضرب »]

فإنّ قال قائل : ولم كان باب « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » وباب « فَعَلٌ يَفْعِلُ » ؟ .
قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي : لأنّ
كل واحد منهما بناءً على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِيلٌ يَفْعَعِلُ » ومضارع
« فَعَلٌ يَفْعِلُ » في أكثر الأمر « يَفْعَعِلُ » . لمقاربة الكسرة الفتحه . واجتماعيهما في
مواضع كثيرة . وإمالة كل واحدة^٢ إلى صاحبتها نحو قولك : « مَبَرَّتْ
بِعُمَرَ » . وضربتْ عُمرَ ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الهنداءِ » . ومَبَرَّتْ بالهنداءِ
وغير ذلك^٣ ممّا يطول ذكره .

١٠

فهذا ونحوه يدلُّ على مناسبة الكسرة للفتحة ، فلذلك تعاقبتا في « فَعِيلٌ
يَفْعَعِلُ » . وفَعَلٌ يَفْعِلُ » : ولأن الياء أيضا مقاربة للألف حتى أنهم قد
قالوا : « حَاحَيْتُ ، وعَاعَيْتُ ، وهاهَيْتُ ، وحَارَيْتُ ، وطَائِي » وغير ذلك
ممّا لا سبب فيه يوجب القلب . إلا التَّوَرَّبُ . وما ليس بعلّة قاطعة .

١٥

فأمّا قول الشاعر :

لوشئت قد نَقَعَ الفؤادُ بشريةً تَدَعُ الحوائم لا يَجِدُن غَلِيلا
فشاذٌ ، والضمّة عارضةٌ : ولذلك حذفت الفاء . كما حذفت في « يَتَقَعُ »
ويزَعُ وإن كانت الفتحه هناك . لأن الكسر هو الأصل : وإنما الفتح عارض .

١ - ظ ، ش : اقتصر .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من « يعد، ويزن »]

وقال الفراء : إن الواو إنما حُذفت من « يَعدُّ ، وَيَزنُّ » لأنهما متعدَّيان .
قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَّ يَوْجِلُّ . وَوَحِلَّ يَوْحِلُّ » فأثبتوا الواو لما كان « وَجِلَّ ، وَوَحِلَّ » غير متعدَّيين .

وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه . وقال : إنَّ التعدِّي وغيرَ التعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَقَعُ ، وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ . وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُّ . وَوَبَلَ المطرُ يَبِلُّ . وَوَالَ مِمَّا كان يَحْذَرُهُ — أى نجا — يَشِلُّ » . ونحو ذلك . فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فيعلُّ متعدٍّ .

وأما « يَوْجِلُّ . وَيَوْحِلُّ » فلم تَثْبُتْ فيه الواو من قبيل أنه غير متعدٍّ ؛
إنما ذاك من قبيل أنه [٦٢ ب] لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف .

[باب « كرم ، يكرم » وتباعده عن بابي « فعل ، وفعل »]

فأما قولهم « كَرَّمْ يَكْرُمُ » فإنهم إنما أقرُّوا في عين المضارع حركة الماضي ؛
لأنَّ هذا باب على حدثه . لا يكونُ متعدِّياً أبداً ، إنما يكونُ ٢ للهَيْئَةِ التي يكونُ الشَّيءُ عليها ، نحو : « ما كان ظريفاً ولقد ظرُفَ ، وما كان شريفاً ولقد شَرُفَ » فتباعدَ هذا الفِعْلُ من باب « فَعِلَّ ، وَفَعَّلَ » اللَّذَيْنِ قد يكون كلُّ واحدٍ منهما متعدِّياً وغير متعدٍّ . فأقِرَّتْ في عينِ المضارع حركةُ عينِ المَاضِي ؛
لأنَّه بابٌ على حياله .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضاً فلم يدخل في مضارع «فَعَلَّ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ»
وَفَضِّلَ يَفْضِلُ» لأن «فَعَلَّ» لا يتعدَّى، فلم يَقْوِ قُوَّةَ «فَعِلَ»، وفَعَّلَ
المتعدِّين، فدخلَ عليه ولم يدخلَ عليهما . ٤

وحكى سيبويه : «كُذِّتُ أَكَادُ» وهذا ١ من الشاذِّ : وكأنه ٢ إنما جاء

«كُذِّتُ أَكَادُ» على «فَعَّلَ يَقْعَلُّ» لأحدِ أمرين : ٥

إمّا أن يكون اجترى عليه بأن أُخْرِجَ عن بابهِ لضعفهِ باعتلالِ عينهِ .

وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلالِ عينهِ ، فقوَّى بضربٍ من التَّصَرُّفِ
ليس لنظيره .

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على «فَعَّلَ» وعينه ياءٌ ، فخرج عن الأصول ،

أُخْرِجَ أيضاً مضارعه عمّا عليه الجمهور . أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع واواً ١٠
وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضى المتعدَّى أحدٌ ما يُنبِّه على بُعد ما بين
الكسرة والفتحة وبين الضمة .

ألا ترى أن الضمّة جُعِلَتْ لعين ٢ ضَرْبٍ من الأفعال مبينٍ لباب ما انفتحت ٤
عينُهُ وانكسرت .

فإن قيل : ٥ ولم جُعِلَتِ الضمّة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟ ١٥

قيل : ٥ لأن ما يتعدَّى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدَّى ، فجُعِلَتِ الضمّة
في عين ما لا يتعدَّى لقلّته ، وخصّوا المتعدَّى بالفتح والكسر لكثرة وخفّة
الفتحة والكسرة هرباً من أن يكسّرَ مِنْ كلامهم ما يستقلونه .

١ - ظ ، ش : وهو .

٢ - ظ ، ش : فكأنه .

٣ - ظ ، ش : العين : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : انفتح .

٥ ، ه - ساقط من ظ ، ش . ومقوَّطه يفسد المعنى .

وهذا نحو قول أبي إسحاق : « إنهم إنما رفعوا الفاعل » : ونصبوا المفعول ،
 لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين ، فجعلوا الفتح فيما يكثر ، والضمّ فيما يقلّ ؛ لأنّ
 يكثر في كلامهم ^١ ما يستثقلون . ولهذا ^٢ : خُصّ ما لا يتعدى « بفعل » .
 [١٦٣] وقولته : « إنّ الفاء في « وَعَدَ » تُحذف في المضارع لوقوعها بين
 ياء وكسرة . كانت ^٣ في التقدير : « يَوْعِدُ ، وَيَوْزَنُ » .

[معنى قولهم : الأصل في « قام وباع » قوم وبيع ، ونحو ذلك]

وينبغي أنْ يُعلّم أنّه ليس معنى قولنا : إنّه ^٤ كان الأصل ^٥ في « قام ،
 وباع : قَوْمَ وَبَيْعَ » وفي « أخاف . وأقام : أَخَوْفَ . وأَقَوْمَ » وفي « استعان .
 واستقام : اسْتَعَوْنَ . واستَقْوَمَ » أننا ^٦ نريدُ به أنهم قد ^٧ كانوا نطقوا مُدَّةً
 من الزمانِ « بِقَوْمَ . وَبَيْعَ » ونحوهما ممّا هو مُغْتَبَرٌ . ثمّ إنهم أُضْرَبوا عن ذلك
 فيما بعدُ .

وإنما نريد بذلك أنْ هذا لو نطِقَ به على ما يوجبُه القياسُ بالحتملِ على
 أمثاله لقليل : « قَوْمَ : وَبَيْعَ ، واسْتَقْوَمَ . واسْتَعَوْنَ » .
 ألا ترى أن « اسْتَقَامَ » بوزن « اسْتَخْرَجَ » فقياسُه أن يكونَ « اسْتَقْوَمَ »
 ١٥ إلا أنْ الواو قُلبتْ أليفاً لتحدّثكها الآن ^٨ وانفتاح ما قبلها في الأصل ، أعني
 « قَوْمَ » ويدلُّ على ذلك أيضاً ما بخُرُجٍ من المعتلات على أصاه .
 ألا ترى إلى قولهم : « اسْتَرْوَحَ . واسْتَنْوَقَ الجملُ . واسْتَيْدَسَتِ الشاةُ »

١ - (في كلامهم) ساقط من ط ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ط ، ش : وكانت :

٤ ، ٥ - ظ ، ش : (كان في الأصل)

٥ - ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلّ ذلك على أن أصل « استقام » : استقامَ وقال الشاعر :
 صدّدت فاطولت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
 فقوله : « أطولت » يدلُّ على أن أصل « أخاف » : أخوفٌ وقد قالوا :
 أطال ٢ .

وقالوا : « أحوجتُ زيداً إلى كذا وكذا : وأغسلت المرأة » وغير ذلك . ٥
 فهذه الأشياءُ الشاذّةُ إنما خرجت كالتنبيه على أصول ٣ ما غيّر ،
 وأنه ٣ لولا ما لحقّه من العِللِ العارضةِ ، لكان سببُه أن يجيء على غير هذه
 الهيئة المستعملة .

وقوله : وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعا لـ « يفعِل » فحذفوه ٤ لئلا يختلِفَ
 المضارعُ في البناء . ١٠

[حملهم الشيء على حكم نظيره]

يقول : حذفوه في قولهم « أَعِدْ ، وَنَعِدْ ، وَتَعِدْ » وإن لم تكن هناك ياءٌ
 لأنهم لو قالوا : « أنا أُوْعِدْ ، وهو يَْعِدْ » لاختلَفَ المضارعُ ، فكان يكون مرّةً
 براوٍ وأخرى بلا واوٍ . فحمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة .
 فهذا ٥ مذهبُ مطرّدٍ في كلامهم ولغاتهم . فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم ١٥
 أن يحملوا الشيء على حكم نظيره . لقرب ما بينهما . وإن لم يكن في أحدهما
 ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم .

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ص : طال .

٣ ، ٣ - ظ : (ما غيروا أنه) .

٤ - ظ ، ش : فحذفوا .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

ومثل « يَعدُّ » قولهم « أنا نُكْرِم » فحذفوا الهمزة التي كانت في « أَكْرَمَ »
[٦٣ ب] لثلاثي يلتقي همزتان ؛ لأنه كان يلزم : « أنا أُكْرِم » فحذفوا الثانية
كراهة^١ اجتماع همزتين .

ثم^٢ قالوا : « نُكْرِم^٢ ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا
لو جاءوا بها لما اجتمع^٣ همزتان — ولكنهم أرادوا المماثلة ، وكريهوا أن
يختلف المضارع فيكون مرةً بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس
في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة^٤ في نحو : « خُدْ » ،
وكلُّ « فهِمُّ » بأن ي حذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر^٥
وقد جاء في كلامهم^٥ مثل « يُؤَفِّعِلُ » أنشدوا :

فإنَّه أهلٌ لأنَّ يُؤَكْرِمَا ١٠

فجاء به على الأصل ضرورة . وقالت ليلي الأخيلية تصف قطاً^٦ :
تدلَّت على حُصٍّ ظِمَاءٍ كَاتِبِهَا كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَنْبٍ
أى مُشَخَّذٍ من جلود الأرناب . فقوَّ لها : « مُؤَرَنْبٌ » على حذف قوله :
« يُؤَرَنْبُ » ومثاله : « مُؤَفِّعِلُ »^٧ وهو كـ « يُؤَكْرِمُ » .
فأمَّا قول الآخر : ١٥

وصاليات كما يؤثففسين

١ - ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : (قالوا إنا نكرم) .

٣ - ظ ، ش : اجتمعت .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : القطاة .

٧ - ظ ، ش : يؤفعل .

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُؤَكْرِمُ » ويكون على لغة من قال : « تُثَقِّتُ القِدْرَ » . وعلى قول الشاعر ١ :

وذاك صَنِيعٌ لم تُثَفِّ له قِدْرِي

ومن قال هذا كانت « أُثْقِيَّةٌ » عنده « أُفْعُولَةٌ » واللام واوٌ . لما سنده ٥
في موضعه . ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤَثْقِنِينَ : يُثَمَعِلَسِينَ » بمنزلة « يُسَلِّقَسِينَ ،
وَيُجَعِّبَسِينَ » فتكون « أُثْقِيَّةٌ » على هذا « فُعْلِيَّةٌ » وتكون على لغة من قال :
« آثَقْتُ » القِدْرَ » وهذا قول النابغة :

وإنْ تَأَثَّقَكَ الأعداءُ بالرفْدِ
أنى صاروا حولك كالأنثافي حول الرّماذ . ١٠

[بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ »]

فأما لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أَخَذَ » لَقُلْتُ « أَخَذَذَ » فإن رَدَدْتَهُ
إلى المضارع فقياسه عندي « يُؤَخِّذُ » ، وأنا أُؤَخِّذُ « فَيُبْدِلُ الهمزة من
« أُؤَخِّذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقِرُّها لئلا تلتقي همزتان في كلمة ١٥
واحدة . ولا يجوز أن تقول « يُخَذِّذُ » بحذف الهمزة ، كما تقول « يُكْرِمُ »
لِعَلَّتَيْن :

إحداها : أن هذا الفعل مُلْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يَدَحْرَجُ » فلو حذف الهمزة
قلْتُ « يُخَذِّذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء .

والعلة الأخرى : أن هذه الهمزة في [٦٤] « أَخَذَذَ » فاءُ الفِعْلِ ، وهمزة ٢٠

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتُ « أَنَا أُؤَكِّرِمُ » لاجتمعت في أول الكلمة هزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أَنَا أُؤَخِّذُ » فالهمزة الثانية التي أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدة . والأصل أقوى من الزائد . فلذلك أبدلتها ولم أأخذ فيها .
 ألا ترى : أن : « جاء ، وشاء ^١ » ونحوهما من أسماء الفاعلين لما اجتمع فيها هزتان أبدلوا الثانية ولم يحدفوها . فكذاك أقول : « أَنَا أُؤَخِّذُ »
 فأُبدلُ الثانية ولا أأخذها .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية .
 فإن قلت : فقد قالوا : « أَوْعَدَ يُؤْعِدُ . وَأَوْقَدَ يُؤْقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعَدَ يُؤْعِدُ » على قياس « أَوْعَدَ يُؤْعِدُ » بل « يُؤْعِدُ »
 ١٠ أثقل : لأن ياءه مضمومة ، وياء « يُؤْعِدُ » ^٢ مفتوحة ؟
 فالجواب : أن « يُؤْعِدُ » أصله « يُؤْوَعِدُ » مثل « يُؤَكِّرِمُ » فلما حذفوا الهمزة . لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً . « وَيَعِدُ » لم يُحدَفْ منه شيء غير الواو . فجاز ذلك . وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ ^٣ أبو عثمان القول في :
 « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ » .

١٥ وقوله : ولأن المصدر قد يَجْرِي يَجْرِي الفعل . يريد أنهم قد قالوا :
 « لُذْتُ لِيَاذًا » فقلبوا الواو في المصدر ^٤ لأنها قد انقلبت في « لاذ » ولما صحَّت في « لاوذت » صحَّت في « لِيَاذٍ » ^٥ .

١ - ص : جاء وشاء .

٢ - ظ ، ش : يعد : وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : جوز ، بالزاي وهو خطأ .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ : « لأنها قد انقلبت في لاوذت صحَّت في لِيَاذٍ » وهو كلام مضطرب . وش : « لأنها قد

انقلبت في لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت في لِيَاذٍ » وهو قريب من لفظ ص وبمنناه .

ومثله : « قُتِمَ قِيَامًا ، وفاومته قِيَامًا » .

أو يريد : أنَّ المصدرَ يجري مجرى الفعلِ في العمل . والغرضُ الأوَّلُ أشبههُ .
فهذا وغيره ممَّا يدلُّ على مقارنة المصدر للفعل ومُشابهته إِيَّاه .

[ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على « فعل » بفتح فسكون]

٥ قال أبو عثمان :

« فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ « فَعَلًا » لَمْ يَحْذَفُوا ، نَحْوُ : « وَعَدًا ، وَوَزَنًا » ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يَجْتَمِعْ مَا يَسْتَقْبَلُونَ . فثَبَتَ ٢ لِذَلِكَ .

قال أبو الفتح : يقول : ليسَ فى « وَعَدًا » ما كان ٣ يكونُ فى « وَعْدَةٍ »
لو قيلت ؛ يعنى كسرة الواو وأنه مصدرٌ جارٍ على « فَعَلٍ » محذوفِ الفاء ٤ . فحُمِلَ
المصدرُ على الفعل .

١٠

[ثبات الياء وهى فاء فى « يفعل » من « فعل »]

قال أبو عثمان :

« فَإِنْ قُلْتُ : « فَعَلَّ » مِمَّا فَاوَّهُ يَاءٌ لَمْ تَحْذَفْ فِي « يَفْعَلُ » ٥ مَا حُذِفَ
مِنْهُ فِي الْوَاوِ ٥ ، لِأَنَّ الْيَاءَ أَخَفُّ مِنَ الْوَاوِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : « يَبْعَرُ الْجَدَى يُبَيْعِرُ ،
وَيَسَّرَ يُبَيْسِرُ ، وَيَنْعَ يُبَيْنِعُ » وَالْمَصْدَرُ يَتَمُّ ٦ أَيْضًا ، وَيَخْتَلِفُ كَمَا تَخْتَلِفُ ١٥
الْمَصَادِرُ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَذْفُ .

١ - زادت ظ ، ش فى هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فَإِنْ قُلْتُ » .

٢ - ظ ، ش : فثبتت .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الياء ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - زيادة من ظ ، ش .

٦ - يتم : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : إنما كانت الياءُ أخفَ [٦٤ ب] منَ الواو ، لقُرْبِها من الألف . والواوُ ليست كذلك ؛ لأنَّكَ تحتاجُ في إخراجها إلى تحريك شَفَتَيْكَ . قال سيبويه : فجَرَى ذلكَ تَجَرَّى تحريكِكَ بعضَ جَسَدِكَ . والياءُ : مخرجُها من وسطِ الفمِ ، والعملُ فيها أخفَى .

٥ وحكى^١ سيبويه على وجهِ الشُّذُوذِ « يَتَّسُ ، يَتَّسُ » بحذفِ الفاء ، مثل « يَعْدُ » .

وقولُه : ويختلفُ كما تختلفُ المصادرُ في الثلاثة ، يريدُ نحو « يَعَرَّ الجَدَى بُعَارًا » . وينتَع الغُصْنُ يُنَوِّعًا » ونحو ذلك .

ولأنما ذكر هنا اختلافَ المصادر . ليريكَ أَنَّهُ يَجْرَى بجَرَى الصحيح ، وَأَنَّهُ يخالف بابَ « وَعَدَ ، يَعِدُ »^٢ . ألا ترى أَنَّهُ صدرَ في أوَّل البابِ : أنْ مصدرَ ما فَاؤُهُ واوٌ . إنما يكون على « فِعْلَةٌ » يريد : « عِدَةٌ » ، وزِنَةٌ » ولا يلزمه الحذف .

يريد : أَنَّهُ ليس فيه ما يُوجِبُ الحذفَ لخَفَّةِ الياء ، وكأنهم إنما ألزَمُوا مصدرَ بابِ « وَعَدَ : فِعْلَةٌ » مكسورةَ الفاء ، لتُحذفَ الواوُ في المصدر أيضا . استنقلا لها . ١٥

[لتمام « وعدة ، وولدة »]

قال أبو عثمان :

فلأن بنيت « فِعْلَةٌ » اسما لا تريد بها المصدر ، أتممتَ فقلت : « وِعْدَةٌ » ، وولدةٌ » .

١ - غ ، ش : (حكي) .

٢ - يعد : زيادة من ظ ، ع .

قال أبو الفتح : يقول إنَّكَ إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ» ، وزِنَةٍ «لأنهما مصدران فعليان محذوف في الفاءين ، فأجريت على المصدر حكم الفعل . وأنت إذا بَنَيْتَ اسما لامصدرا صَحَّ ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَلٍ جَرَّيَانِ المصدرِ فتُعِلَّه لذلك .

والم تحذف الواو في «عِدَّةٍ» ، وزِنَةٍ «لأنها مكسورة حَسَبُ . فتحذفها في : هـ «وَعِدَّةٍ» إذا بَنَيْتَ اسما . بل لأنها مكسورة . والمصدر جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاء . ألا ترى إلى صحتها في «وَعَاءٍ» ، و«وِشَاحٍ» ، و«وِجَاحٍ» وما أشبه ذلك ، لأنها ليست مصادر .

[الكلام في «لَقَى»]

قال أبو عثمان :
 ١٠ فإن قلت : قد قيل : «هُمٌ لِدَنِي»^٢ ؟ وإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به^٢ فُتْرِكَ على حَذْفِهِ .

قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف في قولهم «هم لِدَنِي» لأنه كان قبل الوصف مصدرا . ثم وصف به ، فبقي بحاله^٣ لا أن^٢ الحذف وجب فيه من غير المصدرية . ونظيره^٤ قول الحسناء^٤ :

١٥

فإنما هي لإقبالٍ وإدبارٍ

١ - وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - أماته في هامش ظ : (لأنه كان قبل الوصف مصدرا ثم وصف به ، نسخة) .

٣ ، ٣ - ص : إلا أن وظ ، ش : لأن . والصواب ما أثبتناه وهو : لا أن .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا في هذا المعنى « ولدّة » ، وإلدّة » فأبدلوا الهمزة من الواو .
وهذان اسمان [١٦٥] لامصدران . و « لِدَتِي » مصدر في الأصل . قال الشنفرى :
فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيَّيَّمْتُ إِلْدَةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ الْيَسِيلُ
واللدّة . والولدّة ، والإلدّة جميعا : الأقرانُ والأتراب .

[المصدر إذا كان على « فعلة » فالحاء لازمة له]

٥

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ المصدر إذا كان « فِعْلَةً » فالحاء لازمة له ^١ ، لأنهم جعلوها
عِيَوْضًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت في « زنادقة » إغاء لأنها صارت
عِيَوْضًا من ياء « زناديق » .

١٠ قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف
وفاؤه مكسورة . وعينه ساكنة . فإغاء لازمة له . لكان أحسن في العبارة .
ولكنّه تسامح في اللفظ . وهو من عادة أهل العربية . ولهم أشياء كثيرة تُحْمَلُ
على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

[قولهم : كل اسم على « معلول » فهو مضموم الأول]

١٥ ونظير هذا الذي قاله أبو عثمان في التَّجَوُّز . قولهم : وكل اسم على « فُعْلُول »
فهو مضموم الأول .

ونحن نعلم أنّه لا يكون على « فُعْلُول » إلا وأوائه مضموم . لأننا قد لَفَّظْنَا
بالضمة في أول « فُعْلُول » .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع . أن يقال : كل اسم كان على خمسة

أحرف ، وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعده الواو لام أخرى ، فقاؤه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون .

يقول : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاء ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال : « وَعَدَ ، وَعَدَا » ولا « وَزَنَ ، وَزَنَا » .

وقوله : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقول : لما وجب حذفُ الفاء ، بَنَوْا الكلمة على « فِعْلَةٍ » وَعَوَّضُوا^١ منها الهاء ، كما فعلوا في « زَنَادِقَةٍ » والهاءُ في « زَنَادِقَةٍ » ، أشبه بالحذوف ، لأنها زائدة بدل من ياء زائدة . وهي في « عِدَةٍ » زائدة بدل من فاءِ الفِعْلِ . وكلاهما مستقيم .

وأُبدِلَتِ الهاءُ من الياءِ هنا ، كما أُبدِلَتِ منها في هذه .
وكما أُبدِلَتِ الياءُ من الهاءِ في « دَهْدَيْتُ »^٢ والأصل : « دَهْدَهْتُ »^٢ .

فإن قال قائل : فإذا كانت الهاءُ في « زَنَادِقَةٍ » عِوَضًا من الياءِ ، فهلا منعت « زَنَادِقَةٌ » الصرف في النكرة كما تمنعه « زَنَادِقٌ » ؟

قيل : لا يلزم أن يكونَ البدلُ كالمُبدلِ منه في جميع أحواله .

ألا ترى أنَّ النونَ في « تقومان » إنما [٦٥ ب] هي عِوَضٌ من الضمة ١٥ في « تقوم » وإنَّ كانت النون تحتل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألفُ في الوقفِ في قولك « رأيتُ زيدًا » إنما هي بدلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل . ولا يجوز أنْ تُتحركَ الألفُ على وجه . وقد يمكنك أنْ تحركَ التنوين .

١ - ظ ، ش : فعوضوا .

٢ - ظ (والأصل في دهعت) بزيادة في بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم «مَعَايَا» إنما الألف بدلٌ من ابياء . ولا يلزم حذف الألف في الرفع والجر كما يلزم حذفها في «مَعَايٍ» وإنما يُشَبَّهُ الشئُ بالشئِ من حيث يُشَبِّهُهُ . ويفارقُهُ من حيث يُفَارِقُهُ . وليس يلزم أن يُشَبِّهَهُ من كل وجهٍ . وهذا مُحَالٌ .

[قد تجيء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره]

٥

قال أبو عثمان :

٢ فإن قال قائل : قد قال تعالى ٢ « ولكلٍّ وِجْهَةٌ » هو مؤنثٌ لها ٣ « فوِجْهَةٌ » هاهنا مقدرٌ . وقد جاءت على الأصل ٤ .
فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءٌ بنٌ حَيَوَةٌ » وكما قالوا « ضَيَوَنٌ » .
وكما قالوا : ١٠

قد عَلِمَتْ ذاك بَنَاتُ أَلْبُيْه ٥

وكما قالوا « لَحِيحَتُ عَيْنُهُ » ٥ وقد كان ينبغي أن تكون « لَحَّتْ » مثل :
« رَدَّتْ » ، ومَسَّتْ » ٥ .

فَرُبَّ حَرْفٍ يَحْيَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ مَجْرَى بَابِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

١٥ قال أبو الفتح : قال لي ٦ أبو علي : الناسُ في « وِجْهَةٍ » على ضربين :
فمنهم من يقول : إنها مصدرٌ شَدَّ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقول
إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وَلَدَةٍ » ، وَلَدَةٍ » .

١ - ظ ، ش : فإنما .

٢ ، ٢ - عن ص ، ظ ، إلا آخره وهو لفظ « تعالى » فإنه ساقط من ظ . وفي هامش ظ وفي ش :
« فإن قيل فقد قال الله تعالى » .

٣ - من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .

٤ - زادت ص بعد الشعر : (جمع اللب) .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ل : زيادة من ظ ، ش .

فأَمَّا من ذهبَ إلى أنها مصدر . فذهبُ فيه ، أَنَّهُ خرج عن القياس كما
خَرَجَ ١ أشياءُ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .
وأَمَّا من ذهبَ إلى أنها اسمٌ ، فَإِنَّهُ هرب إلى ذلك لِئَلَّا يَحْمِلَهُ عَلَى الشُّذُوذِ
ما وَجَدَ له مندوحةٌ عنه .

د [إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه « واواً أو ياء »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت : « فَعِلَ » ممَّا فاؤُهُ واوٌ . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممت « يَفْعَلُ »
وأخواته ؛ لأنه لم يجتمع في « يَفْعَلُ » ياءٌ وكسرةٌ . فتقول : « وَجِلَ يَوْجِلُ » ،
وَوَجِلَ يَوْجِلُ ٢ فهذا هو المطرِدُ في كلامهم الذي لا ينكسر . وكذلك إذا
كانت الفاء ياءً ٣ ، وكان الفعلُ « فَعِلَ » فَإِنَّ « يَفْعَلُ » يَمْ ٤ ، وهو في هذا
أَجْدَرُ أن يَمْ . إذ تمَّ في « فَعِلَ » الذي لا يبيحُ « يَفْعَلُ » منه في الواو تاماً البتَّةَ .
وذلك قولهم : « يَتَسَّسُ ، يَمْتَسُّ ، وَيَبْسُ ، يَبْسَسُ » .

قال أبو الفتح : يُريد : أن « فَعِلَ » ممَّا فاؤُهُ ياءٌ ، قد تمَّ في قولك « يَسَّرَ
يَسِيرُ ، وَيَعَرَّ يَسِيرُ » ولم نرهم أتموا مضارع « وَعَدَ ، وَوَزَنَ » على وجه .
وإذا ٥ كان قد تمَّ مضارع « فَعِلَ » ٦ في الياء ٦ ، مع أن مضارع « فَعِلَ » ٧
من الواو لم [٦٦] يَمْ البتَّةَ . يريد « يَعِيدُ » فإن يَمْ مضارعُ « فَعِلَ » ممَّا فاؤُهُ

١ - ظ ، ش : تخرج .

٢ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إن .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فإذا .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أَجْدَرُ. إِذْ قَدْ تَمَّ مَضَارِعُ «فَعِيلٍ» مِمَّا فَاؤُهُ وَاوٌّ فِي قَوْلِهِمْ^١ «وَحِيلَ يَوْجَلُ»،
وَوَجِلَ يَوْجَلُ»^١.

فلهذا كان «يَتَّسِ يَتَّاسُ» أَجْدَرُ مِنْ «وَحِيلَ يَوْجَلُ». وقوله : فهذا هو المطَّرد : يعنى أن هذا هو الكثير . وفيه لغاتٌ سنذكرها .

[ماورد عن العرب في مضارع «وجل»]

٥

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب «وَجِلَ يَتَّجَلُ» ، وَوَحِلَ يَتَّحِلُ» وذلك أنهم
استثقلوا وَاوًّا ساكنة بعد ياءٍ ، فأبدلوا منها ياءً ، وشبَّهوا هذا بـ«مَيَّتٍ» حين^٢
كرَّهوا «مَيَّوتٍ» وإن كان ليس مثله .

وقد قال قوم «يَتَّحِلُ» ، وَيَتَّجَلُ» فكسروا الياءَ لتتقلب الواوُ ياء . لأن
الواوُ السَّاكنةَ إذا انكسر ما قبلها أُبْدِلَتْ ياءٌ ، نحو : «مِيزَانٌ» ، وَمِيقَاتٌ .
ومِيعَادٌ وهذا أَقْيَسُ ، وفيه بُعْدٌ لِكُسْرَةِ الياءِ .
وقد قال قوم «وَجِلَ يَوْجَلُ» فجعلوها أَلِفًا لَانْفِتَاحِ ما قبلها . وكرَّهوا الواوُ
مع الياءِ .

قال أبو الفتح : قوله : وإن كان ليس مثله . يريد : أن «مَيَّتًا» إنما
انقلبت واوُهُ لوقوع الياءِ الساكنة قبلها . وأصله «مَيَّوتٌ» . وَيَوْجَلُ» بضد
«مَيَّوتٍ» لأن الواو من «يَوْجَلُ» هي السَّاكنة والياءُ قبلها متحركة .
وهذا لا يُوجِبُ القلبَ ، ولكنَّ وجهَ الشَّبهَةِ بينهما اجتماعُ الواوِ والياءِ وأن^٣

١ ، ١ - زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حيث .

٣ - ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة ، والأخرى متحركة . وهذا تشبيهٌ لا يجبُ فيه القلبُ . ولكنّ فيه ضرباً من التعلُّل بعد السَّماع .

وقوله : في قول مَنْ قال « يَجْلُ » وهذا أَقْيَسُ ، يريد : أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قلبُ الواو الساكنة ياء .

- وقد ذكرت فيما مضى لمَ لمْ يكثر في كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورة .
 ٥ فَأَمَّا مَنْ قال « يا جَلُ » فنظير قوله^٢ قولهم : « حاحَيْتُ . وعاعَيْتُ » وأصله « حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْتُ » فقلبَ الياءَ أَلِفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة .
 وقالوا : « داوَيْة » في « دَوَيْة » فقلبوا الواوَ أَلِفاً . وإن كانت ساكنة للتخفيف .
 وقد أجاز الخليلُ مثلَ هذا في « آية » أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة .
 ١٠ كأنها كانت « أَيْسَة »^٣ وهو ؛ أحدُ قولِي الخليل فيها .

[قول الخليل فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك »]

قال أبو عثمان :

- وأخبرني أبو زَيْدٍ النحوى قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررتُ بأخواك ، وضربت أخواك ؟ » [٦٦ ب] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في^٥ « يَيْئَسُ : ياءسُ » أبدلوا الياءَ أَلِفاً لانفتاح ما قبلها .
 ١٥

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذى يريدُه الخليلُ في هذا الموضع ، أن الألفَ في « مررت بأخواك . وضربت أخواك » ليست بدلا من الياءِ في « ضَرَبْتُ

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : « آية » بالإدغام .

٤ - ظ ، ش : وهذا .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

أَخَوَيْكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ « لَأَنَّ ١ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ ١ لَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَلَى وَجْهِهِ
وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ فِي « يَيْئَاسُ : يَاءَسُ » وَثَبَتَ الْأَلِفُ
فِي قَوْلِهِ « قَامَ أَخَوَاكَ » وَجَاءَ الْجُرُّ وَالنَّصْبُ تَرَكَ الْأَلِفَ ٢ بِحَالِهَا لَا أَنَّهُ قَلْبُهَا يَاءُ .
ثُمَّ قَلْبَ الْيَاءِ أَلِفًا ؛ لِأَنَّهُ ٣ لَوْ كَانَ قَلْبُهَا يَاءُ لَأَقْرَبَهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَقْلِبُهَا
يَاءً لَتَدُلَّ عَلَى النَّصْبِ وَالْجُرِّ ، وَهُوَ ٤ إِذَا قَلْبُهَا أَلِفًا بَعْدَ أَنْ قَلْبُهَا يَاءُ . فَقَدْ زَالَ
٥ مَا قَصَدَ لَهُ مِنْ إِبَانَةِ عِلَاقَةِ الْجُرِّ وَالنَّصْبِ .

فَمِنْ هُنَا كَانَ تَرَكُّهُ إِيَّاهَا ٥ أَلِفًا وَأَلَا يَقْلِبُهَا يَاءً ثُمَّ يَقْلِبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ٥ أَلِفًا هُوَ
الصَّوَابُ عِنْدَهُ .

وَمَنْ قَالَ « يَاءَسُ » فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ عِنْدَهُ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهُ
١٠ قَدْ ثَبَتَ فِي « يَيْئَسَ » ٦ فَإِذَا صَارَ ٧ إِلَى الْمُضَارِعِ ، فَكَانَتْهُ قَدَرَهُ « يَيْئَاسُ »
ثُمَّ قَلَبَ الْيَاءَ أَلِفًا .

فَأَمَّا أَلِفُ التَّثْنِيَةِ ، فَلَمْ تَكُنْ ٨ قَطُّ يَاءً قَبْلَ الْأَلِفِ نِمَ انْقَلَبَتْ الْأَلِفُ عَنْهَا ،
كَمَا ثَبَتَ فِي « يَيْئَسَ » .

فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا ، ، إِلَّا أَنَّهُمْ فِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ ، إِنَّمَا هَرَبُوا مِنَ الْيَاءِ إِلَى
١٥ الْأَلِفِ لَخْفَةِ الْأَلِفِ .

وَقَوْلُهُ : عَلَى قِيَاسِ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي « يَيْئَاسُ : يَاءَسُ » أَبَدَلُوا الْيَاءَ أَلِفًا

١ ، ١ - ظ ، ش : « أَلِفُ فِي التَّثْنِيَةِ » .

٢ ، ٢ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لِأَنَّهُ .

٤ - ص : وَهَذَا .

٥ ، ٥ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : يَيْئَسُ .

٧ - ظ ، ش : صَارَتْ .

٨ - ظ ، ش : تَكَ .

لأنفتاح ما قبلها ، يريد : أنهم قلبوا الياء من « يَيْئَاسُ » ألفاً ، لا أنهم قلبوا الياء في « مررت بأخويك » ألفاً لما ذكرنا .

وإنما الألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء المقدرة في « يَيْئَاسُ » وإن كان للذين يبدلون لغتان ، حتى أنهم يقولون : « يَيْئَاسُ » ، و« ياءَسُ » جميعاً ، فالألف في « ياءَسُ » بدلٌ من الياء في « يَيْئَاسُ » في لغتهم لا محالة ، لأنهم قد نطقوا بالياء . ٥

[قول الحجازيين : « ياتزن ، وياتعد »]

قال أبو عثمان :

ومثله قولُ العرب من أهلِ الحجاز « ياتزنُ » ، وهم ياتعدُّون « فرؤا من يوتعدُّون ، ويوتزنُّون » ٢ .

والذي بدأتُ لك به في صدرِ هذا الكتاب هو القياس . وهذه اللغات دواخلُ ١٠ عليه ، فافهم .

[٦٧] قال أبو الفتح : يقولُ : قولهم « ياتزنُ » مثل « ياءَسُ » في أن قلبوا الواو ، وإن كانت ساكنة ، كما قلبوا الياء وإن كانت ساكنة ، وكما قلبوا الواو في « ياجلُ » وكأنهم لما رأوا هذه الواو في « يوجلُ » قد تقلَّب ياءٌ في قول من يكسِّر حرفَ المضارعة ، وقول ٣ من قال « يينجلُ » ففتَح ٤ . ١٥ وقد تقلَّب الواو ٥ في قولهم « اتزن » وفي قول بعض أهل الحجاز « اتزن » اجترعوا عليها فقلبوها ألفاً في الموضعين ، مع طلب الخفة . قال مُتَمِّمٌ :

١ - ظ ، ش : (إلا) ، وهو خطأ .

٢ - ص : يوتزن .

٣ - ظ ، ش : (ويقول) ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ق : فيفتح .

٥ - الواو : زيادة من ظ ، ش .

فِي
قَمْعِيدِكَ أَلَا تَسْمِعُنِي مَلَامَةً وَلَا تَسْكِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَسْجَعًا^١
وَيُرْوَى^٢ : فَلْيَجْعَا ، وَيُرْوَى : فَأَوْجَعَا .

[لماذا أعل « يطاء، ويسع » وأمثالهما بما كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

هـ فَإِنْ قُلْتُ : فَقَدْ قَالُوا : « وَلِيَ الْأَمِيرُ يَلِي » و « وَسِعَ الشَّيْءُ فَهُوَ يَسْعُ »
و « وَطِئَ فَهُوَ يَطَأُ » . فَإِنْ الْخَلِيلُ زَعَمَ أَنَّ هَذَا جَاءَ فِي الْمَعْتَلِّ عَلَى « فَعِيلٍ
يَفْعِلُ » . كَمَا قَالُوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصلُ « يَسْعُ : يَتَوَسَّعُ » فَلَزِمَ الْوَاوَ الْحَذْفُ كَمَا لَزِمَهَا فِي « يَعِيدُ »
فَحُذِفَتْ ، ثُمَّ فُتِحَتِ السِّينُ فِي « يَسْعُ » وَالطَّاءُ فِي « يَطَأُ » لِأَنَّ الْعَيْنَ وَالْهَمْزَةَ
مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ . ١٠

وحروفُ الْخَلْقِ إِذَا كُنَّ لَامَاتِ الْفِعْلِ . فُتِحَ لَهَا مَوْضِعُ الْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ
« يَفْعِلُ » فَلِذَا كَانَتْ حُرُوفُ الْخَلْقِ عَيْنَاتٍ . فَتَحَنَّنَ أَنْفُسَهُنَّ أَيْضًا . وَرَبَّمَا
جَاءَ الْفَعْلُ وَهُنَّ فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ .

ولِذَا مَوْضِعٌ سِوَى هَذَا . فَذَلِكَ^٣ الَّذِي مَنَعَ مِنْ تَفْسِيرِهِ .

١٥ قال أبو الفتح : إِنَّمَا جَاءَ أَبُو عُثْمَانَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ عَلَى نَفْسِهِ . لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ
قَوْلِهِ : أَنَّ « فَعِيلَ » إِذَا كَانَتْ فَاوُهُ وَآوًا . أَتَمَّمْتَ « يَفْعِلُ » وَأَخَوَاتِهِ .
يَقُولُ : فَإِنْ قُلْتُ : فَهَلَّا أَتَمَّمُوا فِي « يَسْعُ » ، وَيَطَأُ . وَيَلِي « إِذِ الْمَاضِي مِنْهَا »
عَلَى « فَعِيلٍ » ؟ .

١ - تحته في ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ - ظ ، ش : فيروى .

٣ - ظ : فلذلك .

٤ - ظ : (منها) . وهو خطأ ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال .

فاحتج بما ذكره عن الخليل ، من أنه جاء على « فَعِلَ ، يَفْعِلُ » فصار حاله إلى مثل حال « يَعِدُ » من وقوع واؤه بين ياءٍ وكسرة .
وقد جاء ممّا فاؤه واوٌ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » قوْلُهُمْ : « وَثِقَ يَثِقُ وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَلِيَ يَلِيهِ ، وَوَفِيقَ يَفِيقُ ، وَوَحِرَ صَدْرُهُ يَحِرُ أَوْ يَوْحَرُ » جميعاً ، و« وَغَرَّ وَيَوْغَرُ » أيضاً ، و« وَغِمَّ يَغِمُّ وَيَوْغِمُّ » أيضاً ^٢ و« وَرَيْتَ النَّارَ تَرِي » والفتح في « وَرَتْ » ^٣ أكثر .

وقولهم : « وَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِيهِ » ^٤ [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممّا لا يتعدى دلالةً على صحة ما نذهب إليه في أن حذَفَ الواو ، إنما وجِبَ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، لالِمْا يذهب إليه القراء ، من أنها إنما تُحذَفُ من الفعل المتعدى وحده نحو : « وَعَدَ يَعِدُ » .

فأمّا قولهم : « يَطَأُ . وَيَسَعُ » فإنما حُذِفَتِ الواو ؛ لأنَّ أصلَ حركة السين والطاء الكسر ؛ وإنما الفتحة عارضةٌ لأجلِ حرفِ الحلق .
ويدلُّ على ذلك أيضاً ^٥ أنَّ أصلَ حركة العين للكسر ، دونَ الفتح ، « ظهَّور » الكسرة ، بحيث لا حرفَ حلقٍ ، نحو : « وَلِيَ يَلِي ، وَوَرِمَ يَرِمُ » .

وكأنه إنما جاءت ممّا فاؤه واوٌ ، حروفٌ صالحةٌ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » ^٦ لتُحذَفَ الواوُ هَرَباً من ^٦ استثقالهم لها لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذَفِها ، وبعدَها فتحةٌ من أصلِ البناءِ ، فجاءوا بها على « فَعِلَ يَفْعِلُ » لتُحذَفَ

١ - صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أيضاً : زيادة من ظ ، ش .

٣ - « في ورت » : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : « ووطى يطأ » .

٥ - « ذلك أيضاً » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : استثقالها .

الواو ، كما قال الآخرون « يَنْجَلُ ، وِاجَلُ » هرباً من الواو . وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

١ ويؤكدُ ذلكُ شيءٌ آخرُ ، وهو أنَّ جميع ما في كلامهم من « فَعِلَ يَفْعِلُ » في الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعِلُ » ، أيضاً ، نحو قولهم « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ ، وَيَبْسُ يَبْسُ وَيَبْسُ ، وَيَتَسَّسُ وَيَتَسَّسُ » .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما ٢ الأصل وهي ٣ الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسرُ .

فانقصارُهم بما كانت غاؤه واواً . في أكثر ما ذكرنا على « فَعِلَ يَفْعَلُ » دلالةٌ على أنهم معنيون بالكسرة . وإنما عُنُوا بها لتُحذفَ الواوُ .

ألا ترى أنَّ الباءَ أُخِثَتِ الواوِ . وقد أجازوا في مضارع « يَبْسُ . وَيَتَسَّسُ » الفتح والكسرَ جميعاً . ولم نَرَهُمْ فعلوا ذلك في « يَرِمُ وَيَرِثُ » بل ألزموه الكسرَ حفاظاً على الكسرةِ التي عنها يجب حذفُ الواوِ المستثناة .

وقوله : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فيه على الأصل .

١٥ يُريدُ بذلكُ ٦ « هَنَّا يَهِّي » ٧ . وزأَرَ الأسدُ يَزْزِرُ ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ وَنَخَلَ يَنْخُلُ » ونحو ذلك .

١ ، ١ - ظ : (يدلك ذلك) . وش : (ويدلك على ذلك) .

٢ - ظ : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وهو .

٤ - ظ ، ش : الكسرة .

٥ - ظ ، ش : الكسرة .

٦ - ظ ، ش : به .

٧ - ظ ، ش : (هناها) .

[يجهى مضارع الفعل الذى فآؤه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

١ وإذا كانت الواو فاءً ١ ، وكان الفعلُ على « فَعْلَلْ يَقْعَلُّ » جاء على أصله .

وذلك قولهم : « وَضُوْ يَوْضُوْ ، وَوَطُوْ الدَّابَّةُ يَوُطُوْ » فهذا يجرى مجرى ٥ « ظَرُفَ يَظْرُفُ » فأجر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله .

[٦٨] قال أبو الفتح : سألت أبا على وقت القراءة عن هذا ، فقلت : هلّا حذفت الواو من « يَوُطُوْ . وَيَوْضُوْ » لوقوعها بين ياء وضمّة كما حذفت فى « يَبعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم يُحذف واؤه ؛ لأنّ باب « فَعْلَلْ » لا يأتى ١٠ مضارعه إلّا على بناء واحد وهو « يَقْعَلُّ » نحو : « ظَرُفَ يَظْرُفُ ، وَشَرُفَ يَشْرُفُ » .

وما كان على « فَعْلَلْ » فإنّ مضارعه يختلف ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ » .

فلما كان مضارع « فَعْلَلْ » يختلف . جاز حذف الواو فيه . نحو : « يَبعِدُ » ١٥ ولما كان مضارع « فَعْلَلْ » لا يكون إلّا على « يَقْعَلُّ » لم يُحذف فآؤه ٢ لئلا يختلف الباب . وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى « ظَرُفَ يَظْرُفُ » ٣ أى لا يختلف كما لا يختلف « ظَرُفَ يَظْرُفُ » ٣ وشَرُفَ

١ ، ١ - ظ ، ش : فإذا : وفى هامش ظ أسامها : فإذا كانت الفاء واوا . ومعنى العبارتين واحد .

٢ - ظ ، ش : واوه .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يَشْرُفُ» ولكنه لم يُلَخِّصْهُ تلخيصَ أبي علي . ولمثل هذه المواضع يُحْتَاجُ
— مع الكتُبِ — إلى الأستاذين .

[يحمي مضارع الفعل الذي فاءه واو على الأصل إذا بنى للمجهول]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » يُسَمُّ أيضاً ، وذلك نحو :
« وَعِدَ يُوعِدُ ، وَوزَنَ يُوزَنُ » . ٥

قال أبو الفتح : إنما صحَّ « يُوعِدُ : وَيُوزَنُ » ونحوهما ؛ لأنَّه جَرَى جَرَى
« يَوْجَلُ » و « يَوْحَلُ » بانفتاح عينه . وكذلك قوله تعالى : « لم يَلِدْ ولم
يُولَدْ »^٢ فحذفت من « يَلِدُ » للكسرة . وثبتت في « يُولَدُ » للفتحة .
وفيه علة أخرى مع هذه ، وهو أن مضارع « فَعَلَ » لا يكون إلا على
« يُفْعَلُ » نحو : « ضَرَبَ يَضْرَبُ » فجرى ذلك مجرى « شَرَفَ يَشْرَفُ »
في لزوم مضارعه وزناً واحداً فصحت في « يُوعِدُ » كما صحت في « يَوْطُو »^٣
لئلا يختلف الباب ، وهذا مُنْتَزَعٌ من قول أبي علي في « وَضُو »^٤ و « يَوْضُو » .

١ — ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٢ — الآية ٣ من سورة الإخلاص ١١٢ .

٣ — ظ ، ش : يوطأ .

٤ — ظ ، ش : يوطو .

قال أبو عثمان ^١ :

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات ^٢

وسأذكر من ذلك ما تستدِلُّ به على ما يَرِدُ عليك إن شاء الله ، تقول
 في « فَعِيل » من « وَعَدَ : وَعِدَ » وكذلك « فَعِيلَ » من « وَزَنَ : وَزَنَ » ^٣
 وكلُّ ما كانت فائهُ واوًا لا تُبَالَى ، أمِنَ « فَعَلَّ » كان . أم من ^٤ « فَعِيل » ،
 أم من ^٥ « فَعَلَّ » إذا مَثَلَّتْهُ ، وإن ^٦ كان « فَعَلَّ » لا يَتَعَدَّى ، وإن شئتَ
 هَمَزْتَ الواو فَقُلْتَ : « أُعِدَّ . وَأُزِنَ » وكلَّمَا انضَمَّت الواو من [٦٨ ب] غير
 عِلَّةٍ فَهَمَزُهَا جَائِزٌ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَتْ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَامًا وَتَكُونَ ^٧ ضَمَّتْهَا
 إِعْرَابًا ، أَوْ تَكُونَ واوًا انضَمَّت لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ : « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ
 بَيْنَكُمْ » ^٨ و « لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ » ^٩ فَإِنَّ هَمْزَةَ هَذِهِ الْوَائِ لَا تَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ
 لِعِلَّةٍ وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ أَصْلًا .

[بناء « فعل » للمجهول]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تَبْنِيَّ « فَعْلَ » للمفعول ، ولكن
 لا يكون المفعولُ مفعولًا صحيحًا ، وذلك نحو ^{١٠} قولك : « ظُفِرَ ^{١٠} فِي هَذَا الْمَكَانِ ؟ »

١ - ورد : قال أبو عثمان : في ص بعد . العنوان : باب من مسائل الخ .

٢ - ش : فاءان .

٣ - وزن : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .

٦ - ظ : وإذا .

٧ - لا ما وتكون : ساقط من ش .

٨ - الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .

٩ - الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .

١٠ ، ١٠ - ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقول^١ : « قد انْقَطَعَ بالرجل » ، وكلُّ فِعْلٍ لا يَتَعَدَّى فهو مُتَعَدٍّ إلى الظُّرُوفِ^٢ وبَحْرُوفِ^٣ الجُرْ ، فإذا كَانَ كذلكَ جَازَ أَنْ تَقِيَمَ الظُّرُوفَ والجَارَ والمَجْرُورَ مُقَامَ المَفْعُولِ به . وإنما يريد أبو عَمَّانَ أَنْ^٤ « فَعَلَ » لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ به ، نحو « زَيْدٌ وَعَمْرٍو » .

[همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض]

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْوَاوِ أَنَّهُمَا مَتَى انْضَمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا غَيْرَ عَارِضٍ * فهِمَزُهَا جَائِزٌ حَسَنٌ . نحو : « أُعِيدَ » فِي « وَعِيدَ » وَ « أُزِنَ » فِي « وَزِنَ » وَ « أَدْوِرَ » فِي « أَدْوِرْ » وَ « سُرْتُ سُورًا » فِي « سُورُور » . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتَتْ^٥ » فِي « وَقُتَّتْ^٥ » وَهِيَ « فُعِلَتْ » مِنَ الْوَقْتِ .

وقالوا^٦ : « أُجَوِّهَ » فِي « وَجَوِّهَ » وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِكَ : « هَذِهِ دَلُّوْ » لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً يُزِيلُهَا النَّصْبُ والجُرْ وكذلك قولك : « لَوْ انْطَلِقَ بَزِيدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا » . فَالضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ لَيْسَتْ لَازِمَةً^٧ لِأَنَّهَا لَائِقِيَاءُ السَّاكِنِينَ . وَلَا تَتَوَهَّمُهَا حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِذَا قُلْتَ : انْطَلِقَ » . لِأَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ لَا تَنْثَبِتُ فِي الْوَصْلِ .

١ - ظ ، ش : الظرف .

٢ - ص : وحروف .

٣ - أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٥ - « في وقتت » : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ورد في ظ هذا الموضع بين كلتى (لازمة) و (لأنها) ما بآق : (لأنها ليست لازمة) وهى

زيادة لاحاجة إليها .

وكذلك قولك : « قامَ ١ أبوكَ أوْمُكَ » . فيمن حَدَفَ الهمزة من « أُمَ » : لأنَّ الحركةَ عارضةً . إنما هيَّ للهمزةِ ويُزيلُها التحقيقُ ٢ . فلما لم تكن الحركةَ لازمةً لم يُعْتَدَ ٣ بها وخَفَّت . ونظيرُ * هذا . قولُهم : « رُدَّ وارْدُ » فإذا صاروا إلى التثنيةِ فكُلُّهم يقول : « رُدَّا » ولا يُظْهِرُ التَّضْعِيفَ * كَرَاهَةً اجْتِمَاعِ متحرِّكتين .

وهُم يقولونَ ارْدُدِ الرَّجُلَ وامْدُدِ الحَبْلَ : لما كانت حركةُ الدَّالِ الثَّانِيَةِ غيرَ لازمةٍ وإنما هي لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ٤ بمنزلةِ ضمةِ واوٍ « ولا تنسُوا الفضلَ بينكم . واشتروا الضلالة » وقد قرئَ هذا على ثلاثة أوجهٍ « اشتروا الضلالة » بالضم « واشتروا الضلالة » بالكسر « واشتروا الضلالة » بالفتح . والحركاتُ كُلُّها لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ ٤ . فَنَزَمَ فَلَيْلًا تَشْبِيهَ هذه الواوِ الواوِ التي في نحو قولك : ١٠ « لو انْطَلَقْتَ لَكَانَ كَذَا وكَذَا » وَمَنْ كَسَرَ فعَلَى أَصْلٍ [٦٩] حركةِ التَّيَقُّاءِ السَّاكِنَيْنِ . وَمَنْ فَتَحَ فَإِنَّهُ اسْتَرَاخَ إِلَى الْفَتْحَةِ خَفَّتِهَا . والهمزُ في هذه الواوِ « لا يجوزُ كما جازَ في « أُقِيتَ » لأنَّ الحركةَ غيرُ لازمةٍ إنما هي لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ ٦ : وَلَمْ اطَّرَدَ الهمزُ في الواوِ المضمومة ؛

قيل : لأنَّ الضَّمَّةَ قد تَجْرِي تَجْرِي الواوِ وهي واوٌ صغيرةٌ كما أن الكسرةَ ياءٌ صغيرةٌ والفتحةُ ألفٌ صغيرةٌ . وهذه الحروفُ عن هذه الحركاتِ تَنْشَأُ متى كُنَّ مَدَّاتٍ . نحو « رسالةٍ » وصحيفةٍ . وعجوز ٧ .

١ - ظ ، ش : نام .

٢ - ش : التخفيف .

٣ - ظ : يتمد : وهو خطأ .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .

٦ - قيل : ساقط من ظ .

٧ - ظ ، ش : عجوز .

وقد تُحذفُ الواوُ للجزمِ كما تُحذفُ الضمّةُ في قولك : « لم يَغْزُ ، ولم يدْعُ » فجري ذلك تجرّى « لم يَضْرِبْ » فلمّا كانت الحركة مضارعةً للحرف هذه المضارعةُ ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْنِ ، فجازَ هَمْزُهَا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ هَمْزُ جَمْعِ « واصلِ » إذا قلتَ : « أوّاصِلِ » وأصلُّها في التقدير ٥ . « وواصلِ » * . ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ . فتَلَزَمَ الهَمْزُ ٢ لا غير . بل لما كانت الواوُ المضمومةُ مشبّهةً للواوَيْنِ جازَ فيها الهمزُ وتركه ولم يكن في ثقلِ الواوَيْنِ فتَلَزَمَ الهمزُ ٢ . وهذا هو القياسُ ليكونَ بينَ المشبّهِ والمُشبّهِ به فصلٌ . لأنّه ليسَ به . ولو كان إيّاه كما . كان مُشبّهًا به .

ألا ترى أنّ ما لا ينصرفُ إنّما منَعَ الصّرفَ لمُشَابَهَتِهِ الفِعْلَ . . فنُنع ١٠ ما لا يكونُ في الفِعْلِ وهو الجُرُّ والتّنوينُ ثمّ مع ذلك لا يَبْلُغُ أنْ يكونَ كالْفِعْلِ من جميع وجوهه .

ألا ترى أنّ حروفَ الجرِّ تدخلُ عليه ، ويكونُ ٣ فاعلاً وغيرَ ذلك ممّا هو مُختصٌّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفعالِ .

[جوازُ هز الواوِ المضمومةِ ضماً لازماً إذا كانت حشواً]

١٥ فإن قيل : فإنّ الواوَ المضمومةَ ضماً لازماً إذا وَقَعَتْ حَشْوًا غيرَ أوّلٍ : جازَ هَمْزُهَا نحوُ : « أدْوِرْ . وأسْوِقْ » ٤ ولا يجوزُ ذلك في الواوَيْنِ إذا وَقَعَتَا حَشْوًا .

ألا ترى أنّكَ تقولُ في التّسببِ إلى « نَوَى . وطَوَى : نَوَوَى ، وطَوَوَى »

١ - ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ويكون : غير واضح في ص .

٤ - ظ ، ش : سووق .

فلا تَهْمِزُ وإن اجتمعَت واوانٍ فقد صارَ إِذًا يجوزُ في الواوِ المضمومةِ *
 المُشَبَّهَةِ^١ بالواوين * ما^٢ لايجوز في الواوين * . فـا تُنْكَرُ أن تكونَ الواوُ
 المضمومةُ لم يجب هَمْزُها من حيث كانت مُشَبَّهَةً بالواوين لما أَرَبَيْتُكَ .
 قيل : لأن الواوين لا يجتمعان أولاً إلا [٦٩ ب] وإحداهما زائدةٌ فلمَّا اجتمعتا
 وإحداهما زائدةٌ أُلْزِمُوها الهمزَ ، وشَبَّهَتِ المضمومةُ بها فجازَ هَمْزُها ؛
 لأن الضمَّةَ زائدة . وجازَ إثباتُها ؛ لأنه لا تبلغُ الحركةُ أن يكونَ لها حكمُ
 الحرفِ التامِ .

[واو « نوى » ونحوه من الأصل]

فأما « نَوَوِيٌّ » ونحوه . فَوَاوُهُ من الأصل ، وإحداهما^٣ بَدَلٌ مِّن بَدَلٍ^٤
 من الأصل . وعلى كُلِّ حال فليست زائدة^٥ فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين
 ونحوهما ؛ لأنَّه ليست إحداهما زائدة . هذا مع أن التَّغْيِيرَ إلى الأطرافِ أَسْبَقُ
 منه إلى الأوساطِ .

ألا ترى أنهم هَمْزُوا « أوَائِلَ » لقُرْبِ الواو من الطَّرَفِ . ولم يهَمْزوها
 في نحو : « طَوَاوِيس » لبعدها منه .

وقولُ أبي عُثْمَانَ . ولا تُبَالِي أَمِينَ فَعَلَ كَانَ أَمٌ^٦ « فَعِلَ » أَمْ^٧ « فَعَلَ »
 إذا مَثَّلْتَهُ . وإن كانَ « فَعَلَ » لا يَتَعَدَّى . بَدَلٌ على أن التَّمَثِيلَ لِلإِثْبَاطِ
 في الصَّنْعَةِ غيرُ مَكْرُوهٍ ولا مَحْظُورٍ ؛ وإنما المَحْظُورُ من ذلك أن تَبْنِي مِثَالاً تُرِيدُ
 استعمالَه في نَثَرٍ أو نَظْمٍ . فحينئذ لايجوزُ أن يكون ذلك المِثَالُ إِلَّا مِثْلَها على
 أَحَدِ أَمْثَلَتِهِم المَطْرُودَةِ المشهورة .

٢ - ظ : ما .

١ - ظ ، ش : « التي هي مشبهة » .

٣ - ظ ، ش : أو إحداهما .

٥ ، ه - ساقط من ظ ، ش .

٤ - من بدل : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٧ - في ظ ، ش : أو ، في الموضعين .

[لا يهز نحو « يسر » ، ويمن]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت « فَعِلَ » من الياءِ التي هي فاءٌ لم تُهْمَزِ الياءُ . وذلك قولهم :
« يُسِرُّ . وَيُمْنُ » . وقال أبو علي : « يُسِرُّ . وَيُمْنُ » والأول أشبهُ ؛ لأنَّ
الضَّمة في الياء أخفُّ منها في الواو . ٥

قال أبو الفتح : إذا ثَبَتَ أنَّ الواو المضمومة بمنزلةِ الواوين فينبغي أن تكونَ
الياءُ المضمومةُ بمنزلةِ اجتماعِ الواوِ والياءِ . وهذا لم نَرَهُمْ هَمْزُوهُ . ألا تَراهُمْ
قالوا : « وَيَلُّ » . وَيُحُّ . وَيُسُّ . وَيُثُّ » فلم يَهْمِزُوا شيئاً من ذلك ؛ لأنَّه
لم يجتمع فيه واوانِ .

وقالوا فيما سَبَقَتْ يَأْؤُهُ « يَوْمٌ » . وَيُوحٌ « في اسمِ الشَّمْسِ كذا يَرَوِيهِ النَّاسُ »
وكذا ١ رأيتُه بخطِ أبي العباس محمد بن يزيد ، رحمه الله بالياء ٢ .

٣ وحكى عن ابن الأنباري ٣ أنَّه قال : هو بالياء ؛ وكان يقول فيه :
« بوحٌ » فردَّ عنه غيرة دَفْعَةً فقال ٤ : هكذا وجدته في كتابي . والغلطُ إلى ٥
الواحد أسرعُ منه إلى الجماعة .

١٥ فلما كانت الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أولاً ولم يجبِ الهمزُ بَلَّ لم يَجْزُ كانت
الياءُ المضمومةُ أَبْعَدَ مِنْ جَوَازِ الهمزِ فيها وانضافَ إلى أنَّ الياءَ ليست

١ - ظ . ش : وكذلك .

٢ - رحمه الله بالياء : ساقط من ظ . ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : حكى ابن الأنباري .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - ظ . ش : في .

[١٧٠] في ثِقَلِ الواوِ اختلاف الحرفين ١ الحرفين في : « يَوْمٌ - وَيَوْمٌ » وعدم التضعيف المكرره في أول الكلمة فلم يَحْزُ الهمز .

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة هزت أولاهما]

قال أبو عثمان :

وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بُدَّ من حَمْزِ الأولى منهما . وذلك
أنَّكَ لو بَنَيْتَ مثْلَ « كَوَوَّكَبٍ ، أَوَكُوَّتَرٍ » من « وَعَدَ ، وَوَزَنَ » كنت تقول :
« أُوْعَدُ ، وَأُوْزَنُ » وأصل هذا « وَوَعَدُ - وَوَزَنُ » ولكن التضعيف في أول
الكلمة لا يكادُ ٢ يكونُ فكَّرَها تَرَكَ الواوين لذلك .

[التضعيف في أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح : اعلم أن التَّضْعِيفَ في أول الكلمة عزيزٌ قليلٌ ؛ وإنما
جاءت ٣ منه أحرفٌ معاومةٌ ، نحو : « دَدَنٍ » و« كَوَوَّكَبٍ » ، وأكثرُ ما يجيئُ ٤
بالفَصْلِ بين الحرفينِ نحو : « دَيْدَنٍ ، وَدَيْدَبُونٍ ، وَدَوْدَرَيَّ » فلمَّا قلَّ التضعيفُ
بالحروف الصَّحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لِثِقَلِهَا ، فن هُنَا وَجَبَ الهمزُ
في « أُوْعَدٍ ، وَأُوْزَنٍ » .
ولوجِعت « واقدًا » لقُلْتُ : « واقد » وأصله : « وواقد » فهزت الأولى ؛
لاجتماع الواوين .

١ - ظ : واختلاف .

٢ - يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : جاء .

٤ - ص وهامش ظ : يجيئ . وظ ، ش : يكون .

ومثله قَوْلُ الشاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا^١ لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
فَالْأَوَاقِي^٢ جُمِعَ « وَاقِيَّةٌ » وَأَصْلُهَا « وَاقٍ » فَهَمْزَتِ الْأُولَى . وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا
« بَأَوْعَدٍ : وَأَوْزَنٍ » هَذَيْنِ لَصَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ « فَوَعَلَ » بِمَنْزِلَةِ « كَوَثَرٍ » .

[إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة جاز همز الأول وعدم همزها]

٥

قال أبو عثمان :

فإن كانت الواو الثانية مَدَّةً كُنْتُ فِي الْأُولَى بِالْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ
الْأُولَى وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ . نَحْوُ : « فَوَعِلَ » مِنْ « وَعَدَ » تَقُولُ « وَوَعَدَ »
ومثله قَوْلُهُ تَعَالَى : « مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوءٍ تَهْمِزُ » . وَإِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ ،
وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ الْوَائِينَ ، فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ . لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ
إِلَّا الْهَمْزُ . وَلَكِنْ لَضَمَّةُ الْوَائِ يَجُوزُ الْهَمْزُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ° :
« وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتُتْ »^٦ . وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا^٧ « وَقُتَّتْ » لِأَنَّهَا « فَعَّلَتْ » مِنْ
الْوَقْتُ . وَلَكِنَّهَا أُلْزِمَتْ الْهَمْزَ لَانْضِمَامِهَا . وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ
تَرْكُ الْهَمْزِ جَائِزًا .

قال أبو الفتح : مَعْنَى قَوْلِهِ : إِنْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مَدَّةً : يَعْنِي أَنْ تَكُونَ سَاكِينَةً
قَبْلَهَا ضَمَّةٌ وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَنْقَلِبَةً عَنْ أَلْفٍ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ أَلِفٍ^٨ .

١٥

١ - ظ ، ش : ياعدي .

٢ - ظ ، ش : والأواقي .

٣ - وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .

٤ - من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .

٦ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٧ - عندنا : ساقط من ش .

٨ - ظ ، ش : الألف

فالمنقلبة عن الألف نحو قولك في « واعدَ ١ : وُعيدَ » .

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بينائك من « وعدَ » مثل « حوّلَ » وبسطَ :
أُعيدَ وويُعيدُ « تهميزُ الأولى [٧٠ ب] في « أُعيدَ » لاجتماع الواوَيْن وتُغيرُها
في « وَيُعيدُ » لأنه لم تجتمع واوان .

٥ فإن بَنَيْتَ الفِعْلَ للمفعول قُلْتَ فيهما جميعاً : « وُعيدَ » فجاءَ بِمَا جَرَى فَعِلَ
من فاعِلٍ من « وَعَدْتَ » إِذَا قُلْتَ « وُعيدَ » كما جرى « حوّلَ » وبُطِرَ
مجرى « قُوّلَ » وشوِّمَ : لأنهما محمولان على « فاعِلَ » لانضمام ما قبل الواوِ
وسكونها .

فإذا اجتمعتِ الواوان هكذا لم يَحِبْ قلبُ الأولى ، لاجتماعيهما ؛ لأن
الثانية ٢ . مَدَّةٌ : فجرتَ بِجَرَى أَلِفَ واعدَ : فكما لايجوزُ هَمْزُهَا ؛ في « واعدَ »
كذلك لم يَحِبْ ٣ همزُها في « وُعيدَ » ولكنْ : إن شئتَ همزتها لأنها مضمومة .
فأما إن ٤ كانت الواوُ الثانية من أصلِ الكلمة همزت الأولى لاحالة .
ألانرى إلى قولهم « الأولى » في تأنيث « أول » ، ألزموه الهمز ؛ لأن
الواوَ الثانية ، عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصادِ مِينٌ ٥ « القُصُوى » والنُّونِ من
« الدنيا » وليست منقلبة عن أَلِف .

١٥ وتقولُ إنَّ الواوَ الثانية في « وُورِي » إنما هي مُنْقَلِبَةٌ عن أَلِف « وَارَى »
فلم ٦ يَحِبْ همزُ الأولى ؛ لأن الثانية غيرُ لازمة .

١ - ظ ، ش : أوعد .

٢ - ظ ، ش : الثلاثة .

٣ - ظ ، ش : لم يجر .

٤ - ظ ، ش : إذا .

٥ - ظ ، ش : في .

٦ - ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت « وارى » .
فالت الثانية ؛ وإن شئت همزت لانضمام الواو .

وقوله في « أقتت » ولكنها ألزمت الحمز لانضمامها . ليس يعنى به أن
الضم موجب للهمز ، بل يريد أنه مجوز للهمز ؛ لأنه قد بين هذا في أول
الفصل . فيقول : إنها ألزمت الحمز لانضمامها ٢ في أكثر الأمر وإن كان
ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ؛
على أن أبا عمرو قد قرأ « وقئت » بلا همز .

قلب الياء اسكنة واوا إذا انضم ما قبلها

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاء فجراها تجرى سائر الحروف إلا في أشياء
سأذكرها لك إن شاء الله ؛ تقول في « مُفْعِلٍ » من « يئسر » « مؤيس »
فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك « مؤقن » . ومؤسر لأنها من
« أيسر » . وأيقن . فعلت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها كما أبدلت الواو
ياء لانكسار ما قبلتها في « ميزان » . وميقات فهذا سبيل الياء هنا . ولها
حالة ٣ خاصة ستذكر إن شاء الله .

قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب مالاخفاء
به . ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجزى على الواو من الحذف
والتغيير . أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلالها
[١٧١] أولا فأخرجها من حكمها . واعلم أنها تجزى تجزى الصحيح في أكثر الأمر

١ - ظ ، ش : ويقول .

٢ - لانضمامها : زيادة من ظ ، ش

٣ - علة : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به ممّا ذكره وممّا سبّأى به لتسمّناز الياء من الواو في هذا الموضع إلا فيما يُشاركها ؛ فيه وتخلّص منها ؛ وإنما وجب قلبُ الياء الساكنة واوًا إذا انضمّ ما قبلها ؛ لأنها لما سكّنت ضعفت فقويّت الضمّة قبلها على قلبها كما انقلبت في « ميزان » الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضعفها بالسكون .

- يدلّك على ذلك أنها إذا تحرّكت جرّت على أصلها، وذلك قولك « ميسيقين » فتشبت ياءً ، وكذلك « حوّل » و« طوّل » صحّت الواو وإن انكسرت ما قبلها ؛ لأن الحركة في الحرف تقويّه والسكون يضعفه .

ألا ترى أنّك تقول « عسبر » وشنباء فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء فإذا تحرّكت صحّت، وذلك قولك « عنب » وشنّب .

- ١٠ [لو بنيت مثل « يفعول » من وعد ، « وينس » لم يغير]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « يعسوب » من « وعد » لقلت « يوعود » وكذلك من « يتيس » : ييتئوس « لا تغيّر واحدة منهما ؛ لأنه لم يجز أمرٌ يغيّران له .

قال أبو الفتح : يقول : لم تجتمع في أول « يوعود » ولا « ييتئوس »

- ١٥ واوان فتهمز الأولى كما همز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً .

[ماذا صنع لو بنيت مثل « فعلول » منها]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل « عصفور » لقلت « وعندود » إلا أنّك إن شئت همزت

الواو الأولى^٢ لانضمامها .

١ - ظ ، ش : انقلاب .

٢ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بَنَيْتَهَا^١ من « يَتَّسِ » لقلت « يُؤُسُوسُ » فضممت الياء وأسكنتَ
الهمزة حتى يكونَ الوزنُ واحداً ، فاسُئِلتَ عَنْهُ فَعَلَى هَذَا مَجْرَاهُ فَأَجْرَهُ عَلَى
مَا أَجَرْتَهُ الْعَرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوَازِ همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ
٥ في « وَعُدُّودٍ : أُعْدُدُودٌ » ولا^٢ يجوزُ أَنْ تُهَمَزَ الياءُ في « يُؤُسُوسُ » لأنَّ
الضمَّةَ في الياءِ أخفُ منها في الواوِ .

[بناء « افتعل » وما تصرف منه ما فاؤه واو أو ياء]

قال أبو عثمان :

واعلم^٣ أَنَّ « افْتَعَلَ » ، وَفُتِحَ عَلَاً ، وكل ما تصرف منه إذا بنيتَه مِمَّا فاؤه واوٌ
١٠ أو ياء فأكثر العربِ وهى اللُّغَةُ المشهورة الشَّائِعَةُ يُبَدِّلُونَ مكانَ الواوِ والياءِ^٤
تاءً ثُمَّ يُدْغِمُونَهَا فى التاءِ التى بعدها ، وذلك قولهم : « اتَزَنَ » ، وَيَتَزَنُ ، فهو
مُتَزِنٌ » .

وكذلك الياءُ . تقولُ « اتَّأَسَ » فهو « مُتَّئِسٌ » [٧١ ب] و « يَتَّئِسُ »
وكذلك جميعُ هذا لو بنيتَه من « وجَل » ، وَوَضُوْءٌ « لَقُلْتَ » اتَّجَلَّ ، واتَّضَأَ » .
١٥ وإنما فَعَلُوا هذا بالواوِ والياءِ فى هذا من قِبَلِ أَنَّهُمْ لو تَرَكَوْهُمَا على أُصُولِهِمَا
تَبَعًا ما قَبِلَ لهما « وَكُنْتَ تقولُ » ياتَّئِسُ ، وياتَّزِنُ ، ومُوتَّزِنٌ ، ومُوتَّئِسٌ »
وتقول ٥ إذا أَمَرْتَ « ايتَّئِسْ » ، وايتَّزِنْ » فكانَ ذلك يَشْقُلُ عليهم ؛ لأنَّ

١ - فى ظ ، ش : بنيت .

٢ - ظ ، ش : لا .

٣ - ظ ، ش : اعلم .

٤ - والياء : ساقط من ش .

٥ - فوق الواو من : « ويقول » . فى ظ : كما .

الواو والياءَ لَيْسَتَا عندهم كسائرِ الحروفِ ، والحركاتُ فيهما ^١ مستقلةٌ - وسنبين ذلكَ إن شاءَ الله - فأبدلوا مكانهما ^٢ حرفاً أجلدَ منهما مَخْرَجُهُ من ^٣ مَخْرَجِ الذي بعده ليثبتَ على هيئة واحدة في جميعِ ما تصرف منه وكانَ ذلكَ أخفَّ عليهم مِن أن يتتبعَا ما قَبْلَهُمَا .

قال أبو الفتح : يقول : لما كان تركُّهُم الياءَ والواوَ في « افْتَعَلَ » غيرَ ^٥ مدغمين ^٢ يُلْزِمُهُم قَلْبُهُمَا ^٤ تارة كذا وتارة ^٥ كذا : أرادوا إبدالهما حرفاً أَقْوَى منهما يُؤَمِّنُ انْقِلَابَهُ فَقَلْبَا ^٦ إلى لفظٍ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا : « اتَّزَنَ ، واتَّأَسَ » .

ومعنى قوله : إنَّ الواو والياءَ لَيْسَتَا كسائرِ الحروفِ : لأنَّك لو قلتَ : في قافية « خير » وفي قافية « شر » لم يَجُزْ لمكان الياءِ في « خير » وذلك أن الواو ^{١٠} والياءَ أُخْتَنَ للأليفِ ومشبَّهتانَ بها لما فيهما من المدِّ : ولذلك جعلوهما أَرْدافاً قَبْلَ حرفِ الرويِّ . نحو قول قطريِّ بن النجاءة :

منَ الحَفِيرَاتِ البَيْضِ لم أَر مِثْلَهَا شِفَاءً لَذِي دَاءٍ وَلَا لِسَقِيمٍ .

وكذلك قول امرئ القيس :

^{١٥} قد أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

فالياءُ في « سقيم » والواوُ في « سُرْحُوبُ » مشبَّهتان بالأليف في نحو قوله :

تَهْوِي كَجَسَدِ الْمَسْجُونِ يَرْ مَيَّ بِهَا السُّورُ يَوْمَ الْقِتَالِ

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - ظ : مكانها .

٣ - ظ ، ش : مدغمين .

٤ - ظ : قلبها . ش : قلبها ، والأول تصحيف .

٥ - ظ ، ش : وأخرى .

٦ - ظ ، ش : فقلبتا .

وهذا كله أردافٌ ؛ ومعنى أردافٍ أن الصوتَ يمتدُّ بها قبل حرف الرويِّ ؛
لأنهم لما كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الأبياتِ بامتدادِ الصوتِ جاءوا
بالألف والياء والواو أيضاً قبل حرف الرويِّ ليمتدَّ بها الصوتُ كما وصلوا بالالف
والياء والواو بعد حرف الرويِّ في نحو قوله :

فَإِنَّا نَبْشُكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

٥

وقوله :

سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتَهُمَا الْحَيَامُ

وقوله :

أَقْلَى الْأَثْوَمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

١٠ [١٧٢] وأصلُ الرَّدَفِ : للألفِ ١ ، والياءُ والواوُ مشبهتانِ بها .
يَدُلُّكَ ٢ على ذلك أنَّ الألفَ لا تخرجُ من المدِّ ؛ والواوُ والياءُ تخرجانِ من
المدِّ بأنَّ تتحرَّكا ، أو تكونَ قبل كلِّ واحدةٍ منهما حركةٌ من غير جِذْمِها .
وهذا بابٌ يطولُ وسأستقصيه ٣ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن .
إن شاء الله .

١٥ فلهذا وغيره ٤ ؛ ما قال أبو عثمان : إنَّ الياءَ والواوَ ليستا كسائر الحروف .
وقوله : والحركاتُ مستثناةٌ فيهما ٥ ؛ إنما استثْنيت الحركاتُ فيهما لأنهما
مُشْبِهَانِ للألفِ والألفُ لا تتحرَّكُ أبداً ، فلمَّا أشبَهتا ما لا يتحرَّكُ أبداً وجازت

١ - ظ ، ش : الألف .

٢ - ظ ، ش : يدل .

٣ - ظ ، ش : وسأستقصيه .

٤ - ظ ، ش : ولغيره .

٥ - ظ : فيها .

٦ - ظ ، ش : تحرك .

فيهما الحركةُ جازتُ على مشقَّةٍ ولم تكن فيهما مثلَّها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها ١ الحركةُ ولم تبلغاً قوَّةَ الألف في اللين فتمتنع الحركةُ فيهما أصلاً .

ألا ترى أنَّكَ تقول في جمع « قَصَّعَةٍ ، وَجَفَّعَةٍ : قَصَّعَاتٌ ، وَجَفَّعَاتٌ » فتُحَرِّكُ العينَ ، ولا تقولُ في « بَيْضَةٍ ، وَجَوْزَةٍ » إلا « بَيْضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ » بالإسكان ٢ فهذا ممَّا ٢ استثقلت فيه الحركةُ فيهما .

٥

[إبداءهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء .]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو ، وليس بعدها تاء فقالوا ٣ : « أَتَلَجُ يُتَلَجُ ، وَأَتَكُ ، يُتَكِي » ، وهذا أتقَى من هذا ، وَتَقِيَّةٌ « وإنما أصله : « أُولَجُ ، وَأَوْكُ » لأنهما من « تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَّأْتُ ، وَأَتَقَى مِنْ وَقَيْتُ » ، ١٠ وَتَقِيَّةٌ مِنْ وَقَيْتُ » فهي فعيلةٌ منه ٥ ولكنَّهم أبدلوا التاء مكان الواو فكان ذلك أخفَّ عليهم .

قال أبو الفتح : يقولُ : إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لاتاء بعد الواو فيها لضربٍ من الاستخفاف فهم — بأنَّ يُبدلوا تاءً في باب افتعلت لتُدغم التاءُ المبدلةُ في تاء افتعل ويؤمِّن انقلاؤها وإتباعُ ١٥ ما قبلها من الحركات — أجدرُ .

١ - ص : منها .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فلهذا ما .

٣ - ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ - ما بينهما عن ظ ، ش ، وفي ص ما يأتي : « أصل اتلج أولج ، واتكا أوكا ، لأنها من توكأت وولجت ، وأتق من وقيت » .

٥ - ص : منها .

[رأى الخليل أن « تولجا فوعل لاتفعل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل أن قوله :

مُتَّخِذًا مِنْ عِضْوَاتٍ تَوَلَّجَا

٥ إنما هو « فَوَعَلَ » من « وَلَجْتُ » وليس بـ « تَفَعَّلَ »^١ لأن « تَفَعَّلًا » في الأسماء قليل . و « فَوَعَلَ » كثير . ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يُبْدِئًا همزة . لئلا تجتمع واوان في أول كلمة فأبدلَ التاء [٧٢ ب] لكثرة دخولها على الواو في ٢ باب « وَلَجَ » حين قالوا « أَتَلَجَ » . ومُتَلَجَجٌ ، وهذا أَتَلَجَجٌ من هذا « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثقات .

١٠ قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في « أَتَلَجَ » . ومُتَلَجَجٌ ، وهذا أَتَلَجَجٌ من هذا « ولو جاءوا بها^٢ لما لزمهم حَذْفٌ ولا قلبٌ . فأن يُبدلوها تاءً — في حرفٍ من هذا الباب الذي قد اطرَد فيه القلبُ ، ولولم تُبدَلْ فيه تاءً لوجب إبدالها همزة — أجدر ، وهو « تَوَلَجَ » . لأنه لو لم يُبدلها تاءً للزمه أن يقول « أَوَلَجَ » لاجتماع واوَيْن .

١٥ وقولُه : « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثقات » يريد به لم تُؤْخَذْ هذه اللغة إلا عن الثقات .

قال أبو علي : لأنَّ العِلَلَ لا يُحْتَاجُ فيها إلى ذِكْرِ الثَّقَةِ كما يُحْتَاجُ إلى ذلك في الآية .

١ - ش : تفعل .

٢ - الواو في : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : من .

[تيقود « فيعول » من الوقار]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : ومثل ذلك قوله :

فإن يكن أمسى البلي تيقوري^٢

- ٥ إنما هو « فيعُومول » من الوقار ؛ وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : كذلك قولُ الأشياخ . وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكونَ ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصلُ « تَيْقُورِي » على هذا : « وَيَقُورُ » فأبدل^٣ الواو تاء كما قالوا « تَقِيَّة » والأصلُ « وَقِيَّة » وتُقاة وأصلُها « وَقاة » وأشباهُ ذلك .

- ٦٠ قال أبو علي : معناه فإن يكن أمسى البلي وقارى .
ويريد أنهم أدخلوا « اتأس » على « اتزن » فجعلوا الياء محمولةً على حُكم الواو في هذا الباب لافي باب « تَقِيَّة » وتُجاه ، وتولج : لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المُستفردة^٤ من تاء افتعل تاءً وهى فاء . إنما فعلوا ذلك وهى لامٌ نحو : « كَيْتَ ، وذَيْتَ ، وثِنْتان » .

- ١٥ وأصلُ قَلْبُ الفاء تاءً : إنما هو للواو ثم دخلتِ الياءُ عليها ألا ترى أنك لا تجد^٥ في باب « تَقِيَّة » ، وتُجاه شيئاً من الياء .
يقول : فلما كانت الياءُ تدخل على الواو كثيراً ، وتعال الواو إليها - نحو :

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - في هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهى فيها إلى الهامش أقرب ، وهى تفسير يمكن الاستثناء عنه بما بعده فى الصلب .

٣ - ص : فأبدلوا .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ه - ظ ، ش : « إلا أنك لم تجد » . وفى هامشها : « لا تجد ، نسخة » .

« أَغْزَيْتُ ، وَمُغْزِيَاتٌ » وغيرهما - أَمَالُوا الْيَاءَ إِلَى حُكْمِ الْوَاوِ فِي بَابِ « اِئْتَرْنَ »
وَإِتَّاسٌ « لَضَرْبٍ مِنَ التَّعَادُلِ .

وإِنَّمَا قُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً فِي هَذَا كَلَّمَهُ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، ثُمَّ لَمَّا
أَرَادَهُ ١ . من الإدغام المأمون معه أن يَتَّبَعَ الحرفُ ماقبله .

[بعضهم لا يبدل فاء « افعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء]

٥

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب من أهل الحجاز ممن يُوثِقُ^٢ بَعْرِيَّتَهُ [١٧٣] لا يُبَدِّلُ الْوَاوَ ،
وَالْيَاءَ تَاءً فِي هَذَا الْبَابِ وَيَجْعَلُهُمَا تَابِعَتَيْنِ لَمَّا قَبْلَهُمَا كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ . يَقُولُونَ :
« مُرْتَزِنٌ » . وَمُوتَيْسٌ ، وَيَاتَزِنُ ، وَيَاتَيْسُ^٣ ، وَاتَزِنُ ، وَاتَزَرُ ، إِذَا أَمَرْتَ^٤ .
وَلَمْ يَتَنَكَّبْ مَا تَنَكَّبَ الْأُولُونَ ، وَالْأُولَى أَكْثَرُ وَأَقْيَسُ^٥ .

١٠

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللَّحَّةِ عَلَى قَلْتِهَا جَرَوْا عَلَى أَصْلِ الْبَابِ وَلَمْ يَسْبُدُوا
الْفَاءَ تَاءً وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا كَانَتَا فَاعَيْنِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ
تَتَّبَعَانِ مَاقَبْلَهُمَا أَتَّبَعُوهُمَا هُنَا ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : « اِيْجَلْ » . وَايْجَلْ ؛ وَهُوَ
يَاجِلْ . وَيَاحِلْ « فَلَمَّا فَعَلُوا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . كَذَلِكَ فَعَلُوهُ هَاهُنَا أَيْضًا

[إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

١٥

قال أبو عثمان :

وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا وَكَانَتْ^٦ مَكْسُورَةً ، فَمنَ الْعَرَبِ مَنْ يُبَدِّلُ

١ - ظ ، ش : أرادوا .

٢ - ظ : « من لا يوثق » . وفوق : « لا » : فيها - نسخة .

٣ - ياتيس : ساقط من ظ ، ش .

٤ - واتزن زيادة من ظ ، ش . ٥ - ظ ، ش : أمر .

٦ - ظ : إيجل .

٧ - ظ : كانت

مكأنها الهمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها فيقولون ^١ في « وسادة : إسادة » وفي « وعاء : إعاء » وفي « الوفادة : إفادة » .

وزعم سيبويه ^٢ أنه سمعهم ينشدون ^٣ :

إلاّ الإفادة فاستلوت ركائبنا عند الجبابير بالبأساء والنعم

^٤ ويروى :

أما الإفادة فاستلوت ركائبنا ^٥

ويقولون : « إشاح في وشاح » ولا يهميزونها مكسورة إذا كانت غير أول ؛ لا يقولون في « طويل ، وعويل » ونحو ذلك إلا بالواو .

قال أبو الفتح : إذا كان قد صح أن الواو المضمومة إنما همزت ؛ لأنها أشبهت الواوين وجرت الضمة فيها مجرى الواو ، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مشبهةً باجتماع واو وياء نحو « وينح ، ووئل ، ويؤم ، ويؤح » . وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في الواو المكسورة ألاّ تهمز كما لا يجب الهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو « وينح ، ووئل » ولكن المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة ؛ لأن الكسرة مستقلة في الواو كما أن الضمة فيها كذلك . فمن هنا لم يطرّد الهمز في الواو المكسورة اطرادة في المضمومة . ولم يجز الهمز في الواو المكسورة إذا وقعت وسطاً كما جاز في الواو المضمومة ؛ نحو « أدور ، وأسوق » ° لأن المكسورة ليست في ثقل المضمومة والهمز في الطرف أسوَّغ منه في الحشو .

١ - ظ ، ش : فيقول .

٢ ، ٢ - ص وهامش ظ : « أنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش . : « أنهم ينشدون » .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : سؤوق .

ألا ترى إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ ١ أولاً نحو «أسودَ ، وأخضرَ ، وأحمرَ ، وأبيضَ» وقلَّتْها زائدةٌ [٧٣ ب] حَشَنُوا في نحو «شمالَ ، وشأمَلٍ» .
وكذلك هي في باب «حمراءَ ، وصفراءَ ، وعُشْرَاءَ ، ورُحَضَاءَ» كثيرةٌ
أيضاً ٢ لأنها طَرَفٌ وإنْ كانتَ بدلاً من زائدة فإنها ٣ هي أيضاً زائدةٌ ، فهذا
مما يدلُّك على أنَّ الهمزة ٤ أكثر ما تنجى في الأطراف فلذلك لم يَجُزْ همزُها
مكسورةٌ غير أول على وجهه .

وأجاز أبو إسحق ٥ في قولهم «مصائبُ» أنَّ تكون الهمزةُ بدلاً من الواو
المقدرة في مَصَاوِبَ ، وخالف النحويين أجمعين في أنَّ «مصائبَ» من الشاذِّ
وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزةُ في «مصائبَ» بدلٌ من الواو في «مصابو»
وردت عليه أبو عليٌّ ذلك وقال : إنَّ الواو المكسورة لم تُهمزَ غير أول في غير
هذا الموضع فيُحتمل هذا عليه : وإذا كان همزُها وهي أول غير مطَّردٍ فهمزُها
حَشَنُوا خطأً . والقولُ عندي كما ذهب إليه أبو عليٌّ

وقرأ سعيدُ بنُ جبَّير : «ثم استخرجها ٥ من إعاء أخيه ٦» .
وسألتُ أبا عليٍّ وقتَ القراءة * فقلتُ : هلاَّ أجزتَ أن يكونَ قولُهم :
«إشاحٌ ، ووِشاحٌ» لغتين ؛ لأنَّ الهمزةَ بدلٌ من الواو كما تقول «أكَّدتُ
العهدَ ووَكَّدتُهُ» ؟

فقال : «إجماعُهم على «مُوشِحٍ» بلا همزٍ دلالةٌ على أنَّ الواو هي الأصلُ
ولم نرهم اجتمعوا في موضع من «وكَّدتُ» على الواو فنحكّم بأن الهمزةَ فيها ٧ بدلٌ
من الواو . وهذا صحيح .

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------------|
| ١ - ظ ، ش : الهمز . | ٢ - أيضاً : ساقط من ظ ، ش . |
| ٣ - ش : فإنما . | ٤ - ظ ، ش : الهمز . |
| ٥ - ص : فاستخرجها : وهو خطأ | ٦ - من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ . |
| ٧ - ظ : فيها . | |

ويدل^١ عليه أنهم قد قالوا : « التَّوَكُّيد ، والتَّأَكُّيد » فهَمْزُهُم « التَّأَكُّيد » يدل على أنَّ الهمزة أصلٌ غيرٌ مُبْدَلَةٍ ؛ إذ لم نرهم أبدلوا الواو الساكنة همزة .

فأَمَّا قولهم : « إِجَاحٌ . وَوِجَاحٌ » في السَّتر . فكلُّ واحدٍ منهما أصلٌ وليست الهمزة بدلا من الواو عندى . يدلُّ على ذلك قولهم^٢ في معناه^٣ « أَجَاحٌ ، وَوَجَاحٌ »^٥ فقولهم : « أَجَاحٌ » بالفتح ، يدلُّ على أنَّ الهمزة أصلٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأنها مفتوحة . والواو المفتوحة لا تُهمز . وليس لك أن تقيسَ على « أَحَدٍ : وَأَنَا » لقلة ذلك .

[والواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الواو أولا وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أن يَشِدَّ الشَّيْءُ^{١٠} فيجىء على غير القياس .

قالوا : « امرأةٌ أَنَاةٌ » ، وهى وَنَاةٌ من الوُنَى » .

وقالوا « أَحَدٌ » ؛ في وَحَدٍ » وهذا^٣ شاذٌّ [١٧٤] نادرٌ ليس ممَّا يَسْتَحْدُ

أصلا . وإنما يُحْفَظُ نادراً فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال أبو الفتح : إذا كانت الواو المكسورة مع ثِقَلِ الكسرة غيرَ مَطْرُودٍ فيها^{١٥} الهمزُ فالمفتوحة لِحْفَةِ الفتحَةِ يجب ألا تُهمزَ فن هنا كان شاذًّا .

وحَكَى لى^٤ بعضُ أصحابنا - أراه عن أبي عليٍّ ولم أسمع منه - : أنَّ الهمزة

١ - ص : ويدلهم .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : بمعناه .

٣ - ظ ، ش : فهذا .

٤ - ظ ، ش : لنا .

في قولك : « ما جاءني أحدٌ » غيرُ مُبدَلَةٍ من واوٍ وهى أصلٌ أوليست كالتى
في قولك : « أحدَ عَشَرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشْرَةٌ » فالهمزةُ فيه بدلٌ من واوٍ .

قال : وقولهم « ما جاءني من أحدٍ » ليس معناه « ما جاءني من واحدٍ في
شئ » ؛ إنما هذا لئنى المجلسُ أجمعٌ . و « أحدٌ » ٢ هاهنا واقعٌ ٢ على الجماعة ،
وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ في قولهم « ما قام
أحدٌ » بدلا من الواو ؛ لأنَّ معناه « ما قام واحدٌ من ذوى العلم فما فوقه » .

١ - وهى أصل : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .

قال أبو عثمان :

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

- اعلم أن الأفعال منها ما ^١ تُعَلُّ ويُسَكَّن موضع العين وتحول حركته وتُزال عن أصله : كلُّ هذا يُفْعَلُ به . وسأبيِّن ذلك ^٢ إن شاء الله .
- د اعلم أن « فَعَلْتُ » ، وفَعِلْتُ ، وفَعِلْتُ « منها ^٣ معتلاتٌ كما تَعْتَلُّ « ياءٌ يرمي، وواو يغزو » . فإذا اعتلت هذه الحروفُ جُعِلَت الحركةُ التي كانت في العين محوَّلةً على الفاء ولم يُتَمَرِّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين ؛ كما أن « يَفْعَلُ » مِّنْ « غزوتُ » لا تكون حركة عينه إلا من الواو .
- وكما أن « يَفْعَلُ » مِّنْ « رَمَيْتُ » لا تكون حركة عينه إلا من الياء ،
- ١٠ وهذه الأحرف حيث اعتلت جُعِلَت حركتهن على ما قبلهن ؛ ألا ترى أن « خِفْتُ ، وهَبْتُ : فَعِلْتُ » فألقوا الحركة على الفاء وذهبت حركة الفاء ^٥

[تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

- قال أبو الفتح : اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب :
- ١٥ « فَعَلْتُ ، وفَعِلْتُ ، وفَعِلْتُ » كما أن الصحيح كذلك ، فـ « فَعَلْتُ ، وفَعِلْتُ »

١ - « ما » زيادة من ش .

٢ - ظ ، ش : لك .

٣ - ص ، ظ : منها .

٤ - حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : العين .

يجئان فيما^١ عينه واو وياء جميعا ، فـ «فَعَلْتُ» من الواو والياء نحو «قُلْتُ» ،
وبِعْتُ» . «فَعِلْتُ» منهما : «خِفْتُ» ، وهَبْتُ» .

فأما «فَعَلْتُ» فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو «طَلْتُ» [٧٤ب] فأنا طويل» .
وسأدُلُّ وأُبرهن على كل دعوى من هذه في موضعها^٢ إن شاء الله .

فأصل «قُلْتُ» . وبِعْتُ : قَوَلْتُ . وبَيَّعْتُ «فَنُقِلْتُ» «قَوَلْتُ» إلى
«قَوَلْتُ» لأنَّ الضمَّة من الواو، ونُقِلْتُ «بَيَّعْتُ» إلى «بَيَّعْتُ» لأنَّ الكسرة من
الياء . ثم قُلِبَتِ العينُ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير ، وبعدها
لامُ الفعل ساكنة لا تتصلها بالضمير . أعني التاء . فسَقَطَتِ العينُ . فنُقِلَتْ حركتها
المجتلبة لها إلى الفاء قبيلتها فصارت «قُلْتُ» . وبِعْتُ» .

فإن قيل : ولم نُقِلْتُ «قُلْتُ» إلى «فَعَلْتُ» و «بِعْتُ» إلى «فَعِلْتُ» ؟ .
قيل : لأنهم أرادوا أن يُغيروا حركة الفاء عما كانت^٣ عليه ليكون ذلك دلالة
على حذف العين وأمانة للتصريف : ألا ترى أن «ليس» لما لم يريدوا فيها
التصريف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم : «لست» .

فلما كانت^٤ القاف في «قُلْتُ» مضمومة . والباء في «بِعْتُ» مكسورة
بعد ما كانتا مفتوحتين في «قال» ، وباع «دَلَّكَ» ذلك على أن الفعل مُتَصَرِّفٌ
وأنه قد حَدَّثَ فيه لأجل التصريف حدث مَّا ، وأنه ليس كالحروف التي تلزم
ضربا واحدا من الحكم كـ «لَمَيْتَ» ولا كـ «لَمَيْسَ» الذي ليس مُتَصَرِّفا .

١ - ظ ، ش : ما .

٢ - ظ ، ش : مواضعها .

٣ - كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : القاف في قولهم قلت .

٦ - ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلت : « قَلْتُ » ، وَبَعْتُ « لجرى مجرى « لَسْتُ » ولم تكن ثم حركة غريبة تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَصَرِّفٌ ، وَنُقِلْتُ « قُلْتُ » إلى « فَعُلْتُ » ؛ لأنَّ الضمَّةَ من الواو ؛ وَ « بَعْتُ » إلى « فَعِلْتُ » لأنَّ الكسرة من الياء .

- فأما « خِفْتُ » وَهَيْبْتُ . وَطُلْتُ « فلم يحتاجوا إلى ^١ أن ينقلوهما ^٢ .. ٥
- إلى شيء ؛ لأنَّ حركة العين في أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء ؛ لأنَّ أصل « خِفْتُ » : خَوِفْتُ « وأصل « هَيْبْتُ » : هَيَّيْتُ « وأصل « طُلْتُ » : طَوَّلْتُ « فنُقِلَتِ الضمَّةُ والكسرةُ الأصليتان من العين إلى فاء الفعل .
- وتشبيهُ أبي عثمان « قُلْتُ » وَبَعْتُ « ؛ « يَغْزُو » وَيَرْمِي « صحيحٌ ؛ لأنَّ محلَّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام ؛ فلما اعتلَّت العينُ « في « يَغْزُو » بأنَّ ^{١٠} قَصَرَتْهَا على الضَّمِّ وأَعْلَلَتْهَا في « يَرْمِي » بأنَّ قَصَرَتْهَا على الكسر ^٣ ومنَعَتْهُمَا ما كان جائزاً في غيرهما من تعاقبِ الكسر والضمِّ « نحو « يَضْرِبُ » ، وَيَقْتُلُ . وَيَعْكِفُ ، وَيَعْرِشُ ، وَيَعْرِشُ « . كذلك أَعْلَلَتِ الفاءُ في « قُلْتُ » وَبَعْتُ « بأنَّ غَيَّرَتِ الفتحة [١٧٥] التي لهما ^٤ في أصلِ البناء ^٤ وقَصَرَتْ « قُلْتُ » على الضَّمِّ كما قَصَرَتْ « يَغْزُو » على الضَّمِّ وَ « بَعْتُ » على الكسر كما ^{١٥} قَصَرَتْ « يَرْمِي » على الكسر لمُشَابَهَةِ الفاءِ العينَ فيما أُرِيْتُكَ .

[أصل قلت : « فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما ^٥ « قُلْتُ » فأصلُها « فَعُلْتُ » محوَّلةٌ إلى « فَعُلْتُ » من « فَعُلْتُ » ^٦

١ - « إلى » زيادة من ظ ، ش .

٢ - ش : ينقلوها .

٣ - ظ : الكسرة .

٤ ، ٤ - ظ (في أصل) . وف ش (في الأصل) .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - من فعلت : ساقط من ظ ، ش .

وفعلوا ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها محوالةً من «فَعَلْتُ» لكانت الفاءُ إذا أُلْقِيَتْ عليها حركةُ العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فَعَلْتُ» أولى بها ؛ لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُتَغَيَّر حركةُ العين لكانت إذا حذفها وأُلْقِيَتْ حركتها على الفاء وكلتاها مفتوحة لم تُتَغَيَّر حركةُ الفاء عما كانت عليه فيكونُ «ثَمَّ تَنبِيهُ» على حذف العين، وأنَّ الفعل متصرفٌ غير جارٍ مجرى «ليس» المشبهة بـ «لمِيت» .

[الدليل على أن أصل قلت فعلت]

فإن أبو عثمان :

وقال الخليلُ : يَدُلُّكَ على أنَّ أصله «فَعَلْتُ» قولهم «قُلْتُ» لأنَّه ليس في الكلام «فَعَلْتُ» مُتَعَدِّيًا . ١٠

قال أبو الفتح : وجهُ استدلال الخليل على أنَّ «قُلْتُ» : فَعَلْتُ : أنَّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلْتُ» أو «فَعَلْتُ» أو «فَعَلْتُ»^١ وليس قِسم رابع^٢ فلا يمكن أن يكون «فَعَلْتُ» لأن «فَعَلْتُ» لا يكون متعدياً، وقد قالوا «قُلْتُ» .
٢ فإن قال قائل^٢ : فهلا جعلت «قُلْتُ» : فَعَلْتُ ؟

١٥ قيل : لو كان كذلك لقليل «قُلْتُ» كما قالوا «خِفْتُ» لما كان «فَعَلْتُ» .
وشئ^٣ آخر يَدُلُّ على أنَّ «قُلْتُ» : فَعَلْتُ دون «فَعَلْتُ» وهو قولهم في المضارع «يَقُولُ» و«يَقُولُ : يَفْعُلُ»^٤ و«يَفْعُلُ»^٥ إنما بابه «فَعُلَ» أو فَعَلَ .

١ ، ١ - ظ ، ش (ولا قسمة رابعة) .

٢ ، ٢ - ظ ، ش (فإن قيل) .

دون «فَعِلَ» وقد بَطَلَ أن يكون «قُلْتُ:فَعَلْتُ» لقولهم «قُلْتُه» فبقِيَ أن يكون «فَعَلْتُ» دون «فَعِلْتُ» ، وفَعَلْتُ .

وشيء آخر يدلُّ على أن «قُلْتُ:فَعَلْتُ» دون «فَعَلْتُ» وهو قولهم في اسم الفاعل «قائلٌ» و «قائلٌ:فاعلٌ» ، «وفاعِلٌ» لايجيء من «فَعَلٌ» إلا شاذًّا نحو «حَمَضَ فهو حامِضٌ» ، وفَرَّهَ فهو فارِهٌ ، وخَسِرَ فهو خاسِرٌ ٥ وقد قالوا «حَمَضُ» ، وخَسِرُ .

فأمَّا قولهم «طَهَّرَتِ المِاءُ» فهي طاهرٌ ، وعَقَّرَتِ فهي عاقِرٌ ، وطلَقَتْ فهي طالقٌ «فليست هذه الأحرف ونحوها جاريةً على الفعل [٧٥ب] ؛ إنما هي بمعنى النسب كما تقولُ في «حائِضٍ وطامِثٍ» .

ألا تراهم قالوا «دارِعٌ» ، ونابِلٌ ، ٢ وتامِرٌ ولابنٌ «ولا يقولون «دَرَعَ» ولا تَمَرَ ؛ ولا كَبَنَ» لأنَّه ليس بجارٍ على الفعل ، إنما هو بمعنى «ذو كذا» .

فلمَّا كان «فاعلٌ» لايجيء من «فَعَلٌ» وإنما يجيء من «فَعُلٌ:فَعِلٌ» نحو «ظَرُفٌ فهو ظَرِيفٌ» ، وشَرُفٌ فهو شَرِيفٌ «وقد بَطَلَ أن يكون «فَعِلَ» لقولهم «قُلْتُ» بضم الفاء ولقولهم في «المضارع» يقولُ دونَ «يَقَالُ» فلم ٣ يَبْقَ إلا أن يكون «فَعَلْتُ» وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُحُ كُلُّهُ أن يُحْتَجَّ به ٤ في «صُعْتُ» ، وزُرْتُ ، وعُجْتُ «وما كان نحوهنَّ من المتعلّئ .

فأمَّا «قُمْتُ» ، وسُرْتُ ، وجُعْتُ «وما كان نحوهنَّ من غير المتعلّئ فلا يستمرُّ فيه استدلالُ الخليل ؛ لأنَّه لايقال «جُعْتُه» ، وقُمْتُه» كما يقال «صُعْتُه» .

١ - ظ ، ش : نادرا .

٢ - ونابِل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لم .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

وَزُرَّتُهُ « ولكن قَوْلُهُمْ » جُعْتُ ، وَقُمْتُ « بضم الفاء وقولهم في المضارع^١ »
 « يَجُوع ، وَيَقُوم » دون « يَجَاع ، وَيَقَام » يدلان على أنه ليس بـ « فَعَلْتُ » .
 وقولهم في اسم الفاعل « جاع ، وقام » دون « جوع ، وقوم » يدل على أنه
 ليس بـ « فَعَلْتُ » .

٥ فَأَمَّا « خِفْتُ » وَهَبْتُ « فإِنهما^٢ » فَعَلْتُ يدل على ذلك قولهم في المضارع
 « يخاف . ويهاب » لأن « يَقْعَل » إنما يجيء من فعل نحو « شرب » فهو « يشرب »
 وقد مرّ^٣ ذِكْرُ هذا^٣ .

١٠ ويدل على أن « خِفْتُ » أيضا « فَعَلْتُ » كسرهم الخاء وليس من الياء
 فتجعله كـ « بَعْتُ » وهو من الواو لقولهم « الخوف » وهو أخوف منك
 وقولهم « خائف » وهائب لا يدل على أنه « فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » ؛
 لأن « فاعِلاً » قد يجيء من « فَعِلَ » كما يجيء من « فَعَلَ » وذلك قولهم :
 « شرب فهو شارب » ، وركب فهو راكب » .

ولكن قولهم « خائف » وهائب يدل على أن « خِفْتُ » ليس بـ « فَعَلْتُ »
 لأنه لا يقال « فَعَلْتُ فاعِلاً » إنما يجيء على « فَعِيل » وقد مرّ ذكره .
 ١٥ فتأمل هذه المواضع ، فإنني قد استقصيت القول فيها ولم أر أحداً من أصحابنا
 بسطها هذا البسط .

[أصل « طلت : فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما « طُلْتُ » فهي « فَعَلْتُ » أصل^٤ . فاعتلت^٤ من « فَعَلْتُ » غير

١ - المضارع : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : فإنها . وش : فإنما .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : ذكرها .

٤ - ظ ، ش : واعتلت .

محوّلة . الدليل على ذلك « طويل : وطوّال » لأن « فعلت » يحىء منه الاسم على « فَعِيلٍ ، وفُعَالٍ » نحو « ظَرُفٌ فهو ظريفٌ ، وكرُمٌ فهو كريمٌ » وهذا أكثر من أن يؤتى عليه .

وقالوا « سريع وسُرّاعٌ ، وخفيفٌ وخُفّافٌ » فد « فَعِيلٍ » ، وفُعَالٍ »
أُخْتِنَانِ فِي بَابِ « فَعَلْتُ » .

قال أبو الفتح : قوله : فاعتلت^١ من « فَعَلْتُ » [١٧٦] غير محوّلة :
يريد أنها لم تكن في الأصل « طَوَّلْتُ » ثم نُقِيصَتْ إلى « طَوَّلْتُ » كما تقول إنَّ
أصل « قُمْتُ : قَوَمْتُ » ثم حَوَوْتُ إلى « قَوَمْتُ » بل أصل « طُلْتُ :
طَوَّلْتُ » قال : لأنهم يقولون « طويل » فجرى ذلك مجرى « كَرُمٌ فهو كريمٌ » .
ووجه آخر يُقَوَّى أن « طُلْتُ : فَعَلْتُ » وذلك أنها نقیضة « قَصُرْتُ » فكما
أن « قَصُرْتُ : فَعَلْتُ » فكذلك « طُلْتُ » لأنهم ممّا يُجَرُّون الشئ مجرى نقیضه
وذلك قولهم « قلّما تقولنَّ » فأدخلوا النون لمكان النَفْيِ ثم قالوا في نقیضه :
« كَسُرْتُ ما تقولنَّ » ولا نَفْيَ في كثر فأجرى مجرى قَلَّ الذي فيه معنى النَفْيِ .
ومِنْ ذلك قولهم في الخبر « كم رجلٍ قام ؟ » فجرّوا رجلاً لأنهم أجزّوا
كم مجرى رَبٍّ ؛ « لأنَّ » رَبٌّ للتقليل ، و « كم » للتكثير .
وقالوا « طويلٌ » كما قالوا « قصيرٌ » ، وحديثٌ ، وقديمٌ ، وضعيفٌ ،
وقويٌّ . فهذا مُطَرِّدٌ فاشٍ في اللغة .

فهذا أيضاً يُقَوَّى أن « طُلْتُ : فَعَلْتُ » لأنها نقیضة « قَصُرْتُ » .
فأمّا ذكره^٢ « خفيفٌ » ، وخُفّافٌ » . في هذا الموضع ؛ فلما أراد به أن
« فَعِيلًا . وفُعَالًا » كثيرا ما يصطحبان ، ولم يُرد به أن خفيفا فعلة « فَعُلٌ » هذا

١ - ظ ، ش : واعتلت .

٢ - ظ : فأما ما ذكره .

٥ «مُحَالٌ»؛ ويدلُّ على أنَّه مُحَالٌ^١ ، قولهم «خَفَفْتُ^١ على فلانٍ» بفتح العين وقالوا في المضارع «يَخِفُّ» هذا «فَعَلَّ يَفْعِلُ» ، ونظيره^٢ «خَفَّ يَخِفُّ» . ولم يأت فيما عينه ولا مئه من مَوْضِعٍ واحدٍ^٣ «فَعُلْتُ» إلا حرفان فيما علمتُ وهما^٤ «لَبَّبْتُ فَأَنْتَ لَبِيبٌ» حكاهما يُونُسُ ، قال لى أبو عليٍّ : قال أبو إسحق «سَأَلْتُ عنها ثَعْلَبًا فلم يعرفها ، وحكى قُطْرُبٌ «شَرُرْتُ في الشرِّ» . وإنما تَجَنَّبُوا «فَعُلْتُ» بالضم^٥ في المضاعف استئقالا للضمة مع التضعيف . فأما «حَبَلًا» فأصلُّها - لعمرى - «حَبَبٌ» إلا أنها لَمَّا لَزِمَتِ الإدغام - فلم يظهرَ تَضْعِيفُهَا - احْتَمَلَتْ لذلك .

وقد قالوا أيضاً^٦ «دَمُمْتُ فَأَنْتَ تَدُمُ»^٧ دَمَامَةٌ «ولا يجبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ «خَفَّ فهو خفيفٌ» نقيضَ «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ» أن يكونَ «فَعُلَ» كما أن «ثَقُلَ» كذلك ؛ لأن هذه^٨ مُقَايَسَةٌ ، وقولهم «خَفَفْتُ أَخِفُّ» مَسْمُوعٌ ، وَالسَّمَاعُ يُبْطِلُ الْقِيَاسَ . فأما «سَرِيعٌ» وَسُرْعٌ «فهما لعمرى من «فَعُلَ» لأنهم قد قالوا «سَرْعٌ» وأنشدوا للأعشى :

واستخبرى قافلَ الرُّكبانِ وانتظري أَوْبَ المسافرِ إنْ رَيْثَا وإنْ سَرَعَا
ويُرَوَّى : سَرِيعَا .

١٥ وقوله : «فَعْعِلٌ» وَفُعَالٌ «أُخْتَانِ فِي بَابِ «فَعُلْتُ» هما لعمرى كذلك ؛ إلا أنْ ؛ فعِلا «هو الأصل» وإنما يُخْرِجُ به إلى «فُعَالٍ» إذا أُريدَ المبالغةُ «وطُولُ

١ ، ١ - ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .

٢ - ظ ، ش : ونظيره .

٣ - واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفقد المعنى .

٤ - ص : وهى . ظ : وهو .

٥ - بالضم : زيادة من ظ ، ش .

٦ - أيضاً : ساقط من ظ ، ش . ٧ - فَأَنْتَ تَدُمُ : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : هذا .

وعُرِضَ « أَشَدُّ مبالغة [٧٦ ب] من طويلٍ » وعَرِيضٍ . و « فَعِيلٌ » وفُعالٌ .
كلاهما ١ من أبْنِيَةِ المبالغة . فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَّفُوا العين فقالوا
« كَرَامٌ » ، وحُسَّانٌ ، ووُضَاءٌ » وهم يريدون « كَرِيمًا ، وحَسَنًا ، ووضيئًا » .
قال الشاعر :

دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها يا ظبيةً عَطُلًا حُسَّانةً الجيد ٥
وربما بَنَوهُ على فُعَالٍ ٢ مضعفِ العين وألحقوه الهاء للمبالغة قالوا « رَجُلٌ
كُرَامَةٌ ، ولُؤَامَةٌ » في الكريم ، والأشيم ، كما قالوا « مَجْدَامَةٌ » للمقطوع « ومِطْرَابَةٌ »
للكثير الطَّرَب « ومِعْرَابَةٌ » للكثير التعزُّب « ورجلٌ عَدَالَةٌ » إذا أكثر العدل -
قال تَابِطٌ شراً :

يامن لعدالة خذالة أشيب حرق باللوم جليدي أي تخراق ١٠
فوصفهم المذكور بما فيه هاء التأنيث إنما هو لشدة المبالغة ، وهم إذا أرادوا
شدة المبالغة في الكلمة فمما يُخْرِجُونَهَا عن أصلها .
ألا ترى أن أصل الأفعال أن تَتَصَرَّفَ وقد منعوا « نِعَمَ ، وبِئْسَ ،
وحَبَّذا ، وفِعْلَ التَّعَجُّبِ » التَّصَرَّفَ لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي
أمره والنحو الذي قصده ، وهذا باب واسع .
١٥ فلهذا كان « فَعِيلٌ » هو الأصل ، و « فُعَالٌ » مُدْخَلٌ عليه ؛ لأنه أَشَدُّ
مبالغة منه .

[تعدي « طلته من طاولته ، فطلته » يدل على أنه محول]

قال أبو عثمان :

وأما « طاوولي فطلتته » فهي محوالة كما حوِّلت « قُلْتُ » وفاعلها طائل ٢٠

١ - كلاهما : ساقط من ط ، ش .

٢ - ط ، ش : فعالة .

لا يُقال فيه « طويل » كما أن « قائلًا » لا يُقال فيه « قَوِيلٌ » . ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات .

قال أبو الفتح : يقول : تَعَدَّيْه١ في قولهم « طُلْتُه٢ » يدلُّ على أنه ليس بـ « فَعْلَلٍ » ؛ لأن « فَعْلَلٍ » لا يتعدَّى ، وكذلك قولهم « طائِلٌ » فجزىَ جَزَى « قُلْتُه٣ فأنَا قَائِلٌ » . ٥

فإن قيل : فعله « فَعْلَلٍ » فهذا مُحَالٌ ؛ لأنه كان يَسْتَرْمُ أن يُقالَ فيه « طِلْتُه٤ أطالُه٥ » كما قالوا « خِفْتُه٦ أخافُه٧ » . قال الشاعر :

إنَّ الفرزدقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ طالتُ ٢ فقَصَّرَ دونها ٢ الأوعالا

ويروى ٣ : فليس تنالها ٣ الأوعالا ؛ يريد طالت الأوعال .

١٠ وقوله : ولم يُؤخذ هذا إلا عن الثقات ؛ يريد به اللغة لا العِلَّةَ وقد مضى تفسيرُ مثلِ هذا .

[أصل « بت : بيعت » ثم نقل إلى « بيعت »]

قال أبو عثمان : وقصة « بَعْتُ » في التحويل من باب « فَعَلْتُ » إلى « فَعِلْتُ » كقصة « قُلْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعِلْتُ » وكانت « فَعِلْتُ » أولى [٧٧] بها ؛ لأنَّ الكسرة من الياء كما كانت « فَعِلْتُ » أولى بـ « قُلْتُ » ٥ لأنَّ الضمَّة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول إنَّ أصل « بَعْتُ » : بَيَعْتُ ١ ثم نُقِلَتْ إلى « بَيَعْتُ »

١ - ظ ، ش : نعيهم .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : فليس تنالها .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : مقصر دونها .

٤ - الأوعالا : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : بها .

فلَمَّا حُذِفَتْ العين نُقِلَتْ حركتها إلى الفاء . ويدلُّ على أنَّ أصلَ « بَعَثَ » :
فَعَلْتُ « قولهم في المضارع » يَبِيعُ « و » يَبِيعُ : يَفْعِلُ « و » يَفْعِلُ « إنما
بابه » فَعَلَّ « نحو » ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

- ولو كان « بَعَثَ : فَعَلْتُ » في الأصل كـ « هَبْتُ لَقَالُوا في مضارعه يَبَاعُ »
كما قالوا « يَهَابُ » . وسألتُ أبا عليٍّ وَفَتَ القراءةَ فقالتُ له : ما تُشْكِرُ أنْ
يكون ١ « بَعَثَ أَبِيعُ : فَعَلْتُ أَفْعِلُ » بمنزلة « حَسِبَ يَحْسِبُ » في ٢ الصحيح ؟
فقال : جميعٌ ما جاء من « فَعِلَ . يَفْعِلُ » قد جاء فيه الأثران « يَفْعِلُ »
و « يَفْعِلُ » نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ . وَحَسِبَ : وَيَبِيعُ يَبِيعُ . وَيَبِيعُ ،
٣ وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ . وَيَبِيعُ يَبِيعُ وَيَبِيعُ ٣ . قال : فاقصصناهم
بمضارع « بَعَثَ على أَبِيعُ » دلالةً على أنَّ أصله « فَعَلَّ » دون « فَعِلَ » . ١٠

يريد أنه لو كان « بَعَثَ : فَعَلْتُ » لحاز في مضارعه « يَبِيعُ . وَيَبَاعُ » جميعاً
كما جاء . يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ « فمن هنا ثَبِتَ أَنَّهُ « فَعَلَّ » لا غير .

- وفي قول أبي عليٍّ : - إن جميع باب « فَعِلَ » يأتي مضارعه على « يَفْعِلُ »
و « يَفْعِلُ » جميعاً - ثبُتَ ، وذلك أَنَّهُ قد جاء مضارع « فَعِلَ » في بعض الأئمة
على « يَفْعِلُ » ليس غير ، وذلك « وَمِيقَ يَمِيقُ . وَوَتِيقَ يَتِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ » ١٥
ونحو ذلك ممَّا أَرِمَ مضارعه « يَفْعِلُ » وحدها . وقد عرفتُ العِلَّةَ في أنَّ لزِمَتْ
هذه الأفعال « يَفْعِلُ » في المضارع فيما مضى ، فيجوز أن يكون أبو عليٍّ استثنى
بهذا في نفسه . لما كان معروفَ الموضعِ واضحَ العِلَّةِ ، ولو قال جواباً عما سألتُهُ
عنه : إنَّ « فَعِلَ يَفْعِلُ » لا يُقاس عليه ؛ لأنه ليس الباب ، لكان أسلمَ من الاعتراض

١ - يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - « يحسب في » : غير مقروء في ص .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

[لم يجرى * فعل * فيما عنه أو لانه ياء]

قال أبو عثمان :

وليس في باب الياء التي هي عين « فَعَلْتُ » كما أنه ليس في باب « رَمَيْتُ »
« فَعَلْتُ » لأن الياء عندهم أخف من الواو فكبر هو الخروج من الأخف إلى الأثقل ،
وَدَخَلْتُ « فَعَلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلْتُ في باب « غَزَوْتُ » حين قلت
« شَقِيتُ . وَغَبِيتُ » لأنك نقلت الأثقل إلى الأخف ولو قلت « فَعَلْتُ من
الياء كنت قد انتقلت من الأخف إلى الأثقل .

قال أبو الفتح : يقول لو قلت من باب « بَعْتُ » : فَعَلْتُ « للزمك أن تقلب
الياء واوً وكنت تقول « بَعْتُ أبوع » فَرَفِضَ ذلك كما رَفِضَ « رَمَوْتُ أَرْمُو »
لو بنيته على « فَعَلْ يَفْعَلْ » لثلا يخرج من الياء وهي الأخف إلى الواو [٧٧ ب]
وهي الأثقل .

وقوله : وَدَخَلْتُ « فَعَلْتُ » على بنات الواو : يعني الواو التي هي عين ،
يريد « خِفْتُ أخاف ، وَنَمْتُ أنام » كما دخلت فيما لامه واو نحو « شَقِيتُ ،
وَغَبِيتُ » لأنها ^١ من الشقاوة والغبوة لتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها .
ووجه ^٢ الخفة في « خِفْتُ أخاف » أنك إذا بَنَيْتَهُ ^٣ على « فَعِلْ »
لزمه « يَفْعَلُ » فزالت الضمة والواو وصار موضع الضمة كسرة
في « خِفْتُ » وموضع الواو ألف في « يخاف » ، كما أنك إذا قلت « شَقِيتُ
تَشْقَى » صار موضع الواو التي هي لام ياء مرةً وألفاً أخرى ، فهذا هو
وَجْهُ الخفة .

١ - ش ، ظ : لأنها .

٢ - ظ ، ش . وقوله ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : بنيتها .

٤ - ظ ، ش : صارت الضمة .

[المضارع من قال هل « يفعل » ومن باع هل « يفعل »]

قال أبو عثمان :

« وإذا قُلْتُ « يَفْعَلُ » من « قُلْتُ » لزمه « يَفْعَلُ » ، وإذا قُلْتُ « يَفْعَلُ » من « بَعْتُ » لزمه « يَفْعَلُ » ، وصار « يَفْعَلُ » لهذا لازما إذا كان « فَعِلَ يَفْعَلُ » في غير المعتل نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ » . وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء ٥ « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة الفاء كذلك وافقه . في لزوم « يَفْعَلُ »

قال أبو الفتح :

يقول : لا تُنكر أن تقول « بَعْتُ أبيع » فتجىء به على ٢ « فَعِلَ يَفْعَلُ » ٢ فإن له نظيراً في الصحيح وهو « حَسِبَ يَحْسِبُ » . وفيه عندي وجه آخر وهو أن « بَعْتُ » وإن كان الآن « فَعَلْتُ » فإن أصابه ١٠ « فَعَلْتُ » ثم حوّل إلى « فَعِلَ » . وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يَحْسِبُ » وإن لم يكن أصل « حَسِبَ : فَعِلَ » بل الكسر في عينه أصل . فإن يجوز « أَفْعِلُ » في « فَعِلْتُ » التي أصلها « فَعَلْتُ » أجدر . وقوله : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة ١٥ الفاء . كذلك وافقه في لزوم « يَفْعَلُ » .

يقول : لما أن كَسَرْتَ الباء من « بَعْتُ » كما ضَمَمْتَ القاف من « قُلْتُ » - وأصلُ الباء والقاف الفتح - ثم لزم قُلْتُ أقول : لأنه محمول على « يَغْزُو » ومُشَبَّه به لأجل شبه العين باللام كذلك لزم « بَعْتُ أبيع » فجاء مجزئ « قُلْتُ أقول » . ولأن « بَعْتُ » أيضاً مُشَبَّهَةٌ بـ « رَمَيْتُ » كما شُبِّهَتْ

١ - ظ ، شر : إذا . وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ظ ، شر : فعلت أقفل .

« قُلْتُ بِغَزَوْتُ » فجاء « يَبِيعُ عَلَى يَفْعَلُ » كما جاء « يرمي » أيضا كذلك .
فالعلة إنما أتت الفاء من قبل العين ، وأتت العين من قبل اللام ، فاللام هي
الأصل في العلة إذن :

[اعتل « هبت ، وخفت » من أصل بنائهما لا محولين]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « يَفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وَهَبْتُ » فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ « يَخَافُ ، وَيَهَابُ »
لأنَّ « فَعِلَ » يلزَمُهُ « يَفْعَلُ » وَإِنَّمَا خَالَفْتُمَا « يَبِيعُ ، وَيَزِيدُ » * لِأَنَّهُمَا
[١٧٨] لَمْ تَعْتَلَا مُحَوَّلَتَيْنِ ؛ إِنَّمَا اعْتَلَّتا مِنْ بَنَائِهِمَا الَّذِي هُوَ ٢ لهما فِي الْأَصْلِ .
وَكَذَلِكَ اعْتَلَّتا فِي « يَفْعَلُ » مِنْ بَنَائِهِمَا الَّذِي هُوَ لهما فِي الْأَصْلِ .

١٠ قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وَهَبْتُ : فَعَلْتُ » ثم نُقِلَ إلى
« فَعِلْتُ » بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن « طُلْتُ .
فأنا طويل » لم تُنْقَلْ من « فَعَلْتُ - إلى - فَعِلْتُ » بل عَيَّنْهُمَا في أصل التركيب
مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أن « خِفْتُ ، وَهَبْتُ » بمنزلة « حَذَرْتُ ، وَفَرَّقْتُ »
فن هنا قالوا « هَبْتُ أَهَابُ » ولم يقولوا « بَعْتُ أَبَاعُ » لأن أصل « بَعْتُ :
بَيَعْتُ » ثم نُقِلَ إلى « بَيَعْتُ » . ١٥

وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة بصحة ما ذهبت إليه من أنه إنما ٣
جاء « بَعْتُ أَبِيعُ » على « فَعِلْتُ أَفْعَلُ » لأن أصل « بَعْتُ : فَعَلْتُ » مفتوح
العين فجري مجرى « ضَرَبْتُ أَضْرِبُ » ثم بعد أن حُوِّلَ إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى
« حَسِبَ يَحْسِبُ » .

٢ - هو ، ساقط من ش .

١ - ش : خالفت .

٤ - ظ ، ش : في .

٣ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وكذلك اعتلّتا في « يَفْعَلُ » من بناءهما ، الذي هو لهما في الأصل ، يقول : لم تَعْتَلّا في المضارع من بناءٍ نُقِلتا إليه ، بل اعتلّتا من بناءهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما وهو فَتَحُ عَيْنِ « يَفْعَلُ » لأجل كسْرِ عَيْنِ الفعل من « فَعِلْتُ » فيهما .

- ومعنى قوله : اعتلّتا في « يَفْعَلُ » يحتاج إلى تفسير . وذلك أن هذه الأفعال الْمُعْتَلّاتِ أُعِينُوا إنما وجب فيها الإعلالُ في المضارع لأجل اعتلال الماضي . ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلالُ في المضارع .

ألا ترى أن أصل « يقول ، وَيَبْيِعُ »^١ : يَقُولُ . وَيَبْيِعُ « وأصل « يخاف ، وَيَهَابُ » : يَخَوْفُ . وَيَهَيِّبُ « وأصل « يَطُولُ » : يَطُولُ « وهذه الصيغ لا تُوجب إعلالا ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكّنا ما قبلهما جازتا مجرى الصحيح .

١٠ ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو « قَوْمَ . وَيَبْيِعَ ، وَخَوْفَ . وَهَيِّبَ ، وَطَوَّلَ » اعتلّت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن فُسِّلِينَ ما فيهن^٢ من الحركات هيبا من جمع المتجانسات ففُسلِينَ ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن .

فلما جاء المضارعُ أعلّوه إتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر مُعْتَلًّا . فنقلوا [٧٨ ب] الضمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار « يَقُولُ . وَيَبْيِعُ ، وَيَطُولُ » .

فأما « يخاف . ويهاب » فأصلهما . يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ « فأرادوا الإعلالَ

١ ، ١ - يقول ويبيع : ماقتض من ض .

٢ - ظ : ش : هـ .

٣ - فسبين ما فيهن . ساقط من ظ . ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ظ ، تن : جميع .

فَنَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى الْخَاءِ وَافْءَ فصاروا ^١ فِي التَّقْدِيرِ « يَخَوْفُ . وَيَهْيَبُ » ثُمَّ قَلَبُوا
 الْوَاوَ وَالْيَاءَ الْفَيْنِ لِتَحْرُكِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَانْفَتْاحِ مَاقْبَلِهِمَا الْآنَ ؛ وَلِأَنَّهُمَا قَدْ اعْتَلْنَا
 ضَرُورَةً فِي « خَافَ . وَهَابَ » . هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُدُودُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .
 فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « يَتَمَوَّلُ » وَيَبْيَعُ » وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقِيَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا
 فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَتَقَلَّتْ إِلَى مَاقْبَلِهِمَا فَسُكِّنَا . فَعَبْرُ مَعْبُوءٍ بِقَوْلِهِ : لِأَنَّ الْوَاوَ
 وَالْيَاءَ إِذَا سُكِّنَ مَاقْبَلُهُمَا جَرَّتَا تَجْرِي الصَّحِيحِ فَلَمْ تُسْتَشْقِ لِفِيهِمَا الْحَرَكَةُ .
 وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا : أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرْمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ دَخَلَ بَغْدَادَ . فَكَانَ ^٢
 بَعْضُ كِبَارِ الْكُوفِيِّينَ يَغْشَاهُ وَيُكْثِرُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يُجِيبُهُ . فَقَالَ لَهُ بَعْضُ
 أَصْحَابِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ « قَدْ الْحَّجَّ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ فَلَمْ لَا تَسْأَلَهُ ؟ »
 ١٠ فَلَمَّا جَاءَ ^٣ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا فَلَانٍ . مَا الْأَصْلُ فِي « قُمَ » ؟ فَقَالَ لَهُ « أَقْوَمُ »
 فَقَالَ لَهُ : فَمَا الَّذِي عَمِلُوا ؟ فَقَالَ لَهُ : اسْتَثَقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَأَسْكَنُوهَا . فَقَالَ
 لَهُ : أَخْطَأْتَ . لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ ، قَالَ : فَلَمْ يَعِدْ إِلَيْهِ الرَّجُلُ بَعْدَهَا .

[« نَعَلَ » مِنَ الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ]

فَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ :

١٥ فَإِذَا قُلْتِ « فَعِيلَ » مِنْ هَذَا كَسَرْتَ الْفَاءَ وَحَوَّلْتِ . عَلَيْهَا حَرَكَةَ الْعَيْنِ
 كَمَا فَعَلْتِ ذَلِكَ فِي « فَعِلْتُ » وَذَلِكَ قَوْلُكَ قَدْ « خَيْفَ » وَبَيْعَ ، وَهَيْبَ ،
 وَفَيْلَ » وَهَذِهِ هِيَ اللَّفْعَةُ الْجَيِّدَةُ ؛ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُشِيمُ مَوْضِعَ الْفَاءِ الضَّمَّةَ

١ - ظ . ش : مصدر .

٢ - ظ : ش : وكان .

٣ - ظ . ش : جاءه .

٤ - وهيب : ساقط من ظ . ش .

إرادة أن يُبَيِّنَ أنها^١ «فُعِلَ» فيقول «خُيِفَ، وَبُيِعَ، وَقِيلَ» وهذا إشتامٌ وليس بالضمّ الخالص، لأنه مُمالٌ: وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضمّةَ وَيَجْعَلُ العينَ تابعا للفاء «فيقول» بُوعَ . وخُوفَ . وقُولَ «كما قالوا «مُوقِنٌ» ومُوسِرٌ» وهذه اللغات دواخلُ على «قِيلَ، وَبُيِعَ» والأصلُ الكَسْرُ كما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كُلُّهُ «خُوفَ . وَبُيِعَ . وَقِيلَ» لأنه بوزن «ضُرِبَ» فأرادوا أن يُعِلُّوا العينَ كما أعلوها في «خاف، وباع . وقال» فسلبوا الكسرةَ ونقلوها إلى التاء فانقلبَتِ العينُ في «خَيْفَ وقِيلَ» ياء^٢ الانكسار الفاء قبلها وبقيتِ العينُ في «بَيْعَ» بخالها ياء^٣ فصار كُلُّهُ «خَيْفَ ، ١٠ وَبُيِعَ . وقِيلَ» .

وأما مَنْ أَشَمَّ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمّةٌ فأراد أن يَنْقُلَ إليها كسرةَ العين فلم يُمكنه أن يجمع [١٧٩] في الفاء الكسرةَ والضمّةَ، فأشَمَّ الكسرةَ فصارت الحركةُ في الفاء بين الضمّةِ والكسرةِ بمنزلة الحركةِ في «كافِرٍ، وجابِرٍ» لأنها بين الفتحة والكسرة . ومن أَخْلَصَ الضمّةَ ولم يُشِمَّها الكسرةَ فإنه أحرصُ ١٥ على البيان ممن أَشَمَّ . فأخْلَصَ الضمّةَ كما يُخْلِصُها في الصحيح نحو «ضُرِبَ» . وقولُه : كما قالوا «مُوقِنٌ» . ومُوسِرٌ يريد أنهم قالوا «بُوعَ» فقلبوا الياءَ واوًا لانضمام ما قبلها كما قلبوها في «مُوسِرٍ، ومُوقِنٍ» لذلك ، وقد أجروا

١ - أنها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ياء : ساقطة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فصارت .

الْمُدْعَمَ مُجَرِّى الْمُعْتَلِّ فِي هَذَا الْبَابِ . لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي سَكُونِ الْعَيْنِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » وَ « رُدَّتْ إِلَيْنَا » ١ .

وَقَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّهُمْ يُنْشِدُونَ بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ :

وَمَا حِيلَ مِنْ جَهْلٍ حَبَى حِلْمَانَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ
« حُلْ . وَحِيلَ . وَحِيلَ » ٢ . فَتَمَّ قَالَ « حُلْ » فَضَمَّ الْحَاءُ فَهُوَ فِي الْكثَرَةِ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : « قِيلَ » فَكَسَّرَ : وَمَنْ كَسَّرَ الْحَاءَ فَقَالَ « حِلْ » فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخْلَصَ الضَّمَّةَ فَقَالَ « بُرِعَ وَقُولَ » . وَمَنْ أَشَمَّ فَقَالَ « حِيلَ »
فَهُوَ ٣ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَشَمَّ أَيْضًا فَقَالَ « قِيلَ » ٤ .

وَقَرَأَ الْقُرَّاءُ : « وَسَبَقَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ٥ وَ « غِيضَ الْمَاءِ » ٦ ، وَ « سَيِّئَتْ
وَجْوهُ » ٧ . وَنَحْوُ ذَلِكَ ١٠

وَقَالَ الرَّاجِزُ :

وَابْتَدَلَتْ غَضَبِي وَأُمُّ الرَّحَالِ وَقُولَ : لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٍ
وَقَالَ الْآخَرُ :

نُوطَ إِلَى صُلْبٍ شَدِيدٍ اَلْحَلِّ وَعُنُقٍ كَالْجَبْذِ مَتَمَّهِلٍ
وَقَالَ الْآخَرُ : ١٥

حُوكَتِ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ
يُرِيدُ « نَيْطَ . وَحَيْكَ » ٨

١ - مِنَ الْآيَةِ ٦٥ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ ١٢ .

٢ - وَحِيلَ ، وَحِيلَ : اِقْطَعْ مِنْ ظَ ، ش .

٣ - فَيُؤَى : سَاقَطَ مِنْ ظَ ، ش .

٤ - ظَ : حِيلَ .

٥ - أَوَّلُ الْآيَةِ ٧١ مِنْ سُورَةِ الرَّمْرِ ٣٩ .

٦ - مِنَ الْآيَةِ ٤٤ مِنْ سُورَةِ هُودَ ١١ .

٧ - مِنَ الْآيَةِ ٢٧ مِنْ سُورَةِ الْمَلِكِ ٦٧ .

٨ - ص : « بَطَلَتْ وَحَيْكَتْ » غَيْرَ أَنْ التَّاءَ مِنْ حَيْكَتْ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ .

ولأنما كان « قيل » ، وخيف ، وبيع » بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده « لأن سبيلَ المكسور إذا كان قبله مضمومٌ فأُسْكِنَ » أن تُنْقَلْ كسرتُه إلى المضموم .
 ألا ترى أنك تقول للمرأة « اُغْزِي » وأصله « اُغْزُوي » فأصل الواو الكسرُ وأصل الزاي الضم . فلما أُسْكِنَت الواو استنفالاً للكسرة عليها ، نُقِلَت الكسرة إلى الزاي فـقِيلَ « اُغْزِي » فـكذلك قياسُ « قِيلَ » ، وبيعَ » .
 ٥ ومن قال « قِيلَ » فأشَمَّ قال « اُغْزِي » فأشَمَّ . ومن قال « قُولَ » لم يَقُلْ « اُغْزُو » لثلاثِ تَبَسَّيسٍ واحدٍ المؤنثِ بجماعة المذكر . فـلذلك كان « قِيلَ » ، وبيعَ » [٧٩ ب] أكثرَ في اللغة ، وهو اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ .

إِ نَقَلَ « باع ، وقام » إلى « بيع ، وقوم » أ

١٠ قال أبو عثمان :
 وإذا قُلْتَ « فَعَلَّ » صارتِ العينُ تابعةً للفاءِ وذلك « باعَ ، وقالَ ، وخافَ ، وهابَ »^١ وإنما فعلوا ذلك كراهيةً أنْ يَلْتَبِسَ « فَعَلَّ »^٢ يفعلُ وأخواتها حينَ^٣ اتَّبَعُوا العينَ الفاءَ فقالوا « قُولَ ، وبُوعَ ، وخُوفَ »^٤ .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبي عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلُونَ « باعَ ، وقامَ » إلى « بَيْعَ ، وقَوْمَ » كما يَنْقُلُونَ « بَيْعَتُ ، وقَوْمَتُ » إلى « بَيْعَتُ ، وقَوْمَتُ »
 ٥ لافْتَصَلَ بين « فَعَلَّ ، وفَعِلْتُ » .
 وسألتُ أبا علي عن هذا فقال : نعم ينقلون « فَعَلَّ » كما ينقلون « فَعِلْتُ » .

١ - هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : حيث .

٤ - وخوف : ساقط من ط ، ش .

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نَقَلُوا «بَيْعَ» إلى «بَيْعَ» و«قَوْمَ» إلى «قَوْمَ» ثم أسكنوا العين، فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قامٍ وانكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة فكان يلزم أن تقول «قد قَوْمَ زَيْدٌ»، وقد بيعَ زَيْدٌ الطَّعَامَ إذا كان زَيْدٌ هو الذى باع ولم يُرِدْ به «فُعِلَ» .

وكذلك كان يلزمُ في «طال» أن يقول «طُولَ» وكان يلزم أن تقول «خَيْفَ زَيْدٌ عَمْرًا» وأنت تريد «خاف» لأنَّكَ كنت تُسكن العينَ مِن «خاف» وتنقلُ كسرتها إلى الفاء فتنتقلِبُ العينُ ياءً لانكسار ما قبلها، فنقول «خَيْفَ في خاف» . يقول : فكروها أن يَلْتَبَسَ «فَعَلَّ بِفُعِلَ» .

[بعض العرب لا يزالون الالتباس فيقول: «كيد زيد يفعل وما زيد يفعل»]

١٠ قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب لا يزالون الالتباس فيقول «قد كَيْدَ زَيْدٌ يفعلُ كذا وكذا . وما زَيْلٌ يفعلُ كذا وكذا» يريدون «كادَ . وزالَ» .
وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يَنْشِدُ :

وكَيْدَ ضِبَاعُ الثُّفِّ يَأْكُلْنَ جُشَّتِي وكَيْدَ خِرَاشِ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتَمِ

١٥ قال أبو الفتح: اعلم أن أصل «كَيْدَ، وَزَيْلَ، كَيْدَ، وَزَيْلَ» على «فَعِلَ» لأن المضارع على «يَفْعَلُ»، وذلك قولهم «يَكَادُ، وَيَزَالُ» وقولهم^٢ «كَادَ يَكَادُ، وَزَالَ يَزَالُ» بمنزلة «هَابَ يَهَابُ» وكله «فَعِلَ يَفْعَلُ» إلا أن الذين قالوا «كَيْدَ، وَزَيْلَ» نَقَلُوا الكسرةَ من العين إلى الفاء وألقوا حركة الفاء فصار «كَيْدَ

١ - ظ ، ش : قامت .

٢ - ض : ش : فوهم .

وزِيلَ « ولم يخافوا التباسه » بفعلٍ « لأنَّكَ لا تقول « كَيْدْتُ زيدا يقوم ، وما زِلْتُ زيدا يقوم » . فيُخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ « كَيْدَ زَيْدٍ يَقُومُ ، وما زِيلَ زَيْدٌ يَقُومُ » *
 بـ « فَعِلَ » منه كما يَلْتَبِسُ « بَيْعَ زَيْدٍ » [٨٠] الطَّعَامَ « إذا كان هو الفاعلُ بـ » بَيْعَ زَيْدٍ الطَّعَامَ « إذا كان هو المفعول ، فَيَنْ هَاهُنَا اجْتَرَعُوا عَلَى « كَيْدَ زَيْدٍ يَقْعَلُ ، وما زِيلَ زَيْدٌ يَقْعَلُ » * .

٥

[« كَلْتُ طَعَامِي » للفاعل ، و « كَلْتُ طَعَامِي » للمفعول]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : هَلَا تَنْكَبُوا فِي « كَلْتُ طَعَامِي » وما كان نحوها أَنْ يَسْتَوِيَنَّ بـ « فَعِلْتُ » فِي حَالٍ ؟

قِيلَ : فَإِنَّهُمْ مِمَّا يُلْزَمُونَ « فَعِلْتُ » الْإِشَامَ حَتَّى يَكُونَ فَرَقَابِينَ « فَعَلْتُ » ، ١٠
 وَفَعِلْتُ » .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هَلَا تَنْكَبُوا فِي « كَلْتُ طَعَامِي » وَأَنْتَ الْفَاعِلُ وَنَحْوُهُ أَنْ يَلْتَبِسَ بـ « كَلْتُ طَعَامِي » إِذَا كَانَ غَيْرُكَ كَالْكَافِ إِيَّاهُ :
 أَيْ كَالِهْ لَكَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا كَالُوهُمْ ^٢ » أَيْ كَالُوا لَهُمْ ؟

قال : فاجواب عن هذا أنهم يقولون « كَلْتُ طَعَامِي » فَيُخْلِصُونَ الْكَسْرَةَ ^٣ ١٥
 فِي الْكَافِ إِذَا كُنْتَ الْفَاعِلَ وَيَقُولُونَ « كَلْتُ طَعَامِي » فَيُشِمُّونَ الْكَافَ ^٤ الضَّمَّ
 إِذَا كُنْتَ الْمَفْعُولَ ، فَرَقًا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

١ - قيل فإنهم : ساقط من ظ ، ش . وفي هامش ظ : فإنهم مما يلزمون ، نسخة .

٢ - من الآية ٣ من سورة المطففين ٨٣ .

٣ - ش : الكسر .

٤ - ظ : الطعام ، وهو خطأ .

٥ - الضم : ساقط من ظ ، ش .

[من العرب من لا يشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان :

وَيَفْعَلُ هذا من العرب مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » وَلَا يُشِمُّ حِينَ أَمِنَ
الالتباسَ ويوافق غيره - مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْالتِّبَاسِ - فِي مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ
وَيَقُولُ : « أَيْضًا » « خِفْنَا » وَبُعْنَا .

قال أبو الفتح : قَوْلُهُ : وَيَفْعَلُ هذا : أَيْ يُشِمُّ فَيَقُولُ ^١ « بَيْعَتُ الطَّعَامِ »
إِذَا خَافَ الْالتِّبَاسَ . مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَلَا يُشِمُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ الْالتِّبَاسَ
لَأَنَّ الطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَفْعُولَ فَاسْتَعْنَى بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَنْ
الإشمامِ مَعَ « بَيْعِ الطَّعَامِ » .

١٠ والتاءُ فِي « بَيْعَتُ » قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً
فِيحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الْإِشْمَامِ الَّذِي عَنْهُ يَقَعُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

وقَوْلُهُ : وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الْالتِّبَاسِ فِي مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ ؛
يَقُولُ مَنْ كَانَ مِنْ ^٢ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَيُخْلِصُ الْكُسْرَةَ إِذَا
أَمِنَ الْالتِّبَاسَ وَيُخَالِفُ لِأَمْنِهِ الْالتِّبَاسَ مَنْ يُشِمُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^٣ فَإِنَّهُ إِذَا ^٣ صَارَ
١٥ إِلَى مَوْضِعِ الْالتِّبَاسِ أَشْمَ ضَرُورَةً مَخَافَةَ الْالتِّبَاسِ فَيَقُولُ « خِفْنَا » وَبُعْنَا « لَثَلَا
يَلْتَبِسُ » فَعَلْنَا بِفُعَلِنَا .

١ - ظ ، ش : يَقُولُ .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فَإِذَا .

[من الدرب من يدع الكسرة في «بعت» ، خفت » ولا يبالي باللباس]

قال أبو عثمان :

ومنهم من يدع الكسرة . ولا يبالي باللباس .

- قال ١ أبو الفتح ١ : أهل هذه الأثغة جَرَّوْا على ضرب من القياس ولم ياتفتوا إلى ٥
اللباس [٨٠ ب] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب : لأن أصاه وأكثر ما جاءت به
العرب لإخلاص الكسرة وذلك « بيع » وخيف « ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها
بالضمير فالتقى ساكنان : العين . واللام . فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بخاذا
ولم يعبثوا باللباس : لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام ممّا
يتقدم قبله أو يتأخر بعده . وبما تدل عليه الحال .
- ألا ترى أنك تقول في تحقير « عمرو : عَمَّير » وكذلك تقول في تحقير ١٠
« عَمَر » وكلاهما مصروف في التحقير . وهذا باب واسع وإنما يعتمد في تحديد
الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله ، أو آخره ، أو بدلالة الحال : فإن لها في إفادة
المعنى تأثيرا كبيرا . وأكثر ٢ ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها .

[من بقلب عين « ناع » واو فإنه يخلص الضمة]

- قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يلزمه الضمة في هذا كله . ١٥

قال ٣ أبو الفتح ٣ : يقول : من قال « بوع » ، وخوف « فأخلص الضمة
فإنه يقول هنا « بعثت وخفت » مخلصا للضمة .

١ ، ١ - ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ - ظ : وكثر .

٣ ، ٣ - ظ : انشيع .

[إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم »]

قال أبو عثمان :

وأما « ميت تموت » فإنما اعتللت من « فَعِلَ يَفْعُلُ » ونظيرها من الصحيح « فَضِلَ يَفْضُلُ » .

وأخبرني الأصمعي قال : سمعتُ عيسى بنَ عُمَرَ يُنشدُ لأبي الأسود :
 ذكرتُ ابنَ عَبَّاسٍ بِبابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ منَ عَيْشِي ذَكَرْتُ وما فَضِلُ
 ومثلُ « ميت تموت : دِمَتَ تَدُومُ » وهذا شاذٌّ ، ومثله في الشذوذ :
 « كُدْتُ أُسْكَدُ » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مت تموت ، ودِمَتَ تَدُومُ » عنده على « فَعِلَ يَفْعُلُ » لكسرة الفاء في « دِمَتَ تَدُومُ » ، ومتَّ « وهما من الواو فجريا مجرى « خَفَّتُ » وكان قياسه « تَدَامُ » . وتَمَاتُ » .
 وقد حُكِيَ عن بعضهم ^١ « تَدَامُ » وتَمَاتُ » .

فأما من قال « تَدُومُ » وتَمُوتُ » فإنه جاء بهما ^٢ على « فَعِلَ يَفْعُلُ » .
 ونظيرهما « فَضِلَ يَفْضُلُ » ، ونَعِمَ يَنْعُمُ » .
 فأدنا من قال « مِتَ تَمُوتُ » ، ودِمَتَ تَدُومُ » فهو على القياس ، لأنه مثلُ
 « قُلْتُ تَقُولُ » .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخات . فيكون بعضهم يقول « مِتَ تَمَاتُ » . وبعضهم يقول « مِتَ تَمُوتُ » . ثم سَمِعَ من أهل لغة ^٣ الماضي ،
 وسَمِعَ من أهل لغة ^٤ المضارع فتركَبْتُ من ذلك ^٥ لغة أخرى .

١ - عن بعضهم : زيادة عن ط ، ش .

٢ - ط ، ش : به .

٣ - ط : اللغة .

٤ - في موضع هذا الرقم في ط بين ذلك ، لغة كامئة : من ، هي زائدة ، وكانت في ش في هذا الموضع : ورجعت .

٥ - أخرى : زيادة عن ط ، ش .

- ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: «يَنْعَمْ، وَيَفْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ في الماضي: «نَعَمْ، وَفَضُلُ» [١٨١] ويخالفه في الماضي فيقول: «فَضِلْ، وَنَعِيمٌ». ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه وذلك أنه قال: سألت مَنْ يقول في الماضي «أَحْزَنْتَنِي» فقال: «في المضارع» يَحْزُنُنِي «؟»
- هـ فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قال «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي فقال «أَحْزَنْتَنِي». ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة^١ أو الحَيِّ الواحد لغتان: «نَعِيمٌ يَنْعَمُ». و«نَعَمْ يَنْعَمُ» فيُسَمَّعُ منهم ماضى إحداهما ومضارعُ الأخرى.
- وكذلك من قال «كُذِّتُ أَكَادُ»^٢، إنما جاء بأكادُ على كِذِّتُ مثل «هَبَّتْ تَهَابُ»: فإمّا أن يكونَ مِنْ لغة من قالَ ذلك «كُذِّتُ، وَكِذِّتُ» جميعاً، فيكون «أكاد» على «كُذِّتُ»، وإمّا أن يكون يوافق في المضارع مَنْ يقول في الماضي «كِذِّتُ».

[من العرب من يقول: «لَا أَفْعَلُ ذَاكَ وَلَا كَوْدًا وَلَا هَا»]

قال أبو عثمان^٣:

- وزعم الأصمعيُّ أنَّه سمع من العرب مَنْ يقول: «لَا أَفْعَلُ ذَاكَ وَلَا كَوْدًا وَلَا هَمًّا» فجعلَها من الواو.

١٥

٤ قال أبو الفتح^٤: هذه الحكاية تَصْلُحُ أن تكونَ على اللّغتين جميعاً «كُذِّتُ، وَكِذِّتُ» جميعاً، فَمِنْ قال «كُذِّتُ» فَأَمْرُهُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ بِمَنْزِلَةِ «قُلْتُ قَوْلًا»، وأما^٥ من قال «كُذِّتُ أَكَادُ» فَقَدْ يَجُوزُ أن يكونَ من

١ - الواحدة: ساقط من ظ، ش.
٢ - ظ: قال الشيخ أبو عثمان.
٣ - جميعاً: ساقط من ظ، ش.
٤ - أما: ساقط من ظ، ش.

الواو « فَعَلْتُ أَفْعَلُ » بمنزلة « خِفْتُ أَخَافُ » : ويجوز أن يكون « كِدْتُ أَكَادُ » من الياء بمنزلة « هَبْتُ أَهَابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كِيدًا » ، فالواو . والياء فيه لغتان .

[أصل ليس « ليس »]

د قال أبو عثمان : وأما « لَيْسَ » فأصلها « لَيْسَ » ولكنها أُسْكِنَتْ من نحو صَيْدَ البعير^١ ولم يَنْفَلِحْ بها^٢ لأنهم لم يريدوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شيئاً من أمثلة الفِعْل^٣ فتركوها على حالها بمنزلة « لَيْتَ »^٤ .

تأ أبو الفتح : قد صح أن « لَيْسَ » فِعْلٌ لقولهم « لَسْتُ » . ولَسْنَا : كَقُمْتُ . وفَعَلْنَا . وإذا ثَبِتَ^٥ أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعَلَّ » . أو فَعَلَّ : أو فَعِلَّ : فلا يجوز أن تكون كانت « فَعِلَّ » لأنه ليس في ذواتِ الياء « فَعِلَّ » إنما ذلك في الواو خاصة نحو « طال فهو طَوِيلٌ » . ولا يجوز أن تكون كانت « فَعَلَّ » لأن ما كانت عينه مَفْتُوحَةً لم يَجُزْ فيه إسكانها . ألا ترى أنه لا يُسَكَّنُ نحو « ضَرَبَ » و« قَتَلَ » كما يُسَكَّنُ « كَرَّمَ » وعَلِمَ » فيقال « كَرَّمَ زَيْدٌ » وعَلِمَ بَكْرٌ » وإنما ذلك لخفة الفتح : وقد تقدّم القول في هذا فلا بد من أن يكون « فَعِلَّ » وأصلها [٨١ ب] « لَيْسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعير » وأصلها « صَيْدَ » ويقولون أيضا « صَيْدَ » على الأصل .

١ - في هامش من وحدها ما يقدّر : حاشية : ليس فعول . و « فَعِلَّ » قد تملب حركتها . و « فعل » لا توجد مسكنة .

٢ - ظ : ش : الأمر .

٣ - ش : ليست .

٤ - ظ : ثبت ، وهو غلط .

وَأَلْزَمُوا «لَيْسَ» الْإِسْكَانَ فِي كُلِّ قَوْلٍ ؛ لِأَنَّهُا لَمَّا لَمْ تَتَصَرَّفْ شُبِّهَتْ
بِـ «لَيْتَ» فَقُصِّرَتْ عَلَى سَكُونِ الْعَيْنِ لِأَخِيرِ .

[مجيء «عور، وصيد» ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان :

وأما ١ قولهم «عَوْرَ يَعْوَرُ . وَحَوَلَ يَحْوِلُ ، وَصَيْدَ يَصِيدُ» فلإنما
جاءوا بهم على الأصل . لأنهم في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل
٢ لسكون ما قبله ٢ نحو : «ابيضضتُ . واسوددتُ ، واعوررتُ ، واحوالتُ»
فلما كن في معنى ما لا بد له من ٣ أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله
تعركن . ولو كن على غير هذا المعنى لاعتلكن ٤ .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : «هلا أعلثوا» عَوْرَ . وَصَيْدَ . كما
أعلثوا «خاف . وهاب» وأصلهما «خوف . وهيب» ؟ .

فالجواب : أن «عَوْرَ» في معنى «اعور» فلمما كان «اعور» لا بد له من
الصحة لسكون ما قبل الواو تحت العين في «عَوْرَ . وحول» ونحوهما ؛ لأنها قد
صحت فيما هو بمعناها ٥ فجعلت ٦ صحة العين في «فعل» أماراً ؛ لأنه في معنى
«افعل» .

١٥

وحكى أبو زيد : «أود البعير» ٧ . يَا أود أوداً . وإنما صح هذا عندي ؛ لأنه رسل

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - من : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : اعتلن .

٥ - ظ ، ش : بمعناها .

٦ - ظ ، ش : فجعل .

٧ - ظ ، ش : العود .

« عَوَّجَ يَعْوَجُ عَوْجًا » فَأُجْرِيَ نُجْرَى نَظِيرِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ « أَوَدَ : افْعَلَّ » وَلَوْ جَاءَ لَكَانَ قِيَاسُهُ ^١ « إِيوَدَ » .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَّا صَحَّتْ فِي « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » وَأَصْلُهُمَا « أَقْوَمَ ، وَأَمِيلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا كَمَا صَحَّتْ فِي « اَعْوَرَ ، وَاحْوَلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا ؟
فَلَأَنَّ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ^٢ إِنَّمَا اعْتَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَيْنِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ
لِاعْتِلَالِ « فَعَلَّ » مِنْهُمَا قَبْلَ النَّقْلِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ « قَامَ . وَمَالَ » ^٣ ثُمَّ نَقَلْتَ الْفِعْلَ بِهِزْةَ النَّقْلِ فَقُلْتَ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ^٤ ، وَ « اَعْوَرَ » لَمْ يُنْقَلْ مِنْ « عَارَ » فَيَجِبَ إِعْلَالُهُ لِاعْتِلَالِ « فَعَلَّ » مِنْهُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَقَدْ قَالُوا ^٥ « عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ » وَهُوَ قَلِيلٌ لَا تَقُولُ مِثْلَهُ : « حَالَتْ فِيهِ تَحَالٌ » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

نَسَائِلُ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

فَهَذَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

وَقَوْلُهُ : « وَلَوْ كُنَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى اعْتَلَلْنَ » : يَقُولُ : لَوْ لَمْ يَكُنَّ
مَعْنَى « عَوَّرَ : اَعْوَرَ » وَمَعْنَى « حَوَّلَ : اَحْوَلَ » لَوْ جَبَّ إِعْلَالُهُمَا كَمَا أُعِلَّ
« خَافَ . وَهَابَ » لَمَّا لَمْ يُقْلَّ فِي مَعْنَاهُمَا « افْعَلَّ » نَحْوَ « اخْوَفَ ، وَاهْيَيْبَ » .

[مَعْنَى « اجْتَوَرُوا » وَبَابُهُ عَلَى الْأَصْلِ]

[١٨٢] قَالَ أَبُو عَمَّانٍ :

وَمِثْلُ ذَلِكَ « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَرُوا » حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُنَّ تَمَعَّى مَا الْوَاوُ فِيهِ
مَتَحَرِّكَةً وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ ^٧ وَلَا تَعْتَلُّ فِيهِ نَحْوُ « تَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا » .

٢ - ظ : وَأَقَالَ .

١ - قِيَاسُهُ : سَاقَطٌ مِنْ ظ ، ش .

٤ - ظ : وَأَقَامَ .

٣ - ط : وَقَالَ .

٦ - ظ : مَعْنَاهُ . ش : مَبْنَاهُ .

٥ - ظ ، ش : قَالَ قَوْمٌ .

٧ - وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ : سَاقَطٌ مِنْ ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول : « اعْتَوَرُوا . واجْتَوَرُوا » في أنهما صححا ؛ لأنهما بمعنى ما لا بد من تصحيحه ، وهو « تعاوتوا وتجاورا » بمنزلة « حَوَلَ ، وَعَوَرَ » . ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في « تَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا » أَلِفًا ، فلو قُبِلَت الواوُ أَلِفًا لَالْتَقَتَا سَاكِنَانِ فَحُذِفَتْ إحداهما فصار اللَّفْظُ « تَعَانُوا ، وَتَجَارُوا »^٢ وزَالَ بِنَاءُ « تَفَاعَلُوا » فَتَرِكَ ذَلِكَ لذلك . وكذلك صَحَّتْ في « اجْتَوَرُوا » لأنه ٥ بمعنى « تجاوروا » ولولا ذلك لَوَجَبَ إِعْلَالُ « اجْتَوَرُوا . واعْتَوَرُوا » لأنهما بوزنِ « افْتَعَلُوا » بمنزلة « اقْتَادُوا ، واعْتَادُوا » . ولو بَسَنِيَتْ « افْتَعَلُوا » من لفظ « ج و ر » وأنت لا تريد به معنى « تفاعلا » لَوَجَبَ إِعْلَالُهُ فَكُنْتُ تقول « اجتاروا »^٣ .

[باب « تاه يتيه . وطاح يطيح »] ١٠

قال أبو عثمان :

وأما « تاه يتيه » . وطاح يطيح » فزعم الخليل أنهما « فَعِلَ يَفْعِلُ » من الواو مثل « حَسِبَ يَحْسِبُ » من الصحيح . ويدلُّك على ذلك « طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ . وهو أَتَوَّهٌ منه . وأَطْوَحُ منه » .

قال أبو الفتح : إنما ذهب الخليل إلى هذا ؛ لأنه لما رأى العين واوًا في « تَوَّهَ وطَوَّحَ » ورآهم يقولون « تاه يتيه » . وطاح يطيح » ولم يُمكنه أن يجعلهما من الياء كـ « باع يبيع » لأن الدلالة قد قامت على كَوْنِ العين واوًا ، ذهب إلى أنها « فَعِلَ يَفْعِلُ » فكأنها في الأصل عنده « طَوَّحَ يَطْوِحُ ، وتَوَّهَ يَتَوَّهُ »

١ - ص : فحذف .

٢ - ص : ظ : « تعاوتوا وتجاورا » بإثبات الواو بعد ألف تفاعل وهو مخالف للمثال الذي أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ - ظ ، ش : اجتار . ٤ - ظ : أنها .

٥ - ظ ، ش : ولم يمكنهم أن يجعلوها .

فَجَرَى « طَحْتُ، وَنَهْتُ » مَجْرَى « خِفْتُ » ثُمَّ نَقَلَ فِي الْمَضَارِعِ الْكَسْرَةَ مِنْ عَيْنِ
الْفِعْلِ إِلَى فَائِهِ فَسَكَنَتْ وَحَصَلَتْ قَبْلَهَا الْكَسْرَةُ فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ كـ « مَيْقَاتٍ،
وَمِيزَانٍ » .

[من العرب من يقول « تيه ، وطيح »]

قال أبو عثمان :

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِثْلُ « بَاعَ
يَبِيعُ » وَأَخْبَرَنِي الْأَصْمَعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَمْرِو قَالَ : سَمِعْتُ رُوْبَةَ
تُنْشِدُ :

تَيْهَ فِي تَيْهٍ الْمُتَيْهِينَ

فَجَعَلَهَا مِنَ الْيَاءِ .

قال أبو الفتح : إنما ذهب أبو عثمان ^١ إلى أن « تَيْهَ . وَطَيْحَ » ^٢ من الياء ؛
لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوَهَ . وَطَوَحَ » ^٣ كما حكى الخليل .
ولم يُعْتَرِضْ أَنْ يَقُولَ ^٤ مَا تُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ ^٥ « تَيْهَ . وَطَيْحَ » من الواو
لأنَّه لم يَأْتِ بهما على « فَعَّلَ » [٨٢ ب] فيلزمه « طَوَحَ . وَتَوَهَ » بل جاء بهما على
« فَيَعْلَلُ » نحو « بَيَّطَرَ ، وَبَيَّفَرَ » فكأنهما كانا « طَيَّوَحَ ، وَتَيَّوَهَ » ثم قلب الواو
ياءً لَوُقُوعِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا وَيَكُونُ ^٦ كَقَوْلِ الْهَذَلِ « أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ » .
فلمَّا جَلاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتُ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاسْتَشْأَبَتْهَا

١ ، ١ - ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : ويقول . وهو خطأ .

وَتَحَسَّرَتْ^١ : « تَفَيَّعَلَتْ » ، من حازَ يَحْزُو ، وأصلها : تَحْيَوَزَتْ ، ثُمَّ
قَلَبَ الواوَ ياءً لَوْقوعِ الياءِ السَّكَنَةِ قَبْلَهَا .

قِيلَ : هَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهِهِ .

أَحَدُهَا : أَنْ « فَعَّلَ » فِي الْكَلَامِ أَكْثَرُ مِنْ « فَيَّعَلَ » ، فَحُمِلَ عَلَى الْأَكْثَرِ
أَوَّلَى^٢ وَأَسْوَعُ .

وِثَانٍ : أَنْ مَعْنَى « تَيَّهَ » وَطَيَّحَ . تَكَرَّرَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْهُ جَرَى ذَلِكَ تَجَرَّى
« قَطَّعَ » وَكَسَّرَ فِي أَحَدِهِمَا لِتَكَرُّرِ الْفِعْلِ ، فَبُنِيَ هُنَا حُمِلَ عَلَى « فَعَّلَ » .

وِثَالِثٌ : يَدُلُّ عَلَى أَنَّ « تَيَّهَ » : فَعَّلَ . دُونَ فَيَّعَلَ . وَهُوَ مَا أُنْشِدَهُ
عِيْسَى ابْنُ عَمْرٍ^٣ عَنْ رُوْبَةَ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ مِنْ قَوْلِهِ :

١٠ تَيَّهَ فِي تَيَّهِ الْمَتَيَّهِينَ

فَتَيَّهَ بِمَنْزِلَةِ « سَيَّرَ » وَبُيَّعَ .

وَلَوْ كَانَ « تَيَّهَ » : فَيَّعَلَ ، مِنَ الْوَاوِ لَوَجِبَ أَنْ يُنْمَالَ فِيهِ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ
« تَوَوَّهَ » كَمَا يُقَالُ^٤ : « قُرُومَ زَيْدٍ وَقُرُودٍ » ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ جَرِيرٍ :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِّعَتْ مَا بَانَا

١٥ وَقَوْلِ الْإِجْزِ :

وَفَاحِمٍ دُووِيَّ حَتَّى اَعْلَنَكَسَا

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ هَذَيْنِ إِنَّمَا أَصْلُهُمَا « فَاعَلَ » : دَاوَى ، وَطَاوَعَ . وَتَيَّهَ ،
عَلَى قَوْلِ خَضَمِكَ « فَيَّعَلَ » فَأَيْنَ « فَاعَلَ » مِنْ « فَيَّعَلَ » ؟ .

قِيلَ : لَا فَصْلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَيْنَ « فَاعَلَ » وَفَيَّعَلَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ
لَوْ بَنَيْتَ « فَيَّعَلَ » مِنْ « قُلْتَ » لَقُلْتَ « قَيَّلَ » ، فَلَوْ بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ لَقُلْتَ

٢ - أَوَّلَى : زِيَادَةٌ مِنْ ظ . ش .

١ - ظ ، ش : فَتَحْخِيرَتٌ .

٤ - ظ ، ش : يَقُولُ .

٣ - ابْنُ عَمْرٍ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

« قُوُولٌ » كما تقول إذا بدت « قاوَلٌ » للمفعول « قُوُولٌ » . ومن هنا قلت في « فُعِيلٌ » من « فَيَعْلَلٌ » من « سِيرْتُ : سَوِيرٌ » ولم تُدْغِمِ الواو في الياء وإن كانت ساكنة قبلها .

كما أنك لو بنيت « فُعِيلٌ » من « فاعِلٌ » من « سِيرْتُ » لقُصِّت « سَوِيرٌ » ألا ترى أنك تقول في « بَيِّطَرَ : بُوْطِرٌ » كما تقول في « قَاتِلٌ : قُوْتِيلٌ » فلا فَضْلَ إِذَا بَيْنَ « فَيَعْلَلٌ » و « فاعِلٌ » إذا بنيتهما للمفعول : لأن الياء أَشْبَهَتْ الألفَ لانتقلاهما جميعا إذا بنيت الفعل للمفعول . وسيأتيك هذا في موضعه إن شاء الله .

فمن هنا قلت : إنه كانَ يَجِبُ أن لو كانَ « تَيَّهَ : فَيَعْلَلٌ » أن يقال فيه « تَيَّوَهَ » لو كانت عينه من الواو كما ذهبَ إليه الخصمُ .
وجهٌ رابعٌ : وهو أنك إذا جمعت « تَيَّهَ » و « طَيَّحَ » من الواو وذهبت إلى أن أصلهما « تَيَّوَهَ » و « طَيَّوَحَ » لزمَكَ أن تقولَ إن [٨٣] « طاحَ يَطَّيْحُ » وتاءَ يَتَّيْهُ » على « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » من الواو و . « فَعِيلٌ يَفْعِلُ » ليس ممَّا ينبغي أن يُقاسَ عليه ما وُجِدَ مَسْدُوحَةً عنه .

وهاهنا وجهٌ ظاهرٌ غيرُ هذا .

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن « تَيَّهَ » و « طَيَّحَ » من الياء . فالأظهر أن يكون « طاحَ يَطَّيْحُ » وتاءَ يَتَّيْهُ » من الياء ، ويَعْرُزُ أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ . ش .

٢ - إن : زيادة من ظ . ش .

[العرب تقول : « وقع في التوه ، والتيه »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيد : أنه سمع العرب تقول : « وَقَعَ فِي التَّوْهِ . وَالتَّيْهِ » فعلى هذا يَجْرِي ما ذَكَرْتُ لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن قولهم : « التَّوْهُ » لا يجوز أن يكون عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء ؛ لأنهما لو بتيا مثل « بُرْدٍ » من « بَعْتُ » انتقالا « بَيْعٌ » وهما يُجَيِّزان في « دَيْلِكَ » وفيثْلٍ « أَيْ يَكُونَا » فِعْلًا وَفُعْلًا « وَيُجَرِّيان الواحد في هذا المعنى مُجْتَمِعِي الحسيع نحو « بَيْضٍ » في جمع « أَبْيَضَ » وإنما هي ٢ « فُعْلٌ » ٣ .

١٠ فأمّا أبو الحسن فيمكن أن تكون « التَّوْهُ » عند من الياء والواو جميعا ؛ لأنه كان يقول : إنه لو بتى مثل « بُرْدٍ » من « بَعْتُ » لقال « بُوعٌ » . وكان يقول : إنى إنما أُبْدِلُ من الضمّة كسرة في الجمع نحو « بَيْضٍ » لافى الواحد ؛ وإذا كان من الواو فلا إشكال فيه ولا خلاف ؛ لأنه مثل « الطُّوْلُ » والجلول .

١٥ وأمّا « التَّيْهِ » فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فِعْلًا من الواو نحو « عَيْدٍ » وقِيلَ « انْتَقَايَتْ واوُه ياء اسكونها وانكسار ما قبلها » ويمكن

١ - أن يكون : ساقط من ظ . ش .

٢ - ظ ، ش : هو .

٣ - أمام « فعل » في هامش ص : « في نسخة وإنما هي فعل » .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أبو الحسن قال فيمن .

٥ - ص : سيبويه .

على قول الخليل أن يكون من الياء فيكون « فِعْلا ، وفُعْلا » جميعا فيكون كـ « دِيْلِكِ ، وفِيْلِكِ » وقد ذكرتهما .

فأمّا على قول الأخفش فإن كان « تِيَه » من الياء فلا يجوز إلا أن يكون « فِعْلا » دون « فُعْلا » لأنّه لو كان « فُعْلا » لَقِيلَ « تُوَه » لأنه واحد لا يجمع كما تقول في « فُعْلا » مِْنَ الْعَيْشِ « عُوْش » والأظهر أن يكون « تِيَه » من الياء للأدلة التي تقدّمت . ولولا ما تقدّم منها لاعتدل أن يكون من الياء والواو جميعا . وقال رُؤْبَةُ أيضا :

بِهَ تَمَطَّطَتْ غَوَلٌ كُلُّ مِتِيَهٍ

فهذا من الياء لا محالة ولا يَسُوغُ حَمْلُهُ على باب « صَبِيَهٍ ، وَعِلِيَهٍ » لقلته .

قال أبو عثمان :

باب مالحقته الزوائد^١ من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف مثل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

- ع فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف [٨٣ ب] المعتل من بنات الثلاثة^٢ ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً ، فإنك تسكن المعتل وتحوّل حركته على الساكن الذي قبله وذلك مطّرد في كلامهم ، وسأبينه إن شاء الله . وذلك نحو « أجاد » وأقال^٣ ، وأبان ، وأخاف^٤ ، واستترأث ، واستعاذ^٥ وأصله « أجود » وأقول^٦ ، وأبين ، وأخوف ، واستترأث ، واستعوذ^٧ ولكنهم ألحقوا حركة الواو والياء على الساكن الذي قبلهما فانفتح^٨ ثم أبدلت الواو والياء ألفين لذلك .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل « أجاد وأخاف : أجود وأخوف ، واسترأث واستعاذ : استرأث واستعوذ » ما ظهر من هذه الأمثلة المتعلقة على أصله وهو قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان »^٩ .

وقولهم • :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ

١ - ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ - من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : ر أبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ - وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم: « استَنَوَقَ الجملُ » ولكنهم أرادوا إعلالَ هذه الأمثلة ؛ لأنها كانت مُعْتَلَّةً في الثلاثيِّ ، فنقلوا حركةَ الواوِ والياءِ إلى الساكنِ قبلَهُما فقاَبَوْهما أَلِفًا لتحركِهما ١ في الأصلِ وانفِتاحِ ما قبلَهُما . ولولا اعتلاهُما في الثلاثيِّ ٢ لما وَجَبَ إعلاهُما الآن ؛ لأنَّ الواوِ والياءِ إذا سَكَنَ ما قبلَهُما جَرَّيا مَجْرَى الصَّحِيحِ .

[المضارع ما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

٥

قَالَ أَبُو عَمَّانٍ :

فَإِذَا قُلْتَ « هُوَ يَفْعَلُ » مِنْ هَذَا أَجَرَيْتَهُ ذَلِكَ الْمُجَرِّي إِلَّا أَنْكَ مُتَحَوِّلٌ عَلَى السَّاكِنِ كَسْرَةً ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ كَانَ مَكْسُورًا فِي الْأَصْلِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : « هُوَ يُخْفِئُ » وَأَصْلُهُ « يُخَوِّفُ » . وَكَذَلِكَ « يَسْتَبْرِئُ » وَأَصْلُهُ : « يَسْتَبْرِئُ » . فَالْأَقْبَيْتَ ٣ حَرَكْتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ٢ ثُمَّ قُلْتَ الْوَاوُ يَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً . وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ مِنْ هَذَا فَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ مَجْرَاهُ نَحْوُ « هُوَ يُبَيِّنُ » وَأَصْلُهَا ؛ « يُبَيِّنُ » فَفَعَلْتُ بِهَا مَا فَعَلْتُ بِأُخْيَتِهَا .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ نَقْلُ الْحَرَكَةِ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ إِلَى فَائِهِ فِي « أَقَامَ » وَاسْتَعَاذَ « وَجَبَ أَيْضًا نَقْلُ الْحَرَكَةِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي الْمَضَارِعِ ، إِلَّا أَنْ الَّذِي تَنْقُلُهُ - فِي الْمَضَارِعِ - كَسْرَةً ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ مَكْسُورَةً .

وَقَوْلُهُ أُخِيرًا : فَفَعَلْتُ بِهَا مَا فَعَلْتُ بِأُخْيَتِهَا . وَهُوَ يَعْنِي « يُبَيِّنُ » يَقُولُ تَفَعَّلْتُ الْكَسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا كَمَا نَقَلْتُهَا مِنَ الْوَاوِ فِي « يُخْفِئُ » ٥ إِلَى

١ - ظ : لتحركها .

٢ - ظ ، ش : الثاني ، وهو خطأ .

٣ ، ٢ - ظ ، ش : « حركتها على ما قبلها » .

٤ - ش : وأصله . وهماش ظ : والأصل .

٥ - « في يخفي » غير واضح في ص .

ما قبلتها وبقيت الياء بحالها لأن الياء لا تبدل للكسرة قبلها [١٨٤] فهذا
الذي صح ما قبل عينه .

فأمّا ما اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين وذلك قولك في
« أفعلت » من « آم - وآل - آيمت » وآوت « لأنه لما اعتلت الفاء وهى
همزة فقلبت ألفاً صحت العين . وعلى ذلك قول الشاعر :

يُنْبِي تجاليدى وأقتادها ناول كراسِ الفدن المؤيدِ
فهذا « مُفعل » من الأيد وهو القوة ولم يقل : المؤاد .
وقال طرفة :

يقول وقد تَرَ الوظيف وساقها ألت ترى أن قد أتيت بمؤيد

دهى الداهية . وهى من الأيد أيضا ولم يقل : المئيد .
وقالوا : « آيدته » فى « أفعلته » من الأيد . و « أيدته » فعلته .
و « آيدته » قليلة مكروهة ؛ لأنك إن صححت فهو ثقل ، وإن أعلنت جمعت
بين إعلالين .

فعدل عن « أفعلته » إلى « فعلته » فى غالب الأمر .

[جميع الأسماء المبدوءة بيم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلالها]

قال أبو عثمان :

والأسماء من هذه الأفعال إذا كانت فى أوائلها الميم فُعِلَ بها ما فُعِلَ
بالمضارع من إلقاء الحركة على الساكن وقلب الساكن ^٢ الممعتل إلى ما قبله
وذلك قولهم « مُقيم » و « مُخيف » و « مُبين » وأصله « مُقِيم » و « مُخَوِّف » و « مُبِين »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - الساكن : ساقط من ش .

فَأُلْقِيَتْ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا
وَالْيَاءُ تَرْتَكِبُهَا يَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العيّنات
يجب إعلالها . بتسكين الواو والياء منها . ونقل حركتهما إلى ما قبلتهما .
٥ لافعلل بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين^١ والظروف والمصادر سواء ؛ لأنها
كلها جارية على الأفعال ؛ فيجب إعلالها ؛ لاعتلال أفعالها ، فاسم الفاعل
: « يُخَيِّفُ » . ومُخَيِّفٌ « فقد جرى مجرى » يُخَيِّفُ . ويُقِيلُ « والظُّوف
فولك : « هذا مقام شأز » إذا أخذته من « أقام » فجرى « مقام » مجرى « يُنْقِمُ » .
١٠ ومن قال : « هذا مقام شأز » ففتح الميم أخذه من « قام يقوم » وأصله
« مَقْنُومٌ » فجرى مجرى « يخاف » لأن أصله « يخوف » كما أن أصل « مقام :
مَقْنُومٌ » فجرى مجرى قولك « هذا رجل مقام » عن موضعه .

وكذلك المصادر لأنه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتلال سائغا في الظرف
فالمصدر أحق به وذلك قولك : « عجبته من مقامك على زيد » وقمتُ مقاماً
١٥ كما تقول « قمتُ قياماً » .

[اسم المفعول من هذا الباب يدل كالمضارع المبني للمفعول]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كان على مثل « يُفْعَلُ » إذا
قلت « هو يخاف » ويقال في بيئته ، ويقام للناس « وذلك قولك « هو مخاف » ،

ومُقالٌ في بَيْعِهِ : ومُقامٌ للناس . والعلة في هذا وفي « يُفْعَلُ » واحدة : لأن « يُخَافُ » [ويُقام ويُقال] « ١ أصله « يُخَوِّفُ ٢ وَيُقَنِّمُ للناس : وَيُقَيِّلُ في بَيْعِهِ ٣ » فألْقَيْتَ حركة المعتل على الساكن الذي قبله وقابت المعتل ألفاً لانفتاح ما قبله . وكذلك « مُقالٌ ، ومُخَافٌ » أصله « مُخَوِّفٌ ، ومُقَيِّلٌ في بَيْعِهِ » ففَعَّلُوا به ما فَعَّلُوا بالفعل الذي هو في مثاليه ولم يُفَعِّرُوا هاهنا ٤ بين الأسماء والأفعال : لأن الزيادة التي في أوائل الأسماء الميم . والميم ليست من زوائد الأفعال فلم يَخَافُوا التَّيْبَاسَ ٥ فَأَجْرِيَا مُجْرَى واحدًا .

قال أبو الفتح : قوله ٦ : وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفي أوليه الميم : ككلامه فيه تسامحٌ : لأن اسمَ المفعول لا يكون أبدًا من جميع الأفعال إلا وفي أوليه الميم : وإنما تَخَرَّجُ هذا الكلام منه ٧ على ضَرْبٍ من التَّوَكِيدِ وفيه مِينَ التَّسَامُحِ ٨ ما ذَكَرْتُهُ .

وكان أجودَ من هذه ٩ العبارة أن يقول : واعلم أن اسمَ المفعول من هذا الباب يَجْرِي مجرى الفعل المضارع الذي لم يُسَمَّ فاعله من هذا الباب : لأن « مُخَافًا » جرى مجرى ٨ « يُخَافُ » في الإعلال . وقد تقدم القول في مُشاركة الأسماء - من هذه الأفعال - الأفعال التي جَرَتْ عليها .

١ - ويقدم ويقال : لم يرد في النسخ الثلاث . والمقام يقتضيه فزدناه ووضعناه بين معقوفين للدلالة على زيادته .

٢ ، ٣ - ساقط من ش ، وكتب في ظ ثم ربح ، وفيها « يقال » بدل « يقلل » .

٣ . هاهنا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أول .

٥ - ظ ، ش : الاتيأس .

٦ - قوله : ساقط من ظ .

٧ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش .

وقولُه : ولم يُفَرِّقُوا بين الأسماء والأفعال ؛ لأنَّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال .

يقولُ : فقد آمنوا الالتباسَ لمحجى الميم في أول الاسم - فالميمُ من خواصِّ الزيادة في الأسماء . وحرُوف المضارعة نظيرةُ الميم في الأسماء ؛ وإنما بابُها الأفعال .

[محجى حروف المضارعة في أوائل الأسماء]

٥

فإن قلنت : فهلا قصيرت حُرُوف المضارعة على الأفعال . كما قصيرت الميمُ على الأسماء . وقد سمعناهم يقولون « أفنكل » . وأبدع . وتنضب ، وتنقل . وغير ذلك مما في أوله الحمزة [١٨٥] والنونُ والياءُ ؟

قيل : إنما زيدت هذه الحُرُوف التي بابُها الأفعالُ في أوائل الأسماء لبقوة^١ الأسماء وتمكُّنها وغلبتها للأفعالِ فشاركَت الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لقوتها^٢ . ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميمِ أولاً في الأفعالِ ؛ لضعف الأفعالِ عن الأسماء . وأكثرُ زيادة حُرُوف المضارعة إنما هي في الأفعال .

ويدلُّك على أنَّ أصل^٣ هذه الزيادات - أعني حُرُوف المضارعة - أنَّ : تكون في أول الأفعال - أنَّ الأسماء التي جاءت على « أفعل » أكثرها صفات نحو « أحمر وأصفر . وأخضر . وأسود . وأبيض » والأسماء التي في أولها الحمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة .

ألا ترى أنَّ باب « أحمر . وأصفر . وأسود . وأبيض » ، أكثر من

١ - ظ . ش : بقوة .

٢ - لقوها : ساقط من ش .

٣ - أصل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : إنما .

٥ - وأخضر ، وأسود : ساقط من ظ ، ش .

٦ - وأسود وأبيض : زيادة من ظ ، ش .

باب « أَيْدَعِ : وَأَزْمَلِ . وَأَفْكَلِ » فلمَّا أرادوا أن يَكْمُرَ هذا المِثَالُ الذي في أوله الحمزةُ جَعَلُوهُ صفاتٍ لِقُرْبِ ما بين الصِّفَةِ والفِعْلِ .
 ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصِّفَةَ تحتاجُ إلى الموصوفِ ، كما أن الفِعْلَ لا بدَّ له من الفاعلِ .

٥ [نحو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعمل]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الزوائد التي في أوائل الأسماء هي الزوائد التي تكون في الفعل وكان الاسم على زينة الفعل بالزوائد فإن الأسماء تُصَحِّحُ^١ ولا تُعَمَلُ .
 وذلك أنك لو بنيتَ مِن « قال : يقول » اسما على مِثَالِ « يَقْعَلُ » أو يَقْعَلُ .
 أو يَقْعَلُ « أو مِن « باب « باعَ يَبِيعُ » كُنْتَ قَائِلًا : « يَقُولُ » . وَيَقُولُ .^{١٠}
 وَيَبِيعُ . وَيَبِيعُ . وَيَبِيعُ » . وإنما فعلت هذا لُتَفَرِّقَ بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماء أخفَّ من الأفعال ولم يكن فيها « أَفْعَلُ » . وَنَفْعَلُ : وَتَفْعَلُ :
 وَيَفْعَلُ » على معنى ما يكون في الأفعال . فصَحَّحوها لذلك حيث كانت الزيادة التي في أوائلها هي الزيادة التي تكون للأفعال ولم يفعلوا ذلك بالأسماء التي في أوائلها الميم حين قالوا « مَقَامٌ » . وَمَبَاعٌ . وَمَقَادٌ^٢ » وما أشبه ذلك : لأن^{١٥} الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

قال أبو الفتح : سألت أبا عليٍّ وقتَ القراءةِ عن هذا التوضيحِ فقُلْتُ له : هلاَّ أعلَّمتَ هذه الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال فأجريتَها ؟

١ - الزوائد عن ظ ، وهي ساقطة من ص ، ش وفوقها و ظ : نسخة .

٢ - ص وهامش ظ (تصحيح) ، و ظ ، ش : تصح .

٣ - ظ ، ش : مغار .

٤ - هامش ظ ، ش : فأجريتَها . وص ، ظ : فجريتَها .

تُجرى^١ الأفعال كما أعللت الثلاثي من الأسماء فأجريت^٢ مجرى^٣ الأفعال [٨٥ب] الثلاثية وذلك قولك «باب. ودار. وناب»^٤ كما قلنت في الأفعال «قام. وباع»^٥. فقال: إنما أُعِلَّ «باب. ودار» ولم يُصَحَّ فيُفَرَّقَ بينهما وبين الفعل؛ لأنه ثلاثي فهو أصل. ولأن التنوين يدخله فيُفَرَّقَ بينهما وبين الفعل. وأما^٦ ٣ غيره من ذوات الأربعة فقد يُشَبِّهُ الفعل إذا سُمِّيَ به^٧ بالزوائد التي في أوله فيُفَارِقُهُ التنوين فيُشَبِّهُ الفعل فصَحَّحَ للفَرَقِ.

يقول: «باب. ودار» ثلاثي مثل «قام. وباع» فليس الفعل أحق في هذا الموضع بالإعلال من الاسم. ألا ترى أن أصل «باب. وبوب» كما أن أصل «قام. وقوم» فالعلتهُ فيهما واحدة. وباب ما في أوله زيادةُ الفعل وهو بها على أربعة أحرف؛ إنما هو للفعل دون الاسم. والاسم داخلٌ عليه فاعِلُ الفعل كما يجب فيه. ثم دخلَ عليه الاسم. فأريدَ الفَرَقَ بينهما فصَحَّحَ الاسم. ولأنك لو بنيتَ من «قام» اسمًا على «يَفْعُل» فأعللته فقلنت «يَقُوم» لالتبس بالفعل.

فإن قلنت: إن التنوين يتفصل بينهما؛ فالتنوين ليسَ بلازم. ألا ترى أنك لو بنيتَ من «قام» اسمًا على «يَفْعُل» فأعللته فقلنت «يَقُوم» ثم سميتَ به رجلاً أو امرأة. فجعلته عامًّا لزال التنوين والجر. فأشبهه الفعل بالإعلال^٨ وسقُوطِ التنوين والجر. و«باب. ودار» إذا جعلته عامًّا

١ - سقط من ظ، ش.

٢ - وناب: زيادة من ظ، ش.

٣ - أما: ساقط من ظ، ش.

٤ - فقد: ساقط من ش، وهو في ظ: فيه. وهو خطأ.

٥ - به: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ: الإعلال.

٧ - ظ، ش: بالاعتلال.

فالتَّسْوِينُ لازمٌ له . فجرت إبانةُ التَّسْوِينِ : أن الكلمة اسمٌ لافِعْلٍ ، « تجرى إبانةُ : الميم المتزيدةِ في أولِ الاسمِ الجارى على الفِعْلِ : أن الكلمة اسمٌ لافِعْلٍ » . « فِينْ هُنَا وَجَبَ تَصْحِيحُ » يَفْعُلُ « اسما من « قام » ونحوه . وَوَجَبَ إِعْلَالُ » باب : ودارٍ . »

هـ [بحىء « مزيد ، ومحجب ، وبنات ألبه » من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان :

فإن قُلْتُ : فقد جاءَ « مَزِيدٌ » . فإنما هذا شاذٌ كما شَذَّ « مَحْبَبٌ » . وبنات أَلْبَسِيهِ « فإنما يُحْفَظُ هذا .

قال أبو الفتح : هذه زيادة زادها على نفسه . يقول : فإذا كان الأمرُ كما ذكرتَ فهلا قالوا في « مَزِيدٍ : مَزَادٌ » لأنَّ في أولِهِ الميم كما قالوا « مَقَامٌ » . ١٠ ومَبَاعٌ « وأصلُهُما « مَقْمُومٌ » ، ومَبْيَعٌ » :

قال : فالجوابُ : أن هذا اسمٌ شَذَّ عن القياسِ ، كما شَذَّ « مَحْبَبٌ » وكان قياسُهُما عندهُ « مَزَادٌ » ، وَ« مَحْبَبٌ » وقد ذكرتُ [١٨٦] هذا فيما تقدم . وأرِيتُ من أين كسُرُ التَّغْيِيرُ في الأعلامِ .

فأمَّا « بناتُ أُنْسَبِيهِ » فذكر أبو عثمان ٢ عن أبي العباس * أن الهاءَ عائدةٌ فيه ١٥ على الحى ، أى بناتُ أَلْبَسِيهِ الحى . وإذا كان كذلك فليس « أَلْبَسِيهِ » عَلَمًا ، ولو كان عَلَمًا لكانَ أَقْرَبَ قَلِيلًا .

١ - ط ، ش : قد .

٢ - ظ ، م : أبو بكر .

- وأخبرني أبو علي أن الكوفيَّين يروونه « بناتُ النُبِيِّ » يريدون جمعَ « نُبٍ » - ومعناه : بناتُ ألب الحَيِّ ، كما يُقال ١ بناتُ أعلَمِيهِ .
- وذهب أبو العباس إلى أن نحوَ « مقامٍ ، ومَباعٍ » إنما اعتلَّ ؛ لأنَّه مصدرٌ للفعل . أو مكانٌ . دونَ أن يكون فعلٌ ذلك به ؛ لأنَّه على وزنِ الفعل .
- ٥ وأنكر ذلك أبو علي وقال : ألا ترى إلى ٢ إعلالهم نحو « بابٍ : ودارٍ » ولا نسبةَ بينه وبين الفعل أكثرُ من الوزنِ . فأما اعتلاله « بمزِيدٍ . ومَزِيدٍ » فاسمانِ عِلْمانِ . والأعلامُ تُغيَّرُ كثيرا عن القياسِ .
- وأما اعتلاله بمَقْوَدَةٍ فعليه لاله ؛ لأنها مصدرٌ ؛ وإنما هي شاذةٌ .
- وحكى أبو زيدٌ : « وقع الصَّيْدُ في مَصِيدَتنا » بفتح الميم فهذا شاذٌ مثلُ
- ١٠ « مَقْوَدَةٍ » .
- وحكى : « هذا شَيْءٌ مَطْيَبَةٌ للنفسِ » و « هذا شرابٌ مَبُولَةٌ » وهذا كُلُّهُ شاذٌ .

[بحي . استحوذ ، وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ]

- قال أبو عثمان :
- ١٥ ونظيرُ هذا من الفعلِ « استَحَوَذَ عليهم الشَّيْطَانُ ٣ » و « أَغْيَلَتِ المرأةُ ، وأجودَ ، وأطيبَ » إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ . ويجرى على قياسِ البابِ المطرِدِ . إلا في « استَحَوَذَ . وأغْيَلَتِ » فإنَّنا لم نَسْمَعْهُمَا مُعْتَلَّيْنِ ؛ في اللغة ، ورُبَّ حَرْفٍ هكذا ، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تَقَسِّسْهُ ؛ فإنَّ جَرَى بابِه على خِلاف ذلك .

١ - ص : يقول . ٢ - ظ ، ش : أن : وهو خطأ فاحشٌ .

٣ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ - ص وهاش ظ : مغلين . وظ ، ش : مغلفين .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزِيدٌ - وَخَجَبٌ » في أنهما خَرَجَا ١ عن القياس قولهم في الفعل « اسْتَحْوَذَ - وَأَغْيَلَتْ ، وَأَجْوَدَ ، وَأَطْيَبَ » ٢ وقياسه : « اسْتَحَاذَ - وَأَغَالَتْ - وَأَجَادَ - وَأَطَابَ » .

وقد ذكرتُ العلة في أنْ خَرَجَ بعضُ الْمُعْتَلِّ على أصله . وأنه إنما جُعِلَ تنبيهاً على باقى الْمُعْتَلِّ . واقتصارُهُمْ على تصحيح « اسْتَحْوَذَ - وَأَغْيَلَتْ » ٥ دون الإعلال ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامهم بإخراجِ ضَرْبٍ من الْمُعْتَلِّ على أصله . وأنه إنما جُعِلَ ٣ تنبيهاً على الباقي ومُحافظةً على إبانةِ الأُصولِ المَغْسِيَةِ . وفي هذا ضَرْبٌ من [٨٦ ب] الحكمة في هذه اللُغة العربية .

وقوله : فاحفظْ هذا ولا تَقِسْهُ ؛ أى لا تَقُلْ في « اسْتَقَامَ : اسْتَقْوَمَ » ولا في « اسْتَعَانَ : اسْتَعْوَنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياس والاستعمالِ جميعاً . ١٠ وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال : يُقال : « اسْتَصَوَّبْتُ ؛ الشَّيْءَ » ولم يُقَلَّ « اسْتَصَبْتُ » ٥ ، و « اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ » ، واسْتَنَيْسَتِ الشَّاةُ ٦ ولم يقولوا « اسْتَنَاقَ » ولا « اسْتَنَاسَتْ » ٧ وقد كرَّرَ ذِكْرُ ٧ المطرِدِ والشاذِّ في غير موضع من هذا الكتاب . وأنا أشرح أحوالهما .

اعلم أنَّ المطرِدَ والشاذَّ عند أهلِ العربية على أربعة أضربٍ : مُطَرِّدٌ ١٥ في القياس والاستعمالِ جميعاً ، ومُطَرِّدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ . ومُطَرِّدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً .

١ - ص ، هامش ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجا .

٢ - وأطيب : ساقط من ظ ، ش .

٣ - وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : استوصيت .

٥ - ظ ، ش : استاميت .

٦ - ظ ، ش : استاس .

٧ - ذكر : ساقط من ظ ، ش .

فالمُطَرِّدُ في القياس والاستعمال جميعاً، هو الذي لانهاية وراءه نحو رَفَعَ
الفاعل ونَصَبِ المفعول .

والمُطَرِّدُ في القياس الشاذُّ في الاستعمال، نحو الماضي من « يذرُّ . ويدعُّ »
لا يُقال فيهما « وذرَّ . ولا ودعَّ » وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس .
٥ قال سيديويه : استغنى عنهما بتركَّ ؛ وهذه ليست حجةً قاطعةً ولكن فيها
ضرباً من التعلُّل .

والمُطَرِّدُ في الاستعمال الشاذُّ في القياس، قولهم « استحوذَ . وأغيبَلتَ
المرأة » القياس يُوجبُ إعلالهما لأنهما بمنزلة « استقام : وأبانَت » ولكن السماعُ
أبطلَ فيهما القياسَ : وحكى ابنُ السكيتِ : « أغالَتِ المرأةُ . وأغيبَلتَ »
١٠ إذا سَمَت وَلَدَهَا الغَيْلَ . ولا يعرفُ أصحابنا الاعتلال .

قال أبو علي : والشاذُّ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازَهُ أبو العباسِ مِنْ
تنميم « مفعول » من ذَوَاتِ الواو التي هي عينٌ ؛ لأنَّه أجاز في « مَقُول : مَقُولٌ »
وفي « مَصْوَغٌ : مَصْوَغٌ » قال : لأنَّ ذلك ليس بأثقلَ مِنْ « سُرْتُ سووراً .
وغارتَ عينه غووراً » . قال أبو علي : فسيبيله في هذا سبيلُ من قال « قامَ
١٥ زَيْدًا » لأنَّه خارجٌ عن القياس والاستعمال .

وكذلك قولُ الآخر :

يا صاحبي قدَّتْ نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

[١٨٧] إنْ تَقْضِي حاجةً لي خَفَّ حَمْلُهَا تَسْتَوِي بِنَا نعمةً عندي بها ويدَا

أَنْ تَقْرَأْ أَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُعْلِمَا أَحَدًا

٢٠ فسألتُ أبا علي عن ثباتِ النونِ في « تقرأن » بعد « أن » ؟

فقال : « أن » مخففةٌ من الثَّقِيلَةِ . وأولاهَا الفِعْلَ بلا فَصْلٍ للضرورة ؛

فهذا أيضا من الشاذَّ عن القياس والاستعمال جميعا. إلا أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وترك القياس ؛ لأنَّ السماع يُبطل القياس .
 قال أبو علي : لأنَّ الغرض فيما نُدَوِّثُهُ من هذه الدِّوَاوِين . ونُشَبِّهه من هذه القوانين ؛ إنما هو لِيَلْحَقَ من ليس من أهل اللُّغَةِ بأهلها . وَيَسْتَوِيَ من ليس بفصيح ومَن هو فصيح . فإذا وَرَدَ السَّماعُ بشيء لم يَبْقَ غرضٌ مطلوبٌ . وعُدِلَ ٥
 عن القياس إلى السماع .

[إذا سميت بالفعل « يزيد » بعد إعلانه بقي على إعلاله]

قال أبو عثمان :

فأما « يزيد » اسمٌ رجلٍ ؛ فإنما اعتلَّ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ كان فعلا لزمه الاعتلالُ . ثم نُقِلَ مِنَ الفعل فسميَ به . فهو في المعتلِّ نظيرُ « يَشْكُرُ » في الصَّحيح ١٠
 فاجزَّ البابُ ١ على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : إن « يزيد » هذا منقولٌ مِنْ الفعل ؛ وإنما هو مضارعٌ « زاد » فصار كـ « باع ، يبيع » ثم نُقِلَ بعد أن لزمه الاعتلالُ ، فكذلك لو نقلت « يبيع » لتركته مُعَلَّاً كـ « يزيد » .
 فأما لو ارتجلت اسماً على « يَفْعِل » من « باع ، وزاد » لقلت « يَبْيِعُ » ، ١٥
 ويَزِيدُ » فصَحَّحتهما ولم تُعْلِمهما .
 ونظيرُ « يَزِيدُ » في النقل « يَشْكُرُ » . وَتَغْلِبُ . .
 وقد سموا أيضا « تَزِيدُ » بالتَّاء ؛ قال أبو ذؤَيْب :
 يَعْشُرُونَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِيَتْ بِرُودِ بَنِي « تَزِيدَ » الْأَذْرُعُ

والقول في «تَزِيدَ ، وَيَزِيدَ» واحد .

[إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يعمل» صحته]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : ابن «يُفْعِلُ» مِنْ «يَخَافُ» اسما ؟ .

قلت : «يُخَوِّفُ» . وكذلك أَخَوَاتُهُ لَا تُعَلُّ إِذَا صُعِغَتْ اسما .

٥

قال أبو الفتح : قد تقدّم مثل هذا وشرحه . ومن أين وجب تصحيح

هذه الأمثلة إذ ابْنِيَتْ أَسْمَاءٌ^١ .

^١ إعلان اسم الفاعل من «قام ، وباع» ونحوهما [

قال أبو عثمان :

وأما فاعل من «قام ، وباع» فإنه يَعْتَلُّ وَيُحْمَزُ موضع العين منه ،

١٠

فتقول «بائع» وقائم^٢ . وجميع ما أُعِلَّ فعله ففاعل منه^٣ مُعْتَلٌّ^٤ .

قال أبو الفتح [٨٧ ب] إنما وجب حمز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن

فاعل نحو «قائم ، وبائع» : لأن العين كانت قد اعتلّت فانقابت في «قام»^٥ .

وباع» ألفا . فلما جئت إلى اسم الفاعل . وهو على فاعل . صارت قبيل عينه ألف

فاعل . والعين قد كانت انقلبت ألفا في الماضي . فالتقت في اسم الفاعل ألفان .

١٥

وهذه صورتُهُما «قَآ آم» فلم يَحْزُ حَذْفُ إحداهما . فيعود إلى لفظ «قام» :

١ - ظ ، ش : اسما .

٢ - في النسخ الثلاث «قائل» وهو خطأ ، والصواب : «قائم» . كما أثبتناه ؛ لأنه اسم فاعل من قام الذي مثل به .

٣ - ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : معل .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : قال .

فحرّكتَ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ . كَمَا حَرَّكَتَ رَاءَ « ضَارِبٍ » فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ :
لَاَنَّ الْأَلِفَ إِذَا حُرِّكَتْ صَارَتْ هَمْزَةً . فَصَارَتْ ^١ « قَائِمٌ » ، وَبِائِعٌ » كَمَا تَرَى ؛
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ إِذَا تَحَرَّكَتْ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً . قِرَاءَةُ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيَّ :
« غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ^٢ » لَمَّا حَرَّكَتِ الْأَلِفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ
الْأَوَّلَى ^٣ بَعْدَهَا انْقَلَبَتْ هَمْزَةً .

٥

وَحَكَّيْتُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ
عَبْسِيٍّ يَقْرَأُ ^٤ : « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ » فَنَظَّنْتُ أَنَّهُ قَدْ
لَحَنَ . إِلَى أَنْ سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ ^٥ : « شَأْبَةٌ . وَدَأْبَةٌ » ؟
قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : فَقُلْتُ لِأَبِي عَثْمَانَ : أَتَقِيسُ هَذَا ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا أَقْبِلُهُ .
وَقَالَ الرَّاجِزُ :

١٠

خَاطَمُهَا زَأْمَتَهَا أَنْ تَذْهَبَا

وَجَاءَتْ فِي شِعْرِ كُثَيْبٍ : « ائْمَارَتٌ * يَرِيدُ « اِحْمَارَتٌ » .
كَمَا أَرَادَ الْأَوَّلُ « زَأْمَتَهَا » .

فَهَذِهِ الِهْمَزَاتُ فِي هَذِهِ ^٦ الْمَوَاضِعِ ؛ إِنَّمَا وَجَبَتْ عَنْ تَحْرِيكِ الْأَلِفِ لِسُكُونِهَا
وَسُكُونِ مَا بَعْدَهَا .

١٥

فكَذَلِكَ قُلِبَتِ الْأَلِفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ عَيْنِ الْفَعْلِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ « قَامَ » هَمْزَةً ،
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « قَائِمٌ » وَكَذَلِكَ « خَائِفٌ . وَبَائِعٌ . وَنَائِمٌ » .

١ - ظ ، ش : فِصَار .

٢ - مِنَ الْآيَةِ السَّابِعَةِ وَهِيَ الْآخِرَةُ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ ١ .

٣ - الْأَوَّلَى : سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش .

٤ - بِفَرَا : سَاقِطٌ مِنْ ظ .

٥ - الْآيَةُ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ ٥٥ .

٦ - ط ، ش : يَقُولُونَ .

٧ - ظ : هَذَا ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

[إعلال اسم الفاعل من « أفعل واستفعل »]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أفْعَلَّ » مُعْتَلٌّ وإِعْلَالُهُ إِسْكَانُ عَيْنِهِ وَطَرَحُ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّكَنِ ؛ وَأَمَّا الْفَاعِلُ مِثْلُ « اسْتَقَامَ » وَاسْتَفَادَ « فَإِنَّهُ » مُسْتَقِيمٌ . وَمُسْتَفِيدٌ « وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ أَصْلَ هَذَا . وَإِلْقَاءَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا قَبْلَ الْمُعْتَلِّ وَإِسْكَانَ الْمُعْتَلِّ فِي هَذَا ١ فِي صَدْرِ هَذَا ٢ الْبَابِ .

قال أبو الفتح : يريد اسمَ الفاعل من أفْعَلَّ « مُتَمِّمٌ » . مِمَّ بَدَّ .
وقد تقدم ذكرُ هذا كُلِّهِ وَشَرْحُهُ . وَمِنْ أَيْنَ وَجَبَ إِعْلَالُهُ ؟

[إعلال اسم المفعول من نحو « قيل ، وبيع »]

قال أبو عثمان : ١٠

و « مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ ٣ كَمَا اعْتَلَّ « فاعِلٌ » ٤ [٨٨] إِلَّا أَنْ اعْتَلَّاهُ بِحَذْفِ حَرْفٍ مِنْهُ . فَإِنْ كَانَ « مفعولٌ » مِنْ « فُعِلَ » وَكَانَ ٥ مِنَ الْوَاوِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْوَاوُ نُحْوُ « مَقُولٍ . وَمَصْوَغٍ » لِأَنَّهُ مِنَ « الْقَوْلِ . وَالصَّوْغِ » وَإِنْ كَانَ مِنَ « فُعِلَ » وَكَانَ مِنَ الْيَاءِ ظَهَرَتْ فِيهِ الْيَاءُ نُحْوُ « مَعْيَبٍ . وَمَبْيعٍ . وَمَسِيرٍ بِهِ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا وَجِبَ إِعْلَالُ « مفعولٍ » مِنْ حَيْثُ وَجِبَ إِعْلَالُ
« فاعِلٍ » وَكِلَاهُمَا مِنْ قَبْلِ الْفِعْلِ وَجَبَ إِعْلَالُهُ . لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُعْتَلٌّ ٦

١ - فِي هَذَا : سَاقَطَ مِنْ ض . ش .

٢ - هَذَا : زِيَادَةُ مِنْ ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يَمْتَلِ .

٤ - ظ ، ش : الْفَاعِلُ .

٥ - ظ : فَكَانَ .

فأرادوا^١ أن يكونَ العملُ من وجهٍ واحد. فألزموا تصريفَ الفعل الاعتنال^٢ وعلى أن « فاعِلًا » أُجْرِيَ على الفعل من « مَفْعُولٍ » ؛ لأنه يوزنه^٣ وليس « مفعولٌ » كذلك .

وقوله : فإن كان « مفعولٌ » مِّن « فُعِلَ » . إنما قال هذا ؛ لأنه قد يكون من « فُعِلَ » ومن « أَفْعِلَ » ومن « اسْتَفْعِلَ » وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذكرَ ٥
بناءِ « مَفْعُولٍ » و « مفعولٌ » إنما يجيءُ من « فُعِلَ » نحو : « ضَرِبَ فهو مضروبٌ . وقتلَ فهو مقتولٌ » ولهذا ذكرَ « فُعِلَ » ولم يُهمِلِ البَيَان .
وسيدكر أبو عثمان ماعرضَ في « مَقُولٍ . ومَبْعِعٍ » من التغيير والحذف
ويذكرُ الخلافَ بين الخليل وأبي الحسن وأُتْبِعَهُ ما عندى فيه . إن شاء الله .

١٠ [تمام بنى تميم « مفعولا » من نحو « بيع ، وعيب »]

قال أبو عثمان :

وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يَتِمُّونَ مفعولا من الياء . فيقولون : « مَبِيعٌ » ،
وَمَعْيُوبٌ^٦ ، وَمَسْيُورٌ به « فإذا كان من الواو لم يتموه ، لا يقولون في « مَقُولٍ »
مَقُولٌ » ولا في « مَصُوعٌ »^٨ : مَصُوعٌ « البتة .
وإنما أتموا في^٩ الياء ؛ لأن الياء وفيها الضمة أخفُّ من الواو وفيها الضمة ، ١٥

١ - ظ ، ش : فأراد .

٢ - الاعتنال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يوزنه .

٤ - ظ ، ش : وإن .

= - ظ ، ش : فهذا .

٦ - ومعيب : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا .

٨ - في مصوع : زيادة من ظ ، ش .

٩ - في : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرثوا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدُور » :
وأنثوب : وأنثور^١ . قال الراجز :

لكل دهرٍ قد ليست أنثوبا

فالهمز في الواو إذا انضمت مُطَرِدٌ : فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو
كان ذلك أثقلَ خا . فلذلك ألزموها الحذف في « مفعول » ، والياء إذا انضمت لم
يهمز ولم تُغَيَّر : فهذا يدلُّك ويبيِّنُكَ أن الياء أخف .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العِلَّةَ في جواز تتميم بنى^٢ تتميم لـ « مفعول »
من الياء . وأن الياء خفيفة ليست في ثِقَلِ الواو . فاحتسبت الضمة لذلك .
ووجه حذف مَنْ حذف الياء فقال : « معيب » : أنها لما اعتلت
١٠ في « عيب » أراد أن ٨٨ ب [يُعِلِّهَا في اسم المفعول .
ومن أتم فقال : « معيوب » شجعه على ذلك سُكُونُ ما قَبْلَ الياء . فجرت
لذلك تجرى الصحيح .

ولا تُنْكِرُ أن يُصَحِّحُوا اسم المفعول وإن كان الفعل مُعْتَلًا : ألا ترى
أنهم قالو : « غزى » فقلِّبوا اللام . وقالوا : « مَغْرُو » فصَحَّحوها .
١٥ وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول : لأنه وإن كان جاريا على الفعل فإنه
يسر على وزن المضارع : ألا ترى أن قائما^٣ لما كان على وزن المضارع في الأصل
بالحركة والسكون والعدة لم يكن إلا مُعْتَلًا . وقد تحجَّر أنه لا يسمُّ مفعول
من ذوات الواو ، وهذا هو الأشبه .

١ - وأنور : ساقط من ظ . ش .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام . وهو خطأ .

وقد حَكَى غيره أنهم يقولون « ثَوَّبُ ١ مَصُونٌ » والأكثر « مَصُونٌ »
وأنشدوا قولَ الراجز :

والمِسْكُ في عَنَبِرِهِ المَدُونُفِ

والأشهر « مَدُونُفٌ » وقالوا : « رجلٌ مَعُونُودٌ » ، و« فرسٌ مَقُونُودٌ » . وقولُ
مَقُونُودٌ » .

وأجاز أبو العباس إتمامَ « مفعولٍ » من الواو خلافاً لأصحابنا كلَّهم . وقال :
ليس بأثقلَ ٢ مِنْ « سُرْتُ سُوُورًا » . وغُرْتُ ٣ غُوُورًا : لأنَّ في « سُوُورٍ »
وغُوُورٍ » واوين وضممتين وليس في « مَصُونٌ » معَ الواوين إلا ضمة واحدة .
قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ ٥ لأنَّه يُجِيزُ ٥ شيئاً يَنفِيهِ القياسُ وهو ٦ غيرُ
مَسْمُوعٍ . فقياسُه ٦ قياسُ مَنْ قال : « ضَرَبْتُ زَيْدٌ » فأما « سُرْتُ سُوُورًا » ١٥
٧ فلم ٧ يُسْمَعُ لِمَا قِيلَ .

وأيضاً : فلو أَعْلَوْا في « سُوُورٍ » لَأَسْكَنُوا الواوَ الأولى وبعدها واوٌ ساكنةٌ
فيجِبُ حذفُ إحداهما . فيصيرُ ٨ على وزن « فَعْلٌ » : فكَرَهُوا التباسَ مثال : فَعُولُ
بِفَعْلٍ ، واسمُ المفعول من فَعْلٍ ٨ وزنه « مفعولٌ » أبداً نحو « ضَرِبَ فهو مضروبٌ »
فأَمِنَ الالتباسُ في « مَصُونٌ » ، ومَقُولٍ » فجرى على ما يجبُ فيه من الإعلالِ . ١٥

١ - ثَوَّبُ : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بأقل .

٣ - غُرْتُ : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنه ليس يجيز) .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : (غير مسموع قال فقياسه) .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : (فلم) .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش .

وإنما لم يَتِمَّ « مفعول » من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ١ ؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو؛ وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو « مفعول » فتجتمع واوان وضمة .

و« مَعْيُوبٌ » ٢ إنما اجتمع فيه ياء وواو وضمة ؛ وإذا كان القياس في « مَعْيُوبٌ » ٣ الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمر [١٨٩] في العربية لا ينكسر أن يُحتمل أمر واحد ، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتمل . وعليه باب ما لا ينصرف أجمع . وسيأتي في هذا الكتاب منه ما أُنبه عليه بمشيئة الله .

[ماورد عن العرب من نحو « مغيوم » ، ومطيوبة] ١٠

قال أبو عثمان :

وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب :

وكأَنها تُفاحَةٌ مطيوبةٌ

وقال علقمة بن عبدَةَ : ١٥

يوم رَذَاذٍ عليه الدَجْنُ مغيومٌ

أخبرني أبو زيد : أن تهما تقول ذلك ؛ ورواه الخليل . وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد لجواز إتمام « مفعول » من ذوات الياء ؛ وقد

١ - ظ ، ش : ذكرناها .

٢ - ٣ - ظ ، ن : مغيوف ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : مستقيم .

٥ - منه : سقط من ظ ، ش .

قالوا : « طَعَامٌ مَتْرِيَةٌ . وَمَزِيُوتٌ . وَرَجُلٌ مَدِينٌ . وَمَدْيُونٌ » وهو واسع فاشٍ .

[اختلاف الأئمة في المحلوف من « مفعول » من نحو « بيع . وقيل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل . وسيبويه أنك إذا قلت « مَقُولٌ » . ومَبِيعٌ « فالذاتُ لا لتقاء الساكنين واوُ « مفعولٍ » . .

وقال الخليل : إذا قلت : « مَبِيعٌ » فألقيت حركة الباء على الباء سكنت^١ الباء التي هي^٢ عينُ الفعل وبعدها واوُ « مفعولٍ » فاجتمع ساكنان . فحذفت^٣ واوُ « مفعولٍ » وكانت أولى بالحذف : لأنها زائدة . وكان حذفها أولى ولم تُحذف الياءُ : لأنها عينُ الفعل .

١٠

وكذلك « مَقُولٌ » الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والنواوُ^٤ المحذوفة واوُ « مفعولٍ » . وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عينُ الفعل والباقية . واوُ « مفعولٍ » فسألته عن « مَبِيعٍ » .

فقلتُ : ألا ترى أن الباقي في « مبيعٍ » الياءُ . ولو كانت واوُ « مفعولٍ »

١٥

لكانت « مَبِيعٌ » ؟

فقال : إنهم لما أسكنوا ياءَ « مَبِيعٍ » وألقوا حركتها على الباء انضمت^٥ الياءُ وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ : فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياءُ بعد أن ألزمت الياءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوُ « مفعولٍ » الياءُ مكسورةً ، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوُ

١ - ظ ، ش : وسكنت .

٢ - هي : ساقط من ظ .

٣ - الواو : عن ظ وفوقها بين السطور : نسخة ، وهي ساقطة من ص ، ش .

« ميزان ، وميعاد » ياءٌ للكسرة التي قبلتها ؛ وكلا الوجهين حسنٌ جميلٌ ،
وقولُ الأخفشِ أقيسُ .

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعلِ مِنْ « مَبْيُوعٍ » ومَقُورٍ « عندهم
جميعاً ؛ لأنَّ « قِيلَ » وبيَّعَ « عندهم ^١ معتلان [٨٩ ب] فأرادوا إعلالَ اسمِ
المنعولِ منهما .

ولأنَّ الضمَّةَ مستثناةٌ في الياءِ والواوِ ، كما ذكر أبو عثمانَ قَبْلُ . ثم حَدَّثَ ٢
من التَّغْيِيرِ ما ذكره أبو عثمان عن الخليل : وسيبويه . والأخفش . ولكلُّ واحدٍ
من الاعتلالِ لصحةَ مذهبه : وما يمكن أن يُحتجَّ به عنه ما ^٣ أذكره .
فأمَّا الخليلُ فيُقتَوَى مذهبه في أنَّ المَحذوفَ واوٌ منعولٌ فيما ذكره أبو علي ^٤
١٠ قولُ الشاعر :

سيكفيك صَرْبُ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءٌ قدورٌ في القِصاعِ مَشْيُوبٌ
فقال : قوله « مشيب » أصله « مَشُوبٌ » ؛ لأنَّه مِنْ « شُبْتُ الشَّيءَ »
اشوبُهُ « إذا خلطته بغيره ؛ فلو كانت الواوُ في « مَشُوبٍ » واوٌ « منعولٌ » لما جاز
أنَّ تقولَ فيها « مَشِيبٌ » ؛ لأنَّ واوٌ « مفعولٌ » لا يجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ
١٥ لَامُ الفِعْلِ معتلَّةً نحو قولهِم : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ » وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ »
« لكنَّ الواوُ في « مشوبٍ » عينُ الفعلِ فقلبها ياءٌ . كما قلبها الآخرُ في قوله .

أزمانَ عِناءُ سرورُ السرورِ

عِناءُ حوراءُ من العينِ الحَيْرِ

وأصلُّه « الحَيْرُ » لأنه جمعُ حَوَرَاءَ .

٢ - ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .

١ - عندهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ط : عما . وش : ما .

٤ - فقلبها : ساقط من ظ ، ش .

فالواو في « مَشُوب » عينُ الفعل بمنزلتها في « الحُور » ؛ ألا ترى أنَّه قلبها في « مَشوب » ، كما قلبها في « الحُور » .

وقد جاء مثْلُ « مَشِيب » مما قُلبت فيه عينُ الفعل وهو قَوْضُم « أرض مميتٌ عليها » يريدون : «مُوتٌ عليها . و « غارٌ مَنِيلٌ » وهو من الواو وأصله ^١ « مَنُولٌ » .

٤

قال أبو علي : معناه يَنال ما ^٢ فيه . وقال الراجز :

دارٌ لأسماء يُعَفِّيا المَورُ والدُجنُ يَوماً والسحابُ المَهمَورُ
قد درَسَتْ غيرَ رَمادٍ مكفورٍ مكشَّيبِ النَّسُونِ مَريحٍ مَضمُورٍ
يريد بـ « مَريحٍ » : مَروحاً ^٣ لأنَّه من الرِّوَح .

فهذا كلُّه يشهدُ بصحَّة قول الخليل : إنَّ الحذوفَ من « مَنُولٍ » ومَبيعٍ ^{١٠} واوٌ « مفعولٍ » .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمان عليه . وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب . وقولُه في هذا يكاد يَرَجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه . وذلك أنَّ له أن يقول : إنَّ واو « مفعول » جاءت لمعنى . وهو المدُّ والعينُ لم تأتِ لمعنى [٩٠] ^٤ فحذفُ العينِ ^٥ التي لم تأتِ لمعنى ، وتَبْقِيَّةُ ^٦ ما جاء ^{١٥} لمعنى : وهو الواوُ الزائدة ^٧ ، أولى . كما تقول : « مررتُ بقاضٍ » فتَحذفُ الياءَ ؛ لأنَّها لم تأتِ لمعنى . وتَبْقِيَةُ التَّنوينِ الذي جاء لمعنى الصَّرف .

١ - ظ ، ش : وأصلها .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٣ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فأما .

٥ - وهو المد : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : فحذفت العين .

٧ - ظ ، ش : في تبقية .

وشىء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو: أن هذه العين قد اعتلت في « قال . وباع . وقيل . وبيع » وفي أصل « مبيع » ، ومَقُولٍ ، فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب ، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف ، وواو « مفعول » لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل^١ فكان تركها وحذف المعتل^٢ أوجب .
 ه ألا ترى إلى قولهم : « اتقى » وأصله « أوتقى » فلمّا أُعِلَّتِ الفاء بقلبها ناءً أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشدناه أبو علي^٣ وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد :
 تَقَوُّهُ أَيَّهَا الْغِيَّانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
 وأنشدنا أيضا عنه :

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجَيَّهْنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذُرَا عِي
 ١٠ وَأَصْلُ هَذَيْنِ : « اتَّقَوْهُ . وَاتَّجَيْهْنَا » .

قال أبو علي^٤ : ولكنه لما أُعِلَّ الفاء بالقلب ، أعلتها بالحذف . فكذلك لما أُعِلَّتْ عين « مفعول » بالإسكان والقلب ، أُعِلَّتْ أيضا^٥ بالحذف .
 وأيضا : فإن العين في « مَقُولٍ . ومبيع » قد حُذِفَتْ في قولهم : « قُلْ . وبيع » ونحو ذلك ؛ فكما^٦ حُذِفَتْ في غير هذا الموضع ، كذلك حُذِفَتْ هنا .
 ١٥ وللخليل أن يقول : إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ؛ حرّك الآخر منهما ؛
 فكذا يُحذف الآخر منهما .

ولأبي الحسن أن يردّ هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة^٧ . حُذِفَ الأول نحو « خَفَّ . وقُلْ . وبيع » لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى .

١ - ظ ، ش : العين .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ط ، ش : وكما .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

نحو التَّنَوِين « غَازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلَّتْ العينُ بالقلبِ مع أَلِفِ « فاعِلٍ »
نحو « قَائِمٍ » كذلك أُعِلَّتْ بالحدفِ مع واوِ « مفعول » .
واللخيل أن يقول : إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول . فتُحذفُ
الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبي الحسن أن يقول : إن « مَبِيعاً » يُشَبِّه « مَقْبِلاً » : ومَسِيرًا » وحما ٥
مصدران .

فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جَمِيلٌ » ولقوة
قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأَخْفَشِ أَقْبَسُ » .
وقوله في هذا عجيبٌ . وإن كان قد ناقضَ فيه فيما يُجِىءُ . وستراه بَعِيدُ
إن شاء الله .

١٠

[اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر « أقام » وأخاف » ونحوهما]

[٩٠ ب] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتُ من « أَفْعَلْتُ » مصدرًا نحو « أَقَامَ إِقَامَةً » ، وأخافَ إِخَافَةً »
فقد حذفتَ مِنْ « إِقَامَةٍ » ، وإخافةٍ « أَلِفًا » . لانتفاء الساكنين .
فالخليل وسيبويه يزعمان : أن المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرفِ ، ١٥
وهي نظيرةُ واوِ « مفعولٍ » في « مَقْضُولٍ » . ونحو « أَفْعَلْتُ » .
وأبو الحسن يَرَى أن موضعَ العين هو المحذوفُ ؛ وقياسه على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إِقَامَةٍ » . وإخافة . وإبانة : إِقْوَامَةٌ ، وإخوافةٌ ،

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - على : ساقط من تن .

وإيابة» فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر، لاعتلالِ «أقام، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو، والياء، إلى ما قبلهما، ثم قلبوهما أَلِفَيْنِ. وبعدهما أَلِفٌ «إفعالة»، فصار كما ترى «إقامة»، وإيابة»^١.

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي^٢ الألف الأولى؛ وذهب الخليل إلى أن المحذوفة هي^٣ الألف الثانية؛ وهي الزائدة - على ما تقدم من مذهبهما - والكلام ثم. والاحتجاج. هو الكلام. والاحتجاج هنا.

[مالايعل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان:

وإذا كان الحرف الذي قبَّلَ المعتل متحركاً في الأصل لم يُعَسِّرْوه. ولم يُعْتَلَّ الحرف من محولٍ إليه؛ كما اعتلَّت «قُلْتُ. وبيعتُ» من مُحَوِّلٍ إليه؛ كراهية أن يُحوَّلَ إلى ما ليس من كلامهم، وذلك قوْهم: «اختاروا. واعتادوا، وانقادوا» وكذلك المضارعة من هذا تجرى هذا المجرى نحو: «يختارون، ويعتادون، وينقادون».

قال أبو الفتح: أصل «اختار. واعتاد. وانقاد»: اختسّر، واعتَوَدَ. وانقَوَدَ^{١٥}.

يقول: فلم يُحوَّلَ «افتعل. وانفعل» من الياء إلى «افتعل. وانفعل» ولا حَوِّلَ «افتعل. وانفعل» من الواو إلى «افتعل. وانفعل»

١ - ظ، ش: إقامة وإيابة.

٢ - ٣ - هي: في الموضعين: ساقط من ظ، ش.

٤، ٤ - ساقط من ظ، ش.

٥ - ص: المضارع.

٦، ٦ - ساقط من ظ، ش.

كما حُوِّلَ « قُلْتُ ، وَبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعُلْتُ »
 في كلامهم « فَعِلْتُ ، وَفَعُلْتُ » وليس في كلامهم «
 ولا « افْتَعِلَ ، وانْفَعِلَ » .

فهذا معنى قوله : « كراهية أن يخرج إلى ما ليس ؛
 إذ غَيَّرُوا « فَعَلْتُ » أن يُغَيِّرُوا « افْتَعَلْتُ ، وانْفَعَلْتُ »
 من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قَبْرُ
 يقولوا [١٩١] : « اخْتِيرْتُ ، واعتُدتُ . وانْقُدتُ » ولكن هذا لا يقال
 لما ذكرنا .

وقوله : وكذلك المضارعة مِنْ هذا تجرى هذا المجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون . وينقادون - ولا يقولون ^١ « يختيرون » .
 وينقودون « كما قالوا « يَبِيعُ ، وَيَقُومُ » لأنّ هذا لم يُحوَّلْ كما يُحوَّل ^٢
 « قُمْتُ . وَبِعْتُ » .

وأصل « يختارون » وينقادون : يختيرون ، وينقودون « فأُسْكِنَتِ الياءُ
 والواو ثم قلبتا ^٣ لافتح ما قبلهما وتحركيهما في الأصل كما فُعِلَ في الماضي .

١٥ [المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وإذا قلت « فُعِلَ من هذا » قلت « اخْتِيرَ ، وانْقِيدَ » فتحوَّلَ الكسرة
 على التاء ، والقاف ، كما فُعِلَ ذلك بِـ « بَيْعَ - وقِيلَ » .

١ - ظ : ولا يقولوا .

٢ - ظ ، ش : حول .

٣ - ظ : قلبت : وهو خطأ .

٤ - ظ . ش : فإذا .

فأما ١ « اعتاد » فتركت حركة الأصل وتبعت العين ما قبلها، كما كان ذلك في « قال : وباع » .

ومن يقول من العرب : « قِيلَ » فيشيم الفاء الضمة^٢ تحقيقاً لـ « نَحِيل » . فإنه يقول هاهنا « اُخْتِيرَ » و « اُنْقِيدَ » فيشيم ؛ لأن قولك « تِير » من « اُخْتِيرَ » و « قِيدَ » من « اُنْقِيدَ » كـ « يَقِيلَ » و « يَبِيعَ » . ومن أبدل الياء واواً قال ٣ هنا « اُخْتُورَ » و « اُنْقُودَ » ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب .

قال أبو الفتح : اعلم أن « تاد » من « اعتاد » و « تار » من « اختار » و « قاد » من « انقاد » كـ « قام » . و « باع » واشتبا من حيث كان ما قبل العين مفتوحاً وهي محركة، كما كان ذلك في « فَعَلَ » فاشتراكا في العلّة الموجبة للتقلب ، فجميع ما يجوز في « قال » و « باع » جائز « اختار » ، و « انقاد » إلا التحويل إلى الضم والكسر — وقد مضى ذكره —

ف « تار » من « اختار » و « قاد » من « انقاد » بمنزلة « قال » و « باع » و « تِير » من « اختِيرَ » و « قِيدَ » من « اُنْقِيدَ » كـ « قِيلَ » و « يَبِيعَ »^٤ و « تِير » من « اُخْتِيرَ » و « قِيدَ » من « اُنْقِيدَ » كـ « يَقِيلَ » و « يَبِيعَ »^٤ و « تُورَ » من « اُخْتُورَ » و « قُودَ » من « اُنْقُودَ » كـ « قُولَ » و « بُوعَ »^٥ .

وقوله : ومن أبدل الياء واواً معناه : من كان من لغته أن يقول « خَوِيفَ »

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : الضمة .

٣ - ظ : وقال .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : ومن .

وقَوْلٍ ١ فيجعل مكان الياء في « قِيلَ، وخِيفَ » واوًا فإنه يقول هنا « اختور :
لأن مَنْ قال « قَوْلَ » : وخُوفَ ١ فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءٌ ثم قلبها ٢
واوًا ؛ لأنهما عنده ٣ من « القَوْلِ . والخوفِ » ولا تَقْلُ ٤ ؛ إنَّه قَنَيبُ الياءِ
في « قِيلَ . وخِيفَ » واوًا ؛ لأنَّه لو كان مَنْ يقول « قِيلَ . وخِيفَ » لما قال
« قَوْلَ . وخُوفَ » لأنَّ هذه لغاتُ لقومٍ شتى .

[٩١ ب] أو يكونُ أرادَ : مَنْ قال « بُوعَ » فأبدلَ الياءَ واوًا فإنه يقولُ « اختور .
وانتقودَ » والمذهبُ الأولُ أعمُّ ؛ لأنَّه يَدْخُلُ فيه « قِيلَ . وبِيعَ » جميعًا .
وقَوْلُهُ : « ولم يؤخذ هذا إلاَّ عن ٦ العَرَبِ » يقولُ : لم يُقَدِّمُ على ٧
هذه الأقوالِ بالقياس ، بل هي ٨ مسبوغةٌ عن العرب .

[بجى ، « مقودة . ومكوزة ، ومزبد » عن الأصل]

قال أبو عثمان :
ومِثْلُ من الأمثالِ : « إنَّ ٩ الفُكاهَةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى » فجاءوا بها على
الأصل ، كما قالوا : « مَكْوَزَةٌ . ومَزَبَدٌ » فجاءوا بهنَّ على الأصل .
وليس هذا بالمطَّردِ في الكلام ؛ وقد قرأ بعضُ القُراءِ : « لَمَشْوَبَةٌ » من عند
الله خيرٌ ١٠ « لانْمَقُولُ على هذا « مَقْوَلَةٌ . ولا مَبِيعَةٌ » .

١٥

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قلبه .

٣ - عنده : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : ولم تقل .

٥ - ظ ، ش : الواو ياء ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : من .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٩ - إن : ساقط من ش .

١٠ - من الآية ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد اُكِّن القياسُ في هذا كله أن يُعْلَ : لأنَّ « مَزِيدًا » ،
وَمَكْزُوزَةً ، وَمَقْوَدَةً ، وَمَثُوبَةً » على وزن « يخاف ، ويهاب » وأصلهما
« يَخَوْفُ ، وَيَهْيَبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ معتلة ، وقد كان ٢
قياسُها ٣ . « مقادّة » ، ومكازة ٤ . ومزادة ٥ . ومثابة ٦ . كقوله تعالى : « وإذا
جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا » ٧ ولكنّها شذت .
يقول : لا ينبغي أن يُقاس على هذا : ولكن يُقالُ « مقالة » . ومباعة ٨ .
وقد جاءت مِثْلُ « مَكْزُوزَةٍ » ومَزِيدٍ : مَرَّيْمٌ . وَمَصِيدَةٍ . وَمَطْيِبَةٍ .
وَمَبْوَلَةٍ » وهذه شواذٌ كلّها .

١ - معنة ، بضم العين من « عنت . وبعث » كـ « سغنة » بكسرهما فيهما عند الخليل ؛

١٠ قال أبو عثمان : وكان الخليلُ يقولُ في « مَفْعَلَةٍ » من « عِشْتُ . وبيعتُ »
لفظُها = كلفظ « مَفْعَلَةٍ » كما كان « فُعِلَ » من الياء في هذا الباب على لفظ
« فِعِلَ » من الواو . فيقول : « مَعِيشَةٍ » تَصْلُحُ أن تكون « مَفْعَلَةٌ »
وتَصْلُحُ أن تكون « مَفْعَلَةٌ » .

قال أبو الفتح : أصلُ « مَعِيشَةٍ » إذا كانت « مَفْعَلَةٌ » عند الخليل :
١٥ « مَعِيشَةٍ » فنَقَلَ الضمّةَ إلى العين فانضمت . وبعدها ياء ساكنة . فأبدلَ
الضمّةَ كسرةً . لتَسْلَمَ بعدها الياءُ . فصارت « مَعِيشَةٍ » وإذا كانت

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ض ، ش : فكان .

٣ - ظ : قياسها : وهو خطأ .

٤ - من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمنّا » لم يد في ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : لفظهما .

٦ - بعدها : ساقط من ظ ، ش .

« مَفْعِلَةٌ » فإِنَّمَا نَقَّلَ الْكسرة إلى العين حَسَبُ ،

وكذلك « عَيْشٌ » يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْخَلِيلِ « فِعْلًا ، وَفُعْلًا » جميعا ، فإذا كان أصله « فُعْلًا » فكأنَّه كان « عَيْشًا » فأبدل الضمَّة كسرة لتَسْلِمَ الياءُ فصارت « عَيْشًا » كما ترى .

كما قالوا : « بَيْضٌ » وأصله « بُيْضٌ » فأبدلوا من الضمَّة كسرة ؛
لَا يَتَفَصَّلُ الْخَلِيلُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

وكذلك كان يُجِزُّ فِي « دِيكٍ ، وَفَيْلٍ » أَنْ يَكُونَ « فِعْلًا » ، [١٩٢]
وَفُعْلًا » جميعا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ « فَيُولُ » ، وَدَيُولُ » وكان أبو الحسن
يُخَالِفُهُ ، وَهَاهُذَا عَقِيبَ هَذَا :

١٠ [« مفعلة » من البيض . و « فعل » من البيع عند الأخفش]

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأخفش يُخَالِفُهُ وَيَقُولُ فِي « مَفْعِلَةٍ » مِنْ « الْعَيْشِ » :
مَعْوِشَةٌ » وَفِي « فُعْلٍ » مِنْ « الْبَيْعِ : بُوعٌ » وَيَقُولُ فِي « بَيْضٍ » : هُوَ فِعْلٌ »
وَلَكِنَّهُ ٢ جَمَعَ وَالْوَاحِدَ لَيْسَ عَلَى مَذْهَبِ الْجَمْعِ .

١٥ وَقَوْلُهُ فِي مَعْيِشَةٍ : مَعْوِشَةٌ » تَرَكْ لِقَوْلِهِ فِي « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ » ٣
وَقِيَاسُهُ عَلَى « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ : مَعْيِشَةٌ » لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ حِينَ الْفَتْحِ حَرَكَةُ
عَيْنٍ « مَفْعُولٍ » عَلَى الْفَاءِ انْضَمَّتِ الْفَاءُ ثُمَّ أَبْدَلَ مَكَانَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً لِأَنَّ

١ - كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لكنه .

٣ - ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : للضمّة .

بعدها ياء ساكنة . وكذلك يلزمه في « مَعِيشَةٍ » هذا . وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيعٍ » .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسه عند أبي عثمان « مَعِيشَةً » لأن أصلها « مَعِيشَةٌ » فيجب نقل الضمة إلى العين . ثم تبدل كسرة لتسلم الياء بعدها . كما قال أبو الحسن في « مَبِيعٍ » إن أصله « مَبِيعُوعٌ » ثم نقتل الضمة من الياء إلى الباء . ثم أبدل الضمة كسرة لتسلم الباء بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسه في « مَعِيشَةٍ » أن تبدل الضمة المنقولة من الياء إلى العين كسرة فيقول « مَعِيشَةً » كما قال الخليل قياساً على « مَبِيعٍ » . وكذلك قياسه على « مَبِيعٍ » في « فَعَلَ » من « البَيْع » أن يقول « بَيْعٌ » كتمول الخليل . فيبدل من الضمة كسرة . كما أبدلها في « مَبِيعٍ » لأن « مَبِيعاً » و« مَعِيشَةً » . و« بَيْعاً » كل واحدٍ منها ٢ واحدٌ ليس بجمع . فإن كان يقول « مَعُوشَةٌ » . و« بَيْعٌ » فيلزمه أن يقول في « مَبِيعٍ » : « مَبِيعُوعٌ » فيخالف العرب أجمعين .

وإذا قال « مَبِيعٌ » فقياسه « مَعِيشَةٌ » . و« بَيْعٌ » في « مَفْعَلَةٌ » و« فَعَلَ » لا فصل بينهما ؛ لأن « مفعولاً » واحد . كما أن « مَفْعَلَةٌ » ، و« فَعْلًا » كل ٣ واحد لا جمع . ٤ وهذه هي المناقضة التي قدّمت ذكرها .

ولو قال في « مَفْعَلَةٌ » ، و« فَعَلَ » : « مَعِيشَةٌ » . و« بَيْعٌ » كقول الخليل ،

١ - ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ - ظ : منها .

٣ - كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وهذه المبالغة هي .

لكان مذهبه لانهاية وراهه ، ووافق قوله في « مَبِيع » واستمر مذهبه على الاطراد .

وحكى الأصمعي : أن الريح الحارة يُقال لها : « هَيْف » وهُرف « وليس في « هُوف » حُجَّةٌ لأبي الحسن في أن يقول في « فُعَل » من البيع « بُوع » لأنه يجوز أن يكونا لغتين . فيكون « هَيْف » من الياء و « هُوف » من الواو . ويجوز أن يكون « هَيْف » محذوفاً من « فَيُعَل » كأنه كان [٩٢ ب] هَيَوْفاً مثل « مَيَّوت » ثم قُايِست الواو وحذفت . كما فُعِل ذلك بـ « حَيَّت » فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو ؛ فتأمل هذا .

وقوله : وكذلك يَلْتَزِمُهُ ٢ في « مَعِيشَة » هذا وإلا رجع إلى قول الخليل

في « مَبِيع » . ١٠

يقول : يازمُهُ ٢ أن تكون « مَعِيشَة » : مَفْعِلَة ، ومَفْعِيَة ، عند جميعاً . كما قال الخليل ؛ وإنما يجب عليه من هذا الرجوع إلى مذهب الخليل في « مَبِيع » لأنه كان يجب على قياسه في « بُوع » ، ومَعْرِشَة أن يقول في « مَفْعُول » : مَبُوعٌ وهذا لم يَقْأَهُ أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء في « مَبِيع » هو الزائد . كما يقول أبو الحسن . لوجب أن يقول « مَبُوعٌ » كما يقول « مَعُوشَة » .

وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في « فُعَل » ممَّا عِنْهُ ياءٌ ، وأنه يقول في الواحد : « بُوعٌ » ويقول في جمع « أبيض : بيضٌ » فهو قولٌ . قال أبو علي : وَيُقَوِّيه أن الجمع أثْقَلُ من الواحد ، والواو أثْقَلُ من الياء .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

فهربَ من الواوِ ١ في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك ٢ قالوا : « بيضٌ » ولم يقولوا : « بُوضٌ » .

٣ ألا ترى أنهم يقولون في الواحد : « عَتَا ، عَتُوا ، وَعُتِيًّا » و « عَسَا العودُ . عُسُوًا ، وَعُسيًّا » فإذا صاروا إلى الجمع فكلّهم يتقلبُ .

٥ ألا تراهم يقولون : « عَصِيٌّ ، ودُّيٌّ » ولا يُجيزون التصحيح كما أجازوا في الواحد ! .

وبدلٌ على صحة ما ذهبوا إليه في « بيضٌ » وأنهم لم يقولوا : « بُوضٌ » أنهم قد قالوا في « الحُرُورِ : الحَيْرُ » وأصله الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء . فألا تَقْلَبُ الياءُ واوًا في الجمع ، وأن يُصَحِّحوها ياءً أجدرُ ! .
١٠ ووجه آخرُ : وهو أنهم قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحد فقالوا « مَشِيْبٌ » في « مَشُوبٌ » و « غَارَ مَنِيْلٌ » في « مَسْنُولٌ » و « أرضٌ مَمِيْتٌ عليها » في « مَمُوتٌ » و « غُصْنٌ مَرِيحٌ » في « مَرُوحٌ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواوَ ياءً في الواحد مع أنه أخَفُ من الجمع ، فهم بألا يقلبوا الياءَ - التي هي أخَفُ إلى الواو ، التي هي أثقلُ في الجمع ، الذي هو أثقلُ من الواحد - أجدرُ ! .

١٥ ولولا قولُ ٥ العرب : « مَبِيْعٌ » « بالياء دونَ « مَبُوعٍ » لكان قولُ أبي الحسن في « فَعْلِلٌ ، ومَفْعَلَةٌ : بُوعٌ ، ومَعْوَشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَبِيْعٌ » هو الذي أفسدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن .

١ - ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ - ظ : التي .

٥ - قول : ساقط من ظ .

فأما قول الشاعر :

وكنت إذا جارى دَعَا لَمْضُوفَةٍ أَشْمَرَحَى يَنْصُفَ السَّاقِ مِثْرَى
[١٩٣] ففيه تَعَلَّقُ لأبي الحسن في قوله في « مَفْعَلَةٍ » من « عِشْتِ : معوشة ١ »
لأنَّ « مَضُوفَةٍ : مَفْعَلَةٌ » من « ضِفَّتَ الرَّجُلَ : إذا نزلت به » لأن معناها ما يَنْزِلُ
بالإنسان ويَضِيفُه من نوائب الدهر ٢ ، وأصلها « مَضِيفَةٌ » ثم نُقِلَت الضمة ،
إلى الضاد . وانقلبت الياءُ واوًا ، اسكونها وانضم ما قبلها .

فيُشَبِّه أن يكون أبو الحسن بهذا تَعَلَّقَ وعليه عَقَدَ هذا الخلاف ؛ إلا أن
هذا حرفٌ شاذٌّ لانتَعَلَمُ له نظيراً : فينبغي ألا يُقاسَ عليه ، وقولُ الخليل
في « مَعِيشَةٍ . ومَبِيعٍ ٢ » أقوى : لقولهم كلَّهم ٣ : « مَبِيعٌ » ولم يقولوا :
« مَبُوعٌ » كما قالوا : « مَضُوفَةٌ » ومِن « مَبِيعٍ » يُشَبِّه أن يكون الخليل ١٠
أخذ قوله في « مَعِيشَةٍ » لأنَّ عينَ « مَفْعُولٍ » مضمومة .

فأما « مَوْؤُونَةٌ » فلا حُجَّةَ فيها لأبي الحسن ؛ لأنه يجوز أن يكون من « الأَوْن »
وهو « العِدْلُ » لأنها ثَقِيلَةٌ على مُتَكَلِّفِهَا كما أن « العِدْلَ » ثَقِيلٌ على حَامِلِهِ ،
وقالوا : إنها « فَعُولَةٌ » من « مُنْتُ » . وأجاز الفراء أن تكون « مَفْعَلَةٌ » من
« الأَيْن » وهو « التَّعَبُ » وهذا كقول أبي الحسن في ٥ « مَعُوشَةٌ » والاحتجاج ١٥
عليه مثله على أبي الحسن . لافترقَ بينهما .

وقد شرحتُ هذا الخلافَ في موضع آخر في مسألة سئلتُ عنها مجردةً !

١ - معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ومبيع : عن ظ ، ش . وفي ص وهامش ظ : وبيع .

٣ - كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ط : تقول .

٥ - ي : ساقط من ط ، ش .

[تصحيح « فاعلت . وتفاعلنا ، وفعلت . وتفاعلنا » ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان :

واعلم أن « فاعَلْتُ . وتفاعَلْنَا . وفعلْتُ . وتفاعلْنَا » يُصَحِّحُنَّ
ولا يُعَمِّلُنَّ . وذلك قولك^١ : « قَاوَلْتُ زَيْدًا وبَايَعْتُهُ . وتَقَاوَلْنَا . وتَبَايَعْنَا »
وتَصَحِّحُ الْمَصَادِرُ كَمَا صَحَّتِ الْأَفْعَالُ وذلك « التَّقَاوُلُ » . والتَّبَايُعُ . والقِيَالُ .
والبَيَاعُ » و « فَعَلْتُ » مثل « حَوَّلْتُهُ » . وَحَوَّلْتُ عَلَيْهِ . وَشَوَّهْتُهُ^٢ . وَزَيَّنْتُ
له^٣ الْأَمْرَ . وَتَحَوَّلْتُ . وَتَشَوَّقْتُ . وَتَزَيَّنْتُ » .

وإنما صحَّتْ فِي « تَفَاعَلْتُ » لِأَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى « فَاعَلْتُ » .
وكذلك « تَفَعَّلْتُ » دَخَلَتْ عَلَى « فَعَّلْتُ » فَلَمْ تُغَيِّرْ عَنْ حَالِهَا .

- ١٠ قال أبو الفتح : إنما صحَّتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا لِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ . فَلَوْ قَلَبْتَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ فِي « قَاوَلْتُ » ، وَبَايَعْتُ » كَمَا قَلَبْتُهُمَا^٤
فِي « قَامَ . وَبَاعَ » وَقَبْلَهُمَا أَلْفٌ سَاكِنَةٌ . لَوَجِبَ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا وَإِزَالُ الْبَاءِ .
وَكَذَلِكَ لَوْ قَلَبْتَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ الْأَخِيرَتَيْنِ فِي « زَيَّنْتُ » : وَشَوَّقْتُ » أَلْفَيْنِ
لَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا وَزَالَ بِنَاءُ « فَعَّلْتُ » كَمَا كَانَ يَزُولُ فِي الْأَوَّلِ بِنَاءُ « فَاعَلْتُ »
فَتَجَنَّبُوا ذَلِكَ لِمَا يَدْخُلُ الْكَلَامَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ .
١٥ وكذلك [٩٣ب] « تَفَعَّلْتُ . وَتَفَاعَلْنَا » لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى « فَعَّلْتُ » .

١ - قولك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : شوقته .

٣ - له : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قلبتها .

وفاعلتُ « بعدما وجب فيهما ^١ التصحيح . فلما صحت هذه الأفعال صحت مصادرُها . فلذلك قالوا : « قاوَلْتُهُ قِوَالاً » فصَحَّحُوا الواوَ ولم يقولوا : « قِبالاً » كما قالوا : « قمتُ قياماً » فقلبوها ياءً لما انقلبت في ^٢ « قام » ولما صحت في « قاومتُ » وقاوتُ صحت في « القيوم . والقِيَال » ^٣ وقال الله تعالى ^٤ : « قد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم ليؤاْذَآ » ^٥ لأنَّه مصدرُ « لاوَذْتُ » وقالوا ^٥ في اللُّغة « لُذْتُ به . ليأذاً » .

فأمَّا قول الراجز :

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِثِ النَّوَارِ

وهو من نارَ يَنْشُور : إذا نَفَسَ . فيمكن أن يكون اسماً لا مصدرًا فصَحَّ لذلك .

وأما قولهم في القطعة من المسك : « صِوَارٌ . وصِيَارٌ » فيمكن أن يكونا لغتين . ^{١٠}

ويمكن أن يكون قلب الواو ياءً للتخفيف والشبه بالمصدر أو الجمع : وهذا القول كأنَّه أمثل لقولهم في جمعه « أَصْوَرَةٌ » ولم نسمعهم يقولون « أُصِيرَةٌ » ^{١١}

قال الأعشى :

إذا تَقُومُ يَضْرَعُ المِسْكُ أَصْوَرَةً والعَنْبَرُ الوَرْدُ من أردانها شَمِيلُ

وكذلك « التَّقَاوُلُ » . والتَّبَايُعُ ^{١٢} صحتا فيه ^{١٣} لصحتهما في الفعل . ^{١٥}

وقد قدّمت القول في أن صحة المصدر لصحة الفعل واعتلاله لا اعتلاله . لا يدلُّ على أن المصدر مشتقٌّ من الفعل .

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - ف : مكرر في ص .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : وقال تعالى .

٤ - من الآية ٦٣ سورة النور ٢٤ .

٥ - ظ : أصورة .

٦ - ظ ، ش : فيها .

[وما جاء على أصله « افعلت ، وافعلت »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افْعَلْتُ ، وافْعَلْتُ » وذلك ^١ « ابْيَضْتُ ،
واسودَدْتُ . ^٢ واحْوَلْتُ . وابْيَضْتُ . واسْوَدَدْتُ » ^٢ .

وإنما جاء هذا على أصله من قبيل أنهم لو أسكنوا المعتلّ هنا ذهب المعنى ^٥
وصيرت إلى حذف بعد الإسكان . وعلّة بعد علّة ؛ فتجنّبوا هذا الحتمل
على الفعل كله . فأقرّوه ^٣ على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياء والواو في « ابْيَضْتُ . واسودَدْتُ »
وقبل الياء الباء . وقبل الواو السين ؛ وهما ساكتتان . لوجب حذف الياء
والواو . ولزال البناء . وهذا مثل ما تقدّم . ^{١٠}

وقوله : « لو أسكنوا المعتلّ هنا » ^٥ معناه : لو أسكنوا هنا الحرف الذي من
شأنه أن يعتلّ لكان كيت وكيت ؛ « فهنا » ظرف لأسكنوا ، وهو منصوب
به . لا بالمعتلّ ؛ لأنّه ليس هاهنا بمعتلّ . ولكنه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن
كان صحيحاً ؛ لأنّ من شأن الواو والياء أن يعتلا [٩٤] فسمّى الحرف : معتلاً . بما
هو في أكثر أحواله ، جارٍ عليه ؛ أو بما يصير إليه من الاعتلال . ^{١٥}

كما تقول : « هذه حَلَوْبَتُنَا . وركوبَتُنَا » فتطليق عليها اسم « الحلب » .

١ - وذلك : عن ص . ظ . وفي ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأقرّوه .

٤ - ظ ، ش : أوجب .

٥ - ظ : هما ، وهو خطأ .

٦ - وهو : زيادة من ظ ، ش .

والرُّكوبِ» وإن لم يكن في الوقت «حَلَبٌ»، ولا رُكوبٌ» لأن من عادتهما أن يكون هذا جاريا عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السَّلام : « فقال إني سقيم »^١ ولم يكن في الوقت سقيا ، ولكن السَّقْمَ للموت جارٍ عليه للاحالة .

وكما قال الشاعر :

إذا ما مات مَيِّتٌ مِّنْ تَمِيمٍ فسرَّكَ أن يَعبِشَ فجئْ بَزَادٍ
فسمَّاهُ « مَيِّتًا » ، وإن كان حَيًّا قبل موته ؛ لأنَّه سيموت لاحياءه ؛ وهذا مطَّرد في كلامهم فاش .

[وما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واهتوشوا »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله - . لأن معناه معنى ما لا يعتل كما جاء « عورَ . وحولَ »^١
لأنَّه في معنى « اعورَ ، واحولَ » - : « اجتورُوا . وازدوجُوا . واعتورُوا »^٢ .
واهتوشُوا » ؛ لأن معناها « تجاورُوا . وتزاورُوا . وتهاوشوا »^٣ ؛ ولولا ذلك لاعتل .

ألا تباهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن في معنى « تفاعلوا » . ١٥

قال أبو الفتح : يقول لما وجب تصحيح « تجاوروا ، وتزاوروا » اسكون ما قبل

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصفات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفي هامش ظ ، ش : ما يأتي : (لأنه في معنى : اعور : اجتوروا ، وازدوجوا ، لأن معناها : تجاوروا ، وتزاوروا ، ولولا) نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفي ش وهامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواو- كما قدّ منّا شَرْحَه- وكان «ازدَوْجُوا- واجتَوْروا» بمعناها صححوهما ليكونَ
التَّصْحِيحُ أَمَارَةً لكونِ كُلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر . وكذلك ما أشَبَّه هذا .
وإنما أَعْلَوْا «اختاروا : وابتاعوا» لأنهما ليسا بمعنى «تَخَيَّرُوا . وتَبَايَعُوا»
«جاءا على ماينبغي لهما من الإعلال الذى تقدّم شَرْحُه فى فصل «اعتاد . وانقاد» .»

٥ [أوبنيت افتعوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعوا» لأعلت :

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : لو بنيت «افتعلوا» من قولك «ازدوجوا» على غير معنى
«تفاعلوا» لأعلّكتَ فقلتَ «ازداجوا» كما قلتَ «اختاروا . وابتاعوا» .

قال أبو الفتح : يقول لما زال معنى «تفاعلوا» الذى يوجب التصحيح خرج
١٠ إلى باب «اختار . وابتاع» فلم يَجْزُ إلا إعلاله كما لم يَجْزُ إلا إعلالُ «اختار ،
وابتاع» ١ .

[جمع «مقال ، ومباع ، ومعاش» عز «مفاعل» لا يعمل]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ «مقالاً» ، ومباعاً ، ومعاشاً «إذا جمعت على «مفاعل» لم تُعْلَلِ
١٥ الياءَ ولا الواو فى الجمع . وذلك قولك «مقاولُ» ، ومبائعُ . ومعائشُ» .
وإنما أَعْلَوْا الواحدَ لأنهم شَبَّهوه بـ «يَفْعَلُ» فامّا جمعه ذَهَبَ شَبَّهَهُ
مِنْ «يَفْعَلُ» [٩٤ ب] فَرَدُّهُ ٢ إلى أصله . قال الشاعر :

وإني لَمَقَومٌ مَقَومٌ لم يكن جريراً ولا مولى جرير يقومها
فقال : «مَقَومٌ» .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فردوا .

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَه «مَقَامٍ» ، ومَبَاعٍ «بِ» «يَفْعَلُ» أَنْ أَصْلَهُمَا
 «مَقْنُومٌ» ، وَمَبْنِيعٌ «فَجَرِيًا مَجْرَى» يَخَافُ ، وَيَهَابُ «اللَّذِينَ أَصْلُهُمَا» «يَخَوْفُ» ،
 وَيَهَيِّبُ «فَأَعْلَتْهُمَا» لِأَنَّهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ وَهُمَا بَوْرَنُ - وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا - .
 وَقَوْلُهُ : فَلَمَّا جَمَعُوهُ ذَهَبَ شَبَهُهُ مِنَ الْفِعْلِ ؛ يَرِيدُ أَنْ الْفِعْلَ لَا يُجْمَعُ فَلَمَّا
 جُمِعَ «مَقَامٌ» وَنَحْوُهُ بَعُدَ عَنِ الْفِعْلِ وَزَالَ الْبِنَاءُ الَّذِي ضَارَعَ بِهِ الْفِعْلُ -
 فَصَحَّ . وَصَحَّتْهُ أَنْ تَنْظَهَرَ يَأْوُهُ وَوَاوُهُ . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ «مَقَاوِمٌ» . وَمَبَايِعُ .
 [هَمْزٌ «مَعَايِشُ» وَمَعَاوِبٌ «خَطَأٌ»]

قال أبو عثمان :
 فَأَمَّا قِرَاءَةُ ٢ مِّنْ قَرَأَ مِّنْ ٢ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «مَعَايِشُ» بِالْهَمْزِ فَهِيَ خَطَأٌ . فَلَا
 يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ وَإِنَّمَا ٣ أُخِذَتْ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعْسِمٍ . وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي
 مَا الْعَرَبِيَّةُ . وَلَهُ أَحْرَفٌ يَقْرَأُهَا لَحْنًا نَحْوًا مِنْ هَذَا ؛
 وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ : «مَصَائِبُ» فَهَمْزُوا . وَهُوَ غَلَطٌ . كَمَا قَالُوا : «حَلَّالَاتُ
 السَّوِيقِ» وَكَأَنَّهُمْ ٥ تَوَهَّمُوا أَنْ «مُصْبِيَّةٌ» : فَعِيلَةٌ ٦ فَهَمْزُوهَا حِينَ
 جَمَعُوهَا كَمَا هَمْزُوا جَمَعَ «سَفِينَةٌ» : سَفَانٌ ٧ وَإِنَّمَا «مُصْبِيَّةٌ» : مُفْعِلَةٌ ٨
 مِنْ «أَصَابَ يُصِيبُ» وَأَصْلُهَا «مُصْوِبَةٌ» فَأَلْقَوْا حَرَكَةَ الْوَاوِ عَلَى الصَّادِ ٩
 فَانْكَسَرَتِ الصَّادُ وَبَعْدَهَا وَاوٌ سَاكِنَةٌ فَأُبْدِئَتْ بِأَوِّ الْكَسْرِ ٧ قَبْلَهَا - وَقَدْ

١ - ظ ، ش : وَالَّذِي .

٢ ، ٢ - زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فَإِنَّمَا .

٤ فِي هَامِشِ ظ : إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا عَنْهُ نَسْخَةٌ . وَمَعْلَاهُ بَيْنَ : هَذَا ، وَقَدْ .

٥ ، ٥ - عَنْ ص وَهَامِشِ ظ بِزِيَادَةِ «قَدْ» قُلَهُ فِي هَذَا الْهَامِشِ . وَفِي ظ ، ش : يَتَوَهَّمُونَ

أَنْ مُصْبِيَّةٌ .

٦ ، ٦ - سَاقَطَ مِنْ ش .

٧ - ظ ، ش : لِكَسْرِهِ .

قال أبو الفتح : قد اختلفت ^١ الرواية عن نافع ، فأكثر أصحابه يروى عنه :
« معاش » بلا همز . والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب .
وإنما كان حمزها خطأ عنده ؛ لأنها لا تخلو من أن تكون جمعة « معاش » ، أو
معيشة . أو معيش « فقد قال رؤبة :

إليك أشكو شدة المعيش

يريد « المعاش » .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركة في الأصل :

۱۰ فَاَصِلُ « معاش : مَعِيشٌ » .

وأصلُ «مَعِيشَةٍ : مَعِيشَةٌ» ، أو مَعِيشَةٌ « على مذهب الخليل .

وأصلُ «مَعِيشٌ : مَعِيشٌ» مكسورُ العين لَيْسَ^٢ غيرُ ؛ لأنَّه ليس

في الآحاد اسمٌ على « مَفْعُـلٍ » بضمّ العين .

فأما قول الشاعر :

١٥ بُشَيْنَ الزَّمَى «لا» إِنَّ «لا» إِنَّ لَزْمَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونِ

فَجَمْعُ «مَعُونَةٍ» وَلَيْسَ بِوَاحِدٍ .

وكذلك قول الآخر :

[١٩٥] لَيْسَ رَوْعٌ أَوْ فُعَالٌ مَكْرُمٌ

إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ «مَكْرُمَةٍ» .

١ - ظ : اختلف .

۲ - ظ ، ش : لا .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عني مألوكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري
فقد يجوز أيضاً أن يكون جمع « مألوكه » وهي الرسالة ، أو يكون حذف
الماء ضرورة وهو يريدُها .

- وإن كان « معيش » جمع « معيشة » فجاء فيه « مفعّل » . ومفعّل ٥
جميعاً ؛ وإذا كان الأمر كذلك فحق « معاش » . ومعيش ١ . ومعيشة ٢ « ألا
تَهْمَزُ ٢ في الجمع ؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل ، فإذا احتاج إلى
حركتها ٢ في الجمع حركتها ٢ ولم يقلبها واحتسبت الحكة ؛ لأنها قوية
وهي من الأصل ، وقد كانت متحركة في الواحد ؛ وإنما يَهْمَزُ في الجمع حروف
المد واللين التي لاحظنا في الحكة في الواحد نحو أليف : رسالة » ، وباء : ١٠
« صحيفة » . وواو : « عجوز » . إذا قلت : « رسائل » . وصوائف . وعجائز » .
فأمّا قول العرب « مصائب » فغلط ؛ لأن الباء في « مصيبة » عين الفعل وهي
منقلبة عن واو وأصلها « مُصَوِّبَةٌ » وأصلها الحركة . وقياسها « مَصَاوِبُ » .
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الحمزة في « مصائب » إنما هي بدل من الواو
في « مَصَاوِب » كما قالوا : « إسادة » في « وإسادة » وأنكر ذلك عليه أبو علي ١٥
قال : إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة . وقد بينت هذا .
وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن شبهوا « مُصِيبَةٌ » بـ « صحيفة »
حتى همزوها في الجمع ، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو ياء فتوهنت العين
بالقلب فأشبهت الياء الزائدة ؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هي بدل

١ - معيش : زيادة من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ش : حركتها .

من العين : فلمّا لم تكن الأصل بعينه أشبّهت الزائد فقلّبت في الجمع همزة .
 وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه في « مقام : مقام » يريد أبو إسحاق
 أن أصل « مقام : مقوم » كما أن أصل « مُصيبة : مُصوبَة » وكلاهما قد
 قلبت ، يقول : فلو جاز لذلك ^١ أن يُهمز جمع « مُصيبة » لحاز أيضا أن يُهمز
 جمع « مقام » وهذا يلزم أبا الحسن لو ^٢ كان يقطع بهذه الحجة : وإنما تعلل
 بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعلّة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع « مقام :
 مقام » ولكنه لما سمع « مصائب » احتال بعد السماع بما ^٣ يكون فيه بعض
 العذر . ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ما . ألا ترى
 أن سيويه قال في باب ما يضطر ^{٩٥٦} ب ' إليه الشاء : وليس شيء مما يضطرون
 إليه إلّا وهم يحاولون به وجبها .

وكذلك قولهم : « حَلَّاتُ السَّرِيقِ » ورثأت زَوْجِي بأبيات إنما هو
 مُشَبَّه في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه : فكان « حَلَّات » من قولهم :
 « حَلَّاتُهُ » : إذا طردته عن الماء .

وقولهم : « رَثَّاتُهُ » فعلته . من الرثيئة وليس من معناه .

وقالوا : « استَلَامْتُ الحجر » : يريدون استَلَمْتُ فهمزوا .

وقالوا : « لَبَّأتُ بالحج » : يريدون « لَبَّيْتُ » .

وقالوا : « الذئبُ يَسْتَنَشِي الرِّيحَ » يريدون « يَسْتَنَشِي » .

قال ^٦ أبو عبيدة : وكان ^٧ رُوْبَةُ يهْمزُ « سِيَّةُ القوسِ » وسائرُ العرب

١ - جاز لذلك : ضائع في التصوير من ص .

٢ - لو : ضائع في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : ما . ٤ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قوله . ٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ظ ، ش : كان .

٨ - رسمت في النسخ الثلاث هكذا : شة .

لَا يَهْمِزُهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ عِنْدَهُمُ الْإِذَا يَسْتَهْوِیْهِمْ مِنْ الشَّبَهَةِ ،
لأنهم ^٢ لَيْسَتْ لَهُمْ قِيَاسَاتٌ يَسْتَعَصِمُونَ بِهَا ^٢ . وَإِنَّمَا يُخْلِدُونَ إِلَى طَبَائِعِهِمْ ؛
فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ^٣ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ^٣ : « وَمَا نَزَلَتْ بِهِ الشَّيْءُ طَوْنٌ »
لأنَّه ^٥ تَوْهَمَ أَنَّهُ جَمَعَ التَّصْحِيحَ ^٥ نَحْوَ « الزَّيْدُونَ » وَلَيْسَ مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ قِرَاءَتُهُ « وَلَا أَذْرَأُ تُكُمُ بِهِ » ^٦ . جَاءَ بِهِ كَأَنَّهُ مِنْ « دَرَأْتُهُ » ^٥ أَيْ
ذَفَعْتُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ^٧ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ « دَرَيْتُ بِالشَّيْءِ » أَيْ عَلِمْتُ بِهِ ^٧ وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ
مَنْ قَرَأَ « عَادَ لِلْوُلَى » ^٨ فَهَمَزَ . وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ . وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
لَحَبَّ ^٩ الْمُؤَفِّدَانِ إِلَى مُؤَسَى

فَهَمَزَ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ ؛ لِأَنَّهُ تَوْهَمَ الضَّمَّةَ قَبْلَهَا فِيهَا .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « أَوَّلَ مَنْ وَأَلَّ » فَهُوَ عِنْدَنَا مُخْطِئٌ ؛ لِأَنَّهُ لَاحِجَةٌ لَهُ ^{١٠}
عَلَيْهِ — وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ — وَلِهَذَا الْغَلَطُ نَظَائِرُ فِي كَلَامِهِمْ . فِإِذَا جَاءَ كَـ ^{١٠}
فَاعْرِفْهُ لِنُسَاسَتِهِ كَمَا سَمِعْتَهُ وَلَا تَقْسِمْ عَلَيْهِ .

[اِخْتِلَافُ الْعَرَبِ وَالْعُلَمَاءِ فِي « مَدَائِنَ »]

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ :

وَأَمَّا « مَدَائِنُ » ^{١١} فَقَدْ اِخْتَلَفَتِ الْعَرَبُ فِيهَا وَالْعُلَمَاءُ . فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ ^{١٥}
« فَعَائِلَ » فَهَمَزَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ « مَفَاعِيلُ » فَلَمْ يَهْمِزُوا .

١ - ص : عليهم .

٢ ، ٢ - ظ : ليست لهم قياس يستعصمون بها . ش : ليس لهم قياس يستعصمون به .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : رحمه الله . ٤ - الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ - من الآية ١٦ يونس ١٠ . ٧ ، ٧ - ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ . ٩ - ص : أحب .

١٠ - ص : جاء ، ظ : جاءه . ١١ - ظ ، ش : المدائن .

فَالَّذِينَ جَعَلُوهَا «فَعَائِلَ» اِحْتَجُّوا بِـ «سُودُنٍ» فَقَالُوا : «سُودُنٌ» يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنَ الْأَصْلِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ .
وَقَالَ غَيْرُهُؤُلَاءِ : هِيَ «مَفَاعِلُ»^١ وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ^٢ مِنْ «دَانَ يَدِينُ»
وَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَهْمِزُوا ، وَكَيْلَا الْاِشْتِقَاقِينَ مَدَّهَبٌ .

٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَمَّا مَنْ قَالَ : «سُودُنٌ» فَاشْتِقَاقُهُ وَاضِحٌ وَ «مَدِينَةٌ»
عِنْدَهُمْ كَسْفِينَةٌ . وَ «مَدَائِنُ» كـ «سَفَائِنُ» .

وَأَمَّا مَنْ أَخَذَهَا مِنْ «دَانَ يَدِينُ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا أَطَاعَتْ صَاحِبَهَا وَتَذَلَّلَتْ لَهُ
وَالدِّينُ : انْطَاعَةٌ ؛ وَهَكَذَا أَخَذَتْ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وَقُتِّ الْقَاءَةِ [١٩٦] . فَأَمَّا
قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

١٠ رَبَّتْ وَرَبَا فِي حِجْرِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَظَلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَتْلُ
فَلَمَدِينَةٍ فِيهِ : أَمَةٌ ، يَصِفُ الْأَكْثَارَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي الْكَثْمِ يَقُولُ : هُوَ ابْنُ
أَمَةٍ . وَقَالَ لَهَا «مَدِينَةٌ»^٣ لِأَنَّهَا^٢ مِنْ «دِنْتُ» أَيْ جَزَيْتُ ، كَأَنَّ مَوْلَاهَا
يَجْزِيهَا بِعَمَلِهَا^٤ ؛ فَهَذَا مِثْلُ الْمَدَّهَبِ الثَّانِي فِي «مَدِينَةٍ» كَمَا ؛ حَكَاهُ
أَبُو عَثْمَانَ .

١٥ وَقَوْلُهُ : إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا وَالْعُلَمَاءُ . مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَرَبَ مِنْهُمْ مَنْ
يَهْمِزُ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَهْمِزُ . فَهَذَا وَجْهُُ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ .

١ - ١٠ - ساقط من ط ، ش .

٢ - لأنها : ساقط من ط ، ش .

٣ - يجزئها بعملها : عن ص ، وهامش ط ، وفي ط ، ش : يجزئها : أى بعملها .

٤ - ط ، ش : ما .

وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مَهْمُوزَةً. وبعضهم سمعها غير مَهْمُوزَةً^١ وبعضهم سمعها مهموزةً وغير مهموزة^٢.

فالذين سمعوها مهموزةً خالفوا تأوّلَ مَنْ سمعها غير مهموزة.

والذين سمعوها مهموزةً وغير مهموزة - وأبو عثمان واحدٌ منهم - قد أخذوا فيها بالقولين.

ولو كان كأهم سمعوها مهموزةً وغير مهموزة. كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً.

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها^٣ فهذا معنى قوله: «إن العرب قد اختلفت^٤ هي والعلماء فيها».

[رواية «مدّين» بلا همز عن بعض العرب]

١٠

قال أبو عثمان:

وقد روي تَبَكُّ الحَمَزِ في «مدّين» عن بعض العرب.

قال أبو الفتح: إنما كرّر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله اختلاف العرب. وأن بعضهم يَهْمِزُ، وبعضهم لا يَهْمِزُ. فكّرهُ هُنَا توكيداً. وليُبرِّكَ أن مَنْ يَهْمِزُ أكثرُ ممّن لا يَهْمِزُ، ولو اقتصر على الفصل الأول لتوهّم أن مَنْ لا يَهْمِزُ في الكثرة كمّن يَهْمِزُ. فأراد أن يُبَرِّكَ أن الحَمَزَ فيها أشبهٌ وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلف العلماء^٥.

١، ١ - ساقط من ظ، ش.

٢ - ص: أبو.

٣ - فيها: زيادة من ظ، ش.

٤ - ظ: اختلف.

٥ - قد: زيادة من ظ، ش.

[مامح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون ما قبله ، وما بعده مماً]

قال أبو عثمان : فقد فسرت لك موضع الفاء في الواو والياء ، وموضع العين فيها لامه^١ صحيحة ، وسأبين لك موضع العين إذا اعتلت اللام ، أو كانت همزة في موضعه - إن شاء الله^٢ - وأذكر الأسماء التي جاءت تامة من هذا مملاً لامه صحيحة^٣ .

فيساً : أتم فيه الاسم لسكون ما قبله وما بعده :

« فَعَمَلٌ » . وفَعَالٌ ، نحو : « حَوَّلَ ، وحَوَّلِيهِ » .

و « فَعَمَلٌ » نحو : « صَوَّامٌ ، وقَوَّامٌ » .

و « مِفْعَالٌ » نحو : « مِشْوَرٌ ، ومِيقْوَالٌ » .

وكذلك « التَّفْعَالُ » نحو : « التَّجْوَالُ^٤ ، والتَّطْرَابُ^٥ ، [٩٦ ب]

والتَّقْوَالُ . والتَّزْيَارُ » .

و « أفعالٌ » نحو : « أَقْوَالٌ ، وأَمْبِيَالٌ ، وأَعْيَانٌ ، وأَفْوَاجٌ » .

و « إفعالٌ » نحو : « إِرْوَاءٌ^٦ » .

و « فَعْعٌ لٌ » نحو : « قَرُوْلٌ ، وكَيُوْلٌ^٧ ، وبَيُيُوْعٌ » .

و « فَعْعُوْلٌ » نحو : « شَيُورُخٌ ، وحُرُوْلٌ ، وسُرُوْقٌ » .

و « فَعَالٌ » نحو « نَوَارٍ ، وجَوَابٌ^٨ ، وهَيَامٌ » .

١ - ظ ، ش : وقد .

٢ - ظ ، ش : مماً .

٣ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : ومما .

٥ - ص : وعوار .

٦ - ظ ، ش : التجوَاب .

٧ - التطراب : زيادة من ظ ، ش .

٨ - إِرْوَاء : غير واضح في ص .

٩ - وكَيُوْل : ساقط من ظ ، ش .

- و « فَعِيلٌ » نحو : « طَوِيلٌ » .
و « فُعَالٌ » نحو : « طُرُالٌ » . وهَيَامٌ .
و « فِعَالٌ » نحو : « خِيَوَانٌ » . وعِيَانٌ ، وخِيَارٌ .
و « فاعُولٌ » نحو : « طَاوُوسٌ » . وناوُوسٌ . وسايُورٌ .
و « أَفْعِيلاءٌ » نحو : « أَهْرِيَاءٌ » . وأَغْيِيَاءٌ ، وأَبْيِيَاءٌ .
٥

- قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة ^١ تنقسم على ثلاثة أضرب :
منها ما صحّ لسكون ما قبله ^٢ نحو : « حَوَلٌ » . وأَهْرِيَاءٌ .
ومنها ما صحّ لسكون ما بعده نحو : « قَدْرُوْلٌ » . وشَيْئُوْخٌ . ونَوَارٍ .
وطَوِيلٌ ، وطَوَالٌ ، وخِيَوَانٌ .
ومنها ما صحّ لسكون ما قبله وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو : « صَوَامٌ » .
وقَرَامٌ ، وأمَيَالٌ ، وأَقْرَوَالٌ « وما أشبه ذلك .
فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان فوجب الحذف أو الحركة ^٣ وزال
المثال فَبَرِكَ ذلك لذلك .

[فعل التعجب بعينيه شبه بالأسماء فيما تقدم]

١٥

قال أبو عثمان :

وفِعِلُّ التعجب مُشَبَّهٌ بالأسماء نحو : ما أقولُه للحق ، وما أبِيعُه ، وما
أصوْنُه لنفسه ؛ وكذلك « أبِيعُ به ، وأطوِلُ به ، وأجودُ به ، وأسِيرُ به » ،

١ - ظ ، ش : الأسماء .

٢ - ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : فزال .

لأن هذا في معنى ما أفعلته ؛ وهو مشبّه بقولهم : « هذا أقولُ منه ، وأبشعُ منه ، وأسيرُ منه » لقرب معناه منه .
 ويدلُّك على إلحاقهم في فعل التعجب بالأسماء قولهم : « ما أميلحه » .
 وما أحيسنه » حَقَرُوهُ كما تحقّر الأسماء . والأفعال لا تحقّر .

٥ قال أبو الفتح : إنما أشبه فعل التعجب بالأسماء ؛ لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك ٢ فلذلك صحح ، فقل : « ما أقومه » وأنت لاتقول : « أقوم زيد » عمداً ٣ في معنى « أقامه » ومن هنا لحقه التحقير كما يلحق الأسماء في قولهم : « ما أميلحه » . وما أحيسنه » . والأسماء إذا كانت في أوائلها ٣ انزوائد التي تكون في أوائل الأفعال صححت ولم تعمل .

١٠ وقد مضى ذكر هذا وستره أيضا .

وإنما صحح « أفعل به » نحو : « أسير به ، وأقوم به » لأنك تحبّر لا أمر . ومعناه « ما أفعلته » نحو قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر » ؛ إنما معناه [١٩٧] : ما أسمعهم ، وما أبصرهم . وهو لفظ الأمر في معنى الخبر .
 ويدلُّ على أنه ليس أمراً : كونه للواحد . والواحدة ، والاثنين . والاثنين .

١٥ واجماعة ، بلفظ واحد .

وذلك قولك : « يا زيد أكرم بعمره » . ويا هند أكرم بعمره ، ويا رجل أكرم بزيد .
 أكرم بزيد ويا أمّان أكرم به . ويا رجال أكرم بزيد ، ويا نساء أكرم بزيد »

١ - ظ ، ش : هو .

٢ - ظ ، ش : لا تصرف .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

٥ - ظ ، وش : بكرر .

٦ ، ٦ - سقط من ظ ، ش .

- ولا تقول « يا امرأة أكريمي يزيد » ولا : « يا رجلان أكريم ما يزيد » ولا : « يا رجال أكريموا يزيد » ولا : « يا نساء أكريمن يزيد » .
- لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل . وإنما تُخبرُ عن إفراطِ كَرَمِ زيد^١ كما تقول : « يا امرأة ما أكرم زيداً ، ويا^٢ رجال^٣ ما أكرم زيداً^٤ » .
- وذهب بعض متأخري أصحابنا^٥ إلى أن هذا لفظُ الأمرِ ومعناه . وأنَّ المأثورَ هـ هنا هو المحدثُ عنه في قولهم : « ما أكرم زيداً » يعني « ما »^٥ فكأنه قال : « يا امرأة أكريم يا شئ^٦ يزيد » وهذا تعسفٌ وتخليطٌ وعدولٌ عن الصواب . لأنَّ معنى قولك « أكريم يزيد » إنما هو إخبار عن زيد بالكرم . فكأنك قلت « لكريم زيد » كما تقول : « لتَقْضُوا الْجُلُ » إذا بالغت في الخبر عنه بخوذة القضاء . ولست تأمرُ أحداً بإيقاع فعلٍ عليه ؛ وإنما حمله على هذا التعسف^{١٠} لفظُ الأمر في هذه^٦ المواضع .
- وقد جاءت ألفاظُ الأمر ويُرَادُ بها الخبرُ ، كما جاءت ألفاظُ الخبرِ ويُرَادُ بها الأمر .
- فحين ألفاظُ الأمر المراد بها الخبرُ قولُ الله تعالى : « قل من كان في الضلالة فليسمدْ له الرحمن مَدّاً »^٧ إنما معناه فسيمدْ له الرحمن مَدّاً ؛ أو فليسمدْ له^{١٥} الرحمن مَدّاً . ومنه قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر^٨ » .

١ - ص : يزيد .

٢ - ص : أويأ .

٣ ، ٣ - ظ : أكرم زيد . ص : لكريم زيد .

٤ - ظ : لصحابنا ، وهو خطأ .

٥ - « ما » ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٧ - من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩ .

- من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر : قوله تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ^١ »
 فهذا في معنى قوله ^٢ : « آمَنُوا » ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : « يَغْفِرُ لَكُمْ
 ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ ^٣ » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^٤ .
 كما تقول : « إِنَّ تُؤْمِنُوا يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^٥ » ولا يكون قوله : « يَغْفِرُ لَكُمْ »
 جواب ^٦ : « هل أدلكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ ^٧ ؟ » وإن كان
 أبو العباس رحمه الله ^٨ قد ذهب إليه .

قال أبو علي : لأن المغفرة لا تجب بالدلالة إنما تجب بالإيمان . ألا ترى أنه
 ليس كُلُّ مَنْ دُلَّ غَفِرَ لَهُ ؛ إنما يَغْفِرُ لِمَنْ آمَنَ . فعنى « أَكْرِمَ بِهِ : ما أَكْرَمَهُ »
 [٩٧ ب] قال أبو علي : والباء ^٩ وما عَمِلَتْ فيه في قولك : « أَكْرِمَ بِهِ » في موضع
 رفع ؛ لأنها مع ما عَمِلَتْ فيه الفاعل . كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله .

قال أبو علي : فكأنه قال : « أَكْرَمَ زَيْدٌ » أى صار ذا كرم ؛ كما تقول :
 « أَجْرَبَ زَيْدٌ » أى صار ذا إبل جرّ بي . و « أَنْحَرَ » أى صار ذا إبل بها نُحَازٌ .
 و « أَلْهَجَ » أى صار ذا فصالٍ قد كَلِجَتْ بالِرَضَاعِ . قال الشَّماخ :

رَعَى بَارِضٌ الْوَسْمِيَّ حَتَّى كَانَمَا يَرَى بَيْسَفَى الْبُهْمَى أَخِيْلَةً مُنْهَجِجَ
 فلمّا كان « أَفْعِلَ بِهِ » فى معنى « ما أَفْعَلَهُ » صَحَّ صَحَّتَهُ .

١ - من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ - قوله : ساقط من ص .

٣ - من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ » لم يذكر فى ظ ٥ ش .

٤ ، ٥ - « ذُنُوبَكُمْ » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ - ظ : بجواب .

٧ - من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : فالباء .

وقوله : وهو ^١ مُشَبَّهٌ بقولهم : « هو أقولُ منه . وأبشعُ منه » . وجهُ
 الشَّبهِ بينهما أنَّ « أفعلُ » إذا وصلتَ بها « مِن » فإنها للمبالغة والتَّفاضل نحو قولهم :
 « أنت كريمٌ » ، وأنا أكرمُ منك . وأنتَ ظريفٌ . وأنا أظرفُ منك « فعناه : أنهما
 قد اشتركا في الصِّفة وزاد أحدهما على الآخر فيها : وعلى هذا لا يجوز أن تقول :
 « العسلُ أحلى من الخُلُ » لأنهما لم يشتركا في الحلاوة : وإنما ينبغي أن يُقال :
 « العسلُ أحلى من التَّمَر » ^٢ لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التَّمَر ^٣
 فيها ؛ وإذا كان « أفعلُ منك » إنما هو للتَّفاضل والمبالغة كان قولهم : « أفعلُ
 به » قريبا منه : لأن معنى « أفعلُ به » المبالغةُ أيضا ؛ إلا أن « أفعلُ به »
 فِعْلٌ . و « أفعلُ منك » اسمٌ ^٤ بدلالة دخول ^٥ علامات الأسماء عليه نحو
 قولهم ^٦ : « مِرتُ بأفضلَ منك . وبأعلمَ منك » ونحو ذلك ، فصَحَّ « أفعلُ منك »
 لأنَّه اسمٌ . وصَحَّ « أفعلُ به » لأنَّه في معناه . ولولا إلحاقُ فِعْلٍ التَّعَجُّبِ
 بالأسماء ومشابهته لها ، لقلَّت في التعجب : « ما أقام زيدا . وما أطاله ، وأقيمُ
 به . وأطيلُ به . »

فإن قال قائل : فهلَّا قالوا : « ما أشدَّ زيدا . وما أقالَ مالكَ » فأظهروا
 هنا كما صحَّحوا في قولهم : « ما أطولَه ، وما أقولَه » ؟
 قيل : لأنَّ « ما أفعلَه » محمول على « هو أفعلُ منك » وأنت قد تدغم :
 « هو أشدُّ منك » لأنَّه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك ^٧ : أن المدغمَ إذا جاء

١ - ظ ، ش : هو . والصواب ما نقلناه عن ص لأنه مغايب لما ورد في قول أبي عثمان .

٢ ، ٣ - ط ، ش « الدبس » في الموضعين .

٤ ، ٥ - ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ - ط ، ش : بدخول .

٦ - « قولهم » ساقط من ط ، ش .

٧ - ذلك : ساقط من ط ، ش .

مخالفا لبناء الفعل أَظْهَرَ تَضْعِيفَهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : « سُرُرٌ ، وَجُدُدٌ » ، وَمِيزٌ .
وُحِيطَطٌ » لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ « فُعِلَّ » ، وَلَا فِعِلَّ . وَلَا فُعِلَّ .

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا : « رَجُلٌ صَبٌّ [١٩٨] . وَيَوْمٌ قَرٌّ » فَأَصْلُهُمَا : « صَبِيبٌ »
وَقَرِيرٌ » لِأَنَّكَ تَقُولُ : « صَبِيبُتَ يَارَجُلُ » ، وَقَرِيرُتَ يَا يَوْمَنَا » فَهَذَا كَقَوْلِكَ :

« حَنْدَرٌ فَهُوَ حَنْدَرٌ » وَبَطِيرٌ فَهُوَ بَطِيرٌ » ، فَأَدْغَمَ هَذَا ، لِأَنَّهُ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ

نَحْوُ : « عَلِمَ » وَشَرِبَ » فَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ هَذَا أَنَّ تَجْمِيعَ الْمُضَاعَفِ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ
يُرْجَبُ إِدْغَامُهُ ؛ فَمِنْ هُنَا وَجَبَ إِدْغَامُ « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » فَكَانَ إِدْغَامُ « مَا أَشَدُّهُ »

أَوْجَبَ ؛ لِأَنَّهُ مَا فِيهِ مِنْ مُشَابَهَةِ الْأِسْمِ لَا تُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا . بَلْ أَقْصَى
أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا . وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَوَجَبَ إِدْغَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ

فَكَيْفَ وَهُوَ « فِعْلٌ » ! أَلَا تَرَى إِلَى إِدْغَامِهِمْ « الْأَطْلَ » . وَالْأَمَّةَ » وَهُمَا اسْمَانِ

لِافْعَلَانِ . وَلَا صِفَتَانِ أَيْضًا .

وَلِنَمَّا وَجَبَ تَصْحِيحُ الْأِسْمِ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ

لِلْفَتْحِ بَيْنَهُمَا نَحْوُ « هُوَ أَطُولُ مِنْكَ » ثُمَّ أَشَبَّهُهُ « مَا أَطْوَلَهُ » ، وَأَطْوَلُ بِهِ » فَأُجِيبَا
فِي الصَّحْفَةِ تُجِيبَانِ « هُوَ أَطْوَلُ مِنْكَ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « أَشَدُّ بِهِ » فَلِنَمَّا ظَهَرَ تَضْعِيفُهُ لِسُكُونِ لَامِهِ فَجَرَى ذَلِكَ

فَجَرَى « شَدَدْتُ » ، وَمَدَدْتُ » .

١ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ ١ : فَهَلَا أَظْهَرُوا « هُوَ أَشَدُّ مِنْكَ » ثُمَّ الْحَقُّوهُ « مَا أَشَدُّهُ » ؟ .

قِيلَ : لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَيَجِبُ ٢ إِدْغَامُهُ . وَلَيْسَ مَا جَاءَ مِنَ الْمُضَاعَفِ

بِوزْنِ الْفِعْلِ بِوَاجِبٍ إِظْهَارُهُ كَمَا يَجِبُ تَصْحِيحُ مَا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

١ ، ١ - ط ، ش : فَإِنْ قِيلَ .

٢ - ط ، ش : فَوَجِبَ .

ألا ترى إلى إدغامهم « رجلٌ صَبَّ . ويَوْمٌ ١ قَدَرٌ » وهما بوزن الفِعْلِ فقد علمتَ أنَّ مجيء المضاعف على وزن الفِعْلِ يُوجِبُ إدغامه . فمن هنا أُدْغِمَ « هو أشَدُّ منك » ولم ٢ يكن لـ « ما أشَدَّه » ما يُشَبِّه به فيُظَاهِرَ فبقي مُدْغِماً كما يجب فيه .

- ٥ . وقولُه : « والأفعال لا تُحَقِّقُ » إنما لم تُحَقِّقْ الأفعال ؛ لأنَّ التَّحْقِيقَ في معنى الوصف ؛ ألا ترى أنَّ قولك « هذا رُجِيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ؛ والأفعال لا توصف . ٣ فلذلك لم يَجْزِ تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصَفْ ٢ لأنَّ الصِّفَّةَ ذَكَرَ حال الموصوف . والأفعالُ لأحوال لها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفَ . ولم يُصَغَّرْ ٤ ؛ ولذلك أيضاً لم تُعَمَّغَرِ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ نحو « كَمْ . وأَبْن . وكيف » المضارعها الحروف .

١٠

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان : وكلَّ اسمٍ بَنَيْتُهُ ٥ من هذا في أوله زوائد الفِعْلِ المضارع ، وهو بها على مثال [٩٨ ب] المضارع فصَحَّحْنَاهُ ولا تُعَمِّلُهُ — وقد بَيَّنْتُ لك هذا فيما مضى — وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع ، ولم يكن على مثال المضارع ، فأَعَمِّلُهُ .

١٥

ولَوْ بَنَيْتَ مِثْلَ « تَحْمِلِي » من « بَعِثَ » لَقُلْتُ : « تَبْيِيعٌ » نَأْسَكُنْتَ ٦ الياء وأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا على السَّاكِنِ الذي قَبْلَهَا ؛ وكذلك هو من « قُلْتُ » تَقُولُ

١ - يوم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلم .

٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : تبنيه .

٥ - ظ ، ش : وأسكنت .

فيه : « تَقِيلُ » ؛ وكذلك « تَفْعُلُ » تقول ^١ فيه : « تَقُولُ » « تَسْكُنُ » ^٣ الواو وتُلْقِي حَرَكَتَهَا على ما قبلها .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت في أولها التاءُ وهي من زوائد المضارع ؛ لأنه قد أُمِّنَ الشَّبهُ بينهما ، ألا ترى أنه ليس في المضارع « تَفْعُلُ » ولا « تَقُولُ » فقد وقع الفصلُ بالضم والكسر ولكنك لو بنيتَ مِثْلَ « تَفْعُلُ » لَصَحَّحتَ ؛ لأنهم يقولون : « أَنْتَ تِرْكَبُ » وتِذهَبُ . وكُنْتَ تقولُ فيها من « بَعْتُ : تَبِيعُ » ومِنْ « قُلْتُ : تَقُولُ » فَتُصَحِّحُ لئلا يلتبسَا بالفعلُ نحو قولهم : « تَخَالُ » ، وتَخَافُ » في مضارع « خِلْتُ » ، وخِفْتُ » قال أبو ذؤيب :

١٠ فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وإِخَالَ أَنَّى لَاحِقٍ مُسْتَتَبِعٍ
وَأَتَشَدُّنِي عُفَيْلِي فَصِيحٌ لِنَفْسِهِ :

فَقَوَّيْ هُم تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوءَةً مَا إِخَافُ لِمِ كِيَارَا
بكسر الهمزة مِنْ « أَخَافُ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْفُ » فَاثْمَا ضَمُّوا الياءَ لضمَّةِ الْفَاءِ إِتْبَاعًا
١٥ كَمَا قَالُوا : يُسْرُوعُ « فَضَمُّوا الياءَ لضمَّةِ الْاءِ .

و « التَّحْلِي » إنما صار « تَفْعِلًا » لأنه من « حَلَّاتِ » الأديم إذا قَشَّرْتَهُ ،
وما سَقَطَ مِنْهُ فَاسْمُهُ : « التَّحْلِي » .

١ - تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : منه .

٣ - ظ ، ش : وتسكن .

[يصحح « مفعّل » لأنه منقوص من « مفعال »]

قال أبو عثمان :

وَيَتَمُّ « مِفْعَلٌ » مِنْهُمَا ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا تَمَّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ « مِفْعَالٍ »
قَالُوا : « مِفْتَحٌ وَمِفْتَاحٌ ، وَمِخْطَطٌ وَمِخْيَاطٌ ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ » .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ « مِخْيَاطٍ » لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ .
وَكَانَ « مِخْطَطٌ » مَنْقُوصًا مِنْهُ مُصَحَّحٌ : لِأَنَّ بِنَاءَ « مِفْعَالٍ » هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،
وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي « مِخْيَاطٍ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهِ
كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ « عَوْرَ . وَحَوَّلَ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى « اَعْوَرَ ،
وَاحْوَلَ » — وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا .

وَلَمْ يَتَعَتَّلِ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ [١٩٩] « مِخْيَاطٍ » بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ .
كَمَا صَحَّ نَحْوُ « حَوَّلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ « مِفْعَلًا » بِوَزْنِ « تِفْعَلٍ »
و « حَوَّلَ » لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَكَانَ يَجِبُ إِعْلَالُ « مِفْعَلٍ » كَمَا أَعْلَلُوا
« مَفْعَلًا » لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ .

[إِعْلَالُ « مَفْعَلٍ » ، بِمَفْعَلٍ مِنْ قَالَ ، « وَبَاعَ »]

قال أبو عثمان :

١٥

وَيَتَعَتَّلُ « مَفْعَلٌ » وَمَفْعُلٌ » مِنْهُمَا فَتَقُولُ فِي « مَفْعَلٍ » مِنَ الْوَاوِ :
« مَفْعِيلٌ » وَمَفْعُلٌ » مَقُولٌ » وَمِثْلُ ذَلِكَ : « الْمَشُورَةُ ، وَالْمَثُوبَةُ ، وَالْمَعُونَةُ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا اعْتَلَّ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ

بالتصحيح ١ ؛ لأنّ الميمَ في أوائلهما تختصُّ ٢ بالأسماء فوق الفصل بذلك ؛
وقد تقدم ذكر هذا .

[رأى الخليل في أن « مفعلة » ، ومفعلة « من الياء سواء »]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أنّ « مفعلة » من الياء من هذا و « مفعلة »
٥ سواء ؛ وقد بينّا هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : قوله « من هذا » يعنى ممّا اعتلّت عينه وهى ياء : زيادة به
باب « معيشة » . وأنها تصلح أن تكون « مفعلة » . ومفعلة « وقد ،
شرحتُ هذا .

[تصحيح « أفلة » نحو « أسورة وأعينة » ،]

١٠ قال أبو عثمان : ويُتمُّ « أفيلة » نحو : « أسيرة » . وأخوينة ، وأخويرة ،
وأعينة .

قال أبو الفتح : إنّما صحّ هذا ؛ لأنّ الزيادة في أوله همزة وهى من زوائد
الأفعال . فأرادوا الفرقَ بين القبيلين فصحّحوا ٣ ؛ وقد مضى ذكرُ مثله .

[بجى ، « تدورة » على أصلها]

١٥ قال أبو عثمان :

وممّا جاء على أصله ممّا قد ذكرنا عليه قولُ الشاعر :
بيننا بتدورةٍ يُضىءُ وجوهنا دسمُ السليطِ على فتيلِ دُبالٍ

١ - ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : بما يختص .

٣ - ظ ، ش : فصحّوه .

وقالوا « التَّوْبَةُ » يريدون : « التَّوْبَةُ » ١ .

قال أبو الفتح : قوله : « قد ذكرنا عِلَّتَهُ ؛ فيما مضى ٢ » : يعنى أنه صحت الواوُ في « تَتَوْبَةٍ » ، وتَدْوِرَةٍ ٣ « لأنَّ في أول الكلمة التَّاء وهى من زوائد المضارع ؛ فلو قال « تَدْوِيرَةٍ » ، وتَتَوْبَةٍ » فاعلُها لالتَّبَسَّ بِه « تَبَيَّعُ » ، وتَسْعِيْشُ » فصَحَّحوا الواو للفتل بين الاسم والفعل . ٥

فإن قلت : إنَّ اِخاء في آخر الكلمة تَفْصِلُ بينها وبين الفعل ؛ لأنَّ اِخاء من زوائد الأسماء خاصَّةً فهلاَّ أُعِلَّت « التَّوْبَةُ » . وتَدْوِرَةٍ ؛ كما أُعِلَّ « مَقَامُ » ، ومعاشُ » لاجتماعهما في أنَّ الزوائد فيهما ممَّا يختصُّ بالأسماء دونَ الأفعال ؟ .

قيل : إنَّ اِخاء في [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنَّكَ قُلْتَ : « تَدْوِيرُ » ، وتَتَوْبُ » . ١٠

فإن قلت : إنَّ « تَدْوِرَةٍ » اسمٌ عَلِمَ اِخاءُ فيها ليستَ مثلَها في « قائِمةٌ » ، وقاعدةٌ » فتَقَدَّرُ انفصالُها ، كما لا يمكنكَ تقديرُها « طامحةٌ » كهاء « قائِمةٌ » لأنَّه لا يُمكنُكَ نَزْعُ هاءٍ « طامحةٌ » وهى معرفةٌ ؟ .

قيل : إنَّ التعريفَ ثانٍ ، فلمْ يُعْتَدَ به ؛ لأنَّ التَّنْكِيرَ هو الأصلُ ، والهاء على كلِّ حالٍ - لانفتاح ما قبلها - تُشْبِهُ « مَوْتٌ » من « حَضَرَ مَوْتٌ » فهى ١٥ على تَصَرُّفِ الأمرِ في تقدير الانفصال .

١ - فوقها في ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ - فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : تدروه .

٤ - ظ : وتدروه . وش : والتدروه .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

[قَبْلَ أَلْفٍ «رِسَالَةٌ» وَيَاءُ «صَحِيفَةٌ» وَوَاوُ «عَجُوزٌ» فِي الْجُمُعِ عَمْرَةً]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ في واو «عجوزٍ» وألف «رسالة» وياء «صحيفة» : إنما هُمَزْنَ
في الجمع ولم يكنْ بمنزلة «معاون» و «متعاشش» إذا قلت «صحائف»
و «رسائل» و «عجائزُ» لأنَّ حروفَ اللّين فيهنَّ ليسَ ١ أصلُهُنَّ الحُرْكَهٗ
وإنما هي حروفٌ مَيْسَّةٌ لا تَدْخُلُهَا الحَرَكَاتُ وَوَقَعْنَ بَعْدَ أَلِفٍ فَهُمَزْنَ وَلَمْ
يُظْهَرْنَ إِذْ كُنَّ لِأَصْلٍ لهنَّ في الحركات . ولو ظَهَرْنَ في الجمع متحرّكاتٍ
كانت الحركةُ سَتْدَ خُلُوهُنَّ في غير الجمع في بعض المواضع .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ الحمز في باب «فعائل» إنما أصلُهُ لباب «رسالة» .
١٠ وكنانةٍ «وذلك أنَّك لما جمعتَ «رسالةً» على «فعائل» جاءت ألفُ الجمع ثالثةً
ووقعتْ بعدها ألفُ «رسالة» فالتقت ألفان فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما
أو تحريكها ٢ . فلو حذفتَ ٣ الألف الأولى لبطلت دلالةُ الجمع ، ولو
حذفتَ ٤ الثَّانِيَةَ لتغيّر بناءُ الجمع ؛ لأنَّ هذا الجمع لا بُدَّ له من أن يكون بعد
ألفِهِ ٥ الثَّانِيَةَ حرفٌ مكسورٌ بينها وبين حرف الإِعْيَاب فيكون ٦ «كفَاعِلٌ» .

١٥ ولم يَجُزْ أيضًا تحريكُ ٧ الألف الأولى مخافةً أنْ تزولَ دلالتها على الجمع
لأنَّها إنما تدلُّ عليه ما دامت ساكنةً على لفظها ؛ ولو حرّكتْ أيضًا لانقلبتْ

١ - ظ ، ش : لسن .

٢ - ظ ، ش : حركته .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : حذفوا ، في الموضعين .

٥ - ظ : ألف . وش : الألف .

٦ - ظ ، ش : ليكون .

٧ - ظ ، ش : حركة .

همزةٌ وزالت دَلَالَةُ الجمع ، فلم يَبْقَ إِلَّا تحريكُ ١ الألفِ الثانية بالكسر ليكونَ كعين « مفاعيل » ، فلَمَّا حُرِّكَتِ انْقَلَبَتِ هَمْزَةُ فُصَارَتْ « رسائلَ وكنائنَ » كما ترى .

ثم شُبِّهَتِ الياءُ في « صحيفة » والواوُ في « عجوز » بألف « رسالة » لأنَّ قَبْلَ كلِّ واحدةٍ ٢ منهما بعضهما [١٠٠] وهى ساكنةٌ فجاءتا من هذا تجرى الألف ، ٣ وأصلُ الباب في هذا التَمَنُّزِ إنما هو للألف : لأنها أَقْبَعَدُ في المدِّ منهما ٢ وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن « الألف » والياء . والواوُ في هذه المواضع مِثْلَها في « مقام » . ومَعْيِشَةٍ . ومَعُونَةٍ « كَفُتَرَدَ في الجمع إلى أصلها في احتمال الحركة لأَينَ في « رسالة » وصحيفة . وعجوزٍ » زوائدُ لم يتحرَّكن قطُّ . فاجتُنِبَتْ فيهنَّ ١٠ الحركةُ فَهُمِيزْنَ .

وقوله : « ولو ظَهَرَ نَ في الجمع متحرَّكاتٍ كانت الحركةُ سَتَدَ خُلُهنَّ في غير الجمع في بعض المواضع » يريد أنَّك لو لم تَهْمِزْ في الجمع فقلت « عجاوز . وصحايف » بلا همزٍ لوجبَ أنْ تقول إذا خَفَّفْتَ ؛ مِثْلَ « خطيئة » ومقرؤة » - أنْ تُسَلِّقِيَ الحركةَ على الواو ، والياء وتحذفُ ٥ الهمزةَ كما تفعلُ في الصحيح ١٥ فكنتَ تقولُ - « خطيئة » ومقرؤة » كما تقول في « مَنْ أبوك : مَنْ بؤك » وهذا لا يجوز في شيء من هذه الحروف ؛ لأنها زِيدت للمدِّ ، فلو حُرِّكَتْ لبطل

١ - ظ ، ش : حركة .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : منها .

٤ - ص : خففت ، بجاء معجبة وفامين ، وهو الصواب . وظ ، ش : حققت ، بجاء مهلة وقافين .

٥ - ص وهامش ظ : وتحذف . وظ : فحذفت . وش : فتحذف .

الغرض فيها . لأنَّ الحركة تُخْرِجُهَا عن المدِّ ، وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ « خَطِيئَةً »^١
 ٢ فحَرَكَ الياءَ ٢ للتَّخْفِيفِ وهذا خطأ .

فإنَّ قُلْتُ : فقد تَقُولُ في تخفيفِ « خطيئة » ومقروءةٍ : « خَطِيئَةً » ،
 ومَقْرُوءَةٌ « فتُدْغِمُ ٣ الياءَ والواو . والإدغامُ يُبْطِلُ المدَّ فهلا جاز طَرَحُ
 الحكة عليهما . كما جاز إدغامُها ؟ ٥

قيل : إنَّ إدغامَ الواوِ . والياءِ لا يُخْرِجُهُما من المدِّ كلَّ الإخراجِ كما تُخْرِجُهُما
 الحزَكَةُ . ويدلُّكُ ٤ على أنَّ الحزَكَةَ في الياءِ . والواوِ أَشَدُّ إِخْرَاجًا ذِمَّا من
 إدغامِهما أَنهما إذا وقعتا مُدْخَمَتَيْنِ في حرفِ الرَّوْيِ لم يُخْرِجْ مَوْضِعَ كُلِّ واحدٍ
 مِنْهُمَا غَيْرُهُمَا نَحْوُ : « وَلَى . وعدو » لا يجوزُ مع « وَلَى طَبِي » ٥ ولا مع « عَدُوَّ
 ١٠ عَدُوَّ » ولو كان إدغامُهما يُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً لجاز « طَبِي » مع « وَلَى »
 و « عَدُوَّ » مع « عَدُوَّ » كما أنَّ الحزَكَةَ لَمَّا كانت تُخْرِجُهُما من المدِّ أصلاً
 ٧ جاز مع ٧ كلَّ واحدةٍ مِنْهُمَا إذا وقعت قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ غَيْرُهَا ٨ من سائرِ
 الحروفِ الصَّحَاحِ . ألا ترى أَنَّهُ يجوزُ مع « الْغَيْرِ [١٠٠ ب] : الْحَسْبُ . وَالسَّمَرُ »
 ويجوزُ مع « الطَّوَلُ : الْعَمَلُ . وَالسَّمَلُ ٩ . وَالشَّمَلُ » . فلهذا جاز أنْ تُدْغِمَ
 ١٥ إذا أُرِدَتْ تَخْفِيفُ « خَطِيئَةٍ » ومَقْرُوءَةٍ « فَتَقُولُ : « خَطِيئَةً » ومَقْرُوءَةٍ «

١ - من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً »
 الآية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٣ - في ظ ، ش : فحرك للمد الياء .

٣ - ظ ، ش : وتدغم .

٤ - ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٦ - ظ ، ش : طبى ، في الموضعين .

٧ ، ٨ - ظ ، ش : جاز طبى مع . بزيادة « طبى » وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : وغيرها ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ - السمل : زيادة من ظ ، ش .

- ولم يَجْزُ أَنْ تُلْتَقِيَ حَرَكَةُ الهمزة عليهما فتقول « خَطِيئَةٌ . وَمَقْرُوءَةٌ » .
 فَإِنْ قُلْتَ : فهَلَا قالوا في تخفيف « خطيئة » . ومقروءة : خَطِيئَةٌ .
 ومقروءة : « هَبَاءَةٌ ، وَأَلَاءَةٌ : هَبَاءَةٌ وَأَلَاءَةٌ » . فيجعلون الهمزة بعد الألف
 بينَ بَيْنَ : لأنَّ الواو والياء تجزيان في هذا الموضع مجرى الألف كما قدَّمْتَ ؟ ٥
 قيل إنَّ الياء ، والواو وإن كانتا مضارعين للألف بسكونيهما وكذا بعض
 كلِّ واحدةٍ منهما قَبْلَهُمَا . فليس هما ٢ تَمَكَّنُ الألف في المدِّ وإنما هما
 مُشَبَّهَتَانِ بهما ٣ وليس يلتزم إذا أشبهت الشيء الشيء من وجهٍ أو وجهين أن يُشَبَّهَ
 من جميع وجوهه ؛ لأنَّه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تَكُنْ بأنَّ تجعلَ أحدهما داخلًا
 على الآخرِ أولى من أنَّ تجعلَ الآخرَ داخلًا عليه . ولكنَّ لَمَّا أُشَبِّهَتِ الياءُ ١٠
 والواوُ الألفَ اجتنبوا تحريكهما في تخفيف « خَطِيئَةٌ . وَمَقْرُوءَةٌ » ونحوهما
 لَمَّا بينهما وبينها من الشبهة وأدغموها ٦ لَمَّا بينهما من الخلاف .
 فإن قيل : فهَلَا عكسوا هذا الذي فعلوه فأجازوا تحريكهما في « خَطِيئَةٌ » .
 وَمَقْرُوءَةٌ » ولم يُجِيزُوا إدغامهما بضدِّ ما فَعَلُوا ؟ .
 قيل : الذي فَعَلُوهُ هو القياسُ ؛ لأنَّهم لو حَكَمُوا لَحَرَجْنَا من المدِّ أصلاً ١٥

١ - ظ ، ش : بين .

٥ - يريد ب (بعض كل واحدة منهما قبلها) : الكسرة قبل الباء فإنها بعض الياء . والضمة قبل الواو فإنها بعض الواو .

٢ - ظ : لها .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ش : إذ ، وظ : إذا .

٥ - ظ ، ش : وبين الألف .

٦ - ظ ، ش : فادغموها .

وهم إذا أدغموها ١ في « خَطِيئَةٍ » ومَقْرُوءَةٍ ٢ « فالياء ساكنة » وقَبَلُهَا كسرة «
والواو ساكنة» وقَبَلُهَا ضَمَّةٌ « وهذا هو شرطُهما إذا كانتا مَدًّا فليس هاهنا
ما ٣ يَنْقُصُ المدَّ أكثرُ من الإدغام ، فلمَّا لم يَسْلُغِ الواوُ والياءُ في « خطيئة »
ومَقْرُوءة « منزلة الألف بكمالها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بينَ ؛ ولَمَّا كانت الحِركةُ
فيهما تُخَبِّرُ جِههما من المدِّ أصلاً وهم قد اعتزموا فيهما ٥ على المدِّ لم يَحْرُكوهما ولكن
طابوا لهما حالاً وسطاً بينَ جَعَلَ اضمرة بعدهما بينَ بينَ . وبينَ تخٍ يكهما وهو
الإدغامُ فأدغموهما .

فهذا الذي فعلوه أَحْوِطٌ وَأَقْيَسُ [١٠١] ممَّا عدلوا عنه مِن جَعَلَ اضمرة
بعدهما بينَ بينَ أو تخٍ يكهما ، فلمَّا كان تَرْكُهُم في « عجائزٍ . وصحائفٍ . ورسائلٍ »
يُلَازِمُهُم أو يَسْتَوِغِ لهم تَحْرِيكُهُنَّ في غير ذلك حمزوهن ولم يُحْمَلُوهُنَّ الحِركةُ .
فأما الألف فمعلومٌ أنها لا تتحرك أبداً لثلاثا تصير حمزةً ؛ فقد كُنْهِينَا بهذا
القول فيها .

١ تصحيح اسم الناعن من « حور . وصيد » لنصح الفعل عند الخليل [

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوِرَ وَحَوِلَ » قال : « هو عاورٌ غداً ٦ وحاولٌ »
فأجابهن مُجِبِي الفعل . وكذلك « فاعلٌ » من « صَيِدْتُ » لا يُهْمَزُ ٧ .

١ - ظ : أدغموها .

٢ - ش : خطيئة ومقروءة .

٣ - ظ ، ش : ما .

٤ - ص : يقص أو يقصر .

٥ - ظ : فيها .

٦ - غدا : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : لا تهزه .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل في هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّت العينُ في « قام ، وباع » اعتلَّتْنا في « قائم وبائع » بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .
وقولُه : « فأجراهنَّ مُجْرَى الفعل » يريد في الصحة .

- د [بقاء الواو والياء متحركتين في : تقاول . وتبايع « جمعين لنقول و » نبيع .
اسمين منقولين عن فعل بعد إعلاله]

قال أبو عثمان : ولو سُمِّيَتْ رجلاً « تَتَقَاوَلُ » . وتَبَّيْعُ « مفعولاً من المفعول كَيَزِيدَ » ثم كَسَّرَتْهُ « لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقولُ : « تَقَاوَلُ » . وتَبَّايِعُ » خلافاً لباب « رسالة . وصحيفة . وعجوز » .

- قال أبو الفتح : قولُه ١ : منقولاً من الفعل « كَيَزِيدُ » يريد به ٢ أنك ٣
تنقله بعد أن لزمه الاعتلال ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنَّ « يزيدَ » كذلك ولو بنيتَه اسماً
غيرَ منقولٍ لصحَّحتَه فكنت تقولُ « تَتَقَاوَلُ » . وتَبَّيْعُ « وقد مضى ذكرُ هذا .
وإنما ظهرت الواو ، والياء متحركتين في الجمع لأنَّ « تقول » أصلُه « تَقَاوَلُ » .
و « تَبَّيْعُ » أصلُه « تَبَّيْعُ » فالحركةُ جاريةٌ على العين في الأصل . فلمَّا احتجَّتْ
إليها في الجمع حَمَلَتْها العين فجري . تَقَاوَلُ ، وتَبَّيْعُ « تجزى » معونةً ، ١٥
ومَعْيَشَةً « فكما لم تَهْمِزْ في قولك « معاوِنُ » ، ومعايشُ » كذلك لا تَهْمِزُ
في « تَقَاوَلُ » ، وتَبَّايِعَ » لافصل بينهما .

١ - قوله : ساقط من ظ .

٢ - به : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

باب ما جاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء . اللتين هما عينان له مثال في الفعل

الذى ليس في أوله زيادة

٥ اعلم أنه يُعْمَلُ كما يُعْمَلُ انْفِعَلُ ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من [١٠١ب] الاسم ، فإذا أَرَدْتَ « فَعْمَل » قُلْتَ : « بابٌ . ودارٌ . وساقٌ »
وربما جاء على الأصل نحو « الْقَوْدِ وَالْحَوَكَةِ . وَالْحَوَاتَةِ » . فأما الأكثر ومجربى
الباب فالإسكان والإعلان ؛ وإنما هذا بمنزلة : « أَجْوَدْتُ . واسْتَحْوَذْتُ » .

قال أبو الفتح : يقولُ الاسمُ والفعلُ في هذا سوءاً لأنَّ أصلَ « بابٍ »
١٠ ودارٍ بَوَبٌ ودَوْرٌ كما أنَّ أصلَ ١ « قالَ » قَوَلَ وقامَ وقَوَمَ فكل واحدٍ
منهما كصاحبه في أن قَلِبَتْ عينُهُ ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ أوسطُهُ ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة . فاقصر
بأَها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع — هكذا قال سيبويه وهو
الصواب — إلاَّ أن تَقُومَ دلالةٌ على أنها من الياء ، وإذا تأمَّلتَ أكثر الأُغَةِ
١٥ أَصْبَحَتْه كذلك .

فأما « الْقَوْدُ » وَالْحَوَكَةُ » ونحوهما فشاذاً كما ذكر ؛ لأنَّ العادة التي
أَوْجَبَتْ القَلْبَ في « بابٍ » ودارٍ فيه ؛ وكان ٢ القياسُ قَلْبَهُ .

١ — أن أصل : ساق من ظ .

٢ — ظ ، ش . فكان .

وقولته : « وإنما هذا بمنزلة : أَجْوَدْتُ ، واستَحَوَذْتُ » يريد في الشذوذ عن القياس .

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وكذلك « فَعِيلٌ » كقولهم : « خِفْتُ . ورجلٌ خافٌ . ورجلٌ مالٌ . ويومٌ راحٌ . »

وقال الخليل : : هذا كله « فَعِيلٌ » وهو كقولهم : فَرِقتُ^١ . ورجلٌ فَرِيقٌ : ونَزِقتُ . ورجلٌ نَزِيقٌ .

قال أبو انتح : العِيشَةُ في قلب هذا وما قبله واحدة وهو تحرك العين وانفتاح ما قبلها .

١٠

فأصل « خافٍ : خَوِفٌ » لقولهم : « خِفْتُ تَخَافُ » .

وأصل « مالٍ : مَوِلٌ » لقولهم : « مِلْتُ يا رَجُلٌ تَمَالُ » .

وأصل « راحٍ : رَوِحٌ » لقولهم : « رِحْتُ يا يَوْمَنَا تَرَاخُ » .

فهذا كله « فَعِيلٌ يَنْفَعِلُ » .

والاسم من « فَعِيلٍ » يَجِيءُ على « فَعِيلٍ » كما ذكر الخليل نحو « فَرِيقَ فهو ١٥ فَرِيقٌ ، ونَزِيقَ فهو نَزِيقٌ » .

[يجي ، روع ، وحول ، مصحح غير ممل]

قال أبو عثمان : وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء « فَعَلٌ » قالوا :

« رَجُلٌ رَوِعٌ ، ورجُلٌ حَوِيلٌ » .

قال أبو الفتح : لما جاء « القَوْدُ » : والحوَكةُ « صحيحا - وإن كان فيه ما يُوجبُ القَلْبَ - كذلك جاء « رَوِعٌ . وَحَوِلٌ » على الأصل إلا أن هذا أبعدُ من ذلك قليلا [١٠٢] لأنَّ الحَركةَ في العينِ في « رَوِعٍ : وَحَوِلٍ » كسرة والحَركةُ في « القَوْدِ . والحوَكةُ » فتحة : والكسرةُ ثَقِيلَةٌ والفتحةُ خَفِيفَةٌ .

[لو بنيت من : قلم ، دبل ، عضد « لثلت ، فام »]

قال أبو عثمان :

وأما « فَعَلٌ » فلم يَجِئُوا بشيءٍ منه على الأصل كراهة الضمَّةِ في الواو نحو : « رَجُلٌ حَدَثٌ . وَنَدُسٌ . وَخَمَاطٌ » .

قال أبو الفتح : هذا المثال لأَعْدَادُهُ جاء اسمًا فيما عينه مُعْتَلَّةٌ - لا صحيحا ولا مُعْتَلًا - ولكنك لو بنيت من « قامَ » مثل « عَصْدٌ . وَرَجُلٌ » قلت : « قامٌ » وأصله « قَوْمٌ » فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا « طالَ » وأصله « طَوَّلَ » لقوْضُم « طَوِيلٌ » - وقد مرَّ هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال كراهة الضمَّةِ في الواو .

فإن قلت : أقولُ في « فَعَلٌ » مِن « قامَ : قَوْمٌ » فأهْمِزُ الواو لانضمامها ؛ فتعسّف . وتركُ للصواب : لأنك لو صححت لهربت إلى الهمز . فكان تَرِكَ ذلك^٢ وقلبه هو القياسُ كما رأيتهم قلبوا في « طالَ » .

فأما « أدُّورٌ » فلمَّا لم يجدوا بُدًا من حَركةِ الواوِ همزوها ، وكذلك « نُورٌ » ، جمعُ نَوَارٍ « لما وجدوا لها مِثَالًا من الصحيح يَسْكُنُ أسكنوها نحو « رُسُلٍ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فاذا كانوا يُسْكِنُونَ في «رُسُلٍ» مع أن الضمّة لا ١ تُسْتَشْقَلُ في السّين كما ١ تُسْتَشْقَلُ في الواو فهُمُ بتسكين الواو في «نُورٍ» ٢ وتَرْكِ الضمّة - أَجْدَرُ ؛ ولو وَجَدُوا ٣ سبيلا في «أذُورٍ» ، ونُورٍ إلى قلب الواو ألفا فَعَتَاوا ذلك ٤ ولكنّهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان ، وإذا وَجَدُوا سبيلا إلى قَنَابِ الواو ألفا في «فُعَلٍ» مِّنْ «قَامَ» قَلَبُوا ٥ فقالوا : «قَامَ» هذا ٥ هو القياس .

[«فعل» و «فعل» لا يعتان ولا يكونان في التضعيف مدغمين]

قال أبو عثمان : فأما ٦ «فُعَلٌ» ، وفِعْعَلٌ» فعلى الأصل ولا يكون هذا البناء معتلا . كما لا يكون في التّضعيف مدغما نحو «خُزْزٍ - وَبِزْزٍ» وذلك قولهم : «رجُلٌ نُزَمٌ» ، ورجُلٌ سُوْلَةٌ ، وَلُؤْمَةٌ ، وعُيْبَةٌ ١٠ .. و «فِعْعَلٌ» نحو «صَيْرٍ - وَبَيْعٍ» ، ودَيْمٍ» وكذلك إن أردت مثل «إِبِلٍ» قُلْتَ : «قِيُولٌ» ، وَبَيْعٌ» .

قال أبو الفتح : إنما سَلِمَتْ هذه الأمثلة : لأنها جاءت على غير وزنِ الفِعْعَلِ فصَحَّتْ كما ظَهَرَ «حُضَضٌ» [١٠٢ ب] ، وَمِرَرٌ» لَمَّا لم يَأْتِ على مثال الفِعْعَلِ ، وقد سَبَقَ القولُ في العلّة التي من أجلها اطرّادُ ٧ إعلالِ الفِعْعَلِ ١٥

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ط ، ش : في جمع نوار .

٣ - ظ - ش : وجده .

٤ - ذئك : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قلبوها .

٦ - ظ ، ش : وأما .

٧ - ظ ، ش : اطرّد إعلال .

وتغييره . وليس « سُؤْلَةٌ » من الهمز إنما هو من « سِلَتْ تَسَالُ » مثل « خِفْتُ
تخافُ » من الواو فلذلك ذكره هنا .

[« فعل » من الواو تسكن عنها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان :

٥ وأما « فُعِلَ » من الواو فإنها تُسَكَّنُ عَيْنُهَا لاجتماع الضمتين والواو
فخرجوا الإسكان عنها نظيرَ اضمرة في « أدُّوْرٍ . وقُوُولٍ » وذلك قولهم :
« نَرَارٌ . ونُيْرٌ » وعَوَارٌ . وعُورٌ ٢ : وعَوَانٌ . وعُونٌ . وقُوُولٌ .
وغُورٌ » وألزموا هذا السكون إذ كانوا يُسَكِّنُونَ غير ٣ المعتل نحو : « للرُّسُلِ .
والعَصْدِ » وأشباه ذلك .

١٠ قال أبو الفتح : أصل هذه الأمثلة كلها تحريك عَيْنِهَا بالضم نحو :
نُيْرٍ . وعُونٍ . وقُوُولٍ » ولكنهم هربوا من الضمة إلى السكون استئقالا للضمة
في الواو ؛ ولما كانوا يقولون في « الرُّسُلِ ، والكتبُ : رُسُلٌ . وكُتُبٌ »
فيسكونون غير الواو كراهية الضمة ويُجِزُّون التَّسْكِينَ والتَّحْرِيكَ كانت الواو
حَقِيقَةً بِالزَّامِ السَّكُونُ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ مُسْتَنْقَلَةٌ ؛ أَنَّ الْحَرْفَ
نَفْسَهُ وَاوٌ ، والواو ثقيلة ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحْدَهُ ٤ .
١٥ ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحقير ٥ « أَسْوَدَ ، وَجَدَوُلٍ : أَسِيدٌ ،

١ ، ١ - ظ : فإنها . وفي هامشها : فإنما تسكن عنها : صح نسخة .

٢ - عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .

٥ - تحقير : ساقط من ظ .

وَجُدَّيْلٌ « وَيُجِيزُونَ » أُسَيُودٌ : وَجُدَّيْلٌ « يَظْهَرُ الْوَاوُ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ
 « أَسَاوِدُ . وَجُدَّأَوِلُّ » فَإِذَا جَاءُوا إِلَى نَحْوِ « مَقَامٍ : وَمَعَانٍ » أَعْلَوْا لِأَغْبَرُ
 فَقَالُوا : « مُتَقَسِّمٌ » . وَمُعَسِّينٌ ١ « لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا فِي الْوَاوِ فِيهِ ٢ ظَاهِرَةٌ
 صَحِيحَةُ الْإِعْلَالِ : فَهَمُّ بِأَنْ يُلْزِمُوا الْإِعْلَالَ مَا كَانَ قَبْلَ التَّحْقِيرِ مُعْتَلًا ٣
 جَدِيرُونَ .

[« آثَرُوا » تَسْكُنُ عَيْنُ نَحْوِ « عَوْر » عَلَى هَمْزِهَا لِأَنَّ لَهُ مَثَلًا مِنَ الصَّحِيحِ يَسْكُنُ نَحْوِ « رَسَل »]

قال أبو عثمان :

وَأَثَرُوا السُّكُونُ عَلَى الْهَمْزَةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَثَلٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِ يَسْكُنُ
 وَلَمْ يَكُنْ لـ « أَذْؤُرٌ ٤ ، وَقَوُولٌ » مَثَلٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِ يَسْكُنُ فَيُشَبَّهُ بِهِ .

قال أبو الفتح : كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ : فَهَلَّا قَالُوا : ١٠
 « نَوُورٌ ، وَعَوُونٌ » فَهَمَزُوا الْوَاوَ ٥ كَمَا قَالُوا : « أَذْؤُرٌ : وَقَوُولٌ » فَهَمَزُوا ؟
 فَانْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا قَالَ ، وَهُوَ أَنَّهُ : قَدْ وَجَدَ فِي الصَّحِيحِ [١٠٣] مِنْ أَمْثَلِ
 الْجَمْعِ مَا أَصَابَهُ « فَعُعِلٌ » ثُمَّ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ نَحْوِ : « رُسُلٌ ، وَكُتُبٌ » ١ .
 يَقُولُ : فَلَمَّا سَكَنُوا ٦ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَلُوا بِهَذَا الْمَعْتَلِ إِلَى الْإِسْكَانِ

١ - في ظ ، ش : « مقيم ومعين » بتسكين الياء فيهما ، والصواب ما نقلناه عن ص بتشديدها .

٢ - فيه : ساقط من ش .

٣ - ظ ، ش : معلا .

٤ - ظ ، ش : الأحرور .

٥ - الواو : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : أسكنوا .

لأنَّه أولى من الصحيح ولم يهزوه لأنهم قد رأوا له نظيراً من الصحيح قد أُسْكِنَ .
وبابُ « قَوُول » وأدور « لم يرَ له نظيرٌ من الصحيح قد أُسْكِنَ » .

ألا ترى أنَّك لاتجد مثل : « ضَرُوبٍ . وأَكْلُبٍ » قد أُسْكِنَتْ عينُهُ
فَتُسْكِنَ عَيْنَ « قَوُولٍ ١ » ، وأدورٍ « قياساً عليه . كما رأيتهم قالوا : « كُتِبَ
ورُسِّلَ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يحز لهم إسكانُ عينِ « فَعُولٍ . وأفْعُلٍ » لسكونِ
الواوِ في « فَعُولٍ » والفاءِ في « أفْعُلٍ » وأرادوا تصحيحَ « أفْعُلٍ » لأنَّ الزيادةَ
في أوله من زوائد الأفعال .
وقد مضى ذِكْرُ هذا .

[قد يحركون عين نحو « سور . وسور » في الشعر كما يفكون المضاعف نحو « ضفنا ، والأجلل »]

١٠ قال أبو عثمان :

٢ وقد يجوز تثقيله في الشعر ؛ لأنهم قد يُضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في
الكلام ٢ كما قال الشاعر ٣ :

وفي الأكفِّ اللامعات سُورُ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدني الحليلُ بنُ أحمد :

١١ أَغَرَّ الثَّنايا أَحْمُ الثَّنا تَمْنَحُهُ سُوْكُ الإِسْجِلِ

قال أبو الفتح : يقول تثقيلُ مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة
إظهاره التضعيف نحو قول قَتَنِيبِ الغطفاني :

١ - ط : أقول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - عن ص ما عدا في الشعر ، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر . أما ط ففيها
ما يُؤَيِّنُ : وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف .

٣ - الشاعر : زيادة من ط ، ش .

مَهْلًا أَعَاذَلَّ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّنُوا
يريد : « ضَنَّنُوا » فَأُظْهِرُ التَّضْعِيفَ .
ومثله قَوْلُ الْآخِرِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد : « الْأَجَلِّ » .

وقال ١ الْآخِرِ :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَقَوْمٌ جَوْدٌ . وَجُودٌ » .

قال : « وَقَالُوا : « رَجُلٌ قَوَّوْلٌ ٢ وَقَوْمٌ ٢ قَوْلٌ » .

وقولهم : « سُورٌ » جمع « سَوَارٍ » و « سُوكٌ » جمع « سَوَاكٍ » ولم أسمع شيئاً ٦٠
من هذا مهموزاً ، وهمزه جائزٌ في القياس : لأنَّ الضَّمَّةَ في الواو لازمة . فان ٣
كانوا قد أجمعوا على ترك همزه : فلأنما فعلوا ذلك لئلا يَكْثُرَ تثقيل هذا الضَّرْبِ
في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضَّمَّةِ في الواو فحَسَمُوا المَادَّةَ أصلاً ،
بأن ألزموه التَّخْفِيفَ في الأمر العام لا غير .

[و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستقل الفسة فيه]

٦٥

قال أبو عثمان :

[١٠٣ ب] و « فَعُئِلٌ » من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في « عُيِّرَ » جمع

« عُيُورٍ » و « دَجَاجٍ بُيُضٍ » جمع « بَيُوضٍ » .

١ - ش : وقول .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : من قوم .

٣ - ظ ، ش : وإن .

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يؤثّق^١ به في عربيته^٢ فقالوا : « دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ » ، ودجاج بَيُضٌ » .

قال أبو الفتح : إنما جَرَتِ الياءُ في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تُسْتَشَقَّلِ الضمّةُ فيها كما استثقلت في الواو ؛ لأنها أخف من الواو .

٥ وقرأتُ على أبي بكرٍ محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى :
إذا كحلّك عيوننا غير مُورِقَةٍ رِيَشُنْ نَبِلًا لأصحاب الصبا صُبدا
فه « صُبْدٌ » جمع « صُبُودٍ » .

[من قال في « رسل » الصحيح « رسل » فأسكن ، قال في « بيض »
الأجوف بالياء « بيض » فأسكن]

١٠ قال أبو عثمان :

ومن قال : « رُسُلٌ » فأسكّن قال : « بِيضٌ » .
وتركنا المسائل هنا ؛ لأن هذا موضع^٢ تفسير الأُصول . والكلامُ كثير ،
والأُصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائل فقيسها على ما ذكرتُ لك ؛
فأعلِلْ ما أعلّوا ، وصحّح ما صحّحوا . إن شاء الله .

١٥ قال أبو الفتح : إنما لزمه أن يقول : « بِيضٌ » لأنه لما أسكن العين صار
في التقدير « بِيُضٌ » فجري مجرى جمع « أبيض »^٣ ثم أبدل من الضمّة كسرة
لتصحّ الياء كما فعل في جمع « أبيض »^٣ فصار « بِيُضٌ » . كما ترى ؛ وليس
إسكانُ العين هاهنا واجبا ، من قبيل أنها ياء ؛ لأنّ الياء في هذا تجرى مجرى
الصحيح كما ذكرنا . ولكنّه إسكانٌ على حدّ ما يكون في الصحيح نحو : « كُتِبَ » ،
ورُسُلٌ » وهو هاهنا أحسنُ منه في الصحيح قليلا .

٢ - ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .

١ ، ١ - ظ ، ش : بعريته .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازني^١ :

باب ما^٢ تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حَالَتْ حِيَالًا » حين كان قبلها كسرة^٣ وكان فعلها مُعْتَلًا^٤ ألزموها القَلْبَ .

قال أبو الفتح : يقول لما اعتَلَّت^٥ الواوُ في « حَالَتْ » فانقلبت ألفا وجاءت في « حِيَال » وقَبِلَتْها كسرة^٦ اجتمع فيها : أنْ فعلها معتلٌ . وأنْ قبلها في المصدر كسرة^٧ : فانقلبت ياء^٨ . ولو كانت غيرَ معتلة في الفعل لَصَحَّتْ في المصدر ، كما قالوا : « قاومته قِيَامًا . ولاوذته لِيَوَازًا » وقد مضى ذكرُ مثل هذا .

١٠ [وقالوا « سباط ، وثوب وثياب » فأعلوا]

قال أبو عثمان :

ومثل ذلك « سَوَطٌ وَسِبَاطٌ ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ » . وَرَوْضَةٌ وَرِياضٌ^٩ ، لما كانت الواوُ في الواحد ساكنة^{١٠} [١٠٤] . وجاء الجمعُ وقيل الواو منه كسرة^{١١} ، قلبوها ؛ لأنَّ الجمع أثقلُ من الِ واحد . وما يعرض فيه أثقلُ مما يعرض في الواحد . والواو مع الكسرة تَشَقُّلُ^{١٢} . ومع هذا أن حروف المد قد مُنِعِن كثيرًا^{١٣}

١ - المازني : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائفة في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : أعلت .

٤ - وثوب وثياب : ساقط من ظ ، ش .

مما يكون في غيرهن : ألا ترى أن الذين يقولون في جمع « تَمَرَةٌ : تَمَرَاتٌ »
 فيحذفون الثاني « من تمرات » يقولون ^١ : « لَوَزَةٌ وَلَوَزَاتٌ » ^٢ ، وجَوَزَةٌ
 وجَوَزَاتٌ . وبَيَضَةٌ وبَيَضَاتٌ « فيُسْكِنون الثاني في الجمع كراهة للحركات
 فيهما .

٥ قال أبو الفتح : اعلم أن القناب إنما وجب في « سياطٍ » ونحوه لأشياء تجمعت .
 لالشيء واحد .

منها : سكون الواو في الواحد . والحيف الساكن ضعيفٌ يتقبل العلة .
 ومنها : انكسار السين في « سياطٍ » .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو . والألف قريبة الشبه من الياء .

١٠ ومنها : أن الكلمة جمع . والجمع أثقل من الواحد .

فلما تجمعت هذه الأشياء المستقلة كلُّها هربوا من الواو إلى الياء ، ويدلُّك
 على أن مجموع هذه الأشياء ^٣ هو الذي أوجب القناب . لا الواحد منها منفرداً
 قولهم : في جمع « طويلٍ : طيَّالٌ » والكلمة جمع . وبعد الواو منها ألف .
 وقبلها كسرة . والواو مع ذلك صحيحة ؛ لأنها كانت في الواحد قويَّةً بالحركة ؛

١٥ فنثبت في الجمع ؛ وقد جاء في الشعر « طيَّالٌ » في جمع « طويلٍ » قال الشاعر :

تبين لي أن القماء ذِلَّةٌ وأن أعزاء الرجال طيَّالها

وإنما شبَّهه بـ « ثيابٍ » وليس مثله ، لما ذكرنا ؛

١ ، ٢ - في هذين الموضعين من ظ بين السطور (في نسخة) .

٣ - ظ ، ش : الأسباب .

٤ - ظ ، ش : في الحركة .

٥ - ظ ، ش : أشداء .

فأما^١ تسكينهم الواو^٢ والياء في « جَوَزَاتٍ : وَبَيَضَاتٍ » وإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظٍ يجب معه القَلْبُ . وهو قولهم : « بَيَضَاتٌ : وَجَوَزَاتٌ » ولو قلبوا فقالوا : « باضاتٌ . وجازاتٌ » لالتبس لفظُهُ بلفظ ما واحده مقلوبٌ . نحو « داراتٍ . وقاراتٍ »^٣ جمع : « دارةٍ ، وقارةٍ » وقد جاء في الشعر تحريكٌ مثل هذا ، قال الشاعر :

أبو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُشْتَاوَبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَسْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

(١٠٤ ب) وإنما قلَّت الحركاتُ في حروف اللين . لمصارعة هذه الحروف للحركات . فكرهوا اجتماعَ المتشابهات . ولذلك^٤ قلبوا نحو « بابٍ . ودارٍ » إلى حرفٍ تُؤمِّنُ معه الحركةُ أصلاً - وهو الألفُ - ولذلك كانت الألفُ عندهم بمنزلة حَرْفٍ^٥ مُتَحَرِّكٍ ؛ لأنها غيرُ قابلةٍ للحركة^٦ . كما أن الحرفَ المتحركَ غيرُ^٧ قابلٍ لحركته^٨ ما دامت^٩ فيه حركةٌ ؛ لأنه لا يكون الحرفُ مُحَرَّكاً^{١٠} بمحركتين في وقتٍ واحدٍ ؛ ولأن الألفَ في « بابٍ . ودارٍ » دلالةٌ على أن الحرفَ متحركاً في الأصل ؛ فلذلك جعلوها بمنزلة حَرْفٍ متحركٍ .

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للواو .

٣ - ظ ، ش : تارات .

٤ - ظ ، ش : وتاره .

٥ - في ص بعد البيت : وقال الآخر ، وهو سهو من الكاتب .

٦ - ظ ، ش : فلذلك .

٧ - حرف ! ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : الحركة .

٩ ، ٩ - ظ ، ش : الحركة ، وهو خطأ .

١٠ - ظ ، ش : دام .

١١ - ظ ، ش : متحرکا .

[قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عبيد :

وما كان واحده مقلوبا . فهو في الجمع مقلوبٌ . إذا انكسر ما قبله نحو :
 ١ دِيْمَةٍ وِدِيْمٍ وَحِيْلَةٍ . وَحِيْلٍ . وَقِيْمَةٍ وَقِيْمٍ .

٥ قال أبو الفتح : إنما وجب قلبُ هذا الضَّرْبِ في الجمع ؛ لأنَّه قد كان في الواحد مقلوبا . لانكسار ما قبَّلَ عينه ؛ فلمَّا جاء الجمعُ تَرَكَ مقلوبا ١ على حاله ١ . وإن كانت الواوُ قد انفتحت — لأنَّه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحد فَسُتِرَ على ما كان عليه في الواحد ؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير .
 ألا ترى أنهم قد ٢ قالوا في جمع : « حُبُلِي : حَبَالِي » فأمالوا في الجمع .
 ١٠ كما كان في ٣ الواحد مُمالًا ؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء « فَعَالٍ » وكأنَّه كان ٤ « حَبَالٍ » بمنزلة : « جَوَارٍ » ثمَّ أُبْدِلَ من الكسرة فتحةً . فانقلبت الياء ألفا فصار « حَبَالِي » ثمَّ أُمِيلَ كما كانت « حُسْلِي » مائلة لضربٍ من المحافظة على ما كان في الواحد .

ونظيره أيضا قولهم في جمع : « إِدَاوَةٍ . وَهَرَاوَةٍ : أَدَاوَى . وَهَرَاوَى » .
 ١٥ فأبدلوا همزة « فَعَائِلٍ » واوًا ؛ لأنَّه قد كانت ٥ في الواحد واوًا وقالوا :

١ ، ١ - ظ ، ش : بخاله .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : كان .

« خَطَايَا ، وَرَزَايَا » فَأَبْدَلُوا هَمْزَةَ « فَعَائِل » بِأَمْ ١ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ٢ فِي الْوَاحِدِ
يَاءٌ ٣ ، فَهَذَا وَغَيْرُهُ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ يُرَاعُونَ فِي الْجَمْعِ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ ؛ فَكَذَلِكَ ٢
قَالَ ١ : « دَيْمٌ - وَقِيمٌ - وَحِيلٌ » بِالْقَلْبِ لَمَّا كَانَ الْوَاحِدُ مَقْلُوبًا ، فَهَذَا وَجْهٌ ٤ ؛
وَأَيْضًا فَلِإِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ « قِيمٍ » وَ« حِيلٍ » وَبَيْنَ ٤ مَا الْوَاحِدُ ظَاهِرٌ
فِي وَاحِدِهِ نَحْوُ : « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ - وَكُؤُوزٍ وَكِوْزَةٍ » فَتَرَى ٥ .

و « دَيْمَةٌ » مِنْ : « دَامَ يَدُومُ » - وَ « قَيْمَةٌ » مِنْ : « قَامَ يَقُومُ »
(١١٥) وَ « حَيْلَةٌ » مِنْ : « حَالَ يَحُولُ » ؛ إِلَى هَذَا تَرْجِعُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ .

[ظَهَرَ الْوَاحِدُ فِي الْجَمْعِ لظَهُورِهَا فِي وَاحِدِهِ فِي نَحْوِ « زَوْجٍ ، وَزَوْجَةٍ »]

قَالَ أَبُو عَمِيانَ :

فَإِذَا ٥ كَسَّسْتَ الْوَاحِدَ عَلَى « فِعْلَةٍ » وَقَدْ كَانَتْ الْوَاحِدُ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ . ٦٠
نَظِّهْرِهَا فِي « فِعَالَةٍ » نَحْوُ « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ - وَكُؤُوزٍ وَكِوْزَةٍ - وَعُودٍ
وَعُودَةٍ » .

وَقَالُوا : « تَزَوَّرَ وَتَزَوَّرَةٌ » وَهَذَا ٦ شَاذٌ لَيْسَ بِالْمُطَرَّدِ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : هَذَا الْفَصْلُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا عَرَفْتَنِي . مِنْ ٧ أَنْ حُكِّمَ
الْجَمْعُ مُرَاعَى فِي الْوَاحِدِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَمَّا كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ أَظْهَرُهَا ٦٥
فِي الْجَمْعِ .

١ - بَاءٌ : سَاقِطٌ مِنْ ط ، ش .

٢ - ط ، ش : كَانَتْ .

٣ - ش : فَلِذَلِكَ .

٤ - وَبَيْنَ : سَاقِطٌ مِنْ ط ، ش .

٥ - ط ، ش : وَإِذَا .

٦ - ط ، ش : وَهُوَ .

وفى هذا الفصل أيضاً دالة على صحة ما عرفتُك في باب «سياط» : وثياب»
 وأن القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عددتُها وحددتُها ؛ ألا ترى أن
 «زوجة» جمع كما أن «سياطا» جمع ، وقبيلَ واوِها كسرة ؛ كما أن السَّينَ
 من «سياط» مكسورة والواو ساكنة في «زوجة» ؛ كما أنها ساكنة في سَوَطٍ .
 ٥ ولكن المالم يكن في الجمع بعد الواو من «زوجة» ألفٌ مُشابهةٌ للياء لم تُعَلِّقْ
 لأنَّه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلة ؛ وإذا انفرد بعضها لم يُوثِّرْ ولم يكن
 عِلَّةً ؛ ألا ترى أن ما لا ٢ ينصرف إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شبه الفعل لم
 يُمنع الصرفُ فإذا ٣ انضمَّ إليه سببٌ آخرٌ ٤ امتنع من الصرف ؛ وهذا هو القياس
 ليكون بين السبب الأقوى والسبب الأضعف ٥ فرقٌ .

١٠ فأما «ثيِّرة» فكان قياسه «ثورة» لأن «ثوراً كزوج» وهو عندهم
 من الشاذَّ أعنى في القياس ، فأما في الاستعمال فمطَّردٌ كثيرٌ ؛ كما أن «استحوذ»
 وإن ٦ كان شاذاً في القياس فهو مطَّردٌ في الاستعمال .
 وقد بيَّنتُ أقسامَ ٧ الشاذِّ والمطَّرد فيما مضى .

وقال أبو العباس : إنما قالوا : ثيِّرة « » ليتمروا بسين الثور من البقر . وبين
 ١٥ الثور من الأقيط . . وقال أيضاً : بسنوه على «فعلته» ثمَّ حرَّكوه فصار
 «ثيِّرة» .

١ - لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وإذا .

٤ - ظ ، ش : كان الصرف امتنع منه .

٥ - ظ ، ش : الأصغر .

٦ - وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : انقسام .

يريد : أن أصله « ثِيْرَة » فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حُرِّكَتِ الياءُ فَأُقِرَّتْ بحالها : لأن أصلها هنا ١ السُّكُونُ ٢ .

وأخبرنا ابن مِقْسَمٍ [١٠٥ ب] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْرٌ : ثِيْرَة » . وثِيْرَة ، وأثوارٌ وثيرانٌ » وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثِيْرَة » وعلى كلِّ حال فهو خارج عن القياس ٢ .

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي رحمه الله ٢ في هذا إلى أنه مقصور من « فِعَالَة » كأنه في الأصل « ثِيَارَة » فوجب القَلْبُ كما وَجَبَ في « سِيَاطٍ » ثم قُصِرَتِ الكلمة بحذف الألف فبقى القلبُ بحاله . هذا آخرُ قول أبي بكر .
وكأنهم لما قَصُرُوا ٤ الكلمة بَقَوْا العينَ متلوَّبةً ليكون قلبُها دَلَالَةً على أنها مقصورة ٥ : وليسَكُونَ ٥ بينها وبين ما أصابته « فِعَالَة » غيرَ مقصور فَرَّقَ ١٠ .
نحو : « زَوْجَتِي » .

قال أبو علي رحمه الله ٦ : وقد أوما سيديوه في « باب أُسْدٍ » إلى أنه مقصورٌ من « فُعُولٍ » كأنه « أُسُودٌ » ثم حُذِفَ الواوُ فبقى « أُسْدٌ » ثم أُسْكِنَ السِّينُ كما يُسْكِنُونَ المضموم في غير هذا الموضع .
فإن قُلْتُ : فإننا ٧ لم نسمعهم ٧ يقولون : « ثِيَارَة » ؟ .

١٥

١ - ظ ، ش : هناك .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ - ظ ، ش : ليكون .

٦ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : لانسمع منهم .

قيل : لا يُنكَرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُقدَّرةٌ ١ - . وهذا واسعٌ في كلامهم كثير .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصلَ « قَتَمَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قَطَطٌ : « قَتَمَ » ويقولون إن أصلَ « يَقْتُمُ » : يَقْتُمُ « ولم نرهم قالوا : « يَقْتُمُ » على وجهه : فلا يُنكَرُ أن يكون هنا أصولٌ مقدرةٌ غير ملفوظ بها . ٥

وكان أبا بكر إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العين مقلوبةً : ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ » و « ذَكَرٍ » : حِجَارَةٌ . و « ذِكَاةٌ » .

و « فَعَلَّ » إذا كانت عينه واوًا يجري في كثيرٍ من أحكامه مجرى « فَعَلَّ » منَّا عينه سائلةً ٢ . ألا تراهم قالوا ٣ : « سَوَّطٌ وَأَسَوَّطٌ . وَثَوَّبٌ وَأَثَوَّبٌ » كما قالوا : « جَمَلٌ وَأَجَمَلٌ . وَجَبَلٌ وَأَجَبَلٌ » وقالوا : « سَيَاطٌ . وَثِيَابٌ » في الكثرة . كما قالوا : « جَمَالٌ . وَجِبَالٌ » : فكذاك قد رَوَوْا جمع « ثَوْرٌ : ثِيَارَةٌ » كما قالوا : « حِجَارَةٌ . وَذِكَاةٌ » ثم قَصَرُوا . كما بيَّنتُ لك . ١٠

ونظير هذا القَصْر قولُ الأَخْطَلِ :

كَأَنَّمَعَ أَيْدِي مَسَاكِيلِ مُسَلِّبَةٍ يَسْدُبْنَ فِتْيَانَ ضَرْسِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ وَيُرَوِّى ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ ٤ . ١٥

[١١٠٦] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الرَّاغِزِ :

حَتَّى إِذَا بُلَّتْ حَلَاqِيمُ الْخَلْقِ

١ - ظ ، ش : مقدورة .

٢ - ظ : تقرأ ساكنة وسائلة . وش : سائلة .

٣ - ظ ، ش : يقولون .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

يريد : الحُلُوقَ .

وقال ١ الآخر :

إنَّ الفقيرَ ٢ بيننا قاضٍ حَكَمٌ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُومُ
يريد : النُّجُومَ .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أَرْتَجِي وأدَّخِرَ للدهرِ عندَ مُصْمِلَاتِ الأُمُورِ
يريد : الأُمُورَ .

وقالوا في جمع « ثَيَرَةٌ » أنشدني أبو علي :

صدر النَّهارِ يَسْأَعِي ثَيَرَةً رُتُوعاً

وهذا لانظر فيه : لأنَّ العينَ ساكنة فجرى مجرى « حَيْلَةٌ . وَقَيْمَةٌ » وإليه ١٠
ذهب أبو العباس في أنَّ أصلَهَا « ثَيَرَةٌ » .

١ - ظ ، ش : وكقول .

٢ - ظ ، ش : الحكيم .

١ تمّ المجلد الأول^٢ من تصريف المازني . ويتلوه في الثّاني ٣ : « قال أبو عثمان
وتُقلَّبُ الواو ياءً في « فُعِّلَ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصَّيمٌ ، وقائلٌ
وقِيَّلٌ . ونائمٌ ونُتِمٌ » إن شاء الله .
والحمد لله ربّ العالمين وصلواته على خير خلقه محمدٍ والنبي وآله أجمعين ١ .

١ ، ١ - لم يرد في ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كما في ظ ، ش .

٢ - ظ : المجلد الأول .

٣ - ظ : الهائية .

التعليقات والشروح

١ : ١٠ — الباب الذى أفردته لتفسير ما فى هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو
الجزء الثالث من هذا الكتاب .
١ : ١١ — الفصل الذى أورده من المسائل المشكلة العويصة هو الجزء الرابع
من هذا الكتاب .

١ : ١٥ — « ما » فى قوله : « فى غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هى فى قوله
فى ٣ : ٤ — : « فلهذه المعانى ونحوها ما كانت » الخ ، وفى قوله فى ٣ : ٧ —
« ولهذا ما لاتكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من لوازم ابن جني ، وستتكرر
فى هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ — رؤية بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنى أبا الجحاف ،
من فحول رُجَّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه
أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات فى أيام المنصور (١٣٦ — ١٥٨)
٤ : ٨ — تشتقُّ فى الباطل منها المُستَدَق : هذا بيت من مشطور الرجز
من أرجوزة رؤية الطويلة المشهورة فى وصف المفازة التى مطلعها :

« وقاتم الأعماق خاوى المحترق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتاً ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهى فى الصفحات
من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ،
وفى كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .
وتشتق : تمشى فى كل شق : أى ناحية ، من اشتق الفرس فى عدوه : إذا ذهب
مينا وشمالاً كأنه يميل فى أحد شقيّه . المُستَدَق : المخلوط .

يقول : تخلص حَقّاً بباطل وتأخذ فى كل فنٍ منه .

وفي تشتق والمُستَدَق روايات أُخَر . وفي البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل تشتق : زوج الصائد .

٤ : ٩ - انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : في المقدمة .
٤ : ١١ - « لاتكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره » من هذه الكتب كتاب سيويه ، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف . وفي كتاب أبي العباس المبرّد المسمى « المتقضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ - « الاشتقاق » - عقد سيويه في ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه أبوابا في المصادر . وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقية .
وإذا قدرنا أن النسب ، والتصغير . والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد في ٢ : ٦٩ وما بعدها . وفي ٣ : ١٠٥ وفي ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا في النسب والتصغير والجمع .

٥ : ٩ - من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جني سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠ هـ ، وكتاب التصاريف كبير للمكتمى المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لميخنف المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والتكملة لأبي عليّ الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ ابن جني .

٥ : ١١ - الكرازة : اليبس ، والمراد هنا ضيق العبارة ونعومها .
٦ : ١٠ - هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسيّ النحويّ أستاذ ابن جني ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٦ : ١١ - لازم ابن جنيّ أستاذه أبا عليّ الفارسيّ ملازمة تامة طويلة لانتقل عن عشرين سنة ، وتنقلّ معه في الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ - أبو بكر محمد بن السريّ السراج : هو البغداديّ النحويّ ، أصغر تلاميذ المبرّد وأحبهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنوننا حتى عقّله ابن السراج بأصوله ، من تلاميذه النابيين أبو عليّ الفارسيّ أستاذ ابن جنيّ ، مات سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ - أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج وآخرين ، وروى له أبو داود والترمذي . وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممن أخذ عنه سيويه : وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « النواذر » وهو عمدة العلماء ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ . وقيل غير ذلك . عن ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ - أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازني : هو مؤلف رسالة التصريف . توفي سنة ٢٤٧ هـ . وترجمته في المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ - المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفي ، وهي الفاء والعين واللام ، وسيتكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفي ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ - إذا سمي بحرف ثنائي نحو « قَدْ ، وَهَلْ ، وَمِنْ » كرّر الثاني فصار الحرف « قَدْ ، وَهَلْ ، وَمِنْ » ثلاثياً ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحفية إلى الاسمية . ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء ، والعين ، واللام ، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ، فإذا سميت إنساناً بالحرف « قَدْ » قلت « قَدْ » ووزنه « فَعْلٌ » وثنيته فقلت : « قَدْآن ، وَقَدَّين » وجمعه جمع سلامة فقلت : « قَدْوَن ، وَقَدَّين » . وإذا سميت بحتي وزنه فقلت : « فَعْلٌ » وثنيته فقلت « حَتَّيَان ، وَحَتَّيَيْن » وجمعه فقلت « حَتَّوَن ، وَحَتَّيْن » ، قلت : « هذا حَتَّى ، ومررت بحَتَّى ورأيت حَتَّى » .

وأُدْغِمَ المثلان في قَدْ وَهَلْ ونحوهما . ولم يفك الإدغام ؛ لأنّ الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق - وانظر سيويه - ٢ - ٣٢ - ٨ .

٩ : ٢ - يريد أن لبيك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبّ بالمكان يلبّ لبّاً إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُشْتَقٍّ ، والغرض من التثنية التكثير ، فكأنه يقول

« لَسْبًا بعد لَسْبٍ ، وإقامةٌ على طاعتك بعد إقامةٍ ، وإجابةٌ لإمرك بعد إجابةٍ »
ومعنى بنائه أَنَّهُ لا يتصرف فأنَّهُ لا يكون إلا مصدرًا مُشْتَقًى مضافًا منصوبًا ، ولذلك
عُدَّ من المبنيات عند ابن جني .

قطُّ : ظرف للزمن الماضي مبنى على الضمِّ ، وفيه لغات أُخَر ، يقال : ما فعلته
قطُّ : أى فيما مضى وانقطع من عمرى ، بنى على الضمِّ « مثل قبلُ » . وبعدُ «
ووزنه « فَعَلُّ » .

٩ : ١٣ - « وإنما كتبت على الوقف » أى كتبت مراعاة لرسمها فى الوقف
٩ : ١٤ - فى الوصل من قوله : « لبيان الحركة فى الوصل » متعلق بسقوط
فى قوله : « كسقوط الهاء » .

١٠ : ١ - سيويه : هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ،
إمام البصريين فى النحو غير منازع ، أصله من فارس ، ونشأ بالبصرة ، وكان فى
جحلا لطيفا ، فى لسانه حُبْسَةٌ ، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد
الفراهيدى وعيسى بن عمر ويونس ، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دَوْنِ اللَّان . قيل
مات بشيراز سنة ١٨٠ هـ ، عن ٣٢ سنة . وقيل أقوال كثيرة غير ذلك .

١٠ : ٥ - الشاعر هو مُحَمَّد بن حُرَيْث بن بَحْدَل الكلبى ، شاعر إسلامى ،
وعمته ميسون بنت بحدل الكلبية ، أم يزيد بن معاوية .

١٠ : ٦ - نصب مُحَمِّدا على البدل من الياء فى « فاعرفونى » أو على المدح ،
وهو الملائم للمقام ، ومُحَمَّد يروى مصغرا ومكبرا . وتَدَارَيْت السنام : علوت ذروتَه
ويريد بقوله : « تَدَارَيْت السنام » : بلغت غاية المجد .

والشاهد فيه : النطق بألف « أنا » بالمدِّ ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا
عليها .

١٠ : ٨ - أبو النجم ، واسمه الفضل بن قدامة من فحول الرَّجَّاز الإسلاميين
وكان له مع بعض خلفاء بنى أمية ومع العجاج وابنه رؤبة نواذر مذكورة فى الأغانى
وفى معاهد التنصيص وغيرهما ، وهو من المعمرين ، ومات سنة ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ - هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم ، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية ، ذكره البغدادى فى ١ - ٢١١ - ٤ من خزانة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشف عند قوله تعالى : (والسابقون السابقون) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى « شعرى شعرى » أى شعرى ما بلغك وصفه ، وسمعت ببراغته وفصاحته ، وصح إيقاع أبى النجم خبراً لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال ، والمعنى : أنا ذلك ، المعروف الموصوف بالكمال ، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة . والشاهد فيه كالذى قبله ، وهو النطق بألف « أنا » ممدودة ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفاً عليها .

١٠ : ١٤ - القائل رؤية بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ - الذى أنشده سيبويه فى ١ - ١١ - ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ - ضَخَمَ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَ

وروى فيه الأَضْحَمَ بكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضاً « الضَّحَمَ »

بكسر الضاد ، وأنشده مرة أخرى فى ٢ - ٢٨٣ - ١ :

« بَدَّه يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَ »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ - ٢٤٧ - ٨ ما يأتى بتصرف : « ضَخَمَ »

يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَ برفع ضخم بدل نصبه ، غير أن ابن برى أيد رواية

ابن جني فقال : صوابه « ضَحَمَ » بالنصب ، لأن قبله :

« نُمَّتْ جِثَّتْ حَيَّةٌ أَصَمًا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعلام الشنتمرى فيه فى ذيل ١ - ١١ من سيبويه ما يأتى : أراد

« الأَضْحَمَ » فشدد فى الوصل ضرورة تشبيهاً بما يُشدد فى الوقف إذ قيل هذا

أكبر وأعظم ، ولو قال « الأَضْحَمَ » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه

لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لاعليها ؛ ولذلك مثل سنيويه بسبباً وكلكلاً . وروى « الإضحماً » بكسر الهمزة و « الضيخماً » بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن « إفعلاً ، وفِعلاً » موجودان في الكلام كثيرا ، نحو : « إرْزَبْ . وخِدَبْ » وإنما الضرورة في فتح الهمزة ؛ لأن « أفعلاً » ليس بموجود .

وصف رجلاً بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضيخَم إشارة إلى ذلك ولم يُردّ ضيخم الجثّة ، قال الله عزّ وجل : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » ٤ - القلم ٦٨ والعظمُ وَالضِيخَمُ سواء .

١٠ : ٢٠ - قوله : « إِلَّا أَنَّهُ أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ مَجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ » عدّ بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلًا . لاوقفاً وإنّهُ كذلك ؛ لأنّ الوقف على الألف لا على الميم .

١٠ : ٢٠ - ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسى . وقيل هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن طحوان بن فقّعس بن طريف إسلامي .

١١ : ١ - هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن ثابت الأنصارى في ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكرى في ص ١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن مرثد الأسدى ، وبعد البيتين :

وَمَوْقَعَا مِنْ ثُفْنَاتٍ زُلْ مَوْقِعُ كَفَّتِي رَاهِبٍ يُصَلِّي
والبازل من الإبل الذى أتمّ السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه . سواء كان ذكراً أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلبة شديدة . العِيَهْل : الطويلة السريعة . وقوله : « كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ : » المراد به بروكها على صدرها . الثَّفْنَات : ماولى الأرض من كل ذى أربع إذا برّك أو ربض . زُلْ : مُلْس .

١١ : ٦ - أنا سيف العشرة فاعرفونى : ذكر فى ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ — أخطأنا في هذين السطرين خطأين : الأول : في السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بمجدول لأن كليهما من كلام ابن جني .
 الثاني : في السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلا بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جني .

١٣ : ١ — داهية حَدَبَاءُ مَرْمِيسٍ

هذا بيت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شيء فيه إلا أنه روى في بعض المواضع بالرفع : « وداهية حَدَبَاءُ مَرْمِيسُ » .
 الداهية : الأمرُ الْمُتَكَرِّرُ العظيم — حالة حَدَبَاءُ : لا يطمئن لها صاحبها كأنَّ لَهَا حَدَبَةً — داهية مَرْمِيسُ : شديدة .

١٣ : ٣ — المراد بقوله : « وإنما بسطت هذا الموضع » إلى نهاية قوله : « ولا حقيقة ما يراد بهما » إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد ؛ وأما الكلام على ما يزداد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها ، فسيأتى الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ — قوله : « ليشارك في معرفته المبتدئ والمتمكن » : يدل على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ — الهِجْرَع : الطويل الممشوق — الهَيْلَع : الأكل .

١٤ : ١ — السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم الموطأ الأكتاف .

١٤ : ٢ — فدوكس : غليظ جاف .

١٤ : ٦ — الجريب : مكيال = ٤ أقفزة ، والقفيز = ١٢ صاعا ،

فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصرى = ٧٥ صاعا ، فالجريب = $\frac{4}{75}$ من

الأردب المصرى ، أى نحو ٢ الإردب ؛ وللجريب معانٍ آخر — عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ — الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء في العجز ، أمّا آخر جزء في الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء . وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لُنْ » فيصير « مَفَاعِي » فينقل إلى « فَعُولُنْ » . وهو يريد أن الردف صار عوضاً من المحذوف .

١٤ : ٩ — لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ — هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور في كتبهما . ولم ينسب فيها لقائله . وكذلك ورد في اللسان — ١٥ — ٤٠١ — ٥ — . وفي التاج ٩ — ٣٥ — ١٠ ت في مادة ق و م فيهما ، ولم ينسبها لقائله . وفي اللسان : عدّى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحواً وأزيلوا ، راجعه فيه .

١٤ : ١١ — قطرى بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائداً شجاعاً وشاعراً مجيداً وخطيباً بارعاً مفوّهاً ، وقد بلغ من علوّ شأنه في قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ — هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً قبلت في وقعة دولاب ، وهى قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغاني في أول الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف في قائله » وذكر عدّة روايات في القائلين ومنهم قطرى بن الفجاءة .

وروى المبرد في الكامل — ليزج سنة ١٨٦٤ م — في ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها في ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة في الموضعين لقطرى وحده . وقال في الموضع الأول : « وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج قُتِلَتْ بين يديه » .

١٤ : ١٣ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في ٦ : ١٢ .

١٤ : ١٤ - روى اللسان البيت في مادة دول - ١٣ - ٢٦٩ - ٩ - ،

بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ١١٥ من كتابه النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام ، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئاً من الأبيات الثلاثة . وجاء في خزنة الأدب الكبرى - ١ - ٢٧١ - ١٩ - في خلال الكلام على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي : والدَّوَال بالكسر مصدر داوالت الشيء مداولة ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي :

جزوني بما ربيتهم وحملتهم كذلك ما إن الخطوب دوالٌ

والتداول حصول الشيء في يد هذا تارة ، وفي يد ذاك أخرى .

١٦ : ٩ - المبراد بقوله : « لم يقولوا شَدَّ » : شَدَّ الذي على مثال ظرُف ،

وهو المذكور في السطر التالي - العاشر - في قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شدُّدت » والذي منه شديد .

١٦ : ١٥ - ارعوى عن القبيح يرْعَوَى ارْعِوَاءً : كفّ وامتنع وتقديره

كما في اللسان : « أفعول » ووزنه « افعلّل » أى « افعلّل » . وفي القاموس :

« الرّعْوُ ، والرّعْوَةُ » ويشلّثان « والرّعْوَى » ويضم « الارعواء » ، والرّعْيَا »

بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارْعَوَى . فهذا واوى كما

هو واضح . . ورَعَى الشيء يرعاه رَعْيًا ورعاية : حفظه . وهذا يأتى كما يتضح .

فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح .

وفي اللسان : الرّعْوَى والرّعْيَا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه .

فالمعنى واحد واللفظ مختلف .

- ١٧ : ١ - اَقْطَارُ النَّبْتِ وَاَقْطَرُ : وَلَى وَأَخَذَ يَحْفَ وَتَيْبًا لِلْيُبْسِ .
- ١٧ : ٥ - فِي الْمَصْبَاحِ سَمْعٌ فَهُوَ سَمِيعٌ ، وَسَكُونُ الْمِيمِ تَخْفِيفٌ . وَفِي اللِّسَانِ :
« رَجُلٌ سَمِيعٌ وَسَمْعٌ » . وَفِي الْمَعْيَارِ : « هُوَ سَمْعٌ » بِالْفَتْحِ . وَتَصْغِيرُهُ « سُمِيعٌ » ،
وَسُمِيعٌ « بِشَدِّ الْيَاءِ كَأَنَّهُ تَصْغِيرُ سَمِيعٍ » .
- ١٨ : ٨ - خَدَلٌ : وَصَفٌ مِنْ خَدَلَ يَخْدَلُ خَدْلًا خَدْلًا : إِذَا غَلِظَ
وَامْتَلَأَتْ سَيْمَانُهُ .
- ١٨ : ٩ - رَسَنٌ : حَبْلٌ وَمَا كَانَ مِنْ زِمَامٍ عَلَى أَنْفِ الْبَعِيرِ وَالْجَمْعُ أَرْسَانٌ -
الطَّلَلُ : مَا مِثْلُ مِنْ آثَارِ الدِّيَارِ .
- ١٨ : ١٢ - نَدَسٌ : وَصَفٌ مِنْ نَدَسَ الرَّجُلُ يَنْدَسُ نَدَسًا :
فَهُمْ وَاسْتَمَعَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ سَرِيعًا كَسَنَدَسٍ وَنَدَسٍ .
- ١٨ : ١٣ - نِضْوٌ : خَلَقٌ بِالِ يٍّ مَهْزُولٌ .
- ١٨ : ١٤ - نِقْضٌ : مَهْزُولٌ ، كَأَنَّ السَّفَرَ نَقَضَ بَنِيتهُ : أَيْ هَدَمَهَا .
- ١٨ : ١٥ - إِطْلٌ - الْإِطِلُ وَالْإِطْلُ : الْخَاصِرَةُ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ،
وَأَنْكَرَ الْبَطَلَيْسِيُّ فِي الْاِقْتِضَابِ كَسْرَ الطَّاءِ . وَقَالَ : هِيَ إِطْلٌ بِالسَّكُونِ
كَرَجْلٍ .
- ١٨ : ١٦ - وَأَنَانٌ إِيْدٌ : وَلَوْ دُ تَلَدَ كُلِّ عَامٍ .
- ١٨ : ١٦ - لَمْ نَوْفِقْ لِمَعْرِفَةِ اسْمِ هَذَا الشَّاعِرِ .
- ١٨ : ١٧ - رَوَى اللِّسَانُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ فِي مَادَّةِ رَجُلٍ - ١٣ - ٢٨٣ -
٥ - ت - وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا لِقَائِلَهُمَا . وَرَوَى الشُّطْرُ الْأَخِيرُ مِنْهُمَا هَكَذَا :
- أَلَا بِي أَنَا أَصْلُ تِلْكَ الرَّجُلِ
وَالْحَجَلِ : الْخُلْخَالُ - وَهَشَّ بِهِ يَهَشُّ هَشَاشَةً : خَفَّ إِلَيْهِ وَارْتَاخَ لَهُ وَفَرَحَ
بِهِ فَهُوَ هَشٌّ .
- يَقُولُ : « كَشَفْتُ عَنْ سَاقِهَا ، وَأَرْتَنِي خُلْخَالًا عَلَيْهَا فَارْتَحْتُ لِرُؤْيَيْهِ وَسَرَرْتُ ،
وَبَلَغَ بِي السَّرُورُ وَالْإِرْتِيَاخُ أَنْ قُلْتُ لِصَاحِبِي : أَفْدَى أَصْلُ تِلْكَ الرَّجُلِ بَأَنِي .

١٩ : ١ - بَيْبَا . أصله « بَيَّاتِي » سَهَّلَتِ الْهَمْزَةُ فَقَلَبْتَ يَاءً خَالِصَةً عَلَى
 قَوْلٍ لَتَحْرَكْهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا : فَصَارَ : « بَيْبَيَّي » ثُمَّ قَلَبْتَ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفَا
 قَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ ص ١١٦ س ٢ : يُقَالُ « يَا أَبَا أَنْتَ وَأُمِّي » فَاسْتَقْبَلُوا الْيَاءَ
 مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَهَا فَفَتَحُوهَا إِه .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية . ولكن في النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم
 يستثقلون الياء وقبلها كسرة . فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب
 ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : يا غلاما ، في : يا غلامى . فإذا وقفوا
 قالوا : يا غلاماه . فألحقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ - روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب
 الثالث المحذوف من العروض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .

ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات : والضرب هو آخر جزء في البيت ،
 والمحذوف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالمحذوف « فعو » ثم ينقل
 إلى « فَعَعَلَّ » .

١٩ : ٦ - هذه الصفات الثلاث وهى : « جَيِّزٌ » ، وَحِكٌّ ، وَنَغِيرٌ »
 من باب « فَعِيلَ » فهى على « فَعِيلٍ » فى الأصل كَفَرِحَ من فَرِحَ ، غير أنها
 لما كانت العين فى ثلاثتها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويترد ذلك فى الاسم
 والفعل جميعا . - وَالْجَيِّزُ : صفة من جَيِّزٌ بالماء : إذا غَصَّ به - وَالْمِحْكُ :
 صفة من مَحِكَ : وهو اللجوج . - وَالنَّغِيرُ : الغضبان : ومثلها نَعِيرٌ ومعناها
 الذى لا يستقرّ فى مكان .

١٩ : ١٣ - قوم عِدَيَّ : فى ٢ - ٣١٥ - ١٩ من كتاب سيبويه ما يأتى :
 « ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتلّ يوصف به الجماع ، وذلك قولهم :
 « قَوْمٌ عِدَيَّ » . وفى كتاب الاقتضاب - ٢٧٣ - ٧ : وحكى عن سيبويه أنه

زاد « مكانا سيوى » ، وقد ذكرهما هنا ابن جنى وزاد عليهما : « منزلا زَيْمًا »
 فى قول النابغة ، وفى - ٢٧٣ - ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران
 قالوا : « ماءٌ صِرَى » للمجتمع المستنقع ، و « ماءٌ رِوى » للكثير المروى .
 ١٩ : ١٣ - النابغة الذبياني . واسمه زياد بن معاوية . ويكنى أبا أُمَامَةَ .
 أو أبا ثُمَامَةَ . من أشراف قبيلة ذبيان المضريّة ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غَضَّ
 من امرئ القيس . وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء فى الجاهلية . وتوفى
 حوالى سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرقة فى الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء
 وفى غيرهما .

١٩ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :
 بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما واحتلت الشرعَ فالأجراع من إضما
 وعدتها ثلاثة وعشرون بيتا . والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهى فى ص ١٦٩
 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى . وفيه « ثلاث ليالٍ » يعنى ليلى التشريق ،
 ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذى المجاز - تراعى : تراقب - زَيْمًا : فرقا .
 والكلام فى ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظلّت الناقة تراقب هذا المنزل حيث
 يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ - الطُّنُب : جبل تُشَدُّ به الخيمة إلى الوند - لَيْلٌ سُرُحٌ ،
 وناقَةٌ سُرُحٌ : سريعة - رجلٌ طُلُقُ اللسان : فصيحٌ .

١٩ : ١٧ - رُبْعٌ : فصيل يُنْتَجُ فى البيع - الحُنْزُرُ : ذكر الأرانب -
 رجلٌ خُتَمٌ : حاذق بالدلالة - رجلٌ سُكَّعٌ : متحيرٌ ، وهو ضد خُتَمٍ .

١٩ : ١٨ - الراجز : فى اللسان فى مادة حطم . هو الحُطَمُ القيسى .
 ويروى لأبى زُغَبَةَ الخزرجى يوم أحد . ثم قال : ويروى لرُشَيْدِ بْنِ رُمَيْثٍ
 (بتصغيرهما) العنزي .

٢٠ : ١ - سَوَاقٌ حُطَمٌ : شديد السوق لأبليه ، فكأنه يخطمها لشِدَّةِ سوقه .

ويضرب مثلاً للداهية المتصرف - ولفها بسوآق : ضمها إليه ووصلها به .
 ٢٠ : ٨ - قوله : وليس في الكلام اسم على « فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين » إلا في اسم واحد هو « دُئِلَ » الخ « مأخوذ من سيوبه . في ٢ - ٣١٥ -
 ٥ ت - من كتاب سيوبه ما يأتي : واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ » ولا يكون إلا في الفعل : أي ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ » بضم فكسر .
 وفي ٢٧٢ - ١٤ - من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي : « جاء على « فُعِلَ » حرف واحد ، وهو الدُئِلَ ، لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو البَسطَلِيوسِي : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِمَ » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال : « والوجه في هذين الاسمين أن يجعلا فعلين في أصل وَضَعِيهما نُقِلَا إلى تسمية الأنواع »
 وفي اللسان في مادة « وعل » ١٤ - ٢٥٧ - ١٧ - ابن سيده : الوَعِلَ والوُعِيلَ جميعا : تَبَسَّسَ الجبل الأخيرة نادرة . ولغة العرب « وُعِلَ » بضم الواو وكسر العين
 ل - ١٤ - ٢٥٧ - ١٨ .

٢٠ : ١٢ - الشَّقِيرَةُ وَاحِدَةُ الشَّقِيرِ ، وهي شقائق النعمان ونبت أحمر .
 - الصَّعِقُ : المَغْشِيُّ عليه .

٢٠ : ١٢ - الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة « دُئِلَ »
 - ١٣ - ٢٤٨ - ٨ . وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب ،
 كان في الجاهلية شاعرا مطبوعا مجيدا ، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وشعرائه ، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك ، فقد تخلف عنها هو وهلال بن أمية ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم » ١١٨ توبة ٩ . ومات كعب سنة ٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ - قيس : قُدِّرَ . مُعَرَّسُهُ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ، لغة قليلة في عرسوا . الدثيل : دويبة كالثعلب ، وقيل شبيهة بابن عرس .

يقول : إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا . لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقلة عدده وحقارته . وذلك في غزوة السوق . وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفي ص ٦٨ من الاقتضاب في شرحه للبطلبوسى ما يأتي : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصارى ، قاله في أبي سفيان بن حرب . وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكدّر ، ففرّ أبو سفيان وجعل أصحابه يسلقون مزاد السوق يتخفون للفرار ، فسميت : غزوة السوق .

٢١ : ٣ - القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني . أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموي ، توفي سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ - روى اللسان - ٦ - ١٥٢ - ٧ ت . - ١٤ - ٢٧٧ - ٦ ت والتاج - ٣ - ٣٤٨ - ٢٠ - ٨ - ١٨٣ - ٨ ت هذا البيت في مادتي ضجر . وأدم منسوباً للأخطل في كعب بن جعيل ، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله : « فإن أهجه » . وورد في الكامل للمبرّدص ٥٣٧ . منسوباً له أيضا . وبالفاء بدل الواو . وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو . غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتا ، وهي في الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ . ٢١٨ . ٢١٩ . ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمذائبه فروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجح ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لاني كعب بن جعيل ، كما قال اللسان والتاج ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فت الطليق بالعلا فقد أهلكته في الجزاء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا
 ٢١ : ٤ — قال اللسان : قد خفف ضَجْرٌ ودَبْرٌ في الأفعال كما يخفف
 فخذ في الأسماء .

والبازل من الإبل : الذي يزل نابه : أى ينبت في السنة التاسعة وربما يزل
 في الثامنة . والأُدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدْمَةُ من الإبل : البياض . وصفحناه :
 جانبها عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .
 ٢١ : ١٠ — الأخطل : تقدمت ترجمته آنفا في س ٢١ : ٣ .

٢١ : ١١ — ورد هذا البيت في قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا . وهو البيت
 السابع فيها . وهى في الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ،
 ومطلعها :

أَتَغْضَبُ قَيْسٌ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِسْمَعٍ وَمَا قَطَعُوا بِالْعَزِّ بَاطِنَ وَادِي
 ونصه فيها كما يأتى :

وما كُلُّ مغبون ولو سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بِوَدَادٍ
 وسَلَفَ بسكون اللام ، أصله سَلَفَ بفتحها ، سَكَنَهَا لضرورة الوزن ، ومعناه :
 مضى ووجب ، وصفَّقُهُ فاعلٌ سَلَفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المتباع .
 والصفَّقُ : إيجاب البيع ، وذلك أَنَّ كَلا من البائع والمشتري كان يضرب على يد
 الآخر حين الاتفاق على البيع . والِرِدَاد : فسخُ البيع . وبراجع يروى يراجع .
 والمغبون : الذى ينقص حقه .

٢١ : ١٥ — تفرّقوا عباديد : قطعاً — وتفرّقوا شماطيط : جماعات .

٢٢ : ١٦ — هو الكميّ بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى ، ويكنى
 أبا المستهلّ من شعراء العصر الأموى المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها
 وأنسابها ومناقبها ومثالبها ، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن في شاعر ، توفى سنة ١٢٦ هـ

٢٢ : ١٧ — رواه اللسان في مادة «ك ب و» ٢٠ — ٧٧ — ١٥ — والتاج فيها
 ١٠ — ٣٠٩ — ١٩ — وفي اللسان بالعدوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفي التاج
 بالعدوات بالغين المعجمة والذال المهملة . . والظاهر أن نسخة التاج محرفة تحريفا
 مطبعيا ؛ لأنه فسر العدوات جمع غداة ، وهي الأرض الطيبة . وإنما هذا تفسير
 العذاة ، فالرواية حيث العذوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والعدوات جمع
 عذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو
 الملائم للمقام . والعدوات بالغين المعجمة والذال المهملة جمع غداة : وهي البكرة .
 النصار : اسم للذهب والفضة — والنبع : شجر يطول ويعلو وينبت في قمم
 الجبال — والفصافص جمع فصْفَصَة ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمى
 القَت . وفَصْفَص دابته : أطعمها إياه .

وفي اللسان بتصرف : الكُبا بضم الكاف وكسرها : الكناسة والزبل ، وهو
 جمع تكسير ، المضموم جمع كُبة بالضم ، والمكسور جمع كبة بالكسر ، وكُبة بالضم
 يجمع جمع سلامة على كُبون في الرفع وكُبين في النصب والجر بضم الكاف فيهما ،
 وكبة بالكسر يجمع مثله كيون في الرفع وكيين في النصب والجر بالكسر فيهما أيضا
 ويقال : كُبا البيت : إذا كنسه . أراد : أنا عرب نشأنا في نُرّه البلاد ، ولسنا
 بحاضرة نشئوا في القرى ، أو أنا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ،
 وكالنبي في السم ، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى في الكناسة .
 ٢٣ : ١ — الزُبالة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . والذى في ظ ،
 ش الذبالة بالذال ، وهي فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ — والبُرة : الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو
 نحوها — والظبة : حدّ السيف — والقلة والمِقْلَى : عودان يلعب بهما الصبيان
 فينصبون القلّة ويضربونها بالمِقْلَى .

٢٤ : ٩ — القُطامي : هو عُمَيْر بن شَيْبَتَم القُطامي التغلبي من شعراء

العصر الأموى . وشعره فى التشيب والحماسة والفخر فى الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد : وأخباره فى الأغاني وفى الشعر والشعراء وفى الجمهرة .

٢٤ : ١٠ — هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو فى ص :

وَنُفِّخُوا فى مدائنهم فطاروا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت . وردت فى ديوانه فى ص ٨٠ وما بعدها . والشاهد كله :

أَلَمْ يُخْزِرِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى وَأُجِّلُوا عَنْ مدائنهم فطاروا
وهو التاسع والثلاثون فى القصيدة . وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فيا قومى هلمَّ إلى جميع وفيما قد مضى كان اعتبار

فهو يدعو قومه إلى الوحدة . وفى الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفرق أهلها .

٢٤ : ١١ — هو أبو النجم العجلي ذكر فى ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ — رواية هذا البيت عن ظ . ش والأرجوزة التى ورد فيها . وروايته فى ص :

من أرجوزة له فى وصف جارية . وقبله :

بيضاء لا يشبع الناظر من نظره خَوْدُ يُغَطِّى الفرع منها المؤتزر
لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصر

الخَوْدُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام — المؤتزر : موضع الإزار — البان : شجر لحب ثمره دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها . طويلة الشعر غزيرته حتى وصل إلى عجزها فغطاه . وأنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا عصر . — والشاهد فى : ١ — ٤٣ — ٧ — من شرح الرضى على الشافية وفى ص ١٥ من شرح شواهد الشافية للبغدادى . وفى : ٢ — ٢٥٧ — ٢ت — من سيوبه كلام جيد فى الموضوع والشاهد .

٢٤ : ١٩ - سِبَطْرُ: طويل ممتد - دِرْفَسٌ - عظيم شديد - والسَّاهِبُ: الطَّوِيل - وقيل من الخيل والناس .

٢٥ : ٢ - سرهفَه : أحسنَ غذاءَه .

٢٥ : ٧ - الصَّعْتَرُ والسَّعْتَرُ : من البقول مما ينبت بأرض العرب .

٢٥ : ٨ - الصَّقْعَبُ والسَّقْعَبُ : الطويل - وقيل الطويل من الرجال .

٢٥ : ٩ - الفِرْطِيمُ وفيه لغات : حَبُّ العصفور وثمره . - العِظْلِيمُ : عصارة بعض الشجر وصبغ أحمر وصبغ أسود .

٢٥ : ١٠ - الصَّمْرِدُ من النوق : القليلة اللبن والكثيرته (ضد) - الهِرْمِلُ من النساء : المسنة . وله معانٍ أخر - الحِرْمِلُ من النساء : العجوز المتهامة الحمقاء - الحِضْرِمُ من الآبار : الكثيرة الماء - الضَّمْرِز من النوق : المسنة - اللَّطْلَط من النوق : المسنة إذا سقطت أسنانها - الدَّرْدِحُ من الإبل : التي أُكِلَت أسنانها ولصقت بمنكها من الكبر .

٢٥ : ١١ - أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرّد ذكر في ٦ : ١٢ ، ونستظهر أنه هو المقصود هنا ، لامعاصره ومنافسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام نخاة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

٢٥ : ١٢ - البُرْثُنُ من الأسد كالظفر من الإنسان : أو كالإصبع أو كالكف كلها - الثَّرْثُمُ : ما فضل من الطعام والإدام في الإناء .

٢٥ : ١٣ - الكُلْكُل من الرجال : القصير الغليظ الشديد - القُلْقُلُ من الخيل : الخفيف السريع ، وبروى بالفاء .

٢٥ : ١٤ - القِلْفَعُ : الطين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق - القِرْطَع : قَمْلُ الإبل وهُنَّ حُمُرُ .

٢٥ : ١٥ - الهِجْرَعُ والهَيْبَلُ : ذكر في ١٣ : ١٧

٢٥ : ١٧ - الهِرْكَوْلَة : الحسنه المشية ، وفيها لغات أخر .

٢٦ : ٨ - ثُعَالَةٌ ممنوعا من الصرف : علم للثعلب كأسامة للأسد ،
وذُوَالَة للذئب . وثُعَالَةٌ مصروفة : أنثى الثعلب .

٢٦ : ٩ - قوله : « فكَذَلِكَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَحْمَلَ هِجْرَعًا وَهَيْلَعًا
وَهَيْرُكُولَةً عَلَى أَنَّهَا مِنْ مَعْنَى الْجَرَاعِ : وَالْبَلْعُ ، وَالرَّكْلُ وَقَرِيْبَةٌ مِنْ لَفْظِهِ » يريد
به أَنَّ الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها . وإنما
تواردتا على معانٍ واحدة . وهذا تكلف . وقد قال بعد ذلك في أول السطر ١٤ :
« والقول الأول له وجهٌ أيضًا » : أى القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ - الصَّقْعَلُ : التَّمْرُ الْيَابِسُ يُنْقَعُ فِي الْمَخْضِرِ - الْفَيْطَحِلُ :
الزَّمَنُ قَبْلَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ .
٢٧ : ٢ - الْحَبَجْرُ : الْوَتَرُ الْغَلِيظُ .

٢٧ : ٥ - أَبُو الْحَسَنِ : هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْمَعْرُوفُ بِالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ .
زَامِلُ سَيَبَوِيهِ ، وَرَوَى عَنْهُ كِتَابَهُ ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَدَارَسَ الْكِسَائِيَّ كِتَابَ
سَيَبَوِيهِ وَنَالَ جَوَائِزَهُ - وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَسَطٌ بَيْنَ مَذْهَبِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ .
وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ - الْجُخْدُبُ : الضَّخْمُ الْغَلِيظُ مِنَ الرِّجَالِ وَالْحِمَالِ .
٢٧ : ٧ - الطُّحْلُبُ وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى : خَضْرَاءٌ تَعْلُو الْمَاءَ الْمُزْمَنَ -
الْجُوْذَرُ وَالْجُوْذَرُ : وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ .

٢٧ : ١٠ - الْعُلْبِيْطُ وَالْعُلَابِطُ مِنَ الْغَنَمِ : الْكَبِيرُ - الْعُكْمَيْسُ وَالْعُكَامَيْسُ
الْقَطِيعُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ - الْهَدْبْدُ وَالْهَدَادِبُ : اللَّبَنُ الْخَائِرُ جَدًّا - الْخُزْخِزُ
وَالْخُزْخِيزُ مِنَ الرِّجَالِ : الْقَوِيُّ الْغَلِيظُ - الْجُسْنَدِلُ مِنَ الْأَمَكْنَةِ : الْكَثِيرُ الْجُسْنَدِلِ
وهي الحجارة .

٢٧ : ١١ - الذَّلْدَلُ مَقْصُورٌ عَنِ الذَّلَالِ ، وَذَلَاذِلُ الْقَمِيصِ : سَافِلُهُ -
الزَّلْزَلُ : الْأَثَاثُ وَالْمَتَاعُ - الْعَرْتُنُ ، وَفِيهِ لُغَاتٌ أُخْرَى : شَجَرٌ يُدْبَغُ بِهِ .

٢٧ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٧ : ١٥ - هذان بيتان من مشطور الرجز . رواهما اللسان في مادة هبط
٩ - ٢٩٩ - ١٤ وفي مادة علبط - ٩ - ٢٣٠ - ٤ - وفي مادة فوط - ٩ - ٢٦٢ -
١٢ - والتاج في مادة هبط - ٥ - ٢٤٣ - ٨ ت وفي مادة علبط - ٥ - ١٨٤ - ٢ ت -
وفي مادة قوط - ٥ - ٢١٣ - ١ وفي بعضها خلاف هين . وأبو زيد في نوادره .
وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص ١٧٣ . ولم يُذكر الراجز في هذه المواضع .
راعنى : أفرغنى . وجناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقوط من
معانيه القطيع من الغنم . وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط في البيت قبله . وهو
الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعُلابط : الخمسون والمائة فأكثر .
يقول : ماراعنى إلا أن أنزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .
٢٧ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز الآخر .

٢٧ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز . رواهما اللسان والتاج في مادة
خرز . اللسان - ٧ - ٢١٢ - ٩ ت - . والتاج - ٤ - ٣٤ . ولم ينسبهما أحدهما لقاتلها .
أعدّ : هبأ - والورد : النزول على الماء للشرب - حفز : دفع وحث -
والغرب هنا : البعير الذي يُحمّل عليه الماء - والجرور من الجمال : الذي لا ينقاد -
والجلال : العظيم - والخزخز : القوى الشديد من الإبل والناس .
يقول : هبأت لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .
٢٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ - هذا الشعر من الرجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب
المقطوع . ووزنه :

مستفعِلن مستفعِلن مفعولن مستفعِلن مستفعِلن مفعولن
ودخله من الزحاف المزدوج الحَبْلُ . وهو اجتماع الحَبْنِ (حذف الثاني
الساكن) والطي (حذف الرابع الساكن) فيصيرُ « مستفعِلن » بالحَبْلِ « مُتَعِلِن »
فينقل إلى « فَعَلَتْن » .

وقد دخل الخَبِيلُ الأجزاء كلها ماعدا العروض فانها مقطوعة ، أمّا الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فانها فيهما « عَلَيطُ » بدل « عَلَابِطُ » المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب .
ويتبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة ، أن المؤلف جاء بها للتمثيل للتام والمحذوف منه الألف . وإن كان الكلام يوهم أنها للتام وحده .

٢٨ : ٦ — خَرَفَجُ : العيشَ وسَعَهُ .

٢٨ : ٧ — خَنَدَفَ : أَسْرَعَ — هَمَلَجَتِ الدَّابَّةُ : حسن سيرها في سرعة — قَلَقَلَهُ : حَرَّكَهُ .

٢٩ : ٣ — العندليب : طُوَيْشَرٌ يصوت ألوانا . وقيل هو البلبل والجمع العنادل . — العَضْرَفُوط : دُهَيْبَةٌ بيضاء ناعمة — القَبَعَتَرَى : الضخم العظيم .

٣٠ : ١ — الإِنْقَحْلُ من الرجال : المَخْلَق من الكِبَر والهِرَم ، وهي إِنْقَحْلَةٌ .

٣٠ : ٦ — الهَمَرَجَل : الخفيف السريع ، وهي بهاء .

٣٠ : ٧ — الجِرْدَحَل من الإبل : الضخم — الحَنَزَقَر : الدميم القصير من الناس — الجَحْمَرِش من النساء : العجوز الكبيرة — القُدَّ عَمِلَةٌ والقُدَّ عَمِلٌ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ — الفَرَزْدَقُ : الرغيف . وفتات الخبز ، واحده :

فرزدقة — الحَمْدَرَنْق : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ — الهَمَرَجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ — الشَمَرْدَلُ من الناس والإبل : القَيُّ القويُّ الجلد ، وهي بهاء .

٣٠ : ١٣ — القِرْطَعْبُ : يقال ما في السماء قِرْطَعْبُ : أى سحابة .

وقال ثعلب : هو دابة . الرضى على الشافية — ١ — ٥١ — الجِرْدَحَلُ : ذكر في ٣٠ : ٧ — .

٣٠ : ١٦ - أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد تقدم ذكره في ٦ : ١٢ .
 ٣١ : ١ - الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب نَحْوَرِشُ كثير
 الخرش : أى الخدش على « نَقْوَعِيلِ » (وليس فى الكلام غيره) . وقد أهمله
 سيبويه .

٣١ : ٣ - الصَّهْصَلِقُ : العجوز الصخَّابة الشديدة الصوت - القَهْهَبَلِسُ
 ذكر الإنسان - القنفرش كجحمرش زنة ومعنى .
 ٣١ : ٤ - الحُجْءُ عَيْبَةٌ : الفكاهةُ والمُزَاحُ - الحُبَّعَيْنُ من الـ جال
 وغيرهم القوى الشديد .

٣١ : ٥ - القُدْءُ عَمِلٌ والقُدْءُ عَمِلَةٌ : فى ٣٠ : ٧ .
 ٣١ : ١٢ - قوله : « وواحد تختصُّ به الأفعال وهو : « فُعِلَ » إلا
 فى حرف واحد وهو « دُئِلَ » وقد ذكرته - بل جاء حرفان آخران وهما « رُئِمَ » ،
 ووُعِلَ » وقد ذكرناهما فى ٢٠ : ٨ .

٣٢ : ١٠ - السِّنْدَأُؤُ : الحديد الشديد - القِنْدَأُؤُ : القصير من
 الرجال - الحِنْطَأُؤُ : الوافر اللحية . أو العظيم البطن .
 ٣٢ : ١١ - الكِنِيتَأُؤُ : كما لحِنْطَأُؤُ ولفظاً ومعنى .

٣٣ : ٣ - قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفَرَجَ يُسَفَرِجُ
 سَفَرَجَةً فهو مُفَرِّجٌ » وإن كان هذا لا يقال ، فانه لو اشتق منه « فِعْلٌ »
 لكانت هذه طريقته : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء
 الأعيان ، نحو : « أُسْرِجَ من السَّرَجِ ، وألحمَ من اللحم ، وسافه من السيف ،
 ونَبَلَّه من النَّبْلِ ، وهو كثير جداً .

٣٣ : ١٦ - العُضْرُوت والعندليب تقدما فى ٢٩ : ٣ - الـ يستعور :
 شجر مساويك ، أشد المساويك إنقاءً للثغر وتبييضاً له .
 ٣٣ : ١٧ - القُبْعُرَى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ - يريد ابن جني بتفصيل هذه الحملة كل ما قاله أبو عثمان في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك تفصيل غير أن ابن جني جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ٣ - هو الكيت بن زيد الأسدي ، وذكر في ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ - وأنت كثير : يعنى به ضروب عليائه . والكوثر : السيد الكثير الخير . والعقائل جمع عقيلة : وهى المرأة الكريمة النفيسة . وكل شئ كريم نفيس من الذوات والمعاني .

٣٥ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ - لم نجد هذا الشعر فى الكتب التى بين أيدينا .

٣٥ : ٨ - الجديل : حبل مفتول من أديم أو شعر ، والجمع جُدُلٌ .

٣٥ : ٩ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى الهوازنى أحد المخضرمين ، وعاش إلى عصر بنى أمية ، وهو من الشعراء المجيدين ، ومما يستجاد له القصيدة التى منها هذا الشاهد .

٣٥ : ١٠ - هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدره :

فلما أتته أنشبت في خيشاشه

ويروى محكما بدل أزئما .

الخِشاشُ : عَوِيدٌ يُجْعَلُ في أنف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع لانقياده - والخماسة واحدة الخمائط : وهو شجرٌ عظامٌ تألفه الحيات - أزئما : ذا زئمة ، وهى هنةٌ تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زئمَ يزئمُ زئما ، فهو أزئمٌ وهى زئماء .

٣٥ : ١١ - ذو الرئمة : هو غيلان بن عقيقة ، أحد بنى مالك بن

عدي ، أحد الشعراء العشاق فى عصر الفرزدق وجريير والأخطل . وليس من طبقتهم . ومات سنة ١١٧ هـ

٣٥ : ١٢ — هذا البيت من قصيدة لذى الرمة عدتها سبعة وخمسون بيتاً .
وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت في ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .
ورجعة أسفار : معاودة أسفار — شجاع : حيّة — مطرق : ساكن لا يتحرك .
يقول : إنّ ناقته معتادة الأسفار ، لا ترجع من سفر حتى تعود إلى سفر .
ويشبه زمامها ودو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك . وقد تركه هو كذلك لإغفائه
ودو سارٍ بها . كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه في ص ٣٩٤ من ديوانه .
٣٥ : ١٣ — هو أبو سعيد عبد الملك بن قُربب الباهليّ البصريّ — أحد أئمة اللغة
والغريب والأخبار والملح والنوادر . وكان لا يجيز إلا الأفصح . توفي سنة ٢١٦ هـ .
٣٥ : ١٤ — مثنى حضرميّ : المراد به الزمام . والحُباب : الحية . والنّقا :
الكثيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقته زماما مجدولاً من حضرموت
كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .

٣٥ : ١٥ — جيئتل : غير مصروف الضبع . لأنه علم جنس داء .
٣٥ : ١٩ — الأرطى : القَرَظ . وتستعمل العرب ثمره في دبغ الجلود —
الميجرّع : تقدم في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٢ — لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم
هذا الشاعر —

٣٦ : ١٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه . أورده شاعداً على تذكير
مِعْزَى . ولم يذكر قائله . ولا أعلم الشنتمري الذي قال ، والشاهد فيه تنوين
مِعْزَى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهجرّع ونحوه . ولذلك وصفه بقوله
هَدِبا : وهو الكثير الطُدْب . يعنى الشعر ، والقران جمع قَرْن : وهو المشرف من
الأرض . وقال سودانا فجمع . لأنّ المِعْزَى اسم واحد كأنه يؤدى عن جمع
فحُمِلَ على المعنى سيبويه : ٢ — ١٢ — ١١ .

٣٦ : ١٤ — السَّعْلَةُ : الغول أو أحبث الغيلان ، والعرب لم تر الغول

ولكنها تتصوره حيوانا فتاكا خبيثا ، — العِزْهَةُ من الرجال : الذى لا يحدث النساء ولا يريدهن .

٣٦ : ١٥ — الجَلْعَبَةُ من النساء : الجافِيَّةُ الكثيرة الشرِّ — الصَّاحِدَةُ من النوق : المسنة الشديدة الطويلة — الهَجْرَع : ذكر فى ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ — التُّبْمَةُ : واحدة التُّبْمَى . والتُّبْمَى تكون واحدة وجمعا وألفها قال سيويه : للتأنيث . وقيل للإلحاق . وهى نبت تحبب الغنم حببا شديدا ما دام أخضر . فإذا يبس هَرَّ شوْكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ — القُبْعَرَى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ — العَرَقُوة : خشبة معروضة على الدثو . جمعها عَرَقٍ وأصله عَرَقُو . فأبدل الواو ياء . إذ ليس فى كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة . فنقل إلى عَرَقِي ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها . فالتقى ساكتان فحذفت الياء — القَمَحْدُوة : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف .

٣٧ : ١٠ — المِذْرُوانِ : طرفا كل شئ وجانباه . ومنذروا القوس : الموضعان اللذان يستقر عليهما الوتر — تقول العرب : عَقَلْتُ البعيرَ بَيْنَيْنِ . وذلك أن تعقل بديه جميعا بحبل أو بطرفى حبل وتقول : عَقَلْتُهُ بَيْنَيْنِ إذا عَقَلْتُهُ يداً واحدةً بَعْقَدَتَيْنِ . قال ابن جنى : لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التى بعد الألف همزة . فيقال : عَقَلْتُهُ بَيْنَاءَيْنِ . وذلك لأنها ياء وقعت طرفا بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ — أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط . تقدم ذكره فى ٢٧ : ٥ — الشُّكَاةُ بضم الشين وقد تفتح : نِبْشَةٌ دقيقة العيدان ، ضعيفة الورق خضراء .

وذكر البَطْلَيْسِيُّ فى الاقتضاب . حرفين آخرين من باب « شكاعى » . وشكاعاة « هما : « خَزَامَى وخزاماة ، وسُهَاتَى وسُهَاناة » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والخزاي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق . حمراء الزهرة ،
نَوْرُها كَنَوْرِ البنفسج ، وهى أطيب الزهر ريحا . وأما السُّهَاتِي فلم نجد لها فيما بين
أيدينا من المعجمات . وأَلِفُ « فُعَالِي » لا تكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين
جميعا - البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين . - القَصْبَاءَةُ : نبات ساقه قصب : أى أنابيب
وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصارى . ذكر في ٦ : ١٢

٣٧ : ١٣ - الحَلَمَاءَةُ : نبت أطرافه محدّدة كأنها أطراف سعف النخل -
انظر فَمَاءَةُ : شجر من العضاء . واه هذب مثل هذب الأتزل . وليس له خشب ،
وإنما يخرج عصيا سميحة في السماء . وقد نتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأَفْكَل على أفعل : الرعدة . ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأَيْدَعُ على أفعل : الزعفران أو صبيغ أحمر - الأَرْمَلَةُ من
معانيها : المرأة لازوج لها .

٣٧ : ١٨ - مُسَلَّقَى اسم مفعول من سَلَّقَيْته سِلْقَاءً : إذا ألقَيْته على
قفاه - مُجْعَعَبِي اسم مفعول من جَعَبَيْته جِعْبَاءً : إذا صرعه وضربت به الأرض .
٣٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز . والشاهد فيه مجيء الفعل
« يُوَكِّرَم » بالهمز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يُوَكِّرَمُ » بحذف الهمزة .

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز . من وزنه ورويّه - ويُظَنّ أنه منها
في المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤ - ٨٠ . ٥٧٨ . وفي فرائد القلائد ٣٩١ - ١ ،
وفي ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج . وفي : ١ - ١٤٥ - ١ . ٢ . ٣٠ من كتاب
سيبويه وفي اللسان مادة ضَمَزَ : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ - ٣ -
وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ : ونسب في هذه المواضع لأكثر من راجز .
٣٨ : ٦ - حوقل : سيتولى الشارح شرحه - جَهْوَرٌ في كلامه : علاه

وهو من الجهارة .

٣٨ : ٧ - بَيَظَرَ البَيْطَار الدابة : عاجلها وداواها .

٣٨ : ١٣ - قوله : « كما تصرف رجلاً يسمى كَسْعَبًا . ذكر ذلك سيبويه » ذكره سيبويه في : ٢ - ٦ - ١ ت فما بعدها من كتابه . وهو كلام طويل فيه تفصيل . وفيه آراء العلماء . وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا . ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ - عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو في عصره ، وله فيه كتابان : الجامع . والإكمال . وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ - الراجز : رؤية بن العجاج . ذكر في ٤ : ٧ .

٣٩ : ١ - هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت في ص ١٧٠ . ١٧١ من ديوان رؤية منسوبة إليه والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد نائب الفاعل في شروح الألفية . رواهما العيني في كتابيه : فرائد القلائد : والمقاصد النحوية في هذا الباب . وقال في الفرائد : « هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤية ولم يثبت » . وقال في المقاصد : « أقول قائله رؤية بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس » .

وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل : ١٣ - ١٧١ - ٢ ت بلفظ : وبعْدَ .

بدل : وبعض . وقال بعدهما : « و يروى وبعد حَوَّالٍ » ولم ينسبهما لقائل .
وحَوَّالَ الرجلُ : إذا مشى فأعيا وضعف . وحوقل الشيخ : اعتمد بيديه على خَصْرِيه .

٣٩ : ٦ - ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء : إذا قوّيته ومكّنته . ثم قالوا : بُرِّجٌ ، والبروج : الحصون الخ .

عالمج ابن جنى هذا الموضوع ويبيته في كتابه الخصائص تحت عنوان « باب في الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ - روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب : ١ - ٤٨٣ - ٧ ت منسوباً لسهم الغنوى . ورواه البغدادي في : ٤ - ١٢٥ - ١٤ من الخزانة بخلاف قليل في الشطر الأول . ونسبه لسهم الغنوى أيضاً . وهو سهم بن حنظلة بن غنى بن أعصر . شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو فارس مشهور وشاعر محسن . أما البيتان الأول والثاني فلم نعر عليهما .

ولمعة بن محمّد السعدى التميمى سيد بنى رُبَيْع - وهو شاعر مقلّ وبص - شريف يدعى أبا الأضياف . وكان في عهد جرير والفرزدق فأخلاه - أبيات من هذا الوزن والقافية . وليست هذه الأبيات منها . وأبياته في ص ٣٨٣ من المؤلف والمختلف للآمدى .

٤٠ : ١ - السيب للفرس : شعر الذنب - والحبيب : السير السريع - الأقب : الضامر . والجمع قُب . نَقَبَهُ يُنْقِبُهُ نَقْبًا : ثَقَبَهُ . والبَيْطَار : معالج الدواب . والسَرَرَر بالتحريك : داء يأخذُ الفرس في سرته . ويدجّه مضارع ودجّه ودجاً ودجاً : إذا قطع ودجّه . وهو كالفصد في الإنسان : والودج بالتحريك : عرق غليظ في العنق . والجمع أوداج .

التي تشعب : يريد المنية لأنها تشعب : أى تفرق :

٤١ : ٩ - الراجز هو أبو الشعثاء العجاج . واسمه عبد الله الطويل . من فحول رجاز الإسلام . لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه رؤية . عدتها ستة وستون بيتاً . وهو الثامن والخمسون فيها . وهى في الصفحة ٣٨ وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء . وهو :

سرعتُهُ ما شئت من سرعاف

والسرَّهاف والسرَّعاف واحد ، يقال : سرهفته وسرعتته . سرهفة وسرعة .
وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غذاءه .

٤١ : ١٧ — مَهْدَدٌ : اسم امرأة . قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على
ميم مَهْدَد أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة
كَمَسَدَ ومَرَدَ . وقال سيديويه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ — القردد : المكان الغليظ المرتفع . وظهر التضعيف لأنه مُلْتَحَقٌ*
بفعل . والمملح لا يدغم والجمع قرادد — سُرْدُدٌ وسُرْدَدٌ : موضع ، قال
ابن جني : « إنما ظهر التضعيف في سُرْدُد لأنه ملحق . ووقع في هذا اللفظ خطأ
مطبعي فكتب سُوْدُد بهجزة على واو بدل الراء — عُنْدُدٌ وَعُنْدَدٌ : يقال :
« مالى عنه عُنْدَدٌ » أى بُدَّ . والنون هنا أصل لأنها ثانية ، النون لاتزاد ثانية إلا
بِثَبَّتِ .

٤٢ : ١٣ — النحويون قد يقيسون قواعد النطق التي تعمل في الكلام بأعمال
الإنسان الأخرى . فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب
إليها كما ترى في هذين المثالين . وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جني بقوله : « ما
جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ — سَلَقَاهُ وَجَعَبَاهُ : ذكر في ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ — باب «جَلَبَبَ وَمَهْدَدٌ» : مطرَد . وباب «كَوَثِرَ، وَجَهَّوَزَ»
غير مطرود في : ١ — ٣٦٣ — ١١ من الخصائص لابن جني — الطبعة الأولى —
كلام جيد في الإلحاق المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ — هَجَرَ : ذكر في ١٣ : ٧ .

- ٤٥ : ٥ - الحَيْفَقَ : السريع ، قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ،
تقول : ناقة حَيْفَقٌ ، وظليم خَيْفَق ، وامرأة حَيْفَقٌ : وهى الطويلة الرَّفْعَيْن ،
الدقيقة العظام ، البعيدة الحُطُو .
- ٤٥ : ٦ - أصله تتعدّى : أى تتجاوز حذفت إحدى تاءيه تخفيفا .
- ٤٥ : ١٣ - ظَرْفَقَ : بمعنى ظرف وزيادة ، لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق
المضرد نحو جَلَبَبَ انظر ٤٣ : ٨ .
- ٤٧ : ٤ - قَفَعَدَدَ : قصير - همرجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .
- ٤٧ : ٦ - مَهْدَدَ . قَرْدَدَ : ذكر فى ٤١ : ١٧ .
- ٤٧ : ٨ - فِدوكس : ذكر فى ١٤ : ٢ - السَّمِيدَع : ذكر فى ١٤ : ١ .
- ٤٧ : ٩ - سَبَهَلَل : جاء سَبَهَلَلًا : بلا شئ ، وقيل بلا سلاح ولا
عصا - صمعدد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعدد بالعين المهملة . والذى
فى اللسان : رجل صَمْعَدَدَ : صُلْبٌ ، فيجوز أن يلحق بسَفَرَجَل . فتزاد دال
فيصير «صمعدد» - والذى فى المعجمات صَمَخْدَد بالحاء المعجمة ، والصمخدد :
الخالص من كل شئ .
- ٤٧ : ١٠ - العَفْنَجَج : الضخم الأحمق . ومن الإبل الحديدية المنكرة .
- ٤٨ : ١ - القردسة : الشدة والصلابة - قَرْدَح الرجلُ : أقر بما يطلب
إليه أو يطلب منه - قوله : « لو كان هذا ممّا يُنطق به » يُفْهَم أن الكلمتين
« قَرْدَس وقَرْدَح » لم ينطق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة
فهما فيها .
- ٤٨ : ٤ - الحَلْبَسُ بالحاء المهملة على وزن « جَعْفَر » : الحريص
الملازم للشئ ، وهى فى النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضى ، وليس فى هذه
المادة فعل فى اللسان .

٤٨ : ٤ - الجِلْبِيحُ بالجمجمة المعجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون :
من النساء : القصيرة ، وقيل العجوز الدميمة - قَرَدَةٌ : انزع قِرْدَانَهُ ، وهذا
فيه معنى السلب . وقَرَدَهُ : ذَلَّلَهُ . وهو من ذلك . لأنه إذا قَرَدَ سَكَنَ وذَلَّ -
جَلَّبَ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .

٤٨ : ٨ - المرمريس : الداهية . وداهية مرمريس : شديدة . ورجل
مرمريس : داهٍ - القَرَقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .

٤٨ : ١٠ - القَرَقَلُ : ثوب بغير كَمَّيْن . وفميص من قُمُصِ النساء
بلا لَبِنَةٍ . الجمع قراقل . - الفَرَفَخُ والفَرَفَخَةُ : البَقْلَةُ الحمقاء ولا تنبت
بنجد وتسمى الرحالة .

٤٨ : ١١ - زهزق في ضحكته : اشتدَّ فيه وأكثر منه - دَرْدَبَ :
عدَا عدُوَّ الخائف .

٤٩ : ١٢ - قوله : « جميع هذه الأمثلة مفسَّر في فصل في آخر الكتاب »
يريد بالفصل الجزء الثالث .

٤٩ : ١٥ - اشبياب : مصدر اشهابَّ الفرسُ وغيره : كان لونه أبيض
يصدعه سواد في خلاله ، أو غلب بياضه سواده . - احمرار : مصدر احمر الشيء :
كان لونه أحمر .

٤٩ : ١٦ - احرنجام : مصدر احرنجم التومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض .

٥٠ : ١٣ - مَتَيُّوساء : اسم لجماعة التيوس - مَبَغُولاء : اسم لجماعة
البغال - مَعْيُوراء : اسم لجماعة الأعيار وغلبَ على الوحشي .

٥٠ : ١٤ - مَأْتُوناء : اسم لجماعة الأتُن - مَشْيُوخاء : اسم لجماعة
الشيوخ ، والشيخ من بلغ الخمسين ، وقيل غير ذلك - مَتَكْبُوراء : اسم لجماعة
الكبار - مَصْغُوراء : اسم لجماعة الصغار - مَعْيُوداء : اسم لجماعة العبيد وهي
ساقطة من ظ و ش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهوا وموضعها بعد .

مَصْعُورَاء - مَعْلُوجَاء : اسم لجماعة الأعلاج . والعِلَج هو العُثْر والرجل من الكفار - مَشْيُوحَاء : هم في مشيوحاء من أمرهم : أى اختلاط . والمشيوحاء أن يكون النجوم في أمر يبتدرونه .

٥٠ : ١٥ - الهَزَنَبَرَان : الحديد السَّيِّءُ الخُلُق - عُرْيَقَصَان : نبت واحدته سُرْيَقَصَانة . قيل (الحنْدَقُوق) - مَعْكُوكَاء . يقال : وقعوا في مَعْكُوكَاء : أى غُيَار هَجَلَبَة وشرّ - بَعْكُوكَاء : موضع - قَرَعَبَلَانَة : دُوبَيْبَة عرضة عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ - عَقْرُبَان وَعَقْرُبَان : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ - العَضْرُوط والعَنْدَلِيب : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ - الحنْدَقُوق : الطويل - القَبْعُورَى : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥٢ : ١ - الضَّبَّغُطْرَى : الشديد الأحق .

٥٢ : ٢ - القَرَعَبَلَانَة : ذكرت في ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ - الزَّرْقَبْرُ وَالزَّرْقَبْرُ : ما يعلو الثوب الحديد كالقطيفة -

نَضَبْل : المداهية .

٥٥ : ١٦ - الحرف المستعلي هو الصاد المهملة في صار والطاء المهملة

في طاب . ربقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة : الحاء . والضاد . والطاء . والغين ،

المعجمات . والتماف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوة

الاعتماد على المخرج . والصاد في صالح . والحاء في خالد من أحرف الاستعلاء .

فالإمالة : وهي أن يُنْحَى بالفتحة نحو الياء أو الكسرة لاتلاثم حروف الاستعلاء .

ومع ذلك وردت معها في الأفعال .

٥٦ : ٨ — أسباب الإهالة الستة : انظرها في شرح ابن يعيش على المفصل
— ٩ — ٥٥ — ١٥ .

٥٧ : ١٧ — الشاعر : هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .

٥٨ : ١ — هذا البيت من قصيدة له يعتلر للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة
وثلاثون بيتا ، وهو الثامن فيها ، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي . والرواية
في الديوان وفي اللسان : ألمّا أصبح ، والوازع : الزاجر عن اللهو — والصبا : جهالة
الفتوة — يقول : عاتبت شيبى على ما كان من جهالتى ولحوى وقلت لأئما نفسى :
« للآن لم أفق من غفلتى ومعى الوازع وهو شيبى » .

٥٨ : ٦ — الشاعر : هو المثلثس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة
ابن العبد ، وكانا في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعيم
المشهورين في الجاهلية ، وتوفى المثلثس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ — هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا . وهو الثالث
فيها ، وهي في ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . . والشاهد من شواهد شروح الألفية
وأورده العيني في ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفي — ٤ — ٥٦٨ — ١٤ من المقاصد
النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمثلثس ، وبعد أن أعربه قال : « أنى الله إلا
كونى ابنا لها ، أى لأى — وابنا أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت
في زُرُقُم وشَجَعَم .

٥٨ : ٨ — القائل الآخر ، هو نُصَيْب الأكبر مولى بنى مروان ، ويكنى
أبا الحِجْجَاء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان
في مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ — المجلس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ — الثُبَّة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والماء بدل من
واه عند الأكثرين ، فأصلها ثُبَوٌ ، أو ياء عند بعضهم فأصلها ثُبَيٌّ ، وليست
٢٥ — النصف — أول

للتأنيث، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لاتصرف إذا سُمِّي بها - العفريت من الرجال القويّ المنتهين . والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة - السَّنْبُتَة : الدهر والتاء فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٥٩ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز . وهما من شواهد سيبويه - انظرهما في ٢ - ٨١ - ١ - منه - والعِصوات : جمع عِصَة ، والعِصَة من شجر الطلح وهى ذات شوك - ويأزِم : يعرض - واللهازم : جمع لِهْزِمَة . وهى مُضْغَة فى أصل الحنك .

٦٠ : ١ - الآخر : هو المنتخَلُ الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر مُحَسَّن من شعراء هذيل ، وأخباره وشعره فى ٢٠ - ١٤٥ - ١٨ من الأغاني ، ٦٤٢ الشعر والشعراء . وفى أول القسم الثانى من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ - هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو الخامس فيها . وهى فى ص ١٥ وما بعدها من القسم الثانى من ديوان الهذليين .

وهو فى اللسان فى مواد نسع - ١٠ - ٢٣١ - ١١ - ، أوب - ١ - ٢١٥ - ٤ - هز - ٧ - ٢٩١ - ٦ - ، مسع - ١٠ - ٢١٣ - ١٢ - والدَّريس : الثوب الحَقّاق - والنَّوْوَبَة : ريح تأتي مع الليل - والنَّسْع والنَّسْع : ريح الشمال ، والعِصاة : كل شجر له شوك - والتَّهْزِير : التحريك - ويروى مُؤَوِّية بالياء المثناة التحتية ، أى تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب . إمام الكوفيين فى النحو واللغة . وكان بينه وبين المبرد منافرات ، توفى سنة ٢٩١ هـ - ابن الأعرابي : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالى بنى هاشم ، كان نحويًا عالمًا بالشعر واللغة ، وربيبًا للمفضل الضبي ، قال تلميذه ثعلب : « لزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط » توفى سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ — لم نوفق لمعرفة هذا الرجز .

٦٠ : ١١ — رواهما اللسان في غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز — والقِرْضاب ، يقال : قرضب الرجل : إذا أكل شيئا يابسا فهو قِرْضاب — وَسُمُّهُ بضم السين وكسرها جميعا : اسْمٌ ، والذاهب منه الواو ، وتقديره افْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتضغيره سُمِّيَ . ولغاته اسْمٌ واسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ .

٦٠ : ١٢ — الآخر : رجل من كلب على ما ورد في ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبي زيد .

٦٠ : ١٣ — هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد في ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها بازلا يُقَرِّمُهُ وهو بها يتحو طريقا يَعْلَمُهُ
باسم الذي في كل سورة سُمُّهُ

يريد : أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيرا في التاسعة من عمره محجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة .

٦٠ : ١٤ — لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ — روى أبو زيد هذين البيتين في ص ١٦٦ س ١٢ . ١٣ مع قليل من الفرق بين الروايتين ، وأعاد رواية البيت الأول في س ١٥ برواية أخرى — وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمُّهُ وسِمُّهُ . يريد الاسم » . ورواهما اللسان في مادة س م و — ١٩ — ١٢٧ — بلفظ : بِمَدْحَةٍ : بالباء بدل : بِمَدْحَةٍ ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السُّمِّي مقصور سُمِّي الرجل بَعْدُ ذهاب اسمه — يعني الصيت . ثم روى البيت الثاني رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ — هو لقيط بن بكر شاعر جاهلي قديم مقل لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ — روى التاج في مادة ج ر ع — ٥ — ٣٠٠ — ٢٥ الشاهد وبعد بيتا آخر وهما كما يأتي :

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَاعَا هَاجَتْ لِيَ الْهَمَّ وَالْأَحْزَانُ وَالْجَرَاعَا
 وقال : الجَرَاعُ : موضع ، وأشار إلى رواية أخرى ، ورواه الأغاني في - ٢٠
 - ٢٣ - ١٦ ، وفي - ٢٠ - ٢٤ - ١٠ في ترجمة لقيط الإيادي مع فرق قليل بين
 الروايتين ، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إياد يخذّروهم كسرى .
 ٦١ : ٧ - أبو النجم العجلي ، ذكر في ١٠ : ٨ .
 ٦١ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز . ورد في ص ١٦٥ من النوادر ،
 ومعه بيت تال هو :

ذُو خَيْرَقٍ طُلُوسٍ وَشَخْصٍ مِذَّالٍ

منسوين لأبي النجم ، ورواهما اللسان في مادة يَمَن - ١٧ - ٣٥٣ - ٨ لأبي النجم
 أيضا . وفي هامش اللسان في هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج ،
 وفي ديوان العجاج ص ٥٠ وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية - والصواب
 أن البيتين لأبي النجم ، وهما في لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها ، فالأول
 ترتيبه فيها التاسع والسبعون ، والثاني الثالث والسبعون ، واللامية كلها واحد وتسعون
 ميتا ومائة بيت ، وهي في ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمي - وأيمن .
 جمع يمين ، وأشْمَل : جمع شمال - والَطُلُوس : جمع أَطْلَس ، وهو من الثياب
 الخلق أو الوسخ - والمِذَّال : الذي يمشي مشيا سريعا خفيفا .
 ٦١ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ - في مادة ي م ن من لسان العرب - ١٧ - ٣٥٤ - ٨ ت - وما
 بعده كلام جيد في « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ - الإيست : العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر . وانظر تعريفها
 في مادة سته من اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١١ وما بعده ، وفي - ٢ - ١٢٢ - ٥
 من كتاب سيويه .

٦٢ : ١ - في هذا الحديث روايات أخر - والركاء : سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء ، والسَّه : الدُّبُرُ : أى أن يقظة عين المتوضئ من السَّه كالركاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء ، فاذا نام غفلت العين فانحلت وكاء السَّه فخرجت الريح وانتقض الوضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات والطفها .

٦٢ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٦٢ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز . وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد في ٢ - ١٢٢ - ٩ منه مع خلاف هين . وقال الشنتمري في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصنبان : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدناءة والخسة كصنبان الإست .

٦٢ : ٤ - التماثل : هو عامر بن الطفيل العامري بن مالك ابن عم ليلى الصحابي ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ - ورد هذا البيت في ص ١٦١ من النوادر ، وفي مادة كوم في اللسان - ١٥ - ٤٣٤ - ٦ ت ، وفي التاج - ٩ - ٥٢ - ١٠ - وفي مادة ستة في اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١٦ ، وفي التاج - ٩ - ٣٨٩ - ٢٧ - وفي مادة خطي في اللسان - ١٨ - ٢٥٤ - ١٦ - وفي التاج - ١٠ - ١١٦ - ١٠ - وفي بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب في بعضها إلى قائله مع اختلاف في اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما في النوادر وفي أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكني لكم في كل يوم تعوجكم على وأستقيم

ونص الشاهد في المواضع كلها كنصه هنا . وفي النوادر : المواجه واحدها مبيجة ، وهي المدقة التي للقصار - خاطيات : كثيرة اللحم اه - الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفي ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كُوم : ضيغام الأسنمة : الذكر أكوُم ، والناقة كَوُماء .

٦٣ : ٨ - قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام نحو ابن .

٦٤ : ٣ - القائل غير معروف ، وفي ١ - ٣٤٩ - ١٤ من الخزانة في هذا الشاهد ما يأتي ، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تنمة .

٦٤ : ٤ - في هذا البيت روايات أخر ، وورد في ٣ - ٣٤٧ - ٢ من الخزانة . وفي مادة يدي في اللسان ٢٠ - ٣٠٢ - ١٥ والتاج ١٠ - ٤١٨ - ٢٧ ، وقال في الخزانة : إنه مثنى يدًا بالقصر فلمّا ثَنَّى قلبت ألفه ياءً كـ « فَيَتَيَانِ » مَبْنًى فَتًى : لأن أصلها الياء . وأفاض في الكلام فيها - وحلّس بلام مكسورة ، يقال : إنه من ماوك اليمن . وفي رواية عند محرقٍ براء مكسورة . وهو عمرو بن هند ملك الحيرة . وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام - وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد ببياضهما : طهارتهما - وضامه : ظلمه - وضهده : قهره . والمعنى : لهذا الملك يدان طاهرتان عن موجبات الذم . وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتنصرك على ظلمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ - قلا الناقة والإبل يقلوها قَلَوًا : ساقها وطردها . والأصل قلا العَيْرُ آتَنَه ، ودلوت الناقة والإبل أدلوها دَلَوًا : سقتها سَوَقًا رفيقا رويدًا . يقول لصاحبيه على عادة العرب : لاتسوقاها بعُنْفٍ ، بل سوقاها برفق . فإنَّ أَمَامَكُمَا اليوم والغد . فلا حاجة إلى القَلَو ، وهو السوق الشديد - وغَدُو هو أصل غدٍ حذفوا الواو بلا تعويض ، والغَدُ هو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، ولم يستعمل الغد تاما إلا في الشعر ، فهو يريد بالغدو : الغد .

٦٤ : ٩ - الآخر هو لبيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام . وأسلم وتنسك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل غير ذلك .

٦٤ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له ، عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروبية — وشرح الشاهد في الديوان : هو غَدُوًّا معني غدا . يقول : بينا هم أحياء إذ ماتوا ، وكذلك الديار بينا هي عامرة إذ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع . أى قفارا .

٦٦ : ٣ — روى هذا الشاهد في النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجر ، ورواه سيبويه في ٢ - ٦٤ - ٦ - وفي ٢ - ٢٧٣ - ١ منه منسوباً إلى غيلان ، ورواه العيني في كتابيه المقاصد النحوية - ١ - ٥١٠ - ٣ - من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد - ١٩ - ١٨ في باب المعرف بالألف واللام فيهما كما رواه سيبويه في الموضوعين بلفظ : بالشحم . منسوباً كذلك في الكتابين إلى غيلان بن حريث الربعي الرازي . فاجمع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذى يستقيم معه تخريج ابن جني ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث في إيرادها العبارة « بذل الشحم » من غير تكرير الباء . وقد أتت هذه الرواية الأعلـم الثنـمـرى في ذيل ٢ - ٦٤ - ٦ من الكتاب ، وانظر قوله وقول العيني في كتابيه في المواضع المذكورة آنفاً . والخزانة في ٣ - ٢٣٩ - ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ — هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بني أسد ، من فحول شعراء الجاهلية . وفد على النعمان بن المنذر — لسوء حظه — في يوم يؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ — هذه الأبيات الثلاثة : هي الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتا وردت في ص ٢٠ من ديوانه ، وفي ٣ - ٢٣٧ - ٢ - وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادي وقال : « ينادى ويخاطب المثنى على عادة العرب في ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذى أصبح كالثوب الخلق تحت آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه . وهذا المنزل قد يغتنى به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ — هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص — وانتجعناه : أتيناه نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذى نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة — والـحـحـفـلُ : الجيش الكثير فيه خَيْلٌ — ورمحٌ خَطَّارٌ : ذوا هترانٍ شديدٍ يخطر خطرانا لجودته — والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ — فى ٢ — ١٩٣ — ١٢ — وما بعده من الخزائنة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر . وأكثر الأسماء ذكراً فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . وقيس بن الخطيم — وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجى جاهلى . وهو جدّ عبد الله بن رواحة . حكّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج . وأبت الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فهو أوسى جاهلى ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ — هذا بيت من قصيدة لعمرو أو قيس عدتها سبعة عشر بيتاً وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادى فى ٢ — ١٨٩ — ٣ ت وما بعده من الخزائنة ، وذكر سيبويه الشاهد فى ١ — ٩٥ — ٦ . وقال البغدادى والشتمرى فيه فى هذين الموضعين ما خلاصته : حذف النون من الحافظين استحقاقاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيّة إثبات النون . كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفّض على حذف النون للإضافة بلحاز .

٦٧ : ٦ — نسب ابن جنى فى كتابه المحتسب قراءة « الصلاة » فى قوله تعالى « والمقيم الصلاة » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء ، وقال فيها : أراد

المقيمين ، فحذف النون تخفيفاً لا لتعاقبها الإضافة ، وذكر قول الأخطل والأشهب .
وغيرهما وأفاض في الموضوع في ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ — الشاعر هو الأخطل — ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ — هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريراً ويفتخر على قيس ،
وعدتها ثمان وأربعون بيتاً ، وهو السادس عشر فيها ، وهي في ص ٤١ وما بعدها
من ديوانه . — ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عمّيه قتلا
الملوك ، وأنقذا الأسرى . وفي عمّيه أقوال منها : أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم ؛ فان
عمرا قتل عمرو بن هند . ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر — والبيت من شواهد
سيبويه فانظره وشرحه في ١ — ٩٥ — ٩ منه .

٦٧ : ١٠ — الأشهب بن رُمَيْلة : شاعر مُحَضَّرَم : أدرك الجاهلية
والإسلام وأسلم . وهو أحد إخوة أربعة . ورميلة أمهم . كانوا أعزّة في الجاهلية
والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ — قالوا الأشهب . في قوم قتلوا بفلسج . وهو موضع كانت فيه
وقعة ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة — وشرى : موضع تأوى إليه الأسود ، قيل :
هو شرى الفرات ، وبه غياض وآجام — والحرد : الغيظ والحقد ، والبيت الأول
من شواهد سيبويه ، فانظره في ١ — ٩٦ — ٢ منه ، وانظره في المحتسب لابن جني
في الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمى الصلاة » بالنصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ — الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري ، مخضرم
أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه
بذلك شهرة وشرفاً ، مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها
في الجاهلية ونصفها في الإسلام .

٦٨ : ١ — هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة
أبيات وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد .

فيها : في ديارهم ، بدلا من : في دياركم — وشيكا : سريعا — الثارات جمع ثار : وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أى يا أهل ثاراته المطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أى يا قتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبى الثار ليعينوك على استيفائه وأخذِه ، وعلى الثانى تكون قد ناديت القَتَلَة تقريرا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثار بين القتل وبين تعريف الجرم وتسميته .

٦٨ : ٣ — الراعى : هو أبو جندل عُبَيْد بن حُصَيْن . وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشراف . والراعى من فحول شعراء الإسلام . وله ديوان مطبوع .
٦٨ : ٤ — البيت له . ورواه اللسان في مادة ب س س — ٧ — ٣٢٥ — ٢ ت بالنظ : لماشرة . بدل : وعاشرة . وبلغظ : فظل . بدل : فهو « وعاشرة » بعدما سارت عشر ليال — يُبَسِّس : يَبْسُ بها . وذلك عند الحلب بصُوَيْت هو بُسَّ بُسَّ بالضم والتشديد . لتسكن وتدر — وناقَة بسُوس : تدرّ عند الإساس .

٦٨ : ٥ — يقال لامرئ القيس : الملك الضِّلِيلُ وذو القروح . ويكنى أبا الحارث وأبا وهب — وكان أبوه حجر ملك بنى أسد — وهو من أصحاب المعلقات ، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني .

٦٨ : ٦ — هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها . وهى فى ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى والوارد من هذا الشاهد فى ظ ، ش وفى صلب ص إنما هو العجز ، أما الصدر فورد فى هامش ص — والحدرة : المكتنزة الضخمة — وبدرة تدر بالنظر : أى يدر نظرها نظر الخيل . ومعنى : شَقَّتْ مآقيها من أُوخُر : أنها مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسعت من مؤخرها — والمآق جمع مأ فى العين وهو طرفها . وأُوخُر ، وقيل المقدم . وانظ — ١ — ١٨٠ — ١٠ ، ٤ — ٤٨٩ — ٩ — من الخزانة .

٦٩ : ٩ — طال : نقيض قصر . قال النحويون : أصل طال « فعل »

حملا له على نقيضه قصر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فَعِيل » وهو طويل ؛ لأن « فَعِيلًا » إنما يجيء من فَعَلَ يَفْعُلُ كَقَصَرَ يَقْصُرُ . وأما طلته من قولهم طاولته فطُلْتُهُ ، فأصلها : طَلَّتْ مُثْلُ قَلَّتْ ثُمَّ حَوَّلَتْ إِلَى طُلَّتْ كَمَا حَوَّلَتْ قَلَّتْ إِلَى قُلَّتْ ، وفاعلها طَائِلٌ لا يقال فيه طويل ، كما لا يقال في قَائِلٍ قَوِيلٌ ، كلاهما حُوِّلَ مِنْ فَعَلَّتْ إِلَى فَعَّلَتْ ، كما أن بَعَتْ مَحْوَلَةٌ مِنْ فَعَلَّتْ إِلَى فَعَّلَتْ .

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى . وأجرى كل منهما مُجْرَى الْآخَرِ فهُمَا اسْمَانِ لِلْفَاعِلِ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ وَفِعْلَانِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَهُوَ دَخَلَ يَدْخُلُ .

ونَهَضَ وَجَلَسَ نقيضان في المعنى : وَنَهَضَ يَنْهَضُ مِنْ بَابٍ « فَتَحَ يَفْتَحُ » لِأَنَّ عَيْنَهُ حَرْفٌ حَلَقٌ . فَحَمَلَ عَلَى بَابٍ جَلَسَ يَجْلِسُ جاسوسا . فقيل في مصدره نهوض لأنه نقيضُ جَلَسَ .

٦٩ : ١٠ — وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى ولذلك أجزوا خفيفا مُجْرَى نقيضه ثقيل لأن فَعِيلًا يَصَاغُ مِنْ مَكْسُورِ الْعَيْنِ نَحْوُ : بَخِلَ فَهُوَ بَخِيلٌ . ومن مضمومها نَحْوُ كَرَمَ فَهُوَ كَرِيمٌ وخفيف مشتق من خَفَّ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ بَابِ كَرُمٍ وَلَا مِنْ بَابِ بَخِيلٍ ، وإِذَا هُوَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى نقيضه ثقيل كما حُمِلَ طَوِيلٌ عَلَى نقيضه قصير .

٦٩ : ١٢ — قلَّ تَفِيدُ النَّفْيِ . ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها ، أمّا كَثُرَ فَلَا تَفِيدُ النَّفْيِ وَمَعَ ذَلِكَ أَكَّدَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى نقيضها وهو قل .

٧٠ : ١٢ — هو أبو الحسن الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ فِي ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ — انصرح الحقُّ : بَانِ .

٧٢ : ٧ — الشاعر : هو الكميّ بن يزيد بن الأَخْنَسِ الأَسَدِيّ ، ذَكَرَ

فِي ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ — هذا عجز بيت للكميت ، رواه اللسان كله في مادة دخل

١٣ — ٢٥٤ — ٨ ت ، وقال قبله : « وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَنْدَخَلَ وَلَيْسَ بِالْفَصِيحِ

قال الكميّ :

لَا خَطَوَتِي تَسْعَاطِي غَيْرَ مَوْضِعِهَا وَلَا يَدِي فِي تَحِيَّتِ السَّكْنِ تَدْخُلُ

الحميت : الرق الذي لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والعسل والزيت -
والسَكَن : أهل الدار جمع ساكن كصَحْب وصاحب .

٧٢ : ١٥ - هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرّد ، مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ - الذي روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجدّه في ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة . وفي ص ٢٣٨ س ١ من سمط اللآلى . وفي ١ - ١٠٠ - ١٠ من الأغاني ، بولاق . وفي الأغاني هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبه في نسخة ابن الأعرابي . وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي ، وأن عثمان عمّه . وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها سبعة وعشرون بيتاً . وهو الرابع عشر فيها . أوردها البغدادي في ١ - ٤٩٦ - ١٢ - من الخزانة نقلاً عن المسائل البصرية لأبي على الفارسي . والشاهد من شواهد سيدييه ، فانظره في ١ - ٣٨٨ - ٥ - منه . وفي ٣ - ٢٦٢ - ٩ - من المقاصد النحوية للعيني في هامش الخزانة . وفي ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له - وطحت : هلكت - وهوى : سقط - والأجرام جمع جِرم . وجِرم الشيء : جسمه - والنسيق : أرفع موضع في الجبل .

٧٤ : ١ - قَيْزٌ . وعَيْنٌ : كلمتان من وضع الشارح للتمثيل . ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز . روى أولهما اللسان في مادة شول - ١٣ - ٣٩٩ - ٦ ت - اشتال : ارتفع - سهيل : كوكب - السَّحَرُ : آخر الليل - الشُّعْلَةُ والقَبَسُ : قطعة من الوقود ملتهبة - القابس : طالب القَبَس - الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشعلة من نار ترمى بالشرر .

٧٥ : ١٤ — لم نوفّتي لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ — الفسّن : الغصن — الوريق : الكثير الورق — شال :

ارتفع — الميْحَجَن : عَصًا معقّفة الرأس كالصولحان — وفي اللسان في مادة حرق
١١ — ٣٢٨ — ٣ — يقول : « إنّه يقوم على فرد رجل يتناول للأفنان ويجتذبها
بالحمجن فينفذها للإبل كأنه محروق ، والمحروق الذي انقطعت حارقته ، والحارقة
عَصَبَةٌ أو عرق في الرجل .

٧٥ : ١٨ — هو أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُشَنَّى ، مولى بني تميم قريش

رھط أبي بكر الصديق . من طبقة الأصمعي وأبي زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام
العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ — الذي أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي

الثقفي ، ذكر في ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ — هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي

السابق ذكرها في ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها

٧٦ : ٧ — خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية

لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أدّوي يا أمي ؟ » يريد : آكل

الدّوايه . والدّوايه : القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس

يشينه ، أمام أمّ الجارية . فصرفته أمّه بقولها : « اللجام معلّق بعمود البيت ، والسرّج

بجانبه » موهمة أمّ الجارية أنه يريد بقوله : « أدّوي ؟ » « أخرج إلى الدّوّ وهو

الفلاة ، ليروض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رَهْلُهُ ويشد لحمه .

وقد قال الشارح : « وأصله من الدّوّ » وصارت أمّ مدّوّ يضرب بها المثل لمن

يورتى بالشئ عن غيره ويكنى به — وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل

المذكورة آنفا .

٧٦ : ٨ - قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدَّ هذا الخ » هو الوجه الثاني من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٠ - الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى كما جاء فى ٢ - ١٧٠ - ٧ من كتاب سيدييه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصى فى ١٣ - ١٥٠ - ١٢ من الأغانى - طبع بولاق .

٧٦ : ١١ - هذا البيت له ، وهو من شواهد سيدييه ، ذكره فى ٢ - ١٧٠ - ٨ - وقال فيه الشنتمرى فى ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء من همزة واجى ضرورة ، والواجى من وجأت الوتد : إذا ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض - والتشجيع : ضرب رأسه . ومنه الشجّة فى الرأس يقول هذا لعبد الرحمن ابن الحكم بن أبي العاصى . وكانت بينهما مهاجاة . أى لولا مكانك من الخلفاء لعاولتك وأذللتك بالمجاء - والفهر : الحجر ملء الكف . وجعل الوتد بتاعٍ مبالغة فى الوصف بالذل . والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ - قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ - الذى قبل التاء هنا هو الفاء . والمراد بالحرف الكلمة - والمثال المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ - المقصود بالمثال الذى قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ - الشَّهْبَة : انظر ٤٩ : ١٥ . الدُّهْمَة : السواد . وقد ادهمَّ ادهيما ما وادهامَّ ادهيما أى اسوادَّ .

٧٨ : ١٤ - املاسَّ املياسا : ضد خَشُنَّ - اصرابَّ : الذى فى اللسان : اصْرَابَ الشَّيْءُ : املاسَّ وصفا بالهمز . وسَهَّلَ فصار اصرابَّ .

٨١ : ١ - ادهامَّ ، انظر ٧٨ : ١٣ - اكهاتَّ الفرس اكميتاتا : كان لونه شديد الحمرة - ارقدَّ ارقدادًا : أسرع .

٨١ : ١٥ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالى ، ذكر فى ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيديويه ، وهو الذى نسبته لحميد الهلالي .
 فى ٢ - ٢٤٢ - ١٧ - وقال فيه الأعلام الشنتمرى : الشاهد فيه تعدى احولى إلى
 الدماث ، ومعنى احولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : احولى الشيء :
 إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غير متعدٍ فهو بمنزلة حلا - والدماث : جمع
 دَمَث وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدماث واستمرأها ، وقوله
 « يرودها » أى يجىء بها ويذهب - بتصرف .

٨١ : ١٧ - الآخر : هو أبودُواد الرُؤاسى ، وفى آخر سطر من ص ١١٥
 من « انؤتلف والمختلف » ما يأتى « ومنهم أبو دواد الرُؤاسى ، واسم أبى دواد يزيد
 ابن معاوية بن عمرو بن عبَّس بن رؤَّاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ - روى اللسان هذا البيت فى مادة عرا - ١٩ - ٢٧٦ - ١٢
 وفى مادة ربع - ٩ - ٤٦٧ - ٦ - منسوباً لأبى دواد الرُؤاسى - اعروى الفرس :
 صار عُرياً أى بلا سرج ، واعروراه : ركبه عُرياً لا يستعمل إلا مزيداً - وناقاة
 عُلُطٌ : بلا سِمة كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام - وجمل عُرضي : لم يذل كل الذل ،
 ويمضى براكبه قُدماً ولا تصرف لراكبه - وركض الدابة يركضها ركضاً : ضرب
 جنبها برجليه لتسير - والرَّبعَةُ : أشدُّ عدوِّ الإبل - والدِّداءُ : أشدُّ العدوِّ
 وفى اللسان فى مادة ربع : وهذا البيت يضرب مثلاً فى شدة الأمر ، يقول : ركبت
 هذه المرأة التى لها بنون فوارس بعيراً من عُرض الإبل لآمن خيارها ، اه - وأخذت
 تستحثه على السير بالركض .

٨٢ : ٢ - ابن مِقْسَم : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم .
 أحد علماء دار السلام ، كان متمكناً من القراءات ، والنحو ، واللغة ،
 والأدب ، ومن أخذ عنهم ثعلب ، ومن أخذ عنه ابن جنى ، وتوفى سنة ٣٦٢ هـ .
 ٨٢ : ٣ ، ٤ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان
 البيت الأول فى مادة حلا - ١٨ - ٢٠٩ - ١ ت فى مادة صم - ١٥ - ٢٣٦ - ٦

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلتهما ، ويريد بالصماء : الأرض — وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ — لم نوفّق لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ — حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعْمَ . وحبذا الثانية والثالثة توكيدان لفظيان و : برد أنيابه : ريقه ، والأنياب جمع ناب . وهى السنّ التى تلى الرابعة ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصّ الباب بالذكر لأنها أعلاها — اجلّوذا الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ — لم نوفّق لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ — هذا البيت من شواهد سيويوه ٢ — ٢٤٢ — ٣ ت ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فى قوله المصعور ، وهو اسم المفعول من صعررته إذا دحرجته ، فدلّ هذا على أن فعلت قد تكون LM يتعدّى .

٨٣ : ١٣ لا يدغم المثلان فى جليب وشملل ؛ لأنّ الأخير مزيد للإلحاق — والمزيد للإلحاق لا يدغم فى غيره .

٨٣ : ١٤ — الحرف الثانى المزيد للإلحاق فى جليب وشملل أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعيّة .

٨٣ : ١٦ الإلحاق المطرد — ذكر فى ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ — هو امرؤ القيس بن حجر الكندى ، ذكر فى ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجداً به للأخذ

بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتاً . وهى فى ص ٥٢ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر الجاهلى ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد فى ٤ — ١٦١ — ٤ من الخزانة ، وورد منها أبيات فى ٣ — ١١٠ — ١٥ وما بعده فى الخزانة — ويريد بـ « هما » فى أنها : حبيبته — والحوادث جمّة : كثيرة — وبيقر : هاجر من أرض إلى أرض ، وأقام فى الحضر وأهله بالبادية ، وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنى هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة

امرى القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ،
وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ - الْمُهِيمُ : الْمُيْنَمَةُ : الكلام الخفى ، فعله : هَيْمَ -
الْمُهِيمِينَ : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ - صومع البناء فتصومع : علاه فعلا .

٨٤ : ١٦ - جَهْوَرٌ بكلامه : أعلن به وأظهره - هَرَوَلٌ هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ - قلسيته وقلسيته فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلسوة فلبسها ، وهى

غطاء الرأس - جَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءٌ : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ - سلقيته سلقاة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ - عَنَظَيْتٌ ، وَحَنَظَيْتٌ ، وَخَنَظَيْتٌ : كلها

بمعنى واحد ، وهو كنت دنيئا فاحشا - خَنَظَيْتٌ : ندأت .

٨٦ : ١ - اقعنسس : اجتمع .

٨٦ : ٢ - اسلنقى : انطرح على اقناه مطاوع سلقيته .

٨٦ : ١٠ - الراجز لم نوفق لمعرفته . .

٨٦ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان فى مادة

سرنده - ٤ - ١٩٦ - ٤ ت ، وفى مادة غرنده ٤ - ٣٢١ - ٧ ت وقال : اغرنده

واسرنده : علاه وغلبه ، ورواهما التاج فى المادتين - ٢ - ٣٧٥ - ١٤ ، ٤ -

٤٤٥ - ١٩ . وفى اللسان قال ابن رجنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ،

وإن شئت جعلته الياء وليس بالرجه ، فى الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير

واجبة ، وهى الراء والنون والذال والنون ، وفى الثانى التزم هذه الأربعة وخامسا وهو

الياء ، بتصرف . وفى التاج : وفى شرح شيخنا : قال علماء الصرف : « هر من

باب اسلنقى ، ومذهب سيبويه أنه لا يتعدى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدي : « هو مصنوع » وأثبتته ابن دريد وغيره — والنحاس : النوم أو مغالبتة .

٨٦ : ١٣ — احرني الديك : نفس ريشه وتهياً للقتال .

٨٦ : ١٣ — ابرنتي الرجل للأمر : تهياً له واستعداً ، ويقال : ابرنتي علينا يبرنتي : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعلنل بناء .

٨٦ : ١٤ — احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتدت بعضها على بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ — احرنظم : غضب . واخرنظم : غضب وتكبر مع رفع رأسه .

٨٧ : ٧ — كلتاها هنا مبتدأ لانوكيد للضمير في لأنهما وخبرها زائدتان ، والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ — لابن جني كلام واضح جيّد في الإلحاق القياسيّ والسماعيّ في مواضع من الجزء الأوّل في كتابه الخصائص . منها في ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ، ومنها في ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان (باب في الردّ على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها في ص ٣٦٣ س ١١ وما بعدها تحت عنوان (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضع ثم حذفناه اختصاراً واعتماداً على عناية القارئ بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ — يريد أنّ الياء في اسلنقيت حلّت محلّ اللام المكرّرة في نحو : اقعنسس ، وأن حقّها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفعل اسلنقي في سلك الفعل احرنجم كما أنّ مجردة وهو سلق منظوم في سلك جلبب ؛ فلسقيت داخل على جلبب ، لأن زيادة جلبب قياسيةّ ، وزيادة سلق سماعية .

٨٧ : ١٥ — هنا : أي في اقعنسس — المراد بالحرف في قوله « من نفس

الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦٠ - انْقَحَل : ذكر في ٣٠ : ١ - رجل إنزهو وامرأة إنزهوة :
إذا كانا ذوي زهوية .

٨٩ : ٨ - اكْوَالُ الرجل : قَصْرُ أو قَصْرُ وغلُظ مع شدة .

٨٩ - ٩ - رَهْيَاً في أمره : ضَعْفٌ وتَوَانٍ ، ورهياه : أفسده - ترهياً
في أمره : اضطرب - تمخرق مطاوع مخرقه ، أى موهه - تمندل : تمسح بالمنديل
تمنطق بالمنطقة : شدتها في وسطه - تندرع مدرعته لبسها ، والمدرعة : ثوب من
صوف .

٨٩ : ١٠ - تمسكن : صار مسكينا ، أى فقيراً أو خاضعاً ذليلاً .

٩٢ : ١ - تحوَّب : تعبَّد ، وله معان أخر - تأثَّم : تخرج من الإثم
وكف عنه .

٩٢ : ٧ - تجارينا الحديث : تناظرنا وتجادلنا فيه .

٩٣ : ٢ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وذكر في ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ - هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدتها أربعة وخمسون
بيتاً وهو الرابع عشر فيها ، وهى في ص ٣٤ وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر
الجاهلي ، ونص البيت كله فيه هو :

ومثلك بيضاء العوارض طفلة
لعوب تنسني إذا قمت سربالي

وفي المختار : سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبي بكر عاصم
ابن أيوب ، وهو ثابت في نسخة الأعلام الشنتمري ، وفيما نقله البغدادي في خزانة
الأدب من أبيات القصيدة - ١ - ٣٢ - ١٦ ، وفيما ذكره العيني منها في شرح
الشواهد الكبرى - ١ - ١٩٧ - ١٥ ، ١٦ من هامش الخزانة . والخطاب لبساسة -
والعوارض جمع عارضة ، وهى هنا جانب الوجه - واللعب : الحسنة الدل -
والسربال : القميص - وطفلة : ناعمة البدن . وتناساه : أرى من نفسه أنه نسيه
وتناساني هنا تنسني . يريد : تذهب بفؤادي حتى أنسى قميصي .

- ٩٣ : ١١ - المراد بـ « الحرف » في قوله : « الذى يلى آخر الحرف » الكلمة .
- ٩٤ : ٢ - تصومع : ذكر في ٨٤ : ١٤ - تَفَيَّهَتْ في كلامه : توسّع فيه وفتح فاه .
- ٩٤ : ٨ - المراد بآخره في قوله : « لأشبه آخره آخر المصادر » : ما قبل الآخر ، وهو العين ؛ لأنّ حركة الآخر حركة إعراب .
- ٩٤ : ١٠ - التنفُّل ، وفيه لغات أخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك - التنضُّب : شجر له شوك قِصار تقطع منه عمد الأخبية والسهام الجلياد .
- ٩٦ : ٣ - أبوالحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٩٧ : ٣ - تقدّم الكلام على مسائل التصريف في الصحيح والمهموز والمعتلّ في ٩٦ : ٦ .
- ٩٨ : ٤ - أبوالعبّاس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٩٨ : ٦ - هذا البيت الذى جمع حروف الزيادة العشرة مرتّين ، مرّة في أوله ومرّة في آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبي عثمان المازنى ، فهو أوّل من نطق به وتداوله النحاة من بعده .
- ٩٩ : ١٣ - تحجّرَ : لمّ وجمع .
- ١٠٠ : ١ - كوّن ابن جنى هذين اللفظين ، وجعلهما مثكّنين من عنده ، لامن اللغة ، وهما في ص : أجَرَكَ وأَجَبَّكَ « بتشديد العين ، ولا وجه له .
- ١٠٠ : ١٢ - خَيَّفَق : ذكر في ٤٥ : ٥ .
- ١٠٠ : ١٤ - يدّعه : صبغته بالأيدع ، وذكر في ٣٧ : ١٦ .
- ١٠٠ : ١٥ - الأوّلُق ، والأبصر : ذكر في ١٠٠ : ١٥ .
- ١٠٢ : ١٥ - النهشل : الذئب - والمسّن : المضطرب من الكبر .
- ١٠٢ : ١٦ - النهصر : لعلها لغة في نهسّر - والنهسّر : من معانيه الذئب أو ولده من الضبع - والتوءّم : المولود مع غيره في بطن واحد .

- ١٠٣ : ١٣ — الجُؤَنُ : جمع جُؤْنَة ، والجُؤْنَةُ : سلة مستديرة مغطاة أَدَمًا يضع فيها العطار الطيب وتخففان فيقال جُؤَن بفتح الواو وجُؤْنَة .
- ١٠٣ : ١٦ — القَوْصَرَةُ والقَوْصَرَى مخفَّفٌ ومُثَقَّلٌ : وعاء من قصب يرفع فيه التمر — الحَوْقَلُ : الشيخ المسنّ ، وله معان أُخَر .
- ١٠٣ : ١٧ — التَّأَلَبُ : الشديد الغليظ من حُمُر الوحش ، وتأؤه زائدة لأنه من أَلَب .
- ١٠٣ : ١٨ — أَتَامَتِ الْمَرْأَةُ ولدت أكثر من واحد في بطن واحد .
- ١٠٤ : ١٣ — كَنَهَبَل : شجر عظيم من العضاة .
- ١٠٤ : ١٦ — هُو طُفَيْل بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغنَوِيّ من فحول شعراء الجاهلية المعدادين . وأشعر شعراء قيس ، وفي المؤتلف والمختلف « خمسة يسمون طُفَيْلًا » غير أن أشهرهم هو طُفَيْل الغنوى هذا .
- ١٠٥ : ١ — هذا بيت من قصيدة له عدتها ٧٧ بيتا ، وهو الثالث والسبعون فيها ، وهي في ص ٦ فابعدا من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة في الديوان ، وفيه : الحَيّ : القبيلة — في الذي خلا من الدهر من وقائعهم — فارتب : أى فاثبت أيّها الأمر ، وارتبى أيّتها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة — في الذي خلا : في الذي مضى .
- ١٠٥ : ٩ — يقال للسلطان : « ذُو تُدْرَأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ وقُوَّةٍ على دفع أعدائه .
- ١٠٦ : ٧ — لم نوفّق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٠٦ : ٨ — النَّفْرِيَّةُ والنَّفْرَاجَةُ من الرجال : الضعيف الجبان — النَّيْلُ والنَّائِل : ما يُنال — النَّيْدُ لَانُ : الكابوس أو شبهه ، والنَّيْدُ لَانُ كالنَّيْدُ لَان .

١٠٦ : ١٢ - التَّابِلُ : الفِحا كالكون والكسرة ونحوهما ، وكان بعضهم يهمز فيقول التَّابِلُ .

١٠٧ : ٤ - سَيْفٌ حِدِيمٌ : قاطع سريع القطع - الجَدْوَل : النهر الصغير ، وحكى كسر الجيم عن ابن جني .

١٠٧ : ٧ - جَهْشُورٌ بكلامه وبغيره : في ٨٤ : ١٦ - سروله : ألبسه السراويل .

١٠٧ : ٩ - الْمُهُوَآنَ : المكان البعيد ، وهو مثال لم يذكره سيدييه ، ووزنه مُفْوَعلّ .

١٠٧ : ١١ - الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزداد بين الثاني والثالث من أصول أربعة - تَقْلَنْسَ وتَقْلَسَ : في ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ - تَمْدَرَعٌ : ذكر في ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ - الْمُخْفُورُ ، وفيه لغات أخر : نوع من الصمغ ينضج بالماء ويشرب .

١٠٨ : ١ - يَتَمَغْفَرُونَ : ينجون المغافير .

١٠٨ : ٣ - تعدد : تشبه بمعدّد في القَشْفِ والغِلَظِ أو تزيّناً بزيّهم .

١٠٨ : ٥ - الْمُعْلُوقُ ، والمِعْلَاقُ : ما عُلِّقَ من عِنَبٍ ولحم وغيره .

١٠٨ : ٧ - فَمِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غيرُ : ذلك لسقوط الميم في تصارييفها .

١٠٨ : ٨ - الْمُغْرُودُ بضم الميم : الكَمَّاةُ ، وهو مُفْعُولٌ نادر .

١٠٨ : ١٥ - مَرَحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ : جعل الله لك سعةً ولينا وسهولةً .

١٠٨ : ١٧ - مَدْحِيجٌ كعجيس : أكمةٌ وَلَدَتْ مالكا وَطَيْئاً أُمَّهُمَا

عندها فسمّوا مَدْحِيجاً . وذكر الجوهري إِيَّاهُ في الميم خطأً وإن أحاله على سيدييه .

١٠٩ : ٢ - مَنَسِيجٌ بفتح فسكون فكسر ، مدينة واسعة بينها وبين القرات

ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ .

١٠٩ : ٥ — تَرَهَيْتَ : أصله تَرَهَيْتُ حذفت لإحدى التاءين تخفيفاً مضارع رَهَيْتِ السحابةُ : تَهَيَّأت للمطر .

١٠٩ : ٦ — تَرَهْوَك : مرَّ الرجل يترهوك : كأنَّه يَمُوج في مشيته .

١٠٩ : ٨ — تشيطن الرجل وتشيط : صار كالشيطان .

١٠٩ : ١٠ — أرض شطُون : بعيدة .

١٠٩ : ١٣ — الشَّمَخ : اسمه مَعْقِل بن ضرار من مازن بن ثعلبة ، شاعر

مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأخباره مبسطة في ص ١٠١ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني ، وفي ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .

١٠٩ : ١٤ — هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أَوْس عدتها تسعة

وعشرون بيتاً ، وهو الخامس فيها وهي في ص ٩٠ وما بعدها من ديوانه . وفي ص ٩٢ س ٢ من هامش الديوان ذَعَرْتُ : أَفْزَعْتُ — الْقَطَا : ضرب من الطير معروف — نَقَيْتُ : طردت ، — ومقام : حشو : أى ونَقَيْتُ عنه الذئبَ — واللعين : الطريد ، وقيل : هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش ، بتصرف .

١٠٩ : ١٦ — الغَيْدَاقُ : الواسع الكثير ، يقال : مطر غيداق : كثير . وعيش

غيداق : واسع خِصْب — والقيَامُ : المُدَبِّر ، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .

١١٠ : ١١ — بَنَلَأَصَّ الرجلُ : هرب .

١١١ : ١ — يريد بقوله : « وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال ، بناءى فَعَيْلَ ، وفَعَلَا .

١١١ : ٢ — امرأة ضَهْيَاءُ ، في القاموس : الضَهْيَاءُ كَعَسْجَدٍ

شجرة كالسَّيَالِ ، والمرأة : لانهيضة ، والتي لالبن لها ولائدى كالضَهْيَاءِ .

١١١ : ٤ — الصَّيْبِيَّةُ : شوكة الحائك التي يسوى بها السِّدَاةُ والأَحْمَةُ —

يَهْيَةُ الإبلِ يَهْيُهُ وَيَهْيَاهَا : دعاها بقوله : « ياهِ ياهِ » — حاجيتُ وعاعيتُ :

قلت حاجاً وعاعاً تدعو الدَّابَّةَ أو تزجرها ، وانظر — ١ — ٤٣٨ — ١ ت وما بعده من الخصائص لابن جني الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ - انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ - الحَيْدَمِيم : ذكر في ١٠٧ : ٤ - الطَّرِيم : العسل إذا امتلأت به الخلايا - العَثِير : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ - جهور : ذكر في ٨٤ : ١٦ - سروله : ذكر في ١٠٧ : ٧
الغَيْرِيلُ والغَيْرَيْنُ : الطين يحمل السيل - الحُرُوع : نبت لا يرعى .

١١٢ : ٢ - صَيْصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ لا تدخلان في القاعدة لأنَّ هذه القاعدة أنثى إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة وصَيْصِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيهما مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ - الألفاظ « خَيْقَبٍ ، وَقَرِيحٍ ، وَشَقَيْطَرٍ » لم ترد في اللغة . وإنما وضعها ابن جني ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ - الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتغنَّى بشعره ولذلك سُمِّيَ صَنَاجَةَ العرب .

١١٣ : ١٦ - هذا عجز بيت له ، ورد كاملا في ٥ - ٨٢ - ١ - من اللسان منسوباً له وهو :

فهَذَا يُعَدُّ لَهْنٌ الْخَلَا وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنُهُنَّ الْإِصَارَا

والإشارة في الشطرين إلى قِيَمِينَ يَقُومان على الإبل ، والخلَا : الرطب من الحشيش - والإصار : ما حواه الحشيش من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهى في ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه . غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص .

١١٤ : ٨ - أَوْطَفَ : أشرف وارتفع - أَوْجَرَهُ الدَّوَاهَ : جعله في فيه ، وَوَجَرَهُ إِيَّاهُ كذلك .

١١٦ : ٢ — في النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ — مَرْوَان بن سعيد المهلبى : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبى النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين — الكسائى : هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القراء السبعة ، كان إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، توفى سنة ١٨٩ هـ — يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى من الموالى : أخذ عن عمرو بن العلاء . وعن العرب ، وروى عنه سيويه ، وأخذ عنه الكسائى والفراء وأبو عبيدة ، وله فى النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفى سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ — هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرى بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب . وأخذ عنه أبو على الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفى سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ هـ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ — بين الفاء والعين فى كوكب فاصل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين فى إمعة لو كانت همزته زائدة — فى اللسان فى مادة ددن — ١٧ — ٧ — بتصرف : الددان من السيوف نحو الكهام ، والددان : الرجل الذى لا غناء عنده — قيل : « لم يحىء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَن ودَدَان ، وذكر التَّبَر ، وقيل التَّبَر أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن ، والدَدَن والدَدَا محوّل عن الدَدَن والدَيَدَن : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ — قوله : « لأنّ الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله فى أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول » الخ .

١١٧ : ١٣ — مُغْبِلٌ : من أغيّلت المرأة ولدّها : سقته الغبيل ، وهو لبن المأثية أو لبن الحُبلى .

١١٧ : ١٦ - يَنْجَلُ ، وَيَجَلُ : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان أُخْرَيَانِ
وهما : يَوْجَلُ ، وَيَجَلُ ، وانظر تصرفها في مادة وجل - ١٤ - ٢٤٨ - ١٣
من اللسان .

١١٨ : ١ - أبو عليّ : هو أبو عليّ الفارسي أستاذ الشارح ، وترجمته
في المقدمة - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ - أَوْلَقَ في ١٠٠ : ١٥ لِمَعَّةٌ وَلِمَسَّعٌ : يتابع كل أحد على رأيه .
دِنْمَةٌ : قصير - أَيْصَرُ في ١٠٠ : ١٥ خَيْفَقُ في ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ - أَرْطَى : نبت يدبغ به الأديم وهو القَرَظُ - العَلَقَى : شجر
تدوم خُضْرَتُهُ في القَيْظِ . واختلفوا في ألفه ، أهي للتأنيث أم للإلحاق ، وفي
تنوينه . فبعضهم ينونه . وبعضهم لا ينونه ، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق - ١٢
- ١٣٦ - ٣ - وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ - في مادة فعا - ٢٠ - ١٨ - ١٢ من اللسان باختصار : الأفعى :
حيةٌ . وهي أفعل ، تقول : هذه أفعى بالتنوين وأروى وأرطى : مثل أفعى
في الإعراب .

١١٨ : ٧ - الشاعر : عبد يغوث بن الحارث بن وقّاص الحارثي
القحطاني ، شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام ، وكان سيد
قومه . قادهم يوم الكلاب الثاني فأسرته تميم وقتلته كما طلب ، إذ سقته خمرًا حتى
ثمل وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود .

١١٨ : ٨ - هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو سكران مفصود ،
وعدها عشرون بيتًا ، والشاهد هو الرابع عشر فيها ، وهي في الجزء الأول من
الخرانة ، والشاهد في ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : معدوا عليّ : بدل
معدبًا عليه . والشطر الثاني من شواهد الرضي على الشافية ، وهو في ص ٤٠٠ س ١٣
من شريح شواهد الرضي للبغدادى ، والشاهد كله من شواهد سيبويه - ٢ -

٣٨٢ - ٤ - وأطال البغدادى فى شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمرى فى سيبويه وقول ابن جنى هنا وفى سرّ صناعة الإعراب وقول الزنجشرى فى المفصل والخلاصة المختصرة هى : قلبه معدّواً إلى مَعْدِيٍّ استئقلاً للضمّة والواو وتشبيهاً له بما يلزم قابله فى الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضمّة والواو من نحو : عات وعتيّ ، وهو من عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ كلا اللفظين مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَّةٌ : اسم مفعول من سنا الغيثُ الأرضَ يَسْنُوها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها فى قِنِيَّة .

١١٨ : ١٦ - قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال » إلى « ففضى لها بهذا الحكم » صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازنى كان يضع قواعد هذا العلم وأنّه كان يستقرى الجائزات ليضع الكليات .

١١٨ : ١٨ - المراد بالحروف حروف المعاني مثل ما ولا وغيرها .

١٢١ : ١١ - الخليل^١ : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدي البصرى ، معجزة الزمان فى العلم والأدب ، وحسبه أنّه أوّل من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة ، توفى سنة ١٦٠ ، وله أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته فى معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لَقِيْتُهُ بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : إذا لقيته بعد حين ، وقيل بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : أى بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمان ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يزوره ، وهو من ظروف الزمان التى لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً .

١٢٤ : ١٤ - يتسكّع فيها : يمشى بغير قصد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ - الراجز هو غَيْلَانُ بن حُزَيْث ، ذكر فى ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش —
 ٨ — ٢٥٥ — ٧ — والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره في ٢ — ١٢٣ —
 ٥ منه ، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو : ضمير فهمي ، يراد به الإبل —
 وتنوش : تتناول — من علا : من فوق — الأجواز : جمع جَوَز ، وهو الوسط —
 الفلا : جمع فلاة ، وهي القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء في فلاة فعافته
 وتناولته من أعلاه ولم تمن في شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات .
 والشاهد في قوله : « من عَلا » والاستدلال به على أن قولهم : « من عَلى »
 محذوف اللام ، فإذا صَغُرَ اسما لرجل رُدَّتْ لامُه فقليل عُلِيَّ : لأن أصله من
 العُلُو ، كما أن علا منه .

١٢٦ : ١١ — هذا الكلام الذى أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام
 ابن جنى ، لامن جواب أستاذه أبي على الفارسي .

١٢٦ : ١٢ — هذه الكلمة « آت » محرفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءة »
 وهى واحدة « الآء » . ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث . والرسم الحقيقى
 لها هو ما تقدم « آءة » همزة على ألف وألف ممدودة تُرسم مدّة وهمزة مفردة فتاء
 مربوطة . وبحذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف « آء » فإذا
 صُغْنَا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكَّنا اللام وهى الهمزة الثانية . وحذفنا
 الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعِلُ « قَمَلْتُ » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف
 المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع ،
 والآء واحدة الآء . وهو ثمر السرح يدبغ به . وفي اللسان في هذه المادة — ١ —
 ١٦ — ١٢ — ولو بنيت منه فعلا لقلت أوتُ الأديم : إذا دبغته به ، والأصل
 أُوتُ الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام ما قبلها .

١٢٦ : ١٤ — ذو الرِّمَّة غَيْلَان بن عقبة ، ذكر في ٣٥ : ١١ .

١٢٦ : ١٥ — هذا البيت من قصيدة لذى الرُّمَّة عدتها أربعة وثمانون بيتاً ، وهو الثامن عشر فيها ، وهى فى ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه — وينعش الطرف : يرفعه — تخونه : غيَّره أو تعهَّده — مبغوم : اسم مفعول من بَغَمَتِ الظبية ولدها تَبَغَمَهُ بُغَاماً : إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغام . ومبغوم صفة له ؛ فى اللسان فى مادة بغم — ١٤ — ٣١٧ — ٩ ت يقال : « بُغامٌ مَبْغُومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَقْضُولٌ » يقول الشاعر : لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغام أُمِّه وهو صوت لانفصح به ، (أو هو ماء ماء) .

١٢٦ : ١٦ ، ١٧ — لم نوقِّ لمعرفة الراجز ، ولا للعثور على هذا الرجز .

١٢٧ : ١٦ — الراجز هو العجاج : ذكر فى ٣٨ : ١٨ .

١٢٨ : ١ ، ٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له عدتها ٩٩ بيتاً ، وهما البيتان الأوّل والثانى منها ، وردت فى ديوانه فى ص ٣١ إلى نهاية ص ٣٣ . — المكرس : الذى فيه الكِرس ، وهو الأبوال والأبعار ، وأبلس فلان : سكت نعماً ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبي هل تعرف رسماً مكرباً ؟ فقال صاحب المستول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت حزناً وانكساراً وبأساً .

١٢٨ : ٤ — الإجفيل : الجبان الذى يفرع من كل شىء — الإخريط : من أطيّب الحَمْض ، يُخْرِطُ الإبلَ : أى يرقِّق سَلَحَهَا .

١٢٨ : ٨ — اليربوع : كالفأر وأكبر منه — اليعسوب : أمير النحل وذكره

١٢٨ : ٩ — هو النابغة الذبياني ، ذكر فى ١٩ : ١٣ .

١٢٨ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتاً ، وهو الثانى — والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المتندر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع فى أمر المتجرّدة ، وهى فى ص ١٤٩ — ١٥٥ من (مختار الشعر الجاهلى) وقد ورد الشاهد فيه بلفظ : أنبئت : بدل : نبئت .

وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب في الحيرة .
والقابوس : الجميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لا ينصرف للعجمة ، وفي المختار :
يقول : لقد توعدني النعمان وأهدر دمي ، وإذا زار الأسد فلا قرار لأحد بجواره -
فكأن وعيده زئير أسد .

١٢٨ : ١١ - السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشثوم .

١٢٨ : ١٢ - العاقول من الوادي والنهر والرمل : ما اعوجَّ منه .

١٢٩ : ١٠ - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر ،
وذكر في ٦ : ١٢ .

١٢٩ : ١٠ - القائل : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

١٢٩ : ١١ - ١٢ - هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له . وردت
في ص ٧٦ من ديوانه - والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره في كتابي العيني :
الفرائد - ٣٥٢ - ٣ ، والمقاصد - ٤ - ٤١٠ - ٥ ، ٦ - من هامش الخزانة ،
وفي الخزانة نفسها - ٣ - ٥٦٢ - ٣ ت ، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد
والأبيات في ابنه رؤية ، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز ، وشرح ابن جني الثالث
في ١٣٠ : ١٠ أي في الصفحة التالية .

١٣٠ : ٤ - تَمَخَّرَقَ عن ظ ، ش ، وفي ص : مُمَخَّرَقٌ : وقد
سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .

١٣٠ : ٨ - قوله : « فأماً ما أنشدته الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور
آتفا في ١٢٩ : ١١ - ١٢ .

١٣٠ : ١٢ - تبيننا : انظر معنى التبين في ١٣١ : ٥ ، أي في الصفحة التالية
في ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .

١٣٠ : ١٢ - أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ — قال المبرّد في ٢٣ : ١ — من الكامل : « ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان مُمَلِّكًا فُزِلَ به أضياف فقام إلى الرحى فطحن لهم فمرت به زوجته في نسوة فقالت لمن : « أهذا بعلي ؟ » فأعلم بذلك فقال » : وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه في ٢٣ : ٤ — وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمتقاعس : الذي يُخرج صدره ويدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ — قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس المبرّد ، وأن الشاهد « وإني امرؤ الخ » في الكامل ، غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفّق لمعرفة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبَةُ من الرجال : الجماعة منهم . قيل من العشرة إلى الأربعين — خِنْدِفِيَّة : نسبة إلى خندف . وهي ليلي بنت عمران من قضاة . نُسِيب أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهي مشية كالمرولة .

١٣١ : ٢ — و « إني لكما لمن الناصحين » انظر الكلام عليها بإفاضة في ٢٣ : ١٥ . من الكامل للمبرّد .

١٣٢ : ١٢ — الديباج : ضرب من الثياب منقوش . فارسيّ — فِرِنْد : ذكر في : — الزنجبيل : عود حريف يحذى اللسان .

١٣٢ : ١٣ — اللجام : ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسيّ .

١٣٢ : ١٧ — رؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك عدتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها ، وهي في ص ٢٥ وما بعدها من ديوانه ، وقد ورد أولهما في الأرجوزة بلفظ يَعَصِمَتْنِي بدلُ يُنَجِّيَتْنِي ، وفي اللسان في مادة س خ ت — ٢ — ٣٤٧ — ١٤ بلفظ كذب بدل حلف — وحلف سخطت : شديد ، وكذب

سَخْنَيْت : خالص . وأراد بـ « الكبريت » الأحمر ، وهو من معانيه ، فقله « ذهب كبريت » معناه : « ذهب أحمر » . والاستفهام في البيت للنفي : أى لا يعصمنى مما أنا فيه حليفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

١٣٣ : ٣ — الزَحْلِيل : المتنحى المتباعد .

١٣٣ : ١٤ — السَّرْحَان : الذئب .

١٣٣ : ١٥ — السَّعْدَان : نبت من أفضل مراعى الإبل .

١٣٣ : ١٧ — الفَدَّان : الذى يجمع أداة الثورين فى القران للحرث . —

العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة — السنان من الرمح : حديدته التى يقطع بها .

١٣٣ : ١٩ — جَنْجَان وَقَنْقَان : هذان اللفطان من وضعه وتمثله وليس من ألفاظ اللغة .

١٣٤ : ١ — الحَضْحَاضُ : ضرب من القَطِيرَان أسود رَقِيقٌ لا خُثُورَةٌ

فيه تُهِنُّهُ به الجَرَّتِي — القَمَمَامُ من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل .

١٣٤ : ٥ — المُرَّانُ فُعَّال : شجر الرماح .

١٣٤ : ١٢ — العِدَّان : الزمان والعهد — إِبَّان كل شيء : زمانه .

١٣٤ : ١٤ — الحُمَّاض : من عُشْب الربيع عظيم الورق .

١٣٥ : ١ — الدَّهْقَان بكسر الدال وضمُّها : التاجر ، فارسىّ معرَّب .

١٣٥ : ٣ — تَدَهَّقَن : تَكَيَّس .

١٣٥ : ٥ — فالِدَكَان حينئذ فُعَّال ، وهو الحانوت .

١٣٥ : ٨ — أبو عثمان الأشنانْدَانِي : روى عنه أبو بكر بن دريد فى البصرة

وله كتاب فى معانى الشعر ، وكتاب الأبيات .

١٣٥ : ١٠ — العِثْمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عِثْمُ العظم وعِثْمته

أنا ، فوزنه حينئذ فُعْلان .

١٣٥ : ١٦ — الكَنْهَبُل : بضم الباء وفتحها فى ١٠٤ : ١٣ .

- ١٣٥ : ١٧ - الجُنْدَبُ : ضرب من الجراد - العُنْصُر : الأصل -
 القُنْبَرَة : ضرب من العصافير .
- ١٣٦ : ٩ - الجَحْنَفُلُ : الغليظ ، ونونه ملْحقة ببناء سفرجل .
- ١٣٦ : ١٣ - القَرْنَفُلُ والقرنفول : تحمل شجرة هندية طيبة الرائحة .
- ١٣٦ : ١٦ - الجَعْفَلِيْق : العظيمة من النساء .
- ١٣٧ : ٢ - العُدَّافِر من الجمال : الصلب العظيم الشديد . والأسد -
 السميدع : ذكر في ١٤ : ١ .
- ١٣٧ : ٣ - الفَدَوْكَسُ : ذكر في ١٤ : ٢ .
- ١٣٧ : ٦ - خَزَنَزَن وفَدَنَدَن : كلاهما من تأليفه ووضعها لا من اللغة .
- ١٣٧ : ٨ - هَجَنَجَل : اسم وقد كَتَبُوا بِأَبِي الهَجَنَجَل - العَقَنَقَل :
 الكئيب العظيم المتداخل الرمل - السَجَنَجَل : المرأة أعجمية . وله معان أخر .
- ١٣٧ : ٩ - صَمَحَمَحُ : غليظ .
- ١٣٧ : ١٠ - الدَّمَكَمَكُ : الشديد القوى .
- ١٣٧ - ١٣ - عَصَنَصَر : موضع .
- ١٣٧ : ١٦ - وكذلك جُنْدَبٌ وَعُنْصَرٌ وقُنْبَرٌ . انظر ١٣٥ : ١٧ -
- ٩ - ١٥٥ - ٢٤ - من شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري .
- ١٣٨ : ١٥ - الراجز : طرفه بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمر ، شاعر
 جاهلي مجيد ، وهو من أصحاب المعلقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو
 ابن أخت المتلمس . ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين
 سنة ، وقيل ستّ وعشرين سنة .
- ١٣٨ : ١٦ ، ١٧ - هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور
 ٢٧ - النصف - أول

الرجز ، رويت في ترجمة طرفة في ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلي ، ومعها سبب قوله إِيَّاهَا فانظرها فيه .

١٣٩ : ٥ — الرَّغْبُوت : من مصادر رَغِبَ في الشيء : إذا أَرَادَهُ وطلبه ، والرَّغْبُوتَى مثله — الرَّحْمُوت : من مصادر رَحِمَ ، ورَحْمُوتَى مثله .

١٣٩ : ٧ — لبيد بن أبي ربيعة العامري : ذكر في ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ — هذا البيت هو السابع والعشرون من معلقة لبيد ، وهي ثمانية وثمانون بيتاً على رواية الإمام الشنقيطي .

والأحزّة بالخاء المهملة والزاي المعجمة : جمع حزير ، ومن معاني الحزير : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب . ويروى بأخرة بالخاء المعجمة والراء المهملة : جمع خريز : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والتَّلَبُّوت : اسم وادٍ بين طيٍّ وذياب — ربأ القوم يَرْبُوهُمْ كان لهم ربينا ، أى عينا فوق شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدو — القَفَر : الخالي — المَرَّاقِب جمع مَرَقَبٍ : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع — والآرام : الأعلام ، الواحد إِرَام كعَنَب ، وهو حجر ينصب علماً في المفازة والجبل .

يقول : يعلو العَيْرُ بِأُتْنِهِ الأمكنة المرتفعة الحالية التى اتخذها مَرَّاقِب ينظر منها العدو الذى يهددها . وهو الصائد . وقوله : وخوفُها آرامُها : أى خوفُها من آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون — عن الزوزنى بتصرف .

١٣٩ : ٩ — القَرَبُوس : حِنُو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرَبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ — القَرَقُوس : القاع الصُّلب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ — الراجز والرجز في ١٥ — ١٤٩ — ١ في مادة

رِيم من اللسان . قال أبو تراب : « أنشدنى الغنوى فى القوس » — وذكر البيت بين

بيتين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر في ٤٠ : ١

وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر في ١٠٤ : ١٦ .

وترنمت القوس ترنمها عند الإنباض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت - وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ - زَهَزَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ - دَهْدَقَ : زَهَزَقَ .

١٤١ : ١ - صَلَّصَلَ الحَلَّى والحديد صَلَّصَلَةً : صَوَّتَ حين حُرِّكَ -

قَلَقَلَ الشَّيْءَ : حَرَّكَهُ - وَخَوَّحَ الثَّوبُ : صَوَّتَ ، وَخَوَّحَ الرَّجُلُ مِنَ الْبُرْدِ : نَفَخَ فِي يَدِهِ مِنْ شِدَّةِ الْبُرْدِ .

١٤١ : ٢ - وَزَوَّرَ يوزوز وَزَوَزَةً : خَفَّ وطاش - يَهْيَاهُ بالهاء مصدر

يَهْيَاهُ يَهْيَاهُ وَيَهْيَاهَا : إذا دعا الإبل بقوله ياه ياه ، أو ياه ياه ، واليهْيَاهُ : صوت الحبيب إذا قيل له ياه - يَلِيلُ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبنى ثعلبة .

١٤١ : ٣ - يَرْمَعُ : حَجَرٌ رِخْوٌ أبيض - الِيعْمَلَةُ : الناقة النجبية

المعتملة المطبوعة

١٤١ : ٦ - الِيهَيْرُ : الحجر الصلب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف

فقالوا : يهيري .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - الراجز والجز - في مادة هير - ٧ -

١٣١ - ٥ ت من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في الِيهَيْرِ : صَمَغِ الطَّلَحَ -

وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أَطْعَمْتُ » في أولها ، ولفظ « يَعْوِي »

في البيت الثاني ، بدّل لفظي « أَشْبَعْتُ ، وَيَبْكِي » . ثم قال : وهو يفعل ،

لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ - النَّقِيق من معانيه تصويت الظلم ، وربما قيل ذلك

للهر أيضا - والحَبِط : وجع يأخذ البعير في بطنه من كَلَأٍ يستوبله .

١٤١ : ١٨ - كَحَبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوَزَةٌ ومَزِيدٌ ، وانظر اللسان مادة حبّ - ١ - ٢٨٤ - ٦ .

١٤٢ : ٣ - رجاء بن حيوة : هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرجول الكندى ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبحضرته نوادر لطيفة ، مبيّنة في تريحته في ابن خلكان - ١ - ٣٣٢ - ٨ ، وتوفي سنة ١١٢ ، وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ - تَهْلُل : علم لرجل - مَكْوَزَةٌ : اسم علم شذّ ، نحو تحجب ورجاء بن حيوة .

١٤٢ : ١٤ - هو الأعشى الأكبر : ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبيّ صلى الله عليه وسلم ، عدتها أربعة وعشرون بيتاً . وهي مشهورة . والشاهد هو البيت التالى للمطلع وهي في ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه - والخُلَّة : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ - ولا تُبَلّ : من قولهم : « لأباليه : لا أكرث له ، يقال : لأبالي ماصنعت مبالاة وبلاء » ، ولم أبال ولم أبَلْ على القصر « قال الجوهري : « فإذا قالوا : لم أبَلْ » ، حذفوا الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم : « لأدر » ل - ١٨ - ٩٣ - ٤ ت .

١٤٤ : ٨ - إِنْفَحَلْ : ذكر في ٣٠ : ١ - لِنَزْهَوُ : ذكر في ٨٨ : ١٦ . ١٤٤ : ٩ - رفضت جواب لما في أوّل الفقرة .

١٤٤ : ١٤ - وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » - العطود : السريع السير ، وهو ملحوظ بالحماسى بتشديد الواو - الكَرَوَس : بتشديد الواو : الضخم من كل شيء .

١٤٤ : ١٥ - اخْرَوَطَ البعير في سيره : أسرع - اعلَوَطَ البعير : تعلّق

بعنفه وعلاه .

١٤٥ : ٤ — اليَسْتَعُور : ذكر في ٣٣ : ١٦ — العُضْرُوط ، ذكر في ٢٩ : ٣
 ١٤٥ : ١٤ — المنجَنون : الدُّولاب التي يَسْتَقِي عليها ، وقيل البكرة .
 ١٤٦ : ١ — الحَنْدَقُوق : وفيه لغات آخر : بقلة كالقث الرطب نبطية
 معربة .

١٤٦ : ١٥ — المَنجَنِيْق بفتح الميم وكسرهما : القذآف الذي ترمى به
 الحجارة . معرب .

١٤٧ : ٦ — التَوَزَى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد سولى فريش ، مات
 سنة ٢٣٠ هـ . والتَوَزَى نسبة إلى توَزَ مدينة .

١٤٧ : ٧ — جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جتق — ١١ — ٣١٩ —
 ٩ ت — وعُونَ أصله عُوْنٌ بضمّتين . استنقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو
 جمع عوان كسُحُب جمع سحاب ، والحرب العوان : هى التى سبقتها حرب أخرى —
 نَجْنَتَق : نرمى بالجنشق ، وهى حجارة المنجنيق — نُرْشَق : نرمى بالنبل .
 ١٤٧ : ١٣ — العِيَضَمُوزُ : العجوز الكبير .

١٤٨ : ١ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٤٨ : ٢ ، ٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة
 زرج ن — ١٧ — ٥٧ — ٤ ت — كهذه الرواية . والزَرْجُون : الحمر .

١٤٩ : ١٧ — قوله : « وحكى أن العجاج كان يهز العالم والحانم » .
 أفاض ابن جنى في الكلام على هذا في قراءة من قرأ : ولا الضالين ، يهز الألف
 في ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المحتسب .

١٥٠ : ٥ — امرؤ القيس . ذكر في ٦٨ : ٥ .

١٥٠ : ٦ — هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهى سبعة وسبعون
 بيتا — والدَّآبُ والدَّآبُ : العادة . يقول : عادتُك فى حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قلّة حظّك من وصال هذه . ومعاناتك الوجد بها ، كقلّة حظك من وصالها ومعاناتك الوجد بها قبها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن الزورنى باختصار .

١٥١ : ٦ — الأسته : الكبير الإست . أى العجز .

١٥١ : ١٧ — الدّلامص : البراق .

١٥٢ : ٢ — اللّال : بائع الأوّل . واللؤلؤ : الدرّ . واحادته لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ — السّبطّر . ذكر فى ٢٤ : ١٩ — والسّبط : السّبطير .

١٥٢ : ١٤ — الدّمّث والدّمّثر : اللّثين السهل .

١٥٢ : ١٥ — الثّعلب : من السباع ، وهى الأنثى . والذكر ثعلب .
وئعابان — وئعالة : الأنثى من الثعالب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيويه ألقى التأنيث فى الجزء الثانى من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ — هذا الكلام من أوّل « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر : « مجوزاً » : أسلوب علمى لا يخلو من الرّكّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ — كوكب درّى : ثاقب مضىء . وحكى سيويه عن ابن الخطّاب : كوكب درّى . قال الفارسى : ويجوز أن يكون فعلاً على تخفيف الهمزة قلباً ، فأما درّى فنسب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ — قوله : « مضارعتان لألقى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء » مخالف لإنكاره قبلاً أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألقى تأنيث ، وإنما هى همزة . وقال : إنما يطلق ذلك تسامحاً : وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ — الظّربان : دويبة شبه الكاب طويل الخرطوم أسود السرة أبيض البطن كثير الفسومنتن الرائحة .

١٦٠ : ٥ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٦٠ : ٦ ، ٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز . رواهما اللسان في مادة روى — ١٩ — ٦٣ — ٣ ت ، والتاج في هذه المادة أيضا — ١٠ — ١٥٨ — ٢٣ .
وتبشّرى : أبشّرى — والرفقهُ : أقصر الورْد وأسرعهُ ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت — والروى : الكثير المروى .

يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئت » .

١٦٠ : ٨ — لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ — هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعثر عليها في المراجع التي بأيدينا — والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرتهم هناك — والمشرفيات : سيوف ، منسوبة إلى المشارف ، والمشارف قُرى من أرض اليمن — والقنا جمع قناة : وهى الرمح — ومساكن طيٍّ في جبليٍّ آجياً وسلمى — بنجد .
يقول : إن لطىّ نساءً في هذه الناحية يصونهن ويحمين رجالهن بالسيوف المشرفية الجيدة وبالرمح من أن يعتدى عليهن .

١٦٠ : ١٧ — هو أبو بكر محمد بن الحسن بن ميسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

١٦١ : ١ ، ٢ — لم نوفّق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقوله : بأبى ، عن

ص : وى ظ ، ش : بيدى ، وأصله بأبى كراوية ص ، ثم سهّلها فجعلها ياء .

١٦١ : ٣ — قوله : « بيّنا » أصله : « بى أنا » كرواية اللسان ، البيتين

في مادة رجل — ١٣ — ٢٨٣ — ٤ ت ثم سهّلها فجعلها ياء كما تقدم : فيكون الوارد

في « بأبى » أربع روايات : « بيّنى ، بيّنى ، بى أنا ، بيّنا » .

١٦٣ : ٣ — الأعشى ، ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٦٣ : ٤ — هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا . وهو الثانى والستون

منها ، وردت في ديوانه في ص ٣٤ وما بعدها منه — والأيبلى كما قال أبو عبيدة

في الديوان : صاحب أيبلى ، وهى عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ،

فيقول : وَيَسْبَلُ - وَصَابَ فِيهِ : صَوَّرَ الصليب - وَصَارَا : سَكَنَ . وقبل الأيُّسَل : الراهب - والهيكَل : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفي البيت تضمين . وتماه في البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُنْقَى في الحسا ب إذا النِّمَات نَقَضْنَ الغُبَارَا
يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخف حسابا من المدحوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ - المرمريس : الأرض التي لا تنبت . والمرمريس : الداهية وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ - لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ - رواه اللسان في مادة ك ث أ - ١ - ١٣٢ - ٦ . والتاج في مادة ك ث أيضا - ١ - ١٠٦ - ١٩ كرواية ابن جني هذه ، ولم ينسبها لقائل ، وإنما نسبها لإنشاده إلى ابن السكيت ، والجوَالِق بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جَوَالِق وجَوَالِق بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوالقات وهو الغرارة .

١٦٥ : ١٤ - مُتَلَبِّبَةٌ : مستقيمة ، من اتَّلَبَّ الشَّيْءُ .

١٦٦ : ١ - الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب كَلْحَبَةَ .

١٦٦ : ٢ - ورد في ص ١٥٤ من نوادر أبي زيد يبتان أولهما هذا الشاهد منسوبين لأنني كلحبة المذكور يرد عليه ، غير أن نص البيت كُتِلُّهُ في النوادر ، هو :

ألم تكُ قد جَرَبْتَ ما الفقر والغنى ولا يعِظُ الضَّلِيلَ إلا أُلَاكَا

وبعد البيتين في النوادر ما يأتي « أبوحاتم ما الفقر والغنى - وأولالك أراد أولائك » والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى ، والأشابة : الأخلاط من الناس - والضَّلِيل : المبالغة في الضلال .

- ١٦٧ : ١٠ - المعلق ، ذكر في ١٠٨ : ٧٠٥ .
- ١٦٧ : ١١ - الصُّرْدُ ، بالصناد المهمله من النوق : الغزيرة اللبن .
والقليلته ضد .
- ١٦٧ : ١٣ - فاعل قال ضمير يعود على الخليل .
- ١٦٨ : ٢ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .
- ١٦٨ : ٣ - لم يَرَوْ هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب .
ومعناه واضح .
- ١٦٨ : ١١ - الراجز هو رؤية بن العجاج : ذكر في ٤ : ٧ .
- ١٦٨ : ١٢ . ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها
خمسة وثمانون بيتا ومائة بيت . يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري . والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها . فايضا متتابعين .
وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه .
الدلائل من الإبل : السريع - العَلَسَجَن : الشديد الغليظ - الحرقاء من النوق : التي
لاتتعهد مواضع قوائمها - الحَنَاتَيْن : الحمقاء أو المهزولة .
بقول : « خَانَطَتْ كُلُّ قُوَّةٍ سَرِيعةً من النوق تخليط الحرقاء الحمقاء » .
- ١٦٩ : ٣ - عِزْرِيَّت : قصير .
- ١٦٩ : ١٣ - سَأَمَيْتُهُ : ذكر في ٣٧ : ٨ - جَعَبَيْتُهُ جَمَابَة :
ذكر في ٣٧ : ١٨ .
- ١٧٠ : ٢ - أبوزيد : هو سعيد المذكور في ٦ : ١٢ - القَصَبَاء :
القَصَبُ - والحَلَفَاءُ : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سَعَف النخل - والطَّرَفَاء
من شجر الحَمْنَص - قيل : ثلاثها للواحد والجمع . وقيل : واحدها قَصَبَة .
وحَلَفَة وطَرْفَة ، وبالأخيرة سُمِّي الرجل .
- ١٧٠ : ٥ - عندنا : عن ص . وألبق منها بالمقام عنده : التي في الهامش
عن ظ . ش .

- ١٧٣ : ١٩ — مضى ذكره في ٤٤ : ١١
- ١٧٤ : ٢ — الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام
- ١٧٤ : ١٥ — هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير .
- ١٧٥ : ٢ — قوله : « فأمّا الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر في ص ٣٤ ، ٨ .
- ١٧٦ : ٧ — الحَبَسْنَطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهي حَبَسْنَطَاة — العَلَسْنَدَى من الأبعرة : الضخم الطويل . وناقاة عَمَسْنَدَاة — السَّرْنَدَى : القوى الجرىء من كل شيء ، وهي سرنداة .
- ١٧٦ : ٨ — الدَلَسْنَطَى : شديد الدفع والسمين من كل شيء .. السبندى والسبندى : الجرىء .
- ١٧٧ : ١ — الصَّمَحْمَحُ ذكر في ١٣٧ : ٩ — البرَهْرَهة من النساء : التارة الغَضَّة أو البيضاء — الدَلَسْنَطَى ، ذكر في ١٧٦ : ٨ .
- ١٧٧ : ٣ — الشاعر : عمرو بن أحمز بن قرأص بن مَعْن بن أعصَر ، ولد في أفصح بتمعة في الأرض . وأتى بأربعة ألفاظ في شعره لاتعرفها العرب . وانظر ٣١٥ من الشعر والشعراء .
- ١٧٧ : ٤ — هذا عجز بيت . وصدده :
- مَدَّت عليه المُلْكُ أَطْنَابًا
- كأسٌ رَنُونَةٌ : دأمة على الشرب — الطَّرْفُ من الخيل : الكريم العقيق — والطَّمَرُ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كأسٌ رَنُونَةٌ عليه أَطْنَابُ المُلْكِ فذكر الملك ثم ذكر أَطْنَابَهُ . وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة . فانظرها في مادة رنا — ١٩ — ٥٦ — ٨ ت من اللسان .
- ١٧٧ : ٥ — شَجَوَجَى : طويل جدًا ، وله معان أُخَر — المَرَوْرَاة : الأرض لأشياء فيها .

- ١٧٧ : ٩ - العَشَوْتُ لَ : القَدَمُ المَسْرُوحِي . والشَّيْخُ الثَّقِيلُ .
- ١٧٧ : ١٢ - العَقَنْقَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ .
- ١٧٧ : ١٣ - عَدَسَتُصَر : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ١٣ - حَبَسَجَل : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ - هَبَسَجَل : اسم - عَبَسَجَل : جَسَمٌ غَلِيظٌ .
- ١٧٧ : ١٥ - حَبَوْتَنُ : اسم واد ، أو اسم موضع بالبحرين .
- ١٧٧ : ١٦ - الحَفَيْدُ : الظِّلِمُ الخَفِيفُ .
- ١٧٨ : ٢ - الجُلُوعُ والجُلُوعُ : الجُعَلُ والنَّهْبُ .
- ١٧٨ : ٤ - الذَّرَحَرَحُ نَفْتَحُ الرَّاغِبِينَ وبُضْمَهُمَا : دَوْبَسَةٌ أَكْبَرُ مِنَ الذُّبَابِ شَيْئًا مُبَرَّقَشُ بِحُمْرَةٍ وَسَوَادٍ وَصُفْرَةٍ تَطِيرُ .
- ١٧٨ : ٥ - الغُلُودُن : المَسْرُوحِي .
- ١٧٨ : ٩ - فَنَدَوُكْس : ذَكَرَ فِي ١٤ : ٢ .
- ١٧٨ : ١٠ - عَمَيْشَل : طَوِيلُ شَابٍ - عَطُود : ذَكَرَ فِي ١٤٤ : ١٤ .
- ١٧٨ : ١٣ - يَتَبَرَّحُ إِلَى « الإِلْحَاقِ المَطْرُودِ فِي الأَسْمَاءِ والأَفْئَالِ » فِي ٤١ : ١٣ وَإِلَى « مَا أُلْحِقَ بِالأَرْبَعَةِ مِنَ الفِعْلِ » فِي ٨٣ : ٤ .
- ١٧٩ : ١٩ - تَقْدِمُ فِي قَوْلِ أَبِي عُمَانَ ١٧٦ : ٥ - وَهُوَ إِلْحَاقُ الثَّلَاثَةِ بِالْخَمْسَةِ إِلْحَاقًا قِيَاسِيًا .
- ١٨٠ : ٢ - قَوْلُ أَبِي عُمَانَ : « كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يُجْزِ الخ » تَقْدِمُ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ أَبِي الْفَتْحِ فِي ١٧٦ : ١ - وَهُوَ : وَلَكِنْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ .
- ١٨٥ : ١١ - قَوْلُهُ : « لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحَقَّتِهِ » أَيْ لِحَقَّتِهِ لِحَذَفِ فَائِهِ .
- ١٨٧ : ١٣ - سَيَأْتِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي ٢٠٣ : ٦ ، ٧ - : « حَاحِيَتٌ وَعَاحِيَتٌ ، وَأَصْلُهُ حِيحِيَتٌ وَعَمِيحِيَّتٌ . فَقَلْبُ الْبَاءِ أَلْفًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَتَحَرِّكَةً .

١٨٧ : ١٥ — الشاعر : هو جرير بن عطية بن الحطّاف بن اليربوعي التميمي المضرّي ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامي الثلاثة ، وزميله الفرزدق والأخطل . مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ — هذا البيت من قصيدة له في هجاء الفرزدق ، وردت في ص ٦٠ . ٦١ من الجزء الثاني من ديوانه . وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو الثاني فيها . ورواه الاسان في مادة وَجَدَ - ٤ - ٤٥٨ - ٦ - مع خلاف هـ بين هذه الروايات الثلاث لاتغير المعنى .

نَقَعَ الْفُؤَادُ : رَوَى . وَنَقَعَ الْمَاءُ الْعَطَشَ : أذهب - الشربة : المرة الواحدة من الشرب - الخواثم من الإبل : العطاش جدا - وَجَدَ التَّيَّءَ يَجِدُهُ وَجُودًا : أدركه . وَيَجِدُهُ أَيضًا بِالضَّمِّ لُغَةً عَامِيَّةً - الغليل : حرّ العطش . ١٩٠ : ١ - هو أبو إسحق الزجاج . تقدّم في ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ — الشاعر : هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي . كما جاء في ١ - ١٢ - ٨ - من كتاب سيبويه - والمترّار الفقعيّ الأسديّ كما جاء في ذيل هذه الصفحة للأعلام الشنتمري .

وعمر بن أبي ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة من بني مخزوم . بطن من قريش . شاعر مجيد . اختص شعره بالغزل . وكان ذلك مكروها . والذي شجعه عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا في الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضّاهم فيه . ومات سنة ٩٣ هـ .

والمترّار الفقعيّ الأسديّ : هو المترّار بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء . من شعراء الدولة الأموية . وأدرك الدولة العباسية . وكان يهاجى المساور بن هند . وكان مفطر القصر ضيّلا . وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء . و ١٧٦ ، ٤٠٨ من المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه في ١ - ١٢ - ٨ من

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة . ونسبه الأعلام في ذيل هذه الصفحة للمرار الفقعسي ورواه مرة أخرى في ١ - ٤٥٩ - ٨ - بدون نسبة ، ورواه اللسان في مادة طول - ١٣ - ٤٣٧ - ١ ت .

وقال الشنتمري في الموضع الأول : « أراد : وقتلما يدوم وصال . فقدّم وأختر مضطراً لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت . ثم قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس . فطابت نفسه بالقطيعة » ١٩٢ : ١٠ - هذا البيت تقدم في ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ - ليلى الأخيلية : هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال من بنى الأخيل من عامر ، كانت من النساء المتقدّمات في الشعر ، وكانت تفد على الحجاج وتمدحه وتنال جوائز ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ - روى اللسان في مادة ر ن ب - ١ - ٤١٩ - ١١ - هذا البيت بلفظ الرعوس ، بدل : ظماء . وروى سيبويه في ٢ - ٣٣١ - ٣ - الشطر الثاني وحده كهاتين الروايتين . وقال الشنتمري في الهامش : الشاهد في قولها « مؤرّنب » وهو « مؤفّعل » من الأرنب . فأخرجته على الأصل ، ثم قال : وأرنب عند سيبويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبة الزيادة على الهمزة أولاً في بنات الثلاثة ، وغيره يزعم أن وزنها « فعلل » وأن همزتها أصلية ، ويحتج بهذا البيت . والصحيح قول سيبويه اهـ . والخصّ جمع أحصّ وحصاء وصفّين من حصّ شعره : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حصّ شعره فهو لازم ومتعد - ظيما ، الواحد ظمآن وهي ظمأى .

١٩٢ : ١٥ - الآخر هو خطام الريح المجاشعي الراجز . وهو بشر بن نصر ابن رباح من بنى مجاشع ، والخطام : الزمام . ورواه اللسان : خطام ، بجاء مهملة مضمومة .

١٩٢ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه في بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة - والصلابات : الإثافي التي توضع تحت القدر - والكاف الأولى في قوله
 ككما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يَشْفَتَيْن ، ولكنه أخرجه على الأصل ، نحو :
 يؤكرم في ٣٧ : ٢٠ ، وفي ١٩٢ : ١٠ ويقال : « أَثْفَيْتْ أَثْفِيَّةً » إذا نصبها
 و « أَثْفَيْتُهَا وَثَقَّيْتُهَا وَأَثْفَيْتُهَا » . وصف دياراً خلّت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية
 لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك . وانظر هامش - ١ : ١٣ - من سيبويه .
 ١٩٣ : ٣ - لم نوفّق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ - الصنيع : العمل - لم تُشَفَّ له قدرى : لم تصنع لها أثافي .
 وهذا كلام على الحجاز ، أى ليس عندي وسائل هذا الصنع .

١٩٣ : ٧ . ٨ - يُسَلِّمَتِيهِ ويجعبيه : ذكرها في ٣٧ : ١٨ .

١٩٣ : ٩ - هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .

١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت . وصدّره :

لاتقذفني بركن لا كفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتاً . وهو الرابع والأربعون فيها . يمدح فيها النعمان بن
 المنذر . ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجرّدة . وهي في ص ١٤٩
 وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي .

الكفاء : المثل والنظير - وتَأَثَّفَكَ الأعداءُ : التفؤوا حولك فصاروا كالأثافي ،
 والرفق بكسر فتفتح : العُصَب من الناس . والمعنى : لا ترمني بما لا أطيق ولا يقوم
 له أحد . ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين . أو يريد : يتساندون
 فيشدّ بعضهم أزر بعض في الطعن في والنيل مني عندك .

١٩٧ : ١٥ - الحنساء : هي تماضر بنت عمرو بن الشريد السُلَمِيَّة ، من

أجمل نساء عصرها . وأشعر النساء كافّة ، وأجمع رواة الشعر ، أدركت الإسلام
 وأسلمت وهي عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ - هذا عجز بيت لها وصلده :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت

والبيت في وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلمها غفلت عنه رتعت ، فإذا ادكرته حنّت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلاً لفقدتها أخاها صخرًا . وانظره في ١ : ٢٠٧ من الخزانة . وفي ص ٧٣٧ من الكامل . طبع أوروبة وفي ١ - ١٦٩ - ٨ من سيويه .

١٩٨ : ٢ - الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلي من بني الحارث ابن ربيعة . وهو ابن أخت نأبط شرا . وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برّاق أعدى العدائين لانتلحقهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد . المعروفة بلامية العرب لجودتها . وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ - والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف في الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئنين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا راجعا .

والأيتّم : من لازوج له من الرجال والنساء - واليتيم : من فقد الأب - وليل أليّس : شديد الظلام - وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة - أى تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سليما راجعا في ليل شديد الظلام ٢٠٠ : ١ - يقال : « إبلٌ معايا : مُعَيَّيَّةٌ » وانظرها في مادة عى - ١٩ - ٣٤٧ - ٧ ت من اللسان ، وفي مادة ورى - ١٨ - ٢٧٩ - ٣ ت منه .

٢٠٠ : ٩ - حَيَوَة . وَضَيَوَنٌ : انظر ٢ - ٦١ - ٤ ت من سيويه .

٢٠٠ : ١١ - أَلْبُبُه : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده في المصموم : « يعنون لبّه » وُسِمَت أعرابية تعاتب ابنها . فقيل لها : لم لا تدعين عليه ؟ قالت : « تأبى له ذاك بنات ألبُيى » وقالوا : بنات ألبُيى : عروق في القلب تكون منها الرقّة . وقال المبرّد في المفتوح : « يريد بنات أعقل هذا الحى » .

- ٢٠٠ : ١٢ — كَلِحَتْ عَيْشُهُ : التصقت .
- ٢٠٣ : ٦ — حاحيت وعاعيت : ذكر في ١١١ : ٤ .
- ٢٠٣ : ١٣ — أبوزيد النحوى : هوسعيد بن ثابت الأنصارى ذكر في ١٢ : ٦
- ٢٠٥ : ١٧ — هو متعم بن نويرة بن جمرّة بن شدّاد بن يربوع ، كان من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بنى يربوع ، وكان لتمام ولدان شاعران خطيبان .
- ٢٠٦ : ١ — هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدتها واحد وخسون بيتا . وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من شرح ابن الأنبارى للمفضليات . ويروى قَعْدَكَ . ويروى فَيَسْجَعَا . ويروى فَيَسْجَعَا — وقَعْدَكَ الله ، وقَعْدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله — وألّا تسمعى : للنهى . وأنّ فى ألّا زائدة — ونكأ الجُرْحَ : قشره — وَيَسْجَعَا : يَسْجَعَا ، أى يؤلم وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادى فى — ٤ ٢١٤ — ٨ . ١٠ — من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .
- ٢٠٧ : ١٣ — ظهور : فاعل يدلّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « إنَّ أصل حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .
- ٢١٤ : ٥ — وَوَأَصْل : انظر اجتماع الواوين فى أول الكلمة فى ص ٤١ س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .
- ٢١٦ : ١٠ — يُوح : بالياء المثناة التحيّة مصروف . وفيه لغة أخرى هى يُوحى .
- ٢١٦ : ١١ — أبو العباس : هو المبرد فى ٦ : ١٢ .
- ٢١٧ : ١١ — الدَّان : اللهو واللعب . وفى اللسان فى مادة ددن — ١٧ — ٧ — ٦ لم يجي ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ، وذكر : البسبر ، وقيل البسبر أعجمى : وقيل عربى وافق الأعجمى . وقد جاء مع

الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن . وديدن ، وسيسان . والددان من السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ — الدَّوْدَرَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها : العظيم الحصيتين .
٢١٨ : ١ — الشاعر قيل هو مهامل . واسمه عدى بن ربيعة التغلبي . وقيل اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب . وخال امرؤ القيس أحد أصحاب الملقات .
وبعد المهمل من الطبقة الأولى في الجاهلية .
وقيل : الشاعر هو أخ للمهمل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ — روى هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة ١٤٨ من الجزء الرابع من كتاب الأغاني . وفي اللسان في مادة وقى — ٢٠ — ٢٨٢ — ٢ . وفي التاج في هذه المادة أيضا ١٠ — ٣٩٧ — ٨ ت . وفي المقاصد النحوية ٤ — ٢١١ — ٤ ت من هامش الخزانة . وفي فرائد القلائد في ص ٣١١ س ١٥ في باب النداء فيهما .
وجميع الروايات مطابقة لرواية ص . إلا في رواية الأغاني فإنها بلفظ « نحرها » بدل « صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوى في المقاصد والفرائد .

والأواق جمع واقية . والواقية : كل ما وقيت به شيئا . ومعناه : ضربت صدرها متعجبة من نجاة مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل . وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ — أوّل : أفعلّ . ومؤنثه : وؤلى . نحو : أفضل وفؤلى ، فلما انضمت الواو الأولى في وؤلى قلبت همزة فصارت أولى .

٢٢٠ : ٥ — يريد بقوله : « لأنه قد بين هذا في أوّل الفصل » قول أبي عثمان في ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ — شنباء للمؤنث . وأشذب للمذكر من الشذب ، والفعل كمنرج : وهو بياض ويريق وتحديد في الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ — قطرى بن الفجاءة ، ذكر في ١٤ : ١١ .

٢٢٣ : ١٣ - هذا البيت من قطعة له في يوم دولا ب ، تقدمت هي الأخرى
في ١٤ : ١٢ . - الخفيرات : جمع خفيرة ، وصف من الخفر ، وهو شدة الحياء
والفعل خفر يَخْفِرُ خَفْرًا وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ - امرؤ القيس : ذكر في ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ - الغارة : اسم من أغار على القوم إغارة : إذا هجم عليهم
بالخيل - الشعواء : وصف من شعيت الغارة تشعى شعى : إذا انتشرت - وفرس
جرداء : وصف من جرد يَجْرَدُ : سبق الخيل - الأثحيان : العظمان اللذان فيهما
الأسنان - الشرحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم - ومعروقة الأبحين : قليلة
لحمهما - وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ - القائل أمية بن أبي عائذ العمرى الهذلي ، من شعراء الدولة
الأموية وما دحيا . ومن مدحهم مروان ، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني
مروان قصائد مشهورة . وله شعر يغنى به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغاني -
بولاق .

٢٢٣ : ١٧ - هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة
وسبعون بيتا . وهي في ١٧٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين ، وورد
في ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني - دار الكتب - من خمسة عشر
بيتا من القصيدة ، مع اختلاف في الترتيب وفي الرواية - وفي الأغاني « يمر » بدل
« تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حمارا وحشيا ، ولكن المغنين يغنون به بالتاء
على لفظ المؤنث - الجندلة : حجر المنجنيق الذي يُرمى به .

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني .

٢٢٤ : ٤ - القائل امرؤ القيس في ٥٠٦٨ .

٢٢٥ : ٥ - صدر بيت هو مطلع معلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقْطِ الْأَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

قفا : قيل خاطب صاحبيه ، وقيل : بل خاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم لإجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع . ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ . وقيل : أراد قِفْنْ بنون التأكيد . وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب في الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعداني وأعيتاني على البكاء عند تذكري حبيبا فارقتي ، ومنزلا غادرتي . بمنقطع الرمل المعوج بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ — القائل : جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٧ — عجز بيت لجرير . وصدره :

متى كان الخيام بندي طلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ، في الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ — القائل هو جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ — صدر بيت له ، وعجزه :

وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعي النميري ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاءل بهذه القافية .

٢٢٤ : ١٣ — الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ — القائل جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث المجاشعي عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهي في ص ١٦٦ وما بعدها من مشارف الأقاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوَات » .

والعِصَوَات : شجر عظام له شوك . واحدته عِصَة ، والتاء فيه بدل من
 . الواو — والضَّعَوَات : شجر بالبادية مثل الثَّام . واحدته ضَعَة ، والتاء فيه بدل من
 واو أيضا — والتَّوَلَج : كِنَاس الظبي .

٢٢٧ : ٣ — قائله العجَّاج . ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ — ورد هذا الشاهد في — ٢ — ٣٥٦ — ٦ من كتاب سيبويه ،
 وقال الشنمري في ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التيقور .
 وهو فيقول من الوقار . وأصله ويقور . فأبدلت التاء من الواو استنفالا لها وكراهية
 للابتداء بها . لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . وصف كبره
 وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلى : تقادم العهد .
 والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ . وهو التاسع والعشرون فيها .
 وقد وردت في ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد في مادة وقر — ٧ —
 ١٥٣ — ١١ — من اللسان .

٢٢٩ : ١ — القائل ابن مقبل . وهو تميم بن أبي مقبل . من بني العجلان
 الذين هاجم النجاشي مخضرم . وكان ممتعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ — روى هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي
 بأيدينا . ورواه سيبويه الذي نقل عنه المصنف في ٢ — ٣٥٥ — ٢ ت من كتابه .
 ورواه اللسان في مادة وفد — ٤ — ٤٨٠ — ٦ ت والتاج في مادة وفد ايضا ٢ —
 ٥٣٨ — ١٩ . وروايته في هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » .
 واستلوت : أى لوت أى عطفت وثبت عن ابن جني في الجزء الثالث .

وقال الشنمري في البيت ما يأتي : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة
 استنفالا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البدل مطرد في الواو إذا كانت في مثل
 هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان — والجبابير جمع جبَّار ، وهو
 الملك . أى تصدُّ على السلطان فرة نال من خيره ، ومرة نرجع خائبين مبهثسين
 من عنده .

٢٣٠ : ٣ - ناقة عُسراء : مضى لحملها عشرة أشهر . - الرَّحَضَاءُ :
العرق إثر الحمى ؛ أو عرق يغسل الجلد كثرةً .

٢٣١ : ١٢ - الوَيْتَى : الضعفُ ، مصدر وَتَى يَتِي كالوَتَى والوَتَى .
٢٣٧ : ٩ - قوله : « كما تقول : في حائض وطامث » يريد كما تقول
ذلك في حائض وطامث .

٢٣٧ : ١٧ - سار يسور سَوْرًا وسُوْرًا : وثب وثار .
٢٣٨ : ١٩ - قوله : « وأما طُلْتُ فهي فَعُلْتُ أصل » ذكر في ٩ : ٦٩ .
٢٣٩ : ٤ - قوله : « خفيف وخُفَّاف » ذكر في ٩ : ٦٩ .
٢٣٩ : ١٦ - قديم من قدُم بالضم مطرد . وحديث من حَدَّث بالفتح
لا يطرد ، وإنما تُحِيل على نقيضه وهو قدُم فقليل حديث . وضعف من ضعُف
بالضم مطرد وقوى من قوى بالكسر غير مطرد . وإنما جاء حملا على نقيضه . هذا
بيان ما يريده الشارح .

وحدَّث بالفتح ، وفي القاموس : ويضمّ داله إذا ذكر مع قدُم .
٢٤٠ : ٢ - قوله : « ونظيره خفَّ يخفّ » تكرار منه .
٢٤٠ : ٤ - يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد
يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش
الأكبر ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .

٢٤٠ : ٥ - أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر في ١١٦ : ١٢ - ثعلب :
هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر في ٦٠ : ٩ - قُطْرُب : هو أبو عليّ النحويّ
محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيبويه . وأخذ عن عيسى بن عمر ،
وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .

٢٤٠ : ١٣ - الأعشى : تقدمت ترجمته في ١١٣ : ١٥ .
٢٤٠ : ١٤ - هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهى فى ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه ، والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ — الشاعر هو الشماخ ، ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ — هذا ثانى بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمى ،

وردت فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها واحد وثلاثون بيتا ، ويجوز فى دار الرفع والنصب والجرّ — والفتاة : الشابة — والعُطْل : التى لاحتلّ عليها — والحُسَّانة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ — تَابَطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس

عيلان ، من اللصوص الفتّاكين العدّائين ، وله فى التلصص والفتك والشجاعة والعدو نوادر طريفة . وهو شاعر جاهلى جيّد ، توفى سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ — هذا البيت من قصيدة له فى أوّل المفضليات عدتها ستة

وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها . وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال الشارح : « الأشب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ — الشاعر : هو رباح بن سُنيج الزنجى مولى بنى ناجية ،

وكان فصيحاً ، وقيل : ربّاح بن سُنيج .

٢٤٢ : ٨ — هذا البيت من قصيدة له يردّ على جرير ويذكر أكثر من

ولده الزنج من أشراف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهى التى وردت فى النسخ الثلاث ، ولم نجده بها فى المراجع التى بين أيدينا ، وهى فى ص ٤١٦ س ٣ من الكامل . والشطر الثانى كله :

طالت فليس تنالها الأجبالا

يريد : طالت الأجبال أو الأوعال فليس تنالها . وقد أورده المبرّد شاهدا على أن

طلته وزنه فعَل ، من قولهم طاولنى فطَلَنته ، أى فعلوته طولا ، وليس من طَوَّل

على فعَل ، وهو ضد قصّر ، وانظر الكامل فى هذا الموضع .

٢٤٥ : ١ — انظر باب « ما الباءُ والواوُ فيه ثانية وهما في موضع العين فيه » ٢ — ٣٥٩ — ٦ من كتاب سيبويه .

٢٥٠ : ٣ — قوله : « ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر في هذا ص ٤١٥ من المُحْتَسَب لابن جني .

٢٥٠ : ٣ — الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صَعَصَعَة من مجاشع ابن دارم التميمي البصري ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاه هما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .

٢٥٠ : ٤ — هذا البيت من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت وهي في ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه — والحُسْبَى : جمع حُبُوة بضم الحاء وكسرهما فيهما اسم من الاحتباء ، وهو أن يضم الرجل فخذه وساقيه إلى جذعه ويشدها بثوب والكلام على المجاز .

٢٥٠ : ١١ — لم نوفق لمعرفة الراجز .

٢٥٠ : ١٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد وردا في المحتسب لابن جني في ص ٤١٦ في سورة يوسف ، وفي اللسان في مادة قول — ١٤ — ٩٣ — ات ، وفي التاج في هذه المادة أيضا — ٨ — ٩١ — ١٥ — مع اختلاف كثير في الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبي فهو في بعضها غَضَبًا بالغين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل — والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .

وابتذلت : امتنعت — والرحال : الطنافس الحيرية . ولعله يريد أن مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لأهل له ولا مال .

٢٥٠ : ١٣ — قيل إنه جندل الطهوي : لم نوفق لترجمته .

٢٥٠ : ١٤ — هذان بيتان من مشطور الرجز وردا في اللسان في مادة خلّ

١٣ — ٢٣٣ — ٨ — والتاج في هذه المادة أيضا — ٧ — ٣٠٦ — ١٢ مع اختلاف

في الرواية - ونوط : علّق والقياس نبط كقيل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة . فيقول نوط وقول - الحّلّ : عرق في العنق متصل بالرأس - متمهل : طويل متصبّ مستوي .

٢٥٠ : ١٥ - لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا في مادة خبط في اللسان - ٩ - ١٥٢ - ٥ - وفي التاج - ٥ - ١٢٧ - ٦ بنصهما هنا . وفي المقاصد النحوية - ٢ - ٥٢٦ - من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نيرين » ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما . ونسب لرؤبة وإيسا في ديوانه .
والنير بكسر فسكون : عاتم الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصنق وأبقي - تختبط الشوك . يقال : اختبط الشجرة : إذا ضربها بالعصا يأخذ ورقها - تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تختبط انشوك فلا يوثّر فيها .

٢٥٢ : ١٣ - القائل : أبو خراش خويلد بن مرة من بني تميم الهذلي أحد فرسان العرب وفتاكيمهم وعدائهم المشهورين ، شاعر مخضرم . أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر بن الخطاب . وترجمته في ١ - ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت الأخير فيها ، ذكر فيها فرّة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها مذكورة في ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى - والقف : واد بالمدينة . والمعنى على رواية ابن جني واضح .

٢٥٦ : ٥ - الأصمعي في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر في ٣٨ : ١٤ . أبو الأسود الدؤلي : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكنانى البصرى من سادات التابعين . ومن أكمل الناس عقلا ، ومن أصحاب عليّ بن أبي طالب رضى الله عنهما ، وضع

شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف وتوفى سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ — هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميرى البصرة بالتتابع في قصّةٍ ، وانظرها والأبيات في ١١ - ١١٦ من الأغاني - بولاق .

٢٥٧ : ١٤ — في مادة لك ود من اللسان - ٤ - ٣٨٦ - ٣ ت - تقول لمن يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كودّا » . ولا تخمّا « أى لأهم ولا أكاد » . ٢٥٨ : ٦ - صَيِّدَ البعيرُ صَيِّدًا : إذا كان لا يستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ - أبو زيد في ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ - الشاعر : هو أبو الخطّاب عمرو بن أحرر الباهليّ من شعراء الجاهلية . وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفى على عهد عثمان بن عفّان وأخباره في ٣ - ٣٨ - ٧ ت من الخزائن ، وفي ص ٣٧ . ٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ - روى اللسان في مادة عور - ٦ - ٢٩١ - ٥ ، ٧ هذا البيت بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل في ألف تعارا الأخيرة في اللسان ما ملخصه : أصله تَعَارَنَ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين ؛ إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحذفت لدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول : « لم تَعَرَّ » .

٢٦٢ : ٧ - الأصمعي ذكر في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ - هذا بيت من مشطور الرجز له ، ورد وحده في قسم المفردات من ديوانه - وتيّة نفسه وتوّه بمعنّى : أى حَيَّرَها وطَوَّحَها ، والتّيه : المفازة يضلّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو عليّ الفارسيّ : ترجمته في المقدمة ، والشاعر الذي أنشد له هو أبو ذؤيب الهذليّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه .
 ٢٦٢ : ١٧ — هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتاً في ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناها واحد ، وهو دَخَنَ عليها ليطردها من خلایاها ويشتر العسل — والأيام بضم الميمزة وكسرهما : الدخان — وتميّزت : اجتمع بعضها إلى بعض — وثبات : جماعات ، الواحدة تُبَيّة — يقول : « لما أخرج النحل من خلایاه بالدخان تجمع جماعات ذليلة مكتئبة » وفي رواية تحيّرت ، أي لاتدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ — عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤٠ — ورؤبة ذكر في ٤ : ٧
 ٢٦٣ : ١٠ — تقدم هذا الشاهد في ٢٦٢ : ٩ .
 ٢٦٣ : ١٣ — جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .
 ٢٦٣ : ١٤ — هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان وسبعون بيتاً وردت في ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :
 وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البين هنا : الفرقة — والخليط : المخالط للواحد والجمع — والأقران : جمع قرّان وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين — يقول : إن أصفياه المخالطين له ، خالفوه وفارقوه ، وقطّعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طأوعوه ما فارقوه .
 ٢٦٣ : ١٥ — الراجز : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة وتسعون بيتاً ، وهو الخامس عشر فيها ، وهي في ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ، ورواه اللسان في مادة علكس — ٨ — ٢٤ — ١٣ — بالباء بدل الواو في أوّله .

والفاحم : الأسود - واعلنكس الشعر : اشتد سواده وكثر - يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عالجته حتى كثر واشتد سواده .

٢٦٤ : ١٥ - لعله يريد بقوله : « وهاهنا وجهٌ ظاهر غير هذا » أن الأصل في مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وأن يفعل بضمها داخل عليه نحو : قتل يقتل . ونصر ينصر ، وانظر قوله في ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ - أبو زيد . ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ - للجول معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ - الخليل في ١٢١ : ١١ - والأخفش : هو أبو الحسن وذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه عدتها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهي في ص ١٦٥ وما بعدها من ديوانه . وورد في مادة غَوَلَ من اللسان - ١٤ - ٢٢ - ٥ - ومن التاج ٨ - ٥١ - ٢٤ - وفي مادة مطا من اللسان - ٢٠ - ١٥٣ - ٢ ، ومن التاج ١٠ - ٣٤٥ - ٥ - وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميله » في آخره . بدل لفظ « مَيْتِيَه » ومعنى اللفظين واحد - وتمطت : سارت سيرا طويلا ممدودا - والغَوَلَ : بُعِدُ المفازة ، لأنه يغتال من يمر بها - والمَيْلَه : أرض تولّه الإنسان ، أي تحيّر - والمَيْتِيَه : أرض مُضَلَّة . وهي التي يتيه فيها الإنسان كالتيه والتيهاء

٢٦٧ : ٦ - مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاوت ، وبايعت ، وتقاولنا ، وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عودت ، وتعودت ، وعودت ، وتعودت » ومثال قوله : ولا ياء : « خيّرت وتخيّر ، وزيّنت ، وتزيّنت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ — هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله ،
وعلى نسبته لقائله في — ١٩١ : ١ ، ٢ .

٢٦٨ : ١ — قوله : « وقولهم : استنوق الجمل : أى صار كالناقة في ذُلّها ،
وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه .
ولمن يُظنّ به غناءً وجلدٌ ثم يكون على خلاف ذلك (الأمثال للزمخشري) .

٢٦٩ : ٥ — الشاعر هو المثقّب العبدى . واسمه محصّن . وقيل عائذ بن
محصّن بن ثعلبة . شاعر جاهلى قديم . وله شعر جيد . وترجم له في خزانة الأدب
الكبرى والشعر لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ — يَنْبِي الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه
عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه — تجاليدى : جسمى — الأقتاد : خشب الرجل .
واحده قَتَدٌ . أو هى أدوات الرجل كله — الناورى : السنام والظهر — والفدّان :
التصر المشيد — والمؤيد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت في مادة جلد في اللسان
— ٤ — ٩٧ — ١٦ .

٢٦٩ : ٨ — هو طرفة بن العبد . تقدم في ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ — هذا البيت الثانى والتسعون من معلّقاته وهى عشرة أبيات
ومائة بيت ، وهى في ص ٣٠٨ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل . ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّ .
وروى البيت بالرفع والنصب في الوظيف والساق — والمؤيد : الداهية والأمر العظيم ،
والخطاب في المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور في البيت السابق
وهو والد طرفة — وهو يلومه في الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانة
الأدب — ١ — ٥٠٥ — ٤ وما بعده . ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ — يَشْمُزُّ : غليظ مرتفع مشدّد .

- ٢٧١ : ٤ — مُقال : اسم مفعول من أقاله البيع : إذا فسخه وهو يائي .
- ٢٧١ : ١٤ — يشير بقوله : « وقد تقدّم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعال — الأفعال التي جرت عليها » إلى قول أبي عثمان في ٢٦٩ : ١٧ — وأوله ؛ والأسماء من هذه الأفعال — وفي ٢ — ٣٦٣ — ١٢ — من سيبويه كلام في هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .
- ٢٧٢ : ٧ — الأفكل . ذكر في ٣٧ : ١٥ — الأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ — تَنْضُب : ذكر في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٢ : ٨ — تتفل في ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٣ : ١ — الأفكل : ذكر في ٣٧ : ١٥ — والأيدع : ذكر في ٣٧ : ١٦ — الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزْمَلِه : أى جميعه .
- ٢٧٣ : ١٨ — يريد بقوله : « الأسماء التي في أوائلها زوائد الأفعال » الأسماء مثل « يَقُومُ » ، وَيَبْسِيعُ « مصححين علمين غير منقولين من « يَقُومُ » ، وَيَبْسِيعُ فِعْلَيْنِ معتلين .
- ٢٧٥ : ١٥ — بناتُ أَلْبَسِه : في اللسان مادة لب — ٢ — ٢٢٦ — ١٤ — وقال المبرد في قول الشاعر :
- قد علمت ذاك بناتُ أَلْبَسِه :
- يريد بنات أعقل هذا الحى .
- ٢٧٦ : ١ ، ٢ — اللَّبُّ : العقلُ ، وجمعه أَلْبَابُ وأَلْبَبٌ . وانظر ٢٠٠ : ١١ .
- ٢٧٦ : ٣ — أبو العباس : هو المبرد . ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ٩ — أبو زيد سعيد . ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ١٥ — أغالت المرأة ولدَها وأغيلته في ١١٧ : ١٣ .
- ٢٧٧ : ١١ — ابن مِقْسَمٍ ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٢٧٨ : ٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكّيت ، فالسكّيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن وبنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ - أغاث المرأة وأغيات : ذكر في ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٧٨ : ١٦ - لم نوفّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ . ١٨ . ١٩ - البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من شواهد الرضى على الكافية . ومن شواهد شروح الألفية . وقد ذكر مع البيتين في الموضعين . وقال البغدادي في ٣ - ٥٦٠ - ١١ ت من الخزانة في البيت الثالث عن ابن جني علّة رفعه أنّه شبه أنّ بما (المصدريّة) فلم يعملها في صلتها . ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتمّ الرضاعة برفع يتمّ - وقال العيني في المقاصد النحوية - ٤ - ٣٨٠ - ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ - أبو ذؤيب الهذلي : ذكر في ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ - هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثى بها بنين له ماتوا في عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتاً ، وهي في ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبه طرائق الدم في أذرع الأتّن بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة - والطّبة : طرف النصل ، والجمع ظبات . وتزويد تاجر كان يبيع العُصَب بمكة . وهو تزويد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب إلى بني تزويد البرود التزيدية .

٢٨١ : ٣ — هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تيممة كيسان السخثياني البصري الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالى .

٢٨١ : ٦ — أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ٦ — أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢ .
عمرو بن عبيد بن بابٍ أبو عثمان البصري من القرّاء ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصري ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف .
بشار بن أيوب الناقد ، وتوفي سنة ١٤٤ .

٢٨١ : ٩ — أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ١٠ — لم نوفق لمعرفة هذا الرّاجز .

٢٨١ : ١١ — البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان في مادة : زمّ — ١٥ — ١٦٤ — ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها في مادة قبن — ١٧ — ٢٠٧ — ٨ ت . وروى البيتين الأولين في مادة قب — ٢ — ١٥٣ — ٣ — وفي مادة حمر — ٥ — ٢٩٢ — ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى في شرحه الشافية ٢ — ٢٤٨ — ١٢ ، وكذلك البغدادى في شرح شواهد الرضى على الشافية في ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها في هذه المواضع .

الحاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذي يعمل في أنف البعير ليقاد به ، وزأمٌ أصله زامٌ ، اسم فاعل من زمّ البعير يزُمُّه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذي يجعل في البُرة والمِقنود .

٢٨١ : ١٢ — كَثِيرٌ : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من عمرو بن خزاعة ثم من الأزدي في الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكثرة نسيبه بعزّة ، نسب إليها وعرف بها فقليل : كثير عزّة ، مات سنة ١٠٥ هـ .

٢٨١ : ١٢ — يشير إلى قول كُثَيْرٍ :

إذا ما العوالى بالعبيط احمّرت

وقد رواه المؤلف في ص ٢٣ من كتابه المحتسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط . ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ - الراجز : معروف بن عبد الرحمن : ولم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيبويه في ٢ - ١٨٥ -
 ١١ - بالنظ عَيْشٌ بدل دَهْرٍ . ورواه اللسان في مادة ثوب - ١ - ٢٣٨ - ١ ت
 وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب في ص ٤٣٩ س ٢ من مجالسه وأعاده
 في ص ٤٣٩ نفسها في س ٨ وفي ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتا أخرى ،
 مع خلاف في رواية الشاهد - وقال فيه : الأعلم الشنتمرى في ذيل صفحة سيبويه
 المذكورة آنفا - والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره
 على أثواب استقلا لضمه الواو في أفعل . ولذلك همزه في أثوب .

والمعنى : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

٢٨٤ : ١٧ - نخجّر : ذكر في ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز . أورده اللسان في مادة دوف
 ١١ - ٧ - ٦ - وقال : « دُفْتُ الدواءَ وغيره أى بَلَسْتُه بَاءً أو بغيره فهو
 مَدُوفٌ ومَدُوفٌ ، وكذلك مِسْكٌ مَدُوفٌ : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية
 في اللسان « مَدُوفٌ » بالرفع وبغير ال .

٢٨٥ : ٦ - أبو العباس : هو المبرد في ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ - أبو عمرو بن العلاء :
 اسمه كنيته . وقيل اسمه : زبّان بن العلاء بن عمّار التميمي المازني ، كان من أكثر
 الناس علما بالعربية وغيرها ، والقراءات نحوياً لغوياً ثقة مرضيا : توفي سنة ١٥٤ هـ

٢٨٦ : ١٣ - لم نُوفِّقْ لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ - في اللسان في مادة ط ي ب - ٢ - ٥٣ - ات ، وطيب الثوب وطابه عن ابن الأعرابي قال :

فكأنها تُفَاحَةٌ مطيوبة

جاءت على الأصل كـمَخْيُوطٍ وهذا مُطَرَّدٌ .

٢٨٦ : ١٥ - عُلُقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ : هو عُلُقَمَةُ الْفَحْلُ من تميم . كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر . وتحاكما إلى أم جُنْدُب زوجة امرئ القيس فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة . فحكمت لعقمة ، وتوفي سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ - هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا وهو البيت الحادى والعشرون فيها ، ونصّه كله :

حتى تذكّر بَيْضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمٌ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْنُومٌ
وهي ثانی قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسك ، وهو وغيره من بعض أبيات القصيدة يصف بها ظليما ، وقبلها يصف ناقة .

٢٨٦ : ١٧ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل ذكر في ١٢١ : ١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ - الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٨ : ١٠ - هو سُلَيْكُ بْنُ السُّلَيْكَةِ السَّعْدِيُّ أحد أغربة العرب وعدائيا الذين لا تاحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس ونجدة ونوادر طريفة .

٢٨٨ : ١١ — الصَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .
واللحم المعرّض : الذى لم يبالغ فى إنضاجه ، ويروى المُعَرَّض بالغين المعجمة «
واللحم الغريض : الطرى ، ولعلّ هذا من ذاك ، ويروى المعرّض بالعين والصاد
المهملتين . أى الملقى فى العرصة ليحفظ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت
فى مادة صرب — ٢ — ١١ — ٨ — بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .
٢٨٨ : ١٦ — لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر
بيتا . وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى
فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع
بيروت ولم ينسبها لقائلها .

وروى اللسان البيت الثانى من الشاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور — ٥ —
٢٩٩ — ٦ — ولم ينسبه كذلك — وفى النوادر .

وأما قوله : من العين الحير ، فإنه جمع عَيْنَاء ، وكذلك جمع أَعْيَن ، والحير
جمع حَوْرَاء ، فكان ينبغى أن يقول : من العين الحور . ولكنه أتبع الحير العين ،
وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلطاه — والعَيْنَاء : الواسعة العين ، والمرأة
الحوراء : البيضاء ، والعَيْن الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير
ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ — الراجز : منظور بن مَرثَدٍ الأسدى الفقعسى يصف رمادا ،
ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ — هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور
بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيديويه والشتيمرى^١ فى ١ — ٣٠٢ — ثلاثة منها
بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادنى كفر ٦ — ٤٦٤ — ٢ —

وروح - ٣ - ٢٨٢ - ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مما رواه ابن جني - يعفيا :
 يطميس آثارها - والمور : ما طسّيته الرياح من التراب - والدجن : لباس الغيم
 السماء - والمهمور : المنسكب - ودرّس الرسم يدرس : عفا وانمحي - ومكفور :
 سفت عليه الريح التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح - ورماد
 مكتتب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكئيب - وممطور : أصابه المطر .

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ - الخليل ، ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد الأخفش : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ - أبو زيد سعيد في ٦ : ١٢ - ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل

هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ - ورد هذا البيت بنصه هذا في ٤ : ١٣ - من النوادر وبعده :

ويروى الجنودا - والحدود : جمع جدّ وهو الخطّ والسعادة والغنى أو أبو أحد
 الوالدين - يأمرهم بتقوى الله ويحذّرهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ - القائل : هو ميردّاس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب جاهلي .

٢٩٠ : ٩ - هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت

في ص ٥ ، ٦ من النوادر - والقبيلة : اسم فرسه - وتجهّنا بفتح الجيم وكسرهما :
 واجهنا وانظرها في النوادر .

٢٩٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١

٢٩١ : ٣ ، ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ - والخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ .

- ٢٩٥ : ١٣ — مَكْوَرَة ، وَمَرْيَد : اسمان .
- ٢٩٦ : ١٠ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٢ ، ٦ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٨ ، ١٢ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٩ : ٣ — الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ .
- ٢٩٩ : ٤ ، ١٥ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ — أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ١ — الشاعر هو أبو جُسْدُب بن مرّة الهذلي . وكان بنو مرة عشرة منهم جندب ، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدّائين لا يدركون . وكان جندب هذا أشدّهم ، وله في السطو والغزو وقائع تدلّ على شجاعته وشدة بأسه . وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات في الحرم وهو يعتمر .
- ٣٠١ : ٢ — ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي : المصوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المَصُوفَة ، والمَصِيفَة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغاث جاري من شدة نزلت به أسارع إلى نجاته .
- ٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ — أبو الحسن سعيد . ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ٨ ، ١٠ — الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠١ : ١٤ — الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، كان دينًا ورعًا على تبه وعُجْب وتَعْظُم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

٣٠٣ : ٧ — الراجز : العجاج في ٤١ : ٩ .

٣٠٣ : ٨ — هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه — والتأنس : ضد الوحشة — والنوار : النفور من الريبة — والمعنى : أنهم يؤنسُن مع النفور من الريبة .

٣٠٣ : ١٣ — الأعشى : ذكر في ١٣ : ١٥ .

٣٠٣ : ١٤ — هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية — هو الزئبق ، بدل : العنبر ، والزئبق : دهن الياسمين — ويضوع : يتحرك فينتشر — أصويرة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة — وعنبر ورد : أحمر يضرب إلى صفرة حسنة — والأردان : جمع رَدَنٍ وهو مقدم كمّ القميص — شَمِلٌ : عام .

والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت .
٣٠٥ : ٥ — الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي الملقب بالصعيق .
أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث في الغزو والسطو تدل على بطولته .

٣٠٥ : ٦ — روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه في مادة لف — ١١ — ٢٣١ — ٨ ت .

٣٠٦ : ١٧ — الشاعر : هو الأخطل في ٢١ : ٣ .

٣٠٦ : ١٨ — هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا يمدح بها بشر بن مروان ، وهي في ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .

٣٠٧ : ١٠ — نافع بن أبي نعيم ، هو أبو عبد الرحمن الليثي فهو من موالهم ، وله عدة كُنى أخرى ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد . صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعاية ، أخذ القراءة عرضاً عن سبعين تابعياً ، توفي سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠ هـ وقيل أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ - خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي ، من القراء ؛ أخذ عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي .

٣٠٨ : ٦ - رؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ - هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتاً يمدح بها الحارث ، وهي في ٧٧ وما بعدها من ديوانه .

٣٠٨ : ١١ - الخليل في ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ - الشاعر : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو عشق بثينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها ردّها عنها ، فكانا يجتمعان سرّاً وهما مراقبان ، ولم يُرميا بريّة ، وأودى من أجلها كثيراً ، شاعر فصيح مقدّم جامع للشعر والرواية ، توفي سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ - ١٥ - هكذا ورد البيت في اللسان في (عون) ١٧ - ١٧٢ - ٧ ت وفيه : لا يأتى في المذكر مفعّل « بضم العين » إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما المعن والمكرّم ، والمعن : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » في ردّ الوشاة وإن كثروا .

٣٠٨ : ١٧ - الآخر هو أبو الأنخر الحماني الراجز ، أحد بني عبد العزى ابن كعب بن سعد ، وعبد العزى هو حنّان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ - هذا عجز بيت له رواه اللسان كله منسوباً إليه في مادة كرم - ١٥ - ٤١٦ - ٩ - ، وفي مادة يوم - ١٦ - ١٣٨ - ٧ ت فانظره فيه في هذين الموضعين .

٣٠٩ : ١ - الآخر : هو عدِيّ بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهليّ ، كان جدّه حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، فلمّا شبّ ، تعلم العربية الفارسية حتّى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ - البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدِيّ في الجزء الأول من الأغاني وفي ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء : وفي ص ١٨٤ ج ١ من الخزائن ، وشيء من ذلك في ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزائن - والمألك : الرسالة . وقد يكون جمع مألكة وهي الرسالة أيضا ، والرسالة هي قوله :

أنه قد طال حبسى وانتظارى

٣١٠ : ٢ - أبو إسحاق الزجاج : ذكر في ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ - حَلَّات السويق : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء - رثاءه : مدحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ - الرثينة : اللبن الحامض يحلب عليه فيخثر ويغلظ .

٣١٠ : ١٨ - أبو عبيدة : ذكر في ٧٥ : ١٨ ، ورؤية : ذكر في ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ - الحسن البصرى : هو يسار مولى أمّ سلمة ، أحد أئمة الهدى

والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قطريّ بن الفُجاءة . وصار كاتباً في دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، توفي سنة ١١٠ هـ ، وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ - انظر تفسير الكشاف للزخشرى في تفسير هذه الآية ١٦ من

سورة يونس : ١٠ .

٣١١ : ٧ - وانظر تفسير هذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ في الكشف.

أيضا - الشاعر : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجَعَدَةَ لو أضاءهما الوقودُ

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتا يمدح بها هشام بن عبد الملك وهي في ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه - واللام في : الحُبَّ : جواب قسم محذوف ولم يأت بقد مع أن الفعل ماض مثبت ؛ لإجرائه مُجرى فعل المدح كقولك : والله لنعم الرجلُ محمدٌ . وحَبَّ بفتح الحاء وضمها . أصله : حَبَّبَ كَشَرُفَ . أى صار محبوبا . فأدغم ونقل ضمَّ العين إلى الفاء ، وموسى وجعدة : ولداه . وصفهما بالكرم . وكفى عنه بايقاد النار . يعنى أوقدا نار الضيافة . فأضاء وجوههما الوقود ٣١٢ : ٩ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ - روى اللسان هذا البيت في مائة ركل - ١٣ - ٣١٣ - ١٤

وفي مادة مدن - ١٧ - ٢٨٩ - ١٢ - منسوباً للأخطل في الموضعين . وروايته كرواية ابن جنى . غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » . وقال البيت في وصف الخمر - وهو أول بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت في ص ٥ وما بعدها من ديوانه - ابن مَدِينَة : يقال للرجل العالم بالأمر الفطين : هو ابن بجدتها وابن مَدِينَتِها وابن بَلَدَتِها - المِسْحَاة : المِجْرَفَة من حديد يحرف بها الطين - ويترَكَّل : يضربها برجله لتدخل في الأرض .

٣١٤ : ٩ - المِشْوَار : المكان الذى تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه ،

وله معانٍ آخر .

٣١٤ : ١٦ - الهَيَامُ بالفتح : تُرَابٌ يخالطه رمل ينشَفُ الماءُ نَشْفًا .

٣١٥ : ٢ - الهَيَامُ بالضم : أشدُّ العطش مصدر ، وقيل اسم منه .

- ٣١٥ : ٤ - سايور : فاعول من سِرت .
- ٣١٥ : ٥ - أهوناء : جمع هَيْن ، والهَيْن : السهل - أعْيلاء : جميع عَيْل : يقال : عنده كذا وكذا عَيْلاً - أبناء جمع بَيْن ، والبين : الواضح .
- ٣١٨ : ٦ - هو المبرد : ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٣١٨ : ١٢ - النُّحاز : داء يأخذ الدوابّ والإبل في رثائها فتسعل سعالاً شديداً ، وقد نَحَزَ البعير ونَحَزَ نَحْزاً صار به نُّحَازٌ .
- ٣١٨ : ١٣ - الشَّمَخ : ذكر في ١٠٩ : ١٣ .
- ٣١٨ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتاً ، والشاهد هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات - والوسمى : المطار الذى يسم الأرض بالنبات - السَّقى : شوك البُهْمى . وهو نبت معروف من أحرار البقول . والأخلة جمع خلال ، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع . والمُسْهَج : الذى لمجت فضاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى : أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجفّ فصار يتأذى بسَقَى البُهْمى .
- ٣٢١ : ١٦ - التَّحْلِيءُ : شعر وجه الأديم ووسخه وسواده .
- ٣٢٢ : ٩ - أبو ذؤيب : ذكر في ٢٦٢ - ١٦ .
- ٣٢٢ : ١٠ - هذا البيت من قصيدته المشهورة التى رثى بها خمسة بنين له ، اتوا بالطاعون في عام واحد ، وفي رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا ، في يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتاً . وردت في القسم الأول من ديوان الهذليين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة في إخال - وغبرت : بقيت - وناصب : أى ذى نصَب بالتحريك ، وهو الجهد والتعب - ومستتبع : مستلحق من استتبع فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا مذهب بنى ، وصائر إلى ما ضاروا إليه .

٣٢٢ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلِي .

٣٢٢ : ١٢ - لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا - المراء : المماراة والجلد - وجوثة : قبيلة إلبها نسبت تميم - وكائره الماء إذا أراد لنفسه منه كثيرا ليشرب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومي تميم جوثة ذات الكثرة والعزة .

٣٢٢ : ١٥ - اليسروع والأسروع : الدودة الحمراء تكون في البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ - الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر في ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ - هذا البيت من شواهد سيويه ، وهو في ٢ - ٣٦٥ - ٤ - ت منه ، ورواه صاحب اللسان في مادة دور . ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية ابن جني وسيويه وهما بنص واحد ، ولم ينسبه سيويه لأحد . وقال الشنتمري في هذا البيت : استشهد به لصحة الواو في تدويره حيث كانت اسما ، ليفرق بين تفعل إذا كان اسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب . والتدوير : مكان مستدير تحيط به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال - والسليط : الزيت . ويقال : دهن السمسم وانظر الشنتمري في هامش ٢ - ٣٦٥ من سيويه .

٣٢٦ : ٣ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ - الطَوَل : جبل طويل تشدّ به الدابة - السَّمَل : وهو الخلق من الثياب - السَّمَلُ : الشمال : وهي ريح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ - المراد بقوله : فجعلوا الحمزة بعد الواو والياء بين بين : أن ينطق بالحمزة نطقا بينها وبين الياء في خطيئة ، وبينها وبين الواو في مقروءة ، ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردّد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروءة هكذا مقروءة/ة فزدنا واوًا قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردّد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو - وكذلك فعلنا بهاء/ة وألاء/ة ، فزدنا ألفا في كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردّد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ - سيويو : ذكر في ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ - رجلٌ "مال" : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ - يوم راح : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ - الحُزْزُ : ولد الأرنب - واليَبَزُّ جمع بَزّة : وهى الشارة أو السلاح .

٣٣٥ : ١٠ - رجل نُومٌ : فى القاموس : النوم : النعاس أو الرقاد - وهو نائم ونؤوم ونؤومة كهُمَزَةٍ وصُرْدٍ - ورجل سُؤْلَةٍ مِنْ سِلْت تسال الآتى فى ٣٣٦ : ١ - لغة أخرى واوية فى سأل . - ولؤومة من لام ، وعُيْبَة من عاب كلها للمبالغة فى الفاعل .

٣٣٥ : ١١ - صَيْرٌ جمع صَيِّرة : وهى حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ - الحُضُّضُ والحُضُّضُ : دواء يتخذ من أبوال الإبل ، وفيه

لغات أخر - المِرَرُ جمع مِرَّة : وهى القوة ، ولها معان أخر .

٣٣٦ : ١ - - سال يسال كخاف يخاف سُوالا بالضم والكسر : لغة أخرى

واوية فى سأل .

٣٣٧ : ١٢ - قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلص من

الاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

- ٣٣٨ : ١٢ - الشاعر : هو عدى بن زيد بن حمّاد ذكر في ٣٠٩ : ١ .
- ٣٣٨ : ١٣ - هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أورده في
- ٢ - ٣٦٩ - ١ - من كتابه منسوباً إلى عدى المذكور ، وقال فيه الأعمى الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً - والبيت كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو في ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية للبغدادى فانظره في الموضوعين . وفي ٢ - ١٢٧ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية .
- ٣٣٨ : ١٤ - أبو زيد : هو سعيد : ذكر في ٦ : ١٢ - التحليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - الشاعر في اللسان مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . وهو في ٧٦ : ١٠ .
- ٣٣٨ : ١٥ - البيت من شواهد شروح الألفية ، أورده العيني في ٣٧٨ : ٧ ت من كتابه فرائد القلائد . وفي ٢ - ٥٣٠ - ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية من هامش الخزانة بخلاف هين .
- وقال في المقاصد : لم أقف على اسم قائله . وهو من المتقارب - وأغرى : أبيض . والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات - وأحم ، الحمة : لون بين الدهمة والكمته . والثلاث جمع لثة - والسؤك جمع سواك - والإسحل : شجر تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان في مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ - ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .
- ٣٣٨ : ١٧ - قعنب الغطفانيّ : هو قَعْنَب بن ضَمْرَة بن أم صاحب من شعراء الدولة الأموية ، وكان في أيام الوليد .
- ٣٣٩ : ١ - هذا البيت له ، وهو في ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفي ١٧ - ١٣٠ - ٦ ت من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره في ١ - ١١ - ١ من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضَنُّوا فبناه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذلُ عن الجود ، وإن كان الذى يجود عليه مانعا له بخيلا عليه بماله . وإنما يريد أن جوده سحبة ، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه ، وانظر قول الشنتمرى فى ذيل ١ : ١١ من كتاب سيوبه .

٣٣٩ : ٣ — الآخر : هو أبو النجم العجلى : ذكر فى ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ — هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سماها رؤية أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت . وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى . وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل — ١٣ — ١٢٣ — ٦ من اللسان : وفى ١ — ٤٠١ — ١٣ من الخزانة . وفى ١ — ١٩ — ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ — ٣٠٢ — ٧ رواية كرواية الطرائف : فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ — الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحفّا بدل الوجّى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه . والوجى : الحفّا ، وهو رقة القدم والحفّ والحافر . والحفّا أيضا : المشى بغير خفّ ولا نعل — والأظْلَلُّ هو الأظْلُّ ، والأظْلُّ من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خفّ البعير — يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خُفَيْتِه .

والبيت من شواهد سيوبه ٢ — ١٦١ — ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظْلَلِّ ضرورة ، أراد الأظْلُّ : وهو باطن خفّ البعير .

٣٣٩ : ٨ — أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر في ٢٨ : ٢ -

هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر في ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ - أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه - ٢ - ٤٤٤ - ٨ بهذه

الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق - ١٢ - ٢٥٥ - ٣ ت -

ونسبه في روايته إلى ثعلب . وخالفه في شرح « غير » ورقة « إذ قال ثعلب : « غير

مورقة » يعنى غير مصيبة . وقال اللسان : يعنى غير خائبة - وأورق الغازي :

أخفق وغنم . وهو من الأضداد - والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلنهن مع الحن من التأثير والإصابة

قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ - « بُيُض » الذى جرى مجرى جمع « أبيض » إنما هو جمع

بَيُوض السابق ذكره في آخر قول أبي عثمان ٣٣٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج

بُيُض » جمع « بَيُوض » ، وفي أول هذا القول لأبي عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ

يقول : « ومن قال « رسل » فأسكن قال « بيض » أى فى بَيُوض جمع دجاجة

« بَيُوض » لا جمع « أبيض » وإنما هو مشبه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ - روى البيت فى المقاصد النحوية فى « ٤ ٥٨٨ » ٣ - من

هامش الخزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه طواها ، قال العيني : وقد

رواه القالى طواها على القياس . ورواه المبرد فى الكامل ص ٥١٢ س ١٣ على القياس

أيضا وبلفظ أشداء ، بدل : أعزاء .

٣٤٣ : ٤ - القارة : الصخرة السوداء ، وقيل الصخرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر - وقال البغدادى فى - ٣ -

٤٢٩ - ٢ ت - والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله .

٣٤٣ : ٦ - هذا البيت ذكر في ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية للبيدادي ، وفي ٣ - ٤٢٩ - ٦ - من الخزانة ، وهي في شرح شواهد الكافية للبيدادي أيضا ، وفي ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعيني ، وفي ٤ - ٥١٧ - ١٧ - من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد النحوية للعيني ، وكل هذه الروايات فيها : « أخو بيّضات » بدل « أبو بيّضات » - والرائح : السائر ليلا - والمتأوّب : السائر نهارا - ورفيق بمسح المنكين : عالم بتحريكهما في السّير - والسبوح : الحسن الجتري أو اللّسنّ اليدّين في الجتري . يصف ظليما (ذكر النعام) شبه به ناقتة فيقول : ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بيّضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته .

٣٤٥ : ١١ - العود : الحمل المسنّ وفيه بقيّة ، والجمع عيودة .

٣٤٦ : ١٤ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ - ابن مقسم : ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ - أبو بكر : في الموضعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر في ٨٢ :

٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته في ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ - أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ - ذِكارة : من جموع الذكّر ، وهو خلاف الأنثى .

٣٤٨ : ١٣ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أميّة

وعدها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهي في ص ١٨٢ وما

بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ يتعين بدل يندبن ، واللفظان بمعنى واحد : هو

البكاء على الميت ، وعدّ حسناته - والبيت في مادة نجم - ١٦ - ٤٦ - ٨ ت من

اللسان - واللمع هنا الإشارة - والمثاكيل : النساء اللائي فقدن أولادهن -

ومُسَلَّبة : وصف من سَلَّبت المرأة : إذا مات ولدُها - وفَتَيان ضَرَسَ الدهرُ
والخُطْبُ : من عَضَّتْهم الحرب وأحداث الزمان وما سِواها فصاروا خبيرين علماء
بها - والخُطْبُ : الخطوبُ يُحذف الواو . شَبَّهَ أيدي الإبل إذا رفعها بإشارة نائمة
تشير بخرقه - وانظر شرحه في الموضعين .

٣٤٨ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ - هذا بيت من مشطور الرجز . ورد في مادة حلق - ١١ -
٣٤٣ - ١٣ من اللسان بلفظ « ابتَلَّت » بدل « بُلَّت » - والحلاقيم جمع حُلُقُوم ،
والحُلُقُوم : طرف الحلق . والحَلَق : مخرج النفس ، أو هو مساغ الطعام والشراب
إلى المريء . والجمع حُلُقُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

٣٤٩ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة نجم
- ١٦ - ٤٦ - ١٦ - بهذا النصّ شاهدا على أن نُجُما بضمّتين جمع نُجُمٍ .

٣٤٩ : ٥ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز - مُصَمِّلات الأمور :
الأحداث الشديدة - يريد بالأُمُر : الأمور ، وفي اللسان في مادة أمر - ٥ - ٨٦ -
٥ - والأُمُر : الحادثة ، والجمع أُمُورٌ ، لا يَكْسَرُ على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ - ثَيْرَةٌ من جموع ثَوْرٍ - والرَّتْعُ من جموع راتِعٍ ، والراتع :
الذي يأكل ويشرب رَغَدًا في الريف .

